

سعيد بوشعير

القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة

الجزء الثاني

النظم السياسية

- طرق ممارسة السلطة
- أسس الأنظمة السياسية وتطبيقاتها

كيوان المطبوعات الجامعية

النظم السياسية

- طرق ممارسة السلطان

- أسس الأنظمة السياسية وتطبيقاتها

طبعة رابعة منقحة و مُحَيَّنة



ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

مقدمة

تشكل النظم تلك الادوار والاساليب السلوكية التي تكون ثقافة مجموعة اجتماعية مرتبطة مع بعضها، لذا تطلق تسمية النظام على مجموعة من الادوار التي تشكل مختلف عناصرها مجموعة متكاملة ومتراصة لا تنفصم. وبهذا المعنى فإن المجلس الشعبي الوطني كتنظيم يعد بمثابة نظم أدوار، فهو مشكل فعلا بادوار النواب ورؤساء اللجان وأعضاء المكتب ورئيس المجلس، وهي أدوار تضمن حقوق وواجبات تتطلب مواقف وأنشطة من أجل القيام بالوظائف المستندة للمجلس. كذلك الشأن بالنسبة لدور العضو المترشح في الحزب والمناضل والمتعاطف والمتخبط وصحافة ذلك الحزب. غير أن مصطلح النظام يطلق عامة على مجموعة من الادوار والاساليب السلوكية التي تشكل ثقافة جماعة معينة تساعد في تعريفها. ويطلق مصطلح جزء من النظام sous-système على مجموعة الادوار الضيقة المحدودة المشكلة داخل نظام محدد، وفي هذا المعنى فإن حزبا ما والمجلس الشعبي الوطني يشكلان جزءا من النظام. فاجزاء النظام متعددة ومختلفة يمكن أن نحدد على أساس جغرافي مثل البلدية أو الولاية اللتان تشكلان جزءا من النظام بالمقارنة مع الدولة، أو على أساس التخصص كالمجلس الشعبي الوطني والحزب ورئيس الدولة.

وهناك من يعتبر النظام السياسي والاقتصادي والمالي ونظام الملكية كأجزاء من النظام الاجتماعي، كما أن المنظمات Organisations تشكل مجموعة داخل جماعة معينة لها من التنظيم والهياكل المعقدة التي تماشى مع موضوعها ووظائفها.

وعليه يصل الأستاذ Straus⁽¹⁾ إلى أن النظام هو عبارة عن بناء يقوم على عناصر مترابطة بحيث أن أي تغيير في أحدها أو موضوعها يؤدي حتما إلى تغيير في الكل.

في حين أن الأستاذ Lapierre⁽²⁾ يرى بأن النظام هو مجموعة من العناصر المرتبطة برابطتين بحيث أن كل تغيير في أحدها يؤدي إلى تغيير العناصر الأخرى.

وفي هذا الاتجاه يمكن الحديث عن النظام الفلسفي باعتباره مجموعة من الأفكار أو النظام الحسابي أو الفلكي باعتبارهما مجموعة من المقاييس والكواكب والأجرام⁽³⁾.

وأن ارتباط عناصر نظام معين لا يعني التوازن والانسجام، فقد تكون هذه العناصر متعارضة ينتج عنها توازن وانسجام أو عدم توازن، وفي الحالة الثانية، أما أن يجد النظام مصادر جديدة لإعادة التوازن وحل المشاكل التي يتخبط فيها أو لا يجدها، وهنا يكون مجبرا على إجراء التعديلات الضرورية تجنباً لتعطيل وانحيار النظام.

أما الأستاذ ديفرجيه Duverger فيرى بأن النظام هو مجموعة الهياكل الاسامية للمنظومة الاجتماعية المعتمدة على القانون أو عرف مجموعة من البشر، فضلا عن كونه تمثيلا اجتماعيا مقيما يسمح لنا بالتأكد من مراعاة قيم الجماعة التي نعد أساس وجودها⁽⁴⁾.

والذي يجب ملاحظته هو أن هناك نظم رسمية دستورية ومنظمات غير رسمية دستورية⁽⁵⁾، فالنظم هي ما سبق أن تحدثنا عنه، في حين أن المنظمات هي تلك التي لم ينظمها الدستور، غير أن ذلك لا يعني أنها غير شرعية ومثلها الجمعيات والجماعات الضاغطة أو الأحزاب في بعض الأنظمة التي لم ينص عليها في الدستور، فمثل هذه المنظمات تختلف عن النظم الرسمية الدستورية كالبرلمان والانتخابات التشريعية، إلا أنه من الصعوبة بمكان الفصل بين هذه وتلك لارتباط نشاطها وتقارب أهدافها، بل يمكن أن تنتقل بعض التنظيمات إلى مصاف النظم كما هو الحال بالنسبة للأحزاب في بعض الأنظمة.

(1) Straus C. L : Anthropologie structurale. Ed. pion, Paris 1958 p. 307(1)

(2) Lapierre J. W : L'analyse du système politique, P.U.F, Paris, 1973, p.23(2)

(3) Lavroff D.G : Le système politique français, Dalloz, Paris, 1975 p. 11(3)

(4) Duverger, Institutions politiques et Droit constitutionnel, P.U.F, 1973, Paris, T.1 pp. 16 et 19.(4)

(5) نمن نحدد بالنظم الرسمية الدستورية تلك التي ينظم وجودها ونشاطها الدستور مباشرة، وأن غير الرسمية لا تعمد بها غير الشرعية ذلك أنها يمكن أن تنظم بعض قانون أو تنظم بطريقة غير مباشرة دون أن تذكر صراحة في الدستور.

القسم الاول

طرق ممارسة السلطة

تختلف الانظمة السياسية فيما بينها حول كيفية تشكيل مؤسساتها الدستورية المركزية وطريقة عملها واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها (الباب الاول). كما تتباين بشأن مدى أولويتها على الاخرى وطبيعة إشراك الشعب في ممارسة السلطة، فهناك من الانظمة من تبنت الديمقراطية النيابية، في حين اعتمدت أخرى الديمقراطية شبه المباشرة (الباب الثاني). ولكل منها طريقته في تنظيم كيفية ممارسة السلطة التي تعتمد على الانتخاب الذي هو مجال تدخل الاحزاب وتنافسها واداة وصولها إلى السلطة (الباب الثالث).

الباب الأول

المؤسسات المركزية الأساسية للدولة

تقوم الانظمة السياسية المختلفة على مؤسسات اساسية مركزية منظمة بواسطة الدستور الذي يبين كيفية تشكيلها واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها وهذه المؤسسات هي المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية. وقد خصصنا هذا الباب للسلطات الثلاث حتى يتمكن القارئ الكريم من تكوين فكرة واضحة حول سير عمل هذه المؤسسات واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها، تمهيدا لدراسة طرق ممارسة السلطة ونماذج من الانظمة السياسية المعاصرة.

الفصل الاول

المؤسسة التنفيذية^(٥)

يوجد على رأس المؤسسة التنفيذية شخص واحد (ملكا أو امبراطورا أو ديكاتورا أو رئيس جمهورية) يهيمن عليها ويطلق عليه أيضا رئيس الدولة وهو الذي يعين مساعديه، غير أن الهيمنة تلك تختلف قوتها من نظام الى آخر، فتكون قوية ومركزة في النظام المطلق (ديكتاتورية، امبراطورية، ملكية مطلقة)، والشمولي وتدرج الى النظام الرئاسي حيث يهيمن رئيس الدولة على السلطة التنفيذية دون منازع، ثم الى النظام شبه الرئاسي الذي تشارك فيه الوزارة رئيس الدولة ممارسة السلطة التنفيذية، الى النظام البرلماني حيث الرئيس (ملكا أو رئيسا متخبا) لا يمارس اية سلطة تذكر وانما تعهد دساتير تلك الانظمة بممارستها الى الوزارة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان، أما الرئيس فدوره شرفي أو كما يقال «رئيس»، يسود ولا يحكم»، الى حكومة الجمعية التي يتعين فيها على الحكومة (ولو نظريا) التقيد بتوجيهات البرلمان.

أما فيما يتعلق بمفهوم السلطة التنفيذية فيشمل كل الموظفين الذين يشاركون في تنفيذ القوانين بدءا من رئيس الدولة حتى آخر موظف في السلم الإداري للدولة والإختصاص المعقود لها.

(٥) إن الحكومات تختلف في كيفية تشكيلها بحيث لا تنحصر على شكل واحد سواء من حيث التشكيل أو الاختصاص أو طيحا القانونية ومدى استقلاليتها.

وتختلف الأنظمة فيما بينها في كيفية اختيار الرئيس.
- فقد يعتمد النظام الملكي أو كان قد اعتمد⁽⁷⁾ فيكون تولى العرش عن طريق الوراثة.

- وقد يعتمد النظام الجمهوري الذي يتم فيه اختيار الرئيس بواسطة الشعب مباشرة عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، أو بواسطة ممثليه المنتخبين كالبرلمان مثلما هو الحال في اليونان أو عن طريق هيئة الناخبين كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.
- وقد يعتمد النظام الديكتاتوري فتتجمع كل السلطات في يده كما سنرى.

المبحث الأول : السلطة التنفيذية في النظام غير البرلماني.

يقوم تشكيل السلطة التنفيذية في النظام غير البرلماني على مبدأ تجميع السلطة التنفيذية في يد جهة واحدة هي الملك أو الامبراطور أو الديكتاتور أو الرئيس.

الاختصاصات : إن اختصاصات رئيس الدولة في النظام غير البرلماني تختلف بحسب أسلوب الحكم، فقد يكون الحكم ملكيا أو جمهوريا وقد يكون كليا أو ديكتاتوريا.

في النظام الملكي.

تختلف اختصاصات الملك بحسب ما اذا كنا في ظل نظام ملكي مطلق أو نظام ملكي دستوري.

ففي النظام الملكي المطلق تكون السلطة مركزة في يد الملك لا يمارسها الا من يسمح له الملك بذلك.

أما في النظام الملكي الدستوري فالسلطة بيد الشعب يمارسها بواسطة ممثليه المنتخبين كما سنرى في النظام البرلماني.

(7) احدثت بريطانيا النظام الملكي منذ القدم قبل ظهور الحكم الديمقراطي، أما في إسبانيا فقد احدث هذا النظام بيد ملك الديكتاتور فرانكو.

في النظام غير الملكي.

يكون رئيس الدولة في الحكم الجمهوري منتخباً، غير انه يجب ايضا في هذا المجال التمييز :

- النظام الرئاسي : حيث تتجمع في يد الرئيس السلطة التنفيذية المنفصلة عن السلطين التشريعية والقضائية مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁾، بحيث لا يحق له دعوة البرلمان (الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية) للانعقاد، أو انتهاء دورته، أو تقديم مشاريع قوانين للبرلمان⁽⁹⁾، الذي لا يجوز له أن يوجه الى الحكومة اسئلة أو استجابات مثلما هو الحال في النظام البرلماني.

وفضلا عن ذلك يمنع على النواب الجمع بين المنصب النيابي والمحكومي ونفس القاعدة تنطبق على اعضاء الحكومة.

والذي تجب ملاحظته هو أن المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة ووزرائه في ظل هذا النظام تكون امام البرلمان.

- النظام شبه الرئاسي : هذا النظام رغم هيمنة رئيس الدولة على السلطة التنفيذية تشاركه في ممارستها الوزارة التي غالبا ما تكون مسؤولة امام البرلمان لاعتماد النظام بعض مبادئ النظام البرلماني.

- النظام الكلي : وهو النظام الذي تتصف به الدول الاشتراكية حيث تكون السلطة التنفيذية مركزة في يد رئيس الدولة (الذي غالبا ما يكون امينا عاما للحزب).

- النظام الديكتاتوري : ويتميز هذا النظام عن غيره في تجميع كل السلطات في يده فيكون بذلك هو المشرع والمنفذ والمطبق، له مساعدون لا يملكون السلطة ولا ممارستها الا بالقدر الذي يسمح به الديكتاتور، إذ أن الوزير في ظل هذا النظام يختلف عن الوزير في الانظمة الليبرالية حيث يعين دون استشارته وليس له ان يستقيل، لأن ذلك معناه معارضة الحاكم

(8) لا تعتمد من وراء ذلك الفصل المطلق.

(9) عمليا يمكن ذلك بواسطة أعضاء الحزب في البرلمان الذي ينتمي إليه الرئيس.

في حكمه، كما أن مشاركته في تسيير شؤون الدولة لا تعتمد على وظيفته ولكن على معايير شخصية محددة من الحاكم.

كما أن الحكومة رغم أنها تهتم بالمسائل السياسية والفنية وتنفيذ توجيهات الحزب إلا أن الوضع في هذه الأنظمة يختلف بحيث يترك أمر دراسة وحل المسائل السياسية للحاكم دون مشاركة الحكومة التي يقتصر دورها بالتالي على تنفيذ قرارات الحاكم.

وإذا كان ذلك، بوجه عام، هو شكل الحكم في النظام غير البرلماني فإن رئيس الدولة فيه يتمتع باختصاصات واسعة تترتب عن ممارستها مسؤولية⁽¹⁰⁾ تطبيقاً للقاعدة القائلة بأنه حيث توجد السلطة توجد مسؤولية، وهي الاختصاصات التي تتعدى أحياناً مجال الاختصاص التنفيذي، وبحسب طبيعة النظام السياسي بحيث يمكن أن تقتصر على التدخل في الحالات غير العادية في غير اختصاصها إلى مشاركة البرلمان في التشريع، وحق حله في بعض الأنظمة، والاعتراض على ما سنه من تشريع خلال مدة معينة.

3 - في الحالات غير العادية : نجد الدساتير تقر بأن لرئيس الدولة، إلى جانب اختصاصاته التنفيذية سلطة التدخل في الحالات غير العادية⁽¹¹⁾ بإصدار نصوص تنظيمية لها قوة القانون تنظم موضوعاً أو مواضيع محددة هي من اختصاص البرلمان أصلاً، والسبب في ذلك يعود إلى أن البرلمان غير منعقد (القاعدة والتطبيق أن البرلمان لا يتعدى طوال السنة وإنما يعقد دورتين عاديتين واستثناءً يعقد دورة أو دورات استثنائية)، وأن الوضع يستدعي السرعة لاتخاذ قرار (في شكل قرار أو مرسوم) معين دون انتظار انعقاد البرلمان، بشرط عرضه على البرلمان عند انعقاده لاتخاذ موقف بشأنه بالموافقة عليه فبقى آثاره سارية أو يرفضه فيسرى عليه حكم التصرفات الباطلة ويفقد آثاره بأثر رجعي أو مستقبلاً.

(10) تختلف هذه المسؤولية من النظام الملكي إلى النظام الرئاسي ثم شبه الرئاسي أو الكلي أو الديكتاتوري من حيث شدتها والجهات التي تضطلع بها وتعالج عليها فبدأ من البرلمان وقد تصل إلى الشعب.

(11) حول موضوع اختصاصات رئيس الدولة في الحالات غير العادية، في النظام الجزائري أنظر رسالتنا حلاوة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية جامعة الجزائر 1985، ص 364 وما بعدها.

وقد نص الدساتير في هذه الحالة على أن لرئيس الدولة الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الوضع دون أن تقيد تصرفاته بالرأي الموافق لاحقاً للبرلمان. وأن منح سلطة التدخل لرئيس الدولة في الظروف غير العادية له ما يبرره، ذلك أن المشاكل التي يحتمل أن يواجهها شعب ما تستدعي أحياناً التدخل بسرعة، باتخاذ الإجراءات الخاصة المستعجلة لمواجهة الموقف، ولا تسمح بانتظار انعقاد البرلمان أو مناقشتها داخله واتخاذ موقف بشأنه.

فالغاية من التدخل إذن ليس الاعتداء على اختصاص البرلمان بقدر ما هي مواجهة موقف يهدد مؤسسات الدولة أو وحدتها الترابية أو غيرها من مصالح الشعب الحيوية.

وما يجب التذكير به هو أن بعض الدساتير تنص على حق البرلمان في تفويض سلطة التشريع لرئيس الدولة لفترة معينة غالباً ما تكون مرتبطة بظرف أو ظروف مؤقتة وأن يكون ذلك في موضوع أو مواضيع محددة ولمدة معينة.

مشاركة البرلمان في التشريع:

إذا كانت أغلب الدساتير لا تقر حق رئيس الدولة مشاركة البرلمان في مجال التشريع فإن هناك بعضاً منها تخوله مشاركة البرلمان في التشريع إذا لم يكن منعقداً، وهذا ما نصت عليه المادة 153 من الدستور الجزائري لسنة 1976 لرئيس الجمهورية أن يشرع فيما بين دورة وأخرى للمجلس الشعبي الوطني عن طريق إصدار أوامر تعرض على موافقة المجلس الشعبي الوطني في أول دورة⁽¹²⁾، وهذا ما اعتمدته أيضاً دستور 1996 في مادته 124 التي أقرت لرئيس الجمهورية سلطة التشريع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان، فهذا النص يخول للرئيس التشريع، رغم أن المدة محددة، إلا أن المواضيع ليست كذلك، وأيضاً الظروف، مما يجعل هذا الاختصاص مستمد مباشرة من الدستور وغير معلق على تفويض مثلما هو الحال في فرنسا.

(12) للمزيد من المعلومات حول التشريع بأوامر، أنظر رسالتنا المرجع السابق، ص: 302.

عقدت بعض الدساتير لرئيس الدولة حق حل البرلمان رغم أنها لا تعتمد النظام البرلماني ومن بين هذه الدساتير الدستور الجزائري لسنة 1976 الذي ينص في مادته 163 على أن «الرئيس الجمهورية أن يقرر في اجتماع يضم الهيئة القيادية للحزب والحكومة حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات مسبقة له»⁽¹³⁾ وكذلك دستور 1989 في مادته 120 ودستور 1996 في مادته 129.

الاعتراض على القوانين:

تختلف الدساتير فيما بينها حول المصطلح المستعمل في الدستور والمحول لرئيس الدولة إعادة النص الموافق عليه إلى البرلمان ثانية لإعادة النظر فيه، فهناك من تستعمل مصطلح حق الاعتراض، ومنها من تستعمل مصطلح اللفظ هو طلب إجراء مداولة ثانية، أو قراءة ثانية، والمصطلحين يهدفان إلى إلقاء نظر البرلمان مرة أخرى حول قانون وافق عليه حيث يطلب منه رئيس الدولة إعادة قراءته مرة ثانية قصد ادخال تعديلات عليه أو تأكيد وجهة نظر البرلمانيين بالإبقاء على النص دون تحوير، لكن بشرط أن يكون ذلك التأكيد بحصول النص على أكثر من الأغلبية العادية كثنائي أصوات النواب⁽¹⁴⁾ وقد أكد دستور 1989 هذه السلطة بموجب المادة 118 ودستور 1996 في مادته 127.

المبحث الثاني : السلطة التنفيذية في النظام البرلماني:

يقوم تشكيل السلطة التنفيذية في النظام البرلماني على مبدأ الازدواجية الرئيس (ملكاً أو منتخباً) والوزارة.

الرئيس:

قلنا بأن الرئيس أو الملك لا يملك سلطة فعلية، ذلك أن كل التصرفات ذات الصلة بالجمال التنفيذي معقودة للوزارة، ومن ثمة فإن

(13) أنظر: تفصيل موضوع رسالتنا ص: 327.

(14) أنظر: رسالتنا ص: 285.

التصرفات التي يجرها رئيس الدولة لا ترتب عنها مسؤوليته، وإنما ترتب عنها مسؤولية الوزارة لاشتراط موافقتها أو أحد أعضائها على تصرفات رئيس الدولة حتى تكتسب الصفة القانونية والالتزامية.

ومهما يكن فإن رئيس الدولة، في ظل هذا النظام، يقوم بدور أساسي في استقرار النظام لترفعه عن التنافس والصراع السياسي بين الأحزاب، وهو الذي يقوم وفقاً للدساتير بإصدار القوانين التي يعدها ويصوت عليها البرلمان وإبرام المعاهدات وإعلان الحرب والسلام والعفو العام. كما أن أغلب الدساتير تسند مهمة حل البرلمان⁽¹⁵⁾ إليه وكذا دعوته للانعقاد.

الوزارة:

تتألف الوزارة في النظام البرلماني من رئيس الوزراء والوزراء.

الوزير الأول أو رئيس الوزراء:

القاعدة أن الوزير الأول هو رئيس الحزب الذي يتمتع بالأغلبية البرلمانية، وباعتباره المهيمن على السلطة التنفيذية تناط به مهمة توحيد جهود الوزراء ورسم السياسة العامة للوزارة بمفرده أو بمشاركة بعض الوزراء.

الوزارة:

والوزارة في هذا النظام مشكلة من الوزير الأول والوزراء الذين ينقسمون إلى فئتين.

الفئة الأولى مسؤولة على وزارات.

(15) هناك الحل الشعبي الذي يقصد حق الشعب في حل البرلمان بنص الدستور على ذلك إذا قدم بالقرار الحل عدد معين، كحد أدنى من المواطنين، غير أن هناك بعض الأنظمة التي يرتبط فيها البرلمان بالحكومة وبالتالي يتبع من الحل في هذه الحالة سقوط الحكومة أيضاً والاحتكام للشعبين. ويمكننا أن نتساءل حول اعتراض شيه بالسابق لكنه يختلف عنه من حيث النص على حق الشعب في حل البرلمان أو سحب الثقة من الحكومة أو الرئيس؟

ففي حالة ما إذا استاء الشعب من تصرفات البرلمان أو الرئيس، فوفقاً للنموذج الديمقراطي ينبغي فتح المجال للشعب لكي يعبر عن رأيه بهدف الضغط على الحكومة لتغيير سياستها أو طرح مشروع مبادئ من فئة معينة على الشعب لادعاء رأيه فيه، وهنا على الحكومة أن تنقذ برأي الشعب أو تستقيل، حتى أن تدخل الشعب يجب أن ينظم بطريقة قانونية كالاعتراض الشعبي أو الاقتراح الشعبي.

الفئة الثانية ليس لأعضائها وزارات وإن كانوا يعاملون كأعضاء الفئة الأولى، ومهمتهم في غالب الأحيان هي مساعدة الوزير الأول أو الوزراء في بعض مهامهم المحددة كدراسة مسألة معينة وتقديم اقتراحات بشأنها وقد تسند لهم مهمة حلها.

وفيما يخص علاقة الوزراء بالبرلمان فإن النظام البرلماني (انجلترا) يفرض ضرورة أن يكون الوزير عضوا من أعضاء البرلمان (مجلس اللوردات أو مجلس العموم في انجلترا). كما أنهم مسؤولين أمام البرلمان، وإن كانت هذه المسؤولية تختلف بحسب الظروف.

فهناك المسؤولية المدنية التي تترتب على تصرفات الوزير وتلزمه تقديم تعويض عن الأضرار التي لحقت بالغير.

وهناك المسؤولية الجنائية التي تترتب عنها محاكمته وسجنه إذا ثبت التهمة.

وهناك نوع ثالث من المسؤولية هو المسؤولية السياسية التي قد تكون فردية أو تضامنية.

- فردية إذا تعلقت بسياسة وزير معين.

- تضامنية إذا تعلقت بسياسة الوزارة ككل، والمسؤولية السياسية تترتب عنها الاستقالة.

الاختصاصات.

تختص الوزارة في النظام البرلماني مثل رئيس الدولة في غير النظام البرلماني بممارسة السلطة التنفيذية من تنفيذ القوانين ورسم السياسة العامة للدولة وتقديم مشاريع قوانين للبرلمان.

كما تختص بإدارة المرافق العمومية والإشراف على الهيئات اللامركزية إذا كانت تأخذ الدولة بنظام اللامركزية.

الفصل الثاني

البرلمان ورقابة أعمال الحكومة

تقوم الأنظمة السياسية الديمقراطية الحرة على أسس سياسية واقتصادية وقانونية تبدو في الهيئات القائم عليها النظام السياسي ومدى رقابة أحدهما للآخرى. وستتولى دراستها فيما يلي:

المبحث الأول: تنظيم البرلمان:

تختلف الأنظمة السياسية فيما بينها من حيث تكوين برلمانها، فقد يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين يختص بالوظيفة التشريعية، ويمكن القول بأن البرلمان هو تلك الهيئة السياسية المشكلة من مجلس أو مجلسين يضم كل منهما عددا من النواب ويتمتع بسلطة البت في المواضيع التي تدخل في اختصاصه وأهمها التشريع والمراقبة. ولكل مجلس لجان مشكلة من عدد قليل من الأعضاء في غالب الحالات.

فالدول تختلف إذن فيما بينها بشأن عدد المجالس المشكلة للبرلمان، فهناك من أسند السلطة التشريعية إلى مجلس واحد système unicaméral ou monocaméralisme مثل الجزائر في سنوات 1963، 1976 و 1989، يتم انتخاب كل أعضائه من طرف الشعب، إلا أنه يمكن في بعض الدول استثناء تعيين عدد قليل منهم وفقا لنصوص

يتمثل الشعب بمجلسين وإنما مجلس واحد يعبر عن إرادته لأنه لا يعقل أن يعبر عنها بإرادتي مجلسين، كما برروا موقفهم على أن هذه الطريقة تقضي على احتمال الإقسام بين أعضاء المجلسين وتكفل السرعة في اتخاذ التشريعات اللازمة في وقتها المطلوب.

وهناك من أسند السلطة التشريعية إلى مجلسين، système bicaméral ou bicamérélisme يشكلان برلمان الدولة مثل الجزائر في دستور 1996 والجزائر وفرنسا غير أنهما يختلفان من حيث التكوين وعدد الأعضاء وعمر الناخب والائب ومدة العضوية والاختصاص.

فيانسة للتكوين يتم انتخاب كل أعضاء أحد المجلسين والذي يعتبر الممثل الحقيقي للأمة وصاحب السلطة التشريعية، أما المجلس الثاني فيتم اختيار أعضائه اما بالوراثة أو بالتعيين أو بالانتخاب على درجتين، كما في فرنسا، وقد يتم اختيار أعضائه بالانتخاب على درجتين والتعيين في ذات الوقت كما هو الحال في الجزائر في دستور 1996 وهو مجلس لا يقوم الا بدور ثانوي، كما هو الحال أيضا في الجزائر، ويتعلق دوره خاصة بالأمور الفنية وهذا بسبب التكوين الضعيف الذي يغلب على عناصر المجلس المنتخب، وبالنسبة للاختلاف في عمر الناخب والائب، فالمجلس المنتخب يكون باخوه وأعضاؤه أقل ساعا عن ناخي وأعضاء المجلس الثاني، والغرض من ذلك هو التوفيق بين الشباب والحكمة والتبصر.

أما مدة العضوية فهي أقصر في المجلس المنتخب حتى يتمكن الشعب من مراقبة ممثليه باستمرار، على خلاف المجلس الثاني الذي يكون التجديد جزئيا.

(16) المادة 90 من دستور الكويت و 97 من دستور مصر، د. متولي د. منصور د. حليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط 2، طرابلس، 92

والجدير بالذكر أنه يجب التمييز بين المجلس الثاني السياسي والمجلس الثاني الاقتصادي⁽¹⁷⁾.

أ. المجالس الثانية السياسية.

هي التي أشرنا إليها وإلى قلة فعاليتها في عصرنا الحاضر وهي على ثلاثة أنواع :

1. المجالس الأرستقراطية : وهي التي مكنت الأرستقراطية من تمثيل نفسها في البرلمان بطريقة استقلالية، والتي يعود تاريخها الى القرن الرابع عشر واستمرار وجود نموذجها في البرلمان الانكليزي والمسي الآن بمجلس اللوردات، ولقد تأثرت هذه المجالس بتطور الفكر الديمقراطي ففقدت وجودها في بعض الدول مثل الدول الشمالية كالدانمارك وفنلندا والسويد والنرويج أو قلت اختصاصاتها مثل انجلترا، أو تحولت الى شبه ديمقراطية مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا.

2. المجالس الثانية الفيدرالية : وهي المجالس التي تمثل الولايات المكونة للاتحاد حفاظا على بقاء كياناتها كدول لها استقلالها الداخلي بجانب المجلس المنتخب مباشرة من طرف الشعب والممثل له باعتباره شعبا يتمتع بجنسية الدولة الفيدرالية، وهي المجالس التي تمثل فيها الولايات بعدد مساو من النواب في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبعده محالف كالالاتحاد السوفياتي سابقا، كندا وألمانيا الغربية.

3. المجالس الثانية الديمقراطية : وهي المجالس المنتخبة على درجتين في الدول الموحدة مثل فرنسا، لكن الحقيقة أنها غير ذلك نظرا لأنها مجالس تمثل مصالح الفلاحين أكثر من أهل المدن. فالبلديات التي يقل

(17) للمزيد من المعلومات حول التكوين وصلاحيات المجالس أنظر Fabre. M H, Principes républicains de droit constitutionnel, éd. Albatros, Paris, 1982, p 277 - 296 Deverger M., Op. Cit, p 145 - 147
- د. لويس بيري : النظم السياسية الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1962، ص 257 - 258
- د. متولي د. منصور د. تحليل المرجع السابق، ص : 91، 106.

عدد سكانها من 1500 والتي لاتمثل الربع من السكان لها أكثر من نصف متخبي الشيوخ، وهو الشرط الذي وضعه المناصرون للملكية مقابل تأييدهم للجمهورية في عصر الجمهورية الثالثة سنة 1875. ورغم التطور الذي عرفته الأنظمة الديمقراطية إلا أن الرأي العام رعب في الإبقاء على هذا النوع من المجالس نجبا لاستحواذ مجلس واحد على السلطة التشريعية، وهو ما عبر عنه الشعب الفرنسي في استفتاء 1946، والاستفتاء الذي أدى إلى استقالة ديغول سنة 1969.

ب - المجالس الاقتصادية الثانية :

ظهرت كطريقة لتمثيل أصحاب المهن، فقد حاولت الأنظمة الفاشية القضاء على التمثيل السياسي لحساب التمثيل المهني، كما طبقت في الأنظمة الاشتراكية حيث أنشئت بجانب المجالس السياسية لضممان تمثيل المتخيين أو النقابات. والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الأنظمة تقوم على فكرة الاقتصاد المخطط، وأن هذه المجالس الممثلة لجميع العمال تشارك في تحضير وضع المخطط وهو الأسلوب الذي اتبعته يوغسلافيا سابقا⁽¹⁸⁾

ويمتاز نظام المجلسين بالتوازن الذي يحققه في الأنظمة الفدرالية باعتبار أن أحدهما يمثل شعب الاتحاد والثاني يمثل الولايات كوحدات مستقلة، ويمنع من الانفراد بالسلطة التشريعية في حالة وجود مجلس واحد مما يقضي على احتمال الاستبداد.

ويمتاز هذا النظام كذلك بكونه يكفل عدم التسرع في سن القوانين حيث يتدارك أحدهما النقص الذي أغفله الآخر. كما يتدخل أحدهما لتلطيف الجو في حالة قيام خلاف بين أحدهما والسلطة التنفيذية وكفالة انخفاض مستوى الكفاءات بين الأعضاء إذ غالبا ما يشترط في أعضاء المجلس الثاني توافر كفاءة عالية.

والذي لا شك فيه أنه لكي يتمكن البرلمان من ممارسة مهامه على أكمل وجه يجب أن يكون مستقلا عن الحكومة في أداء أعماله التي ينبغي أن تكون هامة لا تقتصر على اختصاصات بسيطة.

المبحث الثاني : اختصاصات المؤسسة التشريعية :

تمارس المؤسسة التشريعية (البرلمان) وظيفتين رئيسيتين، الوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية⁽¹⁹⁾

الوظيفة التشريعية :

يقوم البرلمان بأعداد النصوص القانونية وذلك بدراستها داخل اللجان المختصة ومناقشتها مع الحكومة وأعداد تقرير حولها يعرض على النواب للتصويت عليها فإن حصلت على الأغلبية المطلوبة أرسلت إلى رئيس الدولة لإصدارها ونشرها والسهر على تنفيذها.

غير أن الوظيفة التشريعية التي كان البرلمان مستحوذا عليها أصبحت ممارسة أيضا من قبل المؤسسة التنفيذية سواء عن طريق تفويض أو أنها مستمدة ومقررة في الدستور وإن كانت لمدة محددة سواء في الحالات العادية أو غير العادية. ومع ذلك فإن الذي قلص من دور البرلمان في المجال التشريعي هو تحديد المجالات التي يشرع فيها، وبمعنى آخر أن القاعدة أصبحت عكسية، فبعد أن كان اختصاص البرلمان غير مقيد أصبحت اختصاصاته محددة وفسح المجال أمام المؤسسة التنفيذية التي أصبحت بموجب الدساتير الحديثة (أو أغلبها) تتدخل في مختلف المجالات باستثناء تلك المحددة والمخصصة للبرلمان والتي يمكن أن تشاركه المؤسسة التنفيذية فيها.

وإذا قلنا بأن الاختصاص التشريعي للبرلمان أصبح محددا، فإن ذلك الاختصاص مقيد أيضا بالاعتصاف على وضع المبادئ أو الأسس أو القواعد العامة دون التعرض للتفاصيل إلا إذا نص الدستور على ذلك صراحة. وهذا

(18) إن الوظيفة قد تمارس من قبل مجلس واحد أو مجلسين حسب الأنظمة، غير أن النظام الثاني (مجلسين) يروج للاختصاص بين المجلسين، وإن كانت الهالة منها في العصر الحديث مقيدة للمجلس المنتخب بواسطة الاقتراع العام. أما المجلس الثاني فليس له اختصاصات محددة غالبا ما يحسم بالطرح الذي

(18) ديمرجية، المرجع السابق، ص : 149.

معناه ترك مجال واسع للمؤسسة التنفيذية بالتدخل بواسطة التنظيم (المراسيم أو القرارات) لشرح كيفية تنفيذ أو تطبيق تلك المبادئ أو الأسس أو القواعد العامة مع ما يترتب على ذلك من مسح المجال أمام المؤسسة التنفيذية لتأجيل تنفيذ القوانين عن طريق التأخر في عدم إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بكيفية تنفيذ أو تطبيق القانون وتفسير ما هو غامض فيها، مما يضعف من مكانة البرلمان أمام الحكومة.

الوظيفة الرقابية :

يمارس البرلمان الى جانب الاختصاص التشريعي وظيفة المراقبة التي تتعدد وسائلها فقد تبدأ من ابداء الرغبات الى الاسئلة، فالاستجواب ونقصى الحقائق والتحقيق وطرح الثقة بوزير أو الوزارة ككل.

واللجوء الى هذه الوسائل يستدعي، نجبا للتصرف، توافر شروط معينة واتباع اجراءات محددة في الدستور أو القوانين.

أما بشأن سحب الثقة فأن الدساتير المختلفة (الانظمة البرلمانية) تشترط ضمانات تتمثل في اشتراط مرور مدة محددة عن تشكيل الحكومة أو توافر نصاب معين من الاصوات.

كما أن للبرلمان وسائل أخرى لمراقبة اعمال الحكومة، منها الموافقة على المعاهدات أو اعلان الحرب في بعض الانظمة أو اعلان حالة الطواري أو الحصار أو الحالة الاستثنائية.

الوظيفة المالية :

تعتبر الوظيفة المالية ايضا من أهم الوظائف التي يختص بها البرلمان باعتبار انها تستمد وجودها من قاعدة لاضرية بدون تمثيل والدالة على ارتباط البرلمان بها، فنص على حق البرلمان في مراقبة المؤسسة التمثيلية في كيفية تحصيل الاموال وصرفها، وذلك عن طريق اقرار الميزانية ومراقبة الحساب

الختامي لها حتى يتمكن البرلمان من التأكد أن الحكومة قامت بتعبئة الميزانية الموافق عليها على الوجه المقرر. والرقابة المالية تشمل الضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين والمسائل الاخرى المنظمة لشؤون مالية الدولة أو منصلة بها ومسطحة بواسطة القانون استنادا الى الدستور.

الوظيفة الاقتصادية :

ظهرت هذه الوظيفة حديثا بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث اصبح البرلمان يتدخل لمراقبة تدخل الحكومة في ذلك النشاط، وهذا عن طريق دراسة واقرار الحطة العامة للاقتصاد الوطني، وبذلك يتحقق تكامل بين وظيفتي اقرار الميزانية والموافقة على الخطة العامة لارتباط الوظيفتين ببعضهما، وهو ما استدعى تطبيقها بنصوص قانونية معتمدة على مبادئ وقواعد دستورية.

الوظيفة شبه القضائية :

يختص البرلمان، اضافة لما سبق، بالفض في بعض المسائل الداخلية، كالفصل في مدى صحة عضوية النواب، وكذلك تباط به مهمة اسقاط عضوية النواب في البرلمان لدى توافر شروط معينة نص عليها القانون. والذي يجب ملاحظته هو أن النصوص المنظمة لهذه الوظيفة لا تخضع لرقابة القاضي لكونها دستورية لا تراقب صحتها الا من قبل البرلمان الذي يتصرف كسلطة قضائية في تلك المسائل.

التنظيم الداخلي :

تمهد مختلف الدساتير والقوانين الداخلية للبرلمانات باختصاص تنظيم ادارتها، وتنظيم اشغالها.

- فبالنسبة للتنظيم الاداري يجب التمييز بين نوعين من الادارة :

الادارة بمعناها العادي من مكاتب وموظفين الذين يصنعون حسب

النائب التي يحتلونها يوجد على رأسهم مسئول إداري تابع مباشرة لرئيس البرلمان.

- إدارة اشغال البرلمان حيث يقتضي حسن التنظيم وانجاز العمل بسرعة وجود هيكلية في البرلمان في قمتها الرئيس، ثم مكتب البرلمان فلهجاء المحنصة، وهي هياكل مهمتها السهر على حسن سير العمل البرلماني، حيث تقوم بدراسة المواضيع المعروضة على البرلمان قبل عرضها على النواب وضمان المسلة المستمرة المنظمة مع الحكومة.

- أما بالنسبة لتنظيم اشغالها :

تكون بوضع جدول اعمال كل دورة وكل جلسة على حدة واشراف الهياكل المشار اليها خاصة الرئيس أو المكتب أو رئيس اللجنة على الانضباط والتقييد بجدول الاعمال.

ومن المعروف أن تحديد جدول الاعمال كقاعدة عامة، اذا كان من اختصاص البرلمان، الا أن الحكومات اصبحت لها وسائل مباشرة وغير مباشرة، للتأثير على البرلمان في إعداد جدول اعماله ومنها تقرير حق الحكومة في مشاركة البرلمان تحديد جدول اعماله، أو حقها في ترتيب المواضيع المدرجة فيه، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة التأثير الحزبي على النواب نظرا لارتباط النواب الذين يشكلون الاغلبية في البرلمان بحزبهم الذي تقوده الحكومة.

المبحث الثالث : مدى استقلال البرلمان عن الحكومة :

ويبدو هذا الاستقلال في :

أولا : من حيث النواب :

1- انتخاب اعضائه، فهم لا يمثلون الحكومة وانما يمثلون المنتخبين، مما يحقق استقلالهم عن الهيئات الأخرى بحيث لا يحق لها تعيينهم أو عزلهم الا في حالة الحل في الانظمة البرلمانية.

2- فللمحافظ على حضوره ينبغي على النائب أن يبقى على الفتة

التي وضعها فيه ناخبوه مما يحقق استقلاليته عن الحكومة وتنته بالحصانة البرلمانية رغم أنه مرتبط بالحزب الذي يمثل.

3- كما أنه لا يكون مسؤولا عن الأفعال والأقوال التي يقوم بها أثناء أداء مهامه وفقا للقانون.

4- ويمنع الحكومة من متابعتها جزائيا اذا كان البرلمان منعقدا الا بعد رفع الحصانة النيابية Immunité parlementaire عليه من البرلمان والمتشلة في اللامسؤولية والحرمة الشخصية.

فاللامسؤولية يقصد بها حصانة النائب عن رفع الدعاوى الجزائية عليه بسبب الاقوال والأفعال البرلمانية داخل أو خارج البرلمان، وهو ما يسمح له بممارسة وظيفته النيابية بحرية دون متابعة من الافراد أو الحكومة.

أما الحرمة الشخصية فيقصد بها كفالة حرمة النائب الشخصية، وهي متصلة باعماله داخل البرلمان وتحول دون متابعتها جزائيا أثناء دورات البرلمان الا بإذن هذا الأخير.

والملاحظ أن هذه الامتيازات من النظام العام يكملها الدستور ومن ثم لا يجوز للنائب أن يتنازل عنها⁽²⁰⁾.

5- وكذلك نجد النائب غير خاضع للإغراءات التي يحتمل أن تقدمها الحكومة والمتشلة خاصة في منح وظائف هامة له مثلما حدث بالنسبة لوالبول Walpole في إنجلترا وجيزو Guizot في فرنسا، وذلك بتقرير عدم الجمع بين الوظيفتين، وفي مقابل ذلك تمنح له علاوة Indemnité تمكنه من مواجهة متطلبات الحياة طيلة مدة النيابة⁽²¹⁾.

ثانيا : من حيث التسيير :

كما يبدو استقلال البرلمان في تسييره، فبعد أن كانت دعوته للانعقاد قاصرة على الحكومة التي كانت تسعى لابعاده عن الاجتماع حتى لا يقوم بمراقبتها، غير أنه على اثر الصراع الذي قام بين الهيئتين استطاع البرلمان

(20) أنظر : ه. أمين ويط، الوسيط في القانون الدستوري النظم الجزء الثاني، دار العلم للملايين بيروت 1971، ص : 711، 712

(21) أنظر : دهرجه، المرجع السابق، ص : 136

أن يحقق استقلاله، لكن بطريقة منظمة فهو لا يجتمع السنة كاملة وإنما يجتمع في دورات هي عدة اثنان تناقش فيها كل المسائل الداخلة في اختصاصه، وهذا الاستقلال في التسيير الداخلي يسمح له بالاجتماع خلال الدورات المحددة وهو مقيد بها، إلا أنه حر في تنظيم وتحديد جلساته في الدورة، ومع ذلك يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية إذا استدعت الضرورة ذلك بناء على طلب الجهة المحددة في الدستور والتي غالباً ما تكون للحكومة أو أحد أدنى من النواب.

ولكي يتمكن البرلمان من أداء مهامه على الوجه الأكمل ينبغي أن تكون له هيئات داخلية تسمى باللجان أو المجالس والرئيس ونوابه ورؤساء اللجان وإدارة.

فاللجان تناقش المسائل المطروحة والرئيس يوجه المناقشات ويجتمع بالمجلس أو اللجان لدراسة مسائل يرى أنها تحتاج لبحث قبل عرضها على البرلمان، وتقوم الإدارة بالأعمال الضرورية لتسهيل سير البرلمان ولجانه.

وللحفاظ على رأي الأقلية من تأثير الحزب الحائز على الأغلبية في البرلمان تشكل لجان برلمانية تضمن تمثيل الأقلية فيها حتى تتمكن من الإدلاء برأيها.

ورغم ذلك فإن مشكلة قد ظهرت في وجه البرلمانات تتمثل في تحديد جدول الأعمال ومن له الحق في ذلك، فإذا كان محدداً من قبل الحكومة استحال على البرلمان التعرض لمواضيع غير راغبة فيها، ونفس النتيجة تتحقق في حالة ما إذا كان من حقها ترتيب المواضيع المدرجة ضمن جدول الأعمال. بهذا الوضع يسمح للحكومة منع البرلمان من مناقشة قضايا أخرى قبل الانتهاء من المدرجة على رأس جدول الأعمال، وهو ما يمكن الحكومة من تأجيل المواضيع التي لا تريد مناقشتها إلى ما لا نهاية وحتى قبلها.

وقد يدعي البعض بأن غالبية البرلمانات حرة في تحديد جدول أعمالها مما يحقق استقلاليتها عن الحكومة، إلا أن الواقع يخالف ذلك حيث أن البرلمان تسيطر عليه الأغلبية وهي التابعة للحكومة مما يؤدي إلى قيامها

بعمل الحكومة، أي أن الحكومة تقيد عمل البرلمان بواسطة الأغلبية الممثلة لها فتقضي على رأي الأقلية.

وقد يرى البعض بأن لهذه الأقلية حق المصادرة في طرح مشروع اقتراح قانون أو تعديله لكن الحقيقة أن الكلمة الأخيرة تعود للأغلبية، مما يؤدي إلى انهيار هذا الحق فصلاً عن استحواذ الحكومة على حق المصادرة لوحدها فيما يتعلق بالمسائل المالية في غالبية الأحيان.

كما أن الحكومات أول الأزمات، رغبة منها في الحصول على الأصوات الضرورية، تفصل التصويت السري داخل البرلمان حتى لا تخرج ممثلي الأقلية أمام أحزابهم، لكن بعد التطور وظهور الأحزاب القوية بدأ اتجاه آخر يدعو إلى اعتناق التصويت العلني برفع اليد بايعار من الحكومة، وهو المعمول به الآن والذي أصبحت الحكومة بواسطته تراقب ممثليها في البرلمان، إلى جانب حق رئيس الدولة في الاعتراض التوقيمي على القوانين المقدمة من البرلمان لإصدارها لمدة معينة وضرورة حصولها على نسبة معينة من الأصوات لتكون أكثر من نصف أصوات النواب.

ثالثاً : من حيث الاختصاص :

وتبدو استقلالية البرلمان فيما يتمتع به من سلطة تشريعية حيث يسن القوانين المعبرة عن سياسة الدولة والتي تنفذ الحكومة بتنفيذها دون تعديلها، وإن كانت تتمتع بحرية في التنفيذ باعتبارها مشطة السياسة الوطنية التي تحدد أهدافها. كما أن المصادقة على الميزانية وتحديد الضرائب يقيد من حرية الحكومة التي تكون ملزمة بمراعاة نصوص وأحكام وأرقام الميزانية.

وفصلاً عن ذلك فإن المصادقة على المعاهدات تعتبر بمثابة قيد على الحكومة حيث تبدو استقلالية البرلمان في تمتعه بحرية المصادقة أو عدم المصادقة عليه⁽²²⁾.

إلى جانب ما سبق نجد استقلالية البرلمان وأعضائه تتمثل في حقه في الرقابة، فالبرلمان يراقب الحكومة وأجهزتها الإدارية بواسطة مناقشة

(22) أنظر : ص : 16 ، من هذا الكتاب

(23) أنظر : د. منجلي، د. حفيظ، د. خليل، المرجع السابق، ص : 121

الميزانية حيث يناقش المقات المقررة للمصالح، وسببها والهدف منها، وكذلك يطرح الأسئلة وتشكيل لجان للمراقبة وهي المعمول بها خاصة في لجان الكونجرس بالولايات المتحدة الأمريكية مثل لجنة ماك كارتني Mac Carty سنة 1952 - 1953 التي ساعدت على شر روج العداء للشيوعية واليساريين، أو بإنشاء مناصب يقوم بها شخص مستقل معين من البرلمان كالامبدسمان والوكيل البريطاني والفرنسي⁽²⁴⁾.

الفصل الثالث

المؤسسة القضائية

إذا كانت المؤسسة التشريعية تختص بسن القوانين، والمؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها، فإن الجهة القضائية تكفل بتطبيقها على ما يعرض عليها من منازعات، سواء كانت بين اشخاص القانون الخاص، أو كانت بين اشخاص القانون الخاص من جهة واشخاص القانون العام من جهة أخرى، أو كانت بين اشخاص القانون العام فقط، كما تقوم بمراقبة اعمال المؤسسات ومدى تماثلها مع الدستور أو القانون تطبيقاً لمبدأ الشرعية الذي هو من المبادئ الأساسية للديمقراطية الذي يميزها عن الانظمة الديكتاتورية، وإن كان تطبيقه يختلف من نظام لآخر وكذا استقلالته.

ومن المتفق عليه ان السلطة القضائية (المشكلة من المحاكم القضائية) تكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها المؤسسات التشريعية والتنفيذية، بل إن القاضي لا يستطيع رفض بحث الموضوع والطقن بالحكم استناد الى غموض نص أو عدم وجوده اطلاقاً، فهو ملزم بالحكم في الموضوع المطروح امامه (بشرط أن يكون من اختصاصه) بالاستناد في مثل تلك الحالة على الاعراف والمبادئ العامة للقانون والعدالة أو العقود

(24) أنظر : موجبات في الحريات العدد 1981 - 1982.

والانصافيات المبرمة بين الافراد في اطار القانون، فهذه الاخيرة ملزمة لاطرافها. كما ان السلطة القضائية لا تتوقف عند اصدار الحكم أو النطق به، بل تأمر بتنفيذه وعلى الغير فردا أو سلطة عامة التنفيذ به⁽²⁶⁾.

ويتبدى استغلال القضاء عن البرلمان والحكومة، خاصة في الانظمة التي تتبع الاسلوب الديمقراطي في الحكم، في كيفية اختيار القضاة وتحديد الاختصاص ومكانة المؤسسة في النظام السياسي.

المبحث الاول : كيفية اختيار القضاة :

تختلف الانظمة فيما بينها بشأن الطريقة المعتمدة لاختيار القضاة، فقد يتبع نظام المهنة كما قد يتبع نظام الانتخاب.

نظام المهنة :

تتبع اعمية الدول هذا النظام حيث يتم اختيار القضاة وفقا لشروط محددة مسبقا، وغالبا ما تكون بمسابقة يتقدم لها المترشحون ويشرف عليها جامعيون بمشاركة متخصصين في هبة القضاة من ذوى الكفاءة والخبرة وذلك بناء على نصوص موضوعية تنظم كليات اجراء المسابقة⁽²⁶⁾.

وتقوم اللجنة الجامعية أو المختصة بترتيب المتسابقين وفقا لعملهم، وما على الادارة الا ان تتبذل بذلك الترتيب بحيث تأخذ العدد الذي تم الاعلان عنه (عدد المناصب) وفقا لترتيب المتسابقين المعلن عنه.

والمغلق عليه ان نظام المهنة يقيد الحكومة ليس من حيث كليات اختيار القضاة محسب، وانما يقيد بها ايضا من حيث العزل والترقية، وذلك بسبب خصوصهم لقانون خاص بهم يحدد شروط عزلهم والمدة القصوى لترقيتهم، مما يقضي نسياناً على نصف الحكومة فيما يتعلق بالتميين والترقية.

(26) أنظر : دهرجه، المرجع السابق، ص : 73

(26) يجب التفرقة بين المسابقة والامتحان فالاول لا يحدد فيها بالتحديد على السجل (عشرة من عشرين مثلا) وانما يكون هناك ترتيب للمتحسين وتحدد الجهة المنظمة للمسابقة ما تحتاجه فقط دون الاحتداد بالسجل مع مراعاة الترتيب، في حين ان الامتحان ينتج له كل متحصل على السجل

نظام الانتخاب أو الاختيار بالقرعة :

تتبع بعض الانظمة نظام انتخاب القضاة أو اختيار ممثلين عن الشعب كمستشارين في المحاكم العادية عن طريق القرعة، وقد يكون انتخاب القاضي من قبل مواطني منطقة معينة مثلما هو متبع في بعض الولايات في الولايات المتحدة الامريكية، أو من قبل مجموعة مهنية تسند لها مهمة البث في النزاعات التي يمكن ان تقوم بين افرادها أو بينها وبين تنظيمات مهنية أو مؤسسات مثل المجالس المهنية Conseil de prud'hommes والمحاكم التجارية الاولى والثانية في فرنسا أو هيئات التحكيم بين المؤسسات العامة في الجزائر.

وهذه الطريقة في اختيار القضاة تتماشى والمبدأ الديمقراطي القاضي باختيار ممارسي السلطة من قبل الشعب.

تقدير النظامين :

رغم ما في الطريقتين من محاسن الا أن لكل منهما مع ذلك عيوب. فاما يتعلق بنظام المهنة نلاحظ انه اذا كانت الادارة مقيدة في الاختيار والعزل، فإن عيب هذا النظام يمكن الادارة من حجة اخرى من التأثير على القاضي اثناء تعيينه أو اثناء وظيفته أو لدى تأديبه.

فرغم أن الادارة تكون مجبرة على تعيين المترشح الفائز في المسابقة الا أن لها الحرية في تحديد الجهة التي يمارس فيها وظيفته. كما انها تستطيع أن تؤثر عليه من حيث الترقية فلا ترقيه الا بانتهاء المدة القصوى، مما يعوت الفرصة عليه للترقية خلال المدة الدنيا أو المتوسطة. كما أن الادارة لدى ارتكاب القاضي لحظاً تأديبي نجدها تتمتع بوسائل متعددة تمكنها من اعطاء التكيف الذي تريده للفعل المرتكب وبالتالي في تحديد العقوبة المناسبة. كل هذا يجعل القاضي في ظل هذا النظام، رغم مزاياه، خاضعا

أو تابعاً نسبياً للحكومة، خاصة اذا علمنا بأنه يتبع وزارة من وزارات الحكومة . أما فيما يتعلق بنظام الانتخاب فإن القاضي فيه أكثر تأثراً من زميله في نظام المهنة، فالتأثير أن القاضي المنتخب يتأثر بالجهة التي انتخبته، مما يجعله مقيد الارادة لدى نظر المواضيع المطروحة عليه، اذ عليه أن يحسبها

من كل الحوائج مراعى في ذلك ليس ملائمتها فقط، وإنما يراعى موقف ناحية منها مما يبعده عن الصفة التي يجب أن يتصف بها وهي الحيدة والحذر، وأن مراعاة موقف ناخيه لا يعني ارضاءهم ولو على حساب القانون حتى لا يثوروا ضده ولكن ارضاء لنفسه وابعادا لاحتمال عزله قبل انتهاء مدة نيابته، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة عملية السحب Recall وتدعيما لإمكانية إعادة انتخابه من جهة أخرى لمدة ثانية وثالثة، فضلا عن أن هذا النظام من شأنه أن يسمح لعبير الاكفاء تولي تلك الوظيفة الهامة. كما أن القاضي في ظل هذا النظام يحب أن تكون له، الى جانب القاعدة الشعبية التي يعتمد عليها للمحافظة على الوظيفة المنتخب لها، قاعدة سياسة اعلامية يستطيع بموجبها أن يؤثر على القاعدة الشعبية من جهة، ويدعم مكانته من جهة أخرى، وهذا يعني الانضمام والارتباط بتنظيم سياسي (الحزب) الذي يمكن أن يوفر له الوسائل المادية للحملات الانتخابية المقبلة والاعلامية للتأثير على الجمهور لإعادة انتخابه مرة أخرى.

وما من شك في أن الاعتماد على هذه الجهات السياسية سيؤدي الى التأثير على تصرفات القاضي وتفسير النصوص الواجب تطبيقها على المواضيع المطروحة عليه.

المبحث الثاني : الاختصاص :

القاعدة أن القضاء مختص بالنظر في النزاعات التي تثار بين الاشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة أو العامة، غير أن الأنظمة السياسية تختلف فيما بينها من حيث توزيع الاختصاص.

فهناك من الأنظمة من تعتمد نظام وحدة القضاء بحيث ينظر القاضي في مختلف المواضيع المطروحة أمامه دون تمييز بين اطراف النزاع (شخصا طبيعا أو معنويا خاصا أو عاما). وهناك من يحد اختصاص الى جهتين رئيسيتين حسب اطراف النزاع، وهو النظام الذي اعتمد نظم ازدواجية الفضاء (فرنسا) بحيث تختص المحاكم المادية بفض النزاعات التي تثار بين اشخاص القانون الخاص (طبيعية أو معنوية)، أما النزاعات التي يكون احد

اطرافها شخصا معنويا عموميا أو كان النزاع بين اشخاص معنوية صموية الاختصاص محقود للمحاكم الادارية ولا تتدخل فيه المحاكم العادية. والجدير بالذكر أن الأنظمة السياسية المختلفة قد تنشئ محكمة أو مؤسسة خاصة تعهد لها مهمة النظر في مدى دستورية القوانين التي يسنها البرلمان وفض النزاعات التي يمكن أن تثار بين الحكومة والبرلمان فيما يتعلق بممارسة الاختصاص⁽²⁷⁾.

كما ان الأنظمة السياسية لا تقتصر على انشاء مثل هذه المحاكم بل نجدتها حفاظا على الطبيعة الخاصة للنظام العسكري فيها، تنشئ نظاما قضائيا عسكريا يختص بالنظر في النزاعات التي تحصل بمرق الجيش وافراده. من هنا يبين لنا بأن الجهاز القضائي في الدولة يهتم بالفصل في النزاعات المختلفة المعروضة عليه ولا يحق له أن يدفع بعدم وجود نص يتعلق بالموضوع للتخلص من مسؤوليته.

المبحث الثالث : مكانة المؤسسة القضائية في النظام السياسي :

لا يكفي في الدولة وجود مؤسسة قضائية ومنحها اختصاصات معينة وإنما ينبغي تحديد مكانة تلك المؤسسة في الدولة من حيث المؤسسات الأخرى ومن حيث الشعب.

فمكانة المؤسسة القضائية امام غيرها من المؤسسات تبين مدى استقلاليتها أو تبعيتها للحكومة أو للبرلمان.

والرأى أن هذه المؤسسة تبقى تابعة للحكومة طالما لم تفرض وجودها بمساعدة البرلمان وبواسطة اعضائها.

فالبرلمان ينبغي أن يعير اهتماما كبيرا للموضوع التي تنظم مهنة القضاء، ويكون ذلك باحاطة القاضي بالضمانات الكافية التي تمكنه من ممارسة وظيفته على أكمل وجه بعيدا عن كل ما من شأنه أن يؤثر على احكامه سواء قبل أو بعد النطق بها.

(27) انظر : مودع الرقعة على معنوية القوانين.

كما أن على أعضاء هذه المؤسسة حفاظا وتدعيبا لمكانة مؤسساتهم (وبالتالي مكانتهم) أن يتحملوا مسؤولياتهم العظيمة المتمثلة في احقاق الحق وإبطال الباطل أو بتعبير آخر كفالة احترام القوانين والأنظمة وتحقيق العدالة، وهذا لن يكون الا بالحلي بالصبر والحكمة والحيدة والحذر، مما يجعل القاضي متميزا عن غيره من المواطنين فينشأ شعور واحساس بالثقة والاطمئنان لدى المواطنين في النظام ككل واحترام وتقدير للقاضي والتعبد بأحكامه طواعية.

والثابت أن احترام المؤسسة القضائية من قبل المؤسسات الاخرى والشعب يعد الضمانة الاساسية والرئيسية لسواد حكم القانون والعدالة.

ورغم ما يشوب استقلال القضاء فان مراقبة الحاكمين تتم وفقا لمبدأ الشرعية على الاعمال الحكومية والادارية ودستورية القوانين. فوفقا لمبدأ الشرعية يجب خضوع القاعدة الادنى للقاعدة الأعلى منها مما يحتم ضرورة تماشي الاعمال الحكومية والادارية مع القوانين بحيث لا تكون مخالفة لها، وهذه الاخيرة في حالة وجود دستور مكتوب جامد يجب أن تكون متماشية مع احكامه والا عدت مخالفة للدستور مما يستدعي المعاهها، والقول بذلك يعني أن البرلمان لا يحق له في الدول التي تفرق رقابة دستورية القوانين من قواعد مخالفة لقواعد دستورية عامة.

واذا كانت الاعمال الحكومية والادارية يجب أن تتقيد بنصوص القوانين، فانها هي الاخرى تخضع لمبدأ الشرعية، بحيث تتقيد القرارات المتحدة على مستوى البلدية بقرارات الولاية التي تتقيد هي الاخرى بقرارات الوزارة الخاضعة لقرارات ومراسيم رئيس الدولة ذات الصبغة العامة.

ومن هنا فان الحكم على مدى ديمقراطية النظام وسيادة القانون يتوقف على المكانة التي تحتلها المؤسسة القضائية في الدولة ومدى كفاءة ونزاهة اعضائها واحترامها من قبل الشعب والمؤسسات (التشريعية والتنفيذية) ومدى استغلائتها عنهما لأن في ذلك ضمان للفصل الموضوعي في المنازعات وحماية الحقوق والحريات المقررة للأفراد وضمان سيادة القانون، وهذا لن يكون امضا الا بكفاءة استقرار القاضي في وظيفته وعدم عزله أو نقله الا وفق نصوص القانون التي تضمنها المؤسسة التشريعية.

الباب الثاني أشكال الحكومات

تستعمل كلمة الحكومة للدلالة على عدة معاني مختلفة⁽²⁸⁾، فقد يقصد بها الوزارة باعتبارها هيئة مسئولة أمام البرلمان والتي تشمل رئيس الوزراء والوزراء وهو التعبير الشائع في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني. كما تطلق تسمية الحكومة على السلطة التنفيذية باعتبارها الممارس الفعلي للسلطة والتي تشمل الرئيس و الوزراء ومساعدتهم لكونهم الأداة والمحرك الرئيسي لأجهزة السولة. وقد يفهم منها نظام الحكم في الدولة أي كيفية ممارسة صاحب السيادة للسلطة السياسية العامة في الدولة وهذا هو المفهوم الذي نقصده في هذا الباب.

ومهما تعددت المفاهيم، فان موضوع شكل الحكومات قد تناوله الباحثون بالدراسة منذ القديم وبالتحديد فلاسفة الاغريق حيث قسمها أرسطو معتمدا في ذلك على ما ذكره أستاذه أفلاطون الى ثلاثة أشكال : ملكية وأرستقراطية وجمهورية. الأولى تخضع لسلطة شخص واحد، والثانية تخضع لحكم أقلية من الأشخاص، والثالثة هي التي يشارك في ادارتها أغلب الشعب بمفهومه السياسي.

(28) أنظر : Fabre M. H, Op. Cit., pp. 11 et 12

ثم جاء مونتسكيو الذي اعتمد في كتابه «روح القوانين» التقسيم التالي : الحكومة الاستبدادية التي لا يحضه الحاكم فيها للقانون، والحكومة الملكية الفردية التي يتقيد فيها الحاكم بالقانون، والحكومة الجمهورية الخاضعة للارادة الشعبية.

في حين قسمها الفيلسوف روسو الى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية.⁽²⁹⁾

وستولى دراسة التقسيمات الحديثة لأشكال الحكومات (الفصل الاول)، على أن تخصص لموضوع الحكومة الديمقراطية دراسة موسعة من خلال تناول مراحل تطور الحكومة الديمقراطية في القديم (المجلد الثاني)، وتطور النموذج الديمقراطي في العصر الحديث (المجلد الثالث)، وفرد فصلا أخيرا (رابعا) لدراسة صور الديمقراطية السياسية.

الفصل الأول

تقسيم الحكومات

المبحث الأول : الحكومات من حيث خضوعها للقانون.

تنقسم الحكومات من حيث خضوعها أو عدم خضوعها للقانون الى قسمين : الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية.

1 - الحكومة الاستبدادية :

هي ذلك الشكل من الحكم الذي يفرض فيه الحاكم سلطانه وتنفيذ أوامره وتعليماته دون التقيد بقانون فالحاكم المستبد تمثل ارادته ورغباته مصدر القاعدة القانونية المعبرة عن ارادته، وعليه فإن أوامره واجبة النفاذ دون قيد. وقد وجد هذا النظام تطبيقا له في عصر الملكيات المطلقة في فرنسا ودافع عن اطلاقها العديد من الفقهاء للوقوف ضد مطامع الامبراطور والبابا في روما والبارونات Barons في الداخل. وبعد أن استتب الأمر للملكية وظهور الأفكار الحرة ظهر اتجاه ينادي بتقييد تلك السلطة حتى قامت الثورة الفرنسية التي أسست على انقاضه حكومة ديمقراطية⁽³⁰⁾.

(29) أنظر : د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية - الدول والحكومات، دار النهضة العربية 1968، ص : 532.

533.

- أنظر : د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية 1962، ص : 147 - 149.

(30) أنظر : د. محمد كامل ليلة، المرجع السابق، ص : 530 - 531.

ومن المعلوم أن الحريات العامة في ذلك النظام تنعدم كلية لعدم توافر ضماناتها والسبب في ذلك هو أن الاستبداد يتناقض إطلاقاً مع إمكانية وجود حريات عامة.

والحدير بالذكر أن هناك من الفقهاء من يميز بين الحكومة الاستبدادية والحكومة البوليسية⁽³¹⁾، ذلك أنهما وإن اشبهتا في إطلاق سلطتهما بعدم خصوصهما لأن قيد في تصرفاتهما وتدخلهما كل الوسائل دون مراعاة لحقوق وحرريات الأفراد، فأنهما تختلفان من حيث الهدف، إذ الأولى تعمل من أجل تحقيق المصلحة الشخصية للحاكم دون مراعاة لمصالح الغير، في حين أن الثانية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة في غالب الأحيان رغم أنها لا تراعي حقوق وحرريات الأفراد. وعليه فأنهما تشابهان في عدم تقيدهما من حيث الوسيلة المستعملة لتحقيق الهدف، إلا أنها تختلفان في الغاية المنشودة من تصرفاتهما اللاقانونية.

والذي لا ريب فيه أن هذا التمييز نسبي، فكثيراً ما تكون الوسيلة مرتبطة بالغاية، فإذا كان الحاكم غير مقيد بقانون فكيف نقول بأنه يفي من وراء تصرفه بالمخالف لقانون تحقيق مصلحة عامة اللهم إلا في حالات معينة حيث يصبح القانون غير المحترم لا يتماشى ومصلحة الجماعة، أي يقف حائلاً دون تحقيق مخططاتها وأهدافها.

2 - الحكومة القانونية :

هي تلك الحكومة التي تلتزم وتطبق وتخضع للقوانين رغم أن لها من السلطة ما يمكنها من التحلل من تلك القوانين سواء بتعديلها أو إلغاؤها⁽³²⁾ إلا أنها نظراً لكونها قانونية لا تقدم على ذلك إلا باتناع الاجراءات المحددة في الدستور بواسطة الجهة المختصة حفاظاً على اختصاصات السلطة الموجودة في الدولة وفقاً للدستور، وحتى إن قامت بإلغاء قوانين أو تعديلها مستهدفة من وراء ذلك المصلحة العامة، فإنها تسن قوانين أخرى تحل محل

(31) أنظر : د عبد الحميد خليل عصفور المرجع السابق، ص : 13.

(32) أنظر : د علي خليل عصفور المرجع السابق، ص : 14.

أنظر : د كامل لينة المرجع السابق، ص : 349.

المعدلة أو الملغاة وتتقيد بها مما يصون فكرة خضوع الحكومة للقانون ويدعم مساندة الشعب لها.

والمعلوم أن الحكومة القانونية تنقسم إلى قسمين⁽³³⁾ :

أ - الحكومة القانونية المطلقة :

وهي التي تتجمع السلطة فيها في يد شخص واحد هو الحاكم (ملكاً مثلاً) وفقاً لقوانين الدولة التي يقرها ويتولى تنفيذها بواسطة الموطعين، وهذا ما يميز هذا الشكل من الحكم عن الحكومة الاستبدادية التي يتنى فيها الالتزام بالقانون.

ب - الحكومة القانونية المقيدة :

وهي تلك الحكومة التي تتوزع فيها السلطات بين هيئات محتلفة تتولى كل منها مراقبة الأخرى في ممارسة أعمالها بحيث لا يجوز لأي سلطة أن تتعدى على اختصاصات غيرها والا عد عملها غير دستوري يؤدي إلى إلغاء ذلك التصرف واعتباره كأن لم يكن لمخالفته لأحكام الدستور المظم لسلطات الحكم في الدولة، ومن أمثلة الحكومة القانونية المقيدة تلك الأنظمة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات أو الانظمة الملكية الدستورية.

المبحث الثاني : الحكومات من حيث الرئيس الأعلى للدولة.

يتقسم هذا النوع من الحكومات بدوره إلى قسمين : ملكية وجمهورية.

1 - الحكومة الملكية :

هي تلك الحكومة التي يمارس فيها الملك السلطة عن طريق الوراثة لمدة غير محددة، وقد يطلق عليه اسم آخر غير الملك مثل الأمير أو السلطان أو الامبراطور⁽³⁴⁾. والمتفق عليه أن الملك غير مسئول نظراً لكون ذاته مصونة من الخطأ، وعليه فإنه غير مسئول جنائياً، سواء فيما يتعلق بجريمة الحياة

(33) أنظر : د كامل لينة، المرجع السابق، ص : 552.

أنظر : د علي خليل عصفور، المرجع السابق، ص : 15 - 16.

(34) أنظر : د كامل لينة، المرجع السابق، ص : 533 - 534.

التي يرتكبها أثناء أو بمناسبة أداء وظيفته، أو الجرائم العادية التي يعاقب عليها الأفراد وفقا للقوانين السارية المفعول في المملكة، فضلا عن أنه غير مسؤول سياسيا عن التصرفات التي يجريها فهي تترتب على الوزارة⁽³⁶⁾، لأن الملك لا يجري التصرفات المقيدة للمملكة الا عن طريق وزرائه.

2 - الحكومة الجمهورية :

يتولى فيها السلطة شخص منتخب من قبل الشعب لمدة معينة وهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، وهذا الانتخاب يتم بمدة طرق، فقد ينتخبه البرلمان ويكون بالتالي مسؤولا أمامه، أو الشعب بطريقة مباشرة فيستمد بالتالي سلطته من الشعب مما يجعلها واسعة جدا.

وهناك فروق بين النظامين الملكي والجمهوري⁽³⁶⁾.

أ - فالملكية وراثية، أما الجمهورية فيحكم الرئيس لمدة محددة مرتبطة بانتخابه وتجديد ذلك من عدمه.

ب - كما أن للملك حقوقا تسمى بامتيازات تختلف عن حقوق الأفراد، في حين أن رؤساء الجمهورية لا يتمتعون بتلك الامتيازات، ذلك أن الدساتير في النظام الجمهوري تبين اختصاصاتهم بطريقة واضحة ومحددة. ج - أن دساتير المملكة تبين كيفية نظام توارث العرش والوصاية على الملك القاصر، في حين أن دساتير النظام الجمهوري لا تنص على ذلك اطلاقا وإنما تبين كيفية انتخاب الرئيس ومدته.

د - وإذا كان الملك غير مسؤول فإن الرئيس مسؤول جنائيا عن الجرائم التي يرتكبها ضد الدولة والمساءلة بالخيانة العظمى، وكذلك يسأل عن الجرائم العادية وإن كانت طريقة محاكمته تختلف عن المحاكمة العادية.

هـ - نجد الملك مستقلا عن تأثير الأحزاب السياسية لكونه يحتل مركزا أسى منها، أما الرئيس فكثيرا ما يستند عليها للوصول الى السلطة، مما يقلل من استقلاليته في اتخاذ القرارات.

(36) أنظر : د. كامل ليا، المرجع السابق، ص : 334.

(36) أنظر : د. ثروت بدوي، المرجع السابق، ص : 158.

أنظر : د. كامل ليا، المرجع السابق، ص : 334 - 344.

ورغم اتفاق الفقهاء على هذه الخلافات وغيرها بين شكلي الحكم، فانهم متفقون على أن النظام الملكي لا يحقق المساواة بين المواطنين ولا يسمح لهم باختيار حاكمهم، فضلا عن كونه يمكن غير الأكفاء اعتلاء العرش، رغم ذلك فإن بعضهم يرون فيه ساء في الاستقرار لأنه يجنب البلاد الانقسامات الداخلية، الا أن هذا القول لا يمكن الأخذ به على علته نظرا لأن ما يصلح في بلد قد لا يصلح في بلد آخر، خاصة اذا تعلق الأمر بشعب غير واعى بسبب التخلف لا يدرك ما هو في صالحه وما هو في غير صالحه.

المبحث الثالث : الحكومات من حيث مصدر السيادة⁽³⁷⁾

تنقسم الحكومات من حيث مصدر السيادة الى ثلاثة أقسام. الحكومة الفردية، والحكومة الأرستقراطية، والحكومة الديمقراطية.

1 - الحكومة الفردية :

هي ذلك الحكم الذي تتركز فيه السلطة في يد فرد واحد مهما كان اللقب المطلق عليه، ويعتقد أنه يستمد السلطة من الله أو من شخصه، وهو الحكم الذي يطلق عليه الآن مصطلح المونوقراطية Monocratie المركبة من كلمتين يونانيتين هما Monos التي تعني واحد و Cratos التي تعني السلطة Pouvoir وبالتالي فالمونوقراطية تدل على حكم الفرد المستحوذ على السلطة خلافا لمصطلح الديمقراطية. ولهذا الشكل من الحكم عدة صور :

أ - قد تكون ملكية استبدادية Monarchie tyrannique إذا كان الملك لا يخضع لأية قواعد قانونية وأن سلطته لا قيد عليها بحيث تعتبر ارادته وأوامره هي القانون.

ب - وقد تكون ملكية قانونية مطلقة Monarchie légale absolue، في حالة ما إذا كان الملك الحاكم يخضع للقوانين القائمة ولو أن له سلطة تعديلها

(37) أنظر : د. ثروت بدوي، المرجع السابق، ص : 152 - 155.

أنظر : د. عطيل، د. خليل، د. جعفر، المرجع السابق، ص : 16 - 27.

أنظر : د. كامل ليا، المرجع السابق، ص : 533 - 576 و 720 - 734.

أنظر : د. ثروت بدوي، القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق. مطبعة علاء ودرية. الطبعة الثالثة العراق.

1979 ص 160 - 164

والعائتها. والقول باطلاق السلطة يعني أنه لا يتازعه فيها أحد ولا يسأله أحد عن أعماله، وهذا تأكيداً لملاقة الملك بالاله واعتبار الدولة وحدة قانونية أوسع من الأمة التي هي جزء منها، وأن الملك هو العنصر الأساسي الاسمي فيها يسير النظام لوحده أو بمساعدة غيره الذين يجب أن يخضعوا له خضوعاً مطلقاً لكونه المسيطر على السلطة أو السيادة القومية رغم ما في ذلك من تناقض، لأن السيادة تقتضي اندماج الدولة صاحبة الشخصية المعنوية في الأمة مما يجعل الملك عصباً من عواصر السلطات.

والذي يلاحظ أن الملوك نتيجة اعتمادهم، أثناء حقبة طويلة من الزمن، على فكرة الحق الإلهي قد بالغوا في التمسك بالسيادة المطلقة رغم التطور الثقافي والوحي السياسي الذي عرفته شعوبهم، مما أدى إلى صراعات طويلة بين الحائنين كانت نتائجها، إما الاعتراف بحقوق وحريات الأفراد والمواطنين والتقييد بالقوانين التي تكملها، وأما الإطاحة بالملك وقيام نظام مغاير للنظام السابق.

وقد يتساءل البعض عن مقام الملكية الدستورية من هذا النظام. والحق أن هذا النوع من الحكم مقيد بالنسور الموزع للسلطات بين الهيئات المختلفة والتي من بينها الملك. ويرى أنصار الملكية الدستورية بأنها أحسن الأنظمة لكون الهيئات المشاركة في الحكم مع الملك تتأثر بالتزاعات والانشقاقات والخلافات الحزبية، وأن اعتناق هذا النظام يصون وحدة الدولة من الانقسام أو ظهور سلطة مطلقة، وأنه لا يمكن تفادي تلك الميوب إلا بوجود ملك لا يخضع للتأثيرات الحزبية فيحقق أو يضمن كفاءة التوازن بين الصراعات ووضع حد للانشقاق بين الأحزاب، وبالتالي بين أفراد الأمة، وهو ما يحقق استمرارية التقدم الصناعي والاجتماعي والسياسي، وإن كان المعارضون لهذا النوع من الحكم يأخذون عليه كونه يسمح لأشخاص غير أكفاء اعتلاء العرش، مما يهدد مصالحهم ومصالح الأمة، إلا أن هذا الرأي مردود عليه من أساسه لأن المسؤول على تسيير شؤون الحكم هم الوزراء، وأن الملك سواء عاقلاً أو ناقص الأهلية فإنه لا يتصرف إلا بواسطة وموافقة وزرائه، فضلاً عن أن الشعب لن يرضى أبداً بتولية ناقص للأهلية عليه إلا

إذا كان صغير السن وعندها يعين له مجلساً لمساعدته والحفاظ على حقوق التاج.

جاء وقد تكون الحكومة ديكتاتورية يستمد الحاكم قوته فيها من شخصه ميراثاً ذلك على أنه يمثل الشعب، وأنه جاء لتحقيق الديمقراطية مدعماً ذلك بإجراء انتخابات واستفتاءات شعبية تحت غطاء تأييد حزب سياسي أو جماعة تعتق مبادئ ومذهب الديكتاتور قصد تحقيق مصالح خاصة بهامستعملاً في ذلك وسائل الاعلام والدعاية لاضفاء صفة الرعامة على نفسه، وإبرار مزاياء دون عيوبه، ونسق تصرفاته بحكمة، وكتابة قصة حياته ببراعة بالاسلوب البسيط في شرحها حتى يشنى للجميع قراءتها وفهمها، مما يزيد في مكانته واحترامه، بشرط أن لا تنسب إليه عيوب وإنما تنسب لغيره الذين يحاولون المساس بشخصه ومصالحه الشعب، وبمعنى آخر لا بد من خلق كبش القداء كلما تطلب الأمر ذلك أي كلما ارتكب الحاكم خطأ. وهذه الطريقة من الحكم تجعل من الديكتاتور لا يمثل تطلعات الشعب وآماله فحسب، بل تجعله يجسدها فيحتوي بذلك أفراد الشعب لكونه ممثلهم الأعلى المجسد والمعبر عنهم.

ورغم ذلك فإن أنصار المذهب الحر وغيرهم لم يفتشوا بشئ تلك التصرفات واصفيتها بالأعمال المزيفة التي لا علاقة لها بالديمقراطية. ويشير هذا النظام بكون الديكتاتور لا يتولى السلطة عن طريق الوراثة وإنما بواسطة القوة أو الكفاءة التي يتميز بها، كما أنه يعتمد على حربه وأنصاره وأعماله أساساً هادفاً من وراء ذلك حسب وجهة نظر تحقيق أهداف الأمة، ولعل ما جاء في أقوال موسوليني ما يعبر عن ذلك، حيث قال بأنه إذا تعذر اخفاء الصفة الشرعية على النظام الفاشي بأنه حكومة الشعب فإن هذا النظام رغم ذلك يعمل من أجل تحقيق مصالح الشعب.

والذي لا جدال فيه أن هذا النوع من الأنظمة يهيء على أنقاض أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية سيئة، فيطهر الديكتاتور القوى المنقذ للأمة من الانهيار والاندثار فأسباب ظهور ديكتاتورية نابليون هي الفوضى والفساد والضعف الذي أصاب فرنسا، فقامت الامبراطورية الأولى ثم الثانية برئاسة لويس نابليون، كذلك كانت الهزيمة الحربية والنؤس في ألمانيا وانتشار

والعائها. والقول باطلاق السلطة يعني أنه لا يتارعه فيها أحد ولا يسأله أحد عن أفعاله، وهذا تأكيداً لملاقة الملك بالاله واعتبار الدولة وحدة قانونية أوسع من الأمة التي هي جزء منها، وأن الملك هو العصر الأساسي الأسى فيها يسير النظام لوحده أو بمساعدة غيره الذين يجب أن يخضعوا له خضوعاً مطلقاً لكونه المسيطر على السلطة أو السيادة القومية رغم ما في ذلك من تناقض، لأن السيادة تقتضي اندماج الدولة صاحبة الشخصية المعنوية في الأمة مما يجعل الملك عنصراً من عناصر السلطات.

والذي يلاحظ أن الملوك نتيجة اعتمادهم، أثناء حقبة طويلة من الزمن، على فكرة الحق الإلهي قد بالغوا في التمسك بالسيادة المطلقة رغم التطور الثقافي والوعي السياسي الذي عرفته شعوبهم، مما أدى إلى صراعات طويلة بين الجباين كانت نتائجها، إما الاعتراف بحقوق وحريات الأفراد والمواطنين والتعبد بالقوانين التي تكملها، وأما الإطاحة بالملك وقيام نظام مغاير للنظام السابق.

وقد يتساءل البعض عن مقام الملكية الدستورية من هذا النظام. والحق أن هذا النوع من الحكم مفيد بالدستور الموزع للسلطات بين الهيئات المختلفة والتي من بينها الملك. ويرى أنصار الملكية الدستورية بأنها أحسن الأنظمة لكون الهيئات المشاركة في الحكم مع الملك تتأثر بالتراعات والانشقاقات والخلافات الحزبية، وأن اعتناق هذا النظام يصون وحدة الدولة من الانقسام أو ظهور سلطة مطلقة، وأنه لا يمكن تفادي تلك العيوب إلا بوجود ملك لا يحصص للتأثيرات الحزبية فيحقق أو يضمن كمال التوازن بين الصراعات بوضع حد للانشقاق بين الأحزاب، وبالتالي بين أفراد الأمة، وهو ما يحقق استمرارية التقدم الصناعي والاجتماعي والسياسي، وإن كان المعارضون لهذا النوع من الحكم يأخذون عليه كونه يسمح لأشخاص غير أكفاء اعتلاء العرش، مما يهدد مصالحهم ومصالح الأمة، إلا أن هذا الرأي مردود عليه من أساسه لأن المسؤول على تسيير شؤون الحكم هم الوزراء، وأن الملك سواء عاقلاً أو ناقص الأهلية فإنه لا يتصرف إلا بواسطة وموافقة وزرائه، فضلاً عن أن الشعب لن يرضى أبداً بتولية ناقص الأهلية عليه إلا

إذا كان صغير السن وعندها يعين له مجلساً لمساعدته والحفاظ على حقوق التاج.

جـ. وقد تكون الحكومة ديكتاتورية يستند الحاكم قوته فيها من شخصه مبرراً ذلك على أنه يمثل الشعب، وأنه جاء لتحقيق الديمقراطية مدعماً ذلك بإجراء انتخابات واستفتاءات شعبية تحت غطاء تأييد حزب سياسي أو جماعة تعتق مبادئ ومذهب الديكتاتور قصد تحقيق مصالح خاصة بهامستعملاً في ذلك وسائل الاعلام والدعاية لاضفاء صفة الزعامة على نفسه، وإبراز مزاياه دون عيوبه، ونسق تصرفاته بحكمة، وكثافة قصة حياته ببراعة بالاسلوب البسيط في شرحها حتى يتسنى للجميع قراءتها وفهمها، مما يزيد في مكانته واحترامه، بشرط أن لا تسب إليه عيوب وإنما تسب لغيره الذين يحاولون المساس بشخصه ومصالحه الشعب، وبمعنى آخر لا بد من خلق كبش الفداء كلما تطلب الأمر ذلك أي كلما ارتكب الحاكم خطأ. وهذه الطريقة من الحكم تجعل من الديكتاتور لا يمثل تطلعات الشعب وآماله فحسب، بل تجعله يجسدها فيحتوى بذلك أفراد الشعب لكونه ممثلهم الأعلى المنجسد والمعبر عنهم.

ورغم ذلك فإن أنصار المذهب الحر وغيرهم لم يقتنعوا بمثل تلك التصرفات واصفينها بالأعمال المزيفة التي لا علاقة لها بالديمقراطية. ويتميز هذا النظام بكون الديكتاتور لا يتولى السلطة عن طريق الوراثة وإنما بواسطة القوة أو الكفاءة التي يتميز بها، كما أنه يعتمد على حربه وأصاره وأعماله أساساً هادفاً من وراء ذلك حسب وجهة نظر تحقيق أهداف الأمة، ولعل ما جاء في أقوال موسوليني ما يعبر عن ذلك، حيث قال بأنه إذا تعذر اضفاء الصفة الشرعية على النظام الفاشي بأنه حكومة الشعب فإن هذا النظام رغم ذلك يصل من أجل تحقيق مصالح الشعب.

والذي لا جدال فيه أن هذا النوع من الأنظمة بحيه على أنقاص أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية سيئة، فيظهر الديكتاتور القوي المنفذ للأمة من الانهيار والاندثار فأسباب ظهور ديكتاتورية سلبون هي الفوضى والفساد والضعف الذي أصاب فرنسا، فقامت الامبراطورية الأولى ثم الثانية برئاسة لويس نابليون، كذلك كانت الهزيمة الحربية والنفس في ألمانيا وانتشار

الأمكار الشيوعية عاملا في قيام الديكتاتورية النازية والفاشية في كل من ألمانيا وإيطاليا، ثم توسعت لتشمل الدول النامية ولولمرأجل متفاوتة.

مميزات الديكتاتورية :

1 - أن الحكم فيها شخصي أي أنها تصف بمبدأ شخصنة السلطة السياسية، رغم أنها كثيرا ما تلجأ الى الانتخابات والاستفتاءات وتدعى أنها تمثل الشعب، غير أن هذه الاستفتاءات يظن عليها الطابع الشعبي الشخصي الفرض منها أخذ رأي الشعب حول شخص معين وليس حول موضوع محدد، فالهدف اذا هو تدعيم مركز الديكتاتور وخفض صفته الزعامة عليه، فضلا عن انتفاء روح التنافس على البرامج والمبادئ لانعدام حرية الترشيح.

2 - كما أن الديكتاتورية تأتي دائما بنظام جديد مخالف لذلك الذي قامت على انقاضه الا أنه حكم مؤقت يزول بزوال قوة الديكتاتور. والى جانب ذلك تتركز السلطة في يد الحاكم دون أن تشاركه هيئات أخرى بعكس الحال في النظام الرئاسي فرغم سيطرة الرئيس على السلطة التنفيذية الا أن هناك هيئات أخرى تشاركه الحكم وتراقب اعماله، وهاته الرقابة منعقدة اطلاقا في النظام الديكتاتوري حيث تتعدى المسؤولية أمام البرلمان وتقرر عدم مسؤوليته عن كل تصرفاته أمام القضاء.

3 - ومن مميزات الديكتاتورية أيضا اعتماد الحاكم على القوة والعنف لتحقيق رؤياه السياسية، وذلك باذكاء حماس الأفراد في التأيد له باعتباره الوحيد الذي ينفذهم ويحقق آمالهم، الى جانب اعتماده على عوامل أخرى مثل التمييز العنصري، عرضه في ذلك إلهاء الشعب على المطالبة بحقوقه وحرياته والعيش من أجل المطامع المثالية المسطرة من طرف الديكتاتور.

والحقيقة أن هذه الأنظمة تمتاز بالظلم واهدار حقوق الأفراد والقضاء على الاحزاب المعارضة، وأن هدفها هو اخضاع صفته الزعامة على الديكتاتور الذي لا يتورع في استعمال كل أساليب القوة والعنف للحفاظ على سلطته على حساب مصلحة الشعب ارضاء لتزواته، فرغم أن الديكتاتور يلعب دورا هاما في انقاذ أمته غالبا من الانهيار الا أنه يكون السبب أيضا في تهديم

كل ما بناه بسبب عدم اهتمامه بالشعب وقيمه، اذا السلطة لا يحتسب بها الا بالاخلاص في خدمة الجماعة وهو ما يسمح بنقل السلطة من الشخص الحاكم الى الوظيفة، حيث تحول الى خدمة تؤدي للشعب كله يشارك في ممارستها باهداف معتمدة على مبادئ واضحة يؤمن بها الشعب ويدافع عنها فيقع تلاحم وارتباط وانسجام بين القاعدة والقمة.

واذا كانت المميزات العامة للديكتاتورية هي تلك، فإن هناك من الفقهاء من فضل اضافة تسمية الحكم الكلي Totalitaire الى جانب الديكتاتورية التي تنشأ عن طريق القوة وعدم الشرعية، فالنظام الكلي لا يتصف بما سبق، فبعد وفاة متايل مثلا، نجد أن اختيار خلفه وقع بطريقة نظامية لا عنف فيها واعتبر شرعيا من طرف الشعب السوفياتي الا أن السلطة بقيت محصورة في يد الحاكم. كما نلاحظ مثل ذلك النظام في الدول الاشتراكية الأخرى وبعض الدول النامية مع فارق في قوة وضعف الشخص الحاكم رغم الطبيعة التسلطية Caractère autoritaire له مما يتج عنه تجميع السلطة وتركيزها في يده Monolithisme politique وتقليص الحريات العامة للأفراد وعلى الخصوص المعارضة وحرية الرأي والتعبير والتماسة السياسية والتداول على السلطة.

ومع ذلك فإن ما يجب قوله هو أن تشبيه الأنظمة الكلية بالأنظمة الديكتاتورية هو قول معيب، فرغم الطبيعة التسلطية للنظامين، الا اننا لا يمكن ان نشبه حكم مسؤولي وهتلر بحكم «وبسيير ولينين» ذلك أن الديكتاتورية الثورية تستعمل السلطة السياسية للقضاء على قانون سابق ووضع قانون جديد محله يتماشى مع العلاقات الاجتماعية المتغيرة، وقد تكون السلطة تجسدت في شخص معين في مرحلة معينة، الا أن ذلك لا يعني بأن التجسيد ذلك هو غاية، وانما يمكن أن يكون وسيلة مرحلية مؤقتة لتحقيق غاية معينة وعندها تفصل السلطة عن الشخص الحاكم وتصبح سلطة مؤسسة رغم ظنيان الطابع التسلطي عليها، وهو ما أدى إلى انهيار أغلب الأنظمة الشمولية.

هي تلك الحكومة التي تجمع السلطة فيها بين أيدي فئة من الأفراد يتسبون إلى طبقة واحدة، فإن كانت هذه الطبقة من الأغنياء سميت Ploutocratie censitaire. وأما كانت تنتمي إلى حزب واحد تسمى Oligarchie partisane. على حين كان يقسمها الاغريق إلى أرستقراطية إذا كانت الفئة الحاكمة تمثل أفضل الناس. وأولي عارضية إذا كانت الفئة غير صالحة. وهذا النوع من الحكومات عاليا ما يظهر بعد الحكم الفردي، انقسام السلطة، فهي بالتالي تأتي في مرحلة انتقالية بين الحكم الفردي والحكم الديمقراطي، ومن الامثلة على هذه الحكومات في القديم اسبرطا وروما وحاليا في امريكا اللاتية وآسيا وافريقيا على الرغم من نسبها للحكم الديمقراطي، الذي لا ينبغي أن يتعارض مع مصلحتها؟!!

فهي اسبرطا كان نظامها يقوم على انتخاب هيئات الدولة من قبل طبقة واحدة هي ملاك العبيد والمواشي دون غيرهم ولو كانوا مواطنين. أما في روما فكانت جمهوريتها الأرستقراطية تستند مهمة ممارسة السلطة للملاك الكبار للعبيد والمواشي بمشاركة الجيش الذي يسيطر على مجلس الشيوخ⁽³⁸⁾.

أما في امريكا اللاتية، وآسيا وافريقيا فتحكمها طبقة الاقطاعيين والبورجوازيين رغم التحول الطفيف نحو الديمقراطية في بعض دول هذه القارات.

3. الحكومة الديمقراطية أو حكومة الشعب :

تتركز السلطة في هذا الشكل من الحكم في يد الشعب بمعنى أن السلطة تكون بيد الشعب وهو صاحب السيادة ويطرأ للترحاب الذي يلقاه هذا النظام من مختلف الشعوب فانا سنفرده له فصلا خاصا به.

(38) أنظر : د. جوي لطيف، المرجع السابق، ص : 166

الفصل الثاني الحكومة الديمقراطية

المبحث الأول : التطور التاريخي للأسلوب الديمقراطي في القديم :

الشائع في الفقه أن كلمة الديمقراطية تجد أصلها في الفكر الاغريقي القديم، وهي تتكون من مقطعين يونانيين Demos ومعناها الشعب و Kratos ومعناها السلطة، وبالتالي فالديمقراطية هي سلطة الشعب، أو حكم الشعب حسب التعبير الحديث⁽³⁹⁾.

الديمقراطية في اليونان وروما :

ظهر التطبيق الأولي للديمقراطية في بعض المدن اليونانية مثل أثينا التي يتكون سكانها من ثلاث طبقات هي الأرقاء، والأحساب، والمواطنين الأحرار. وقد انفردت الطبقة الأخيرة (دون النساء والاطفال) بممارسة السلطة في المدينة بواسطة جمعية الشعب صاحبة السلطة العليا في سن القوانين وتعيين الحكومة والظر في المسائل الخارجية بالطريقة المباشرة حيث يجتمع المواطنون الأحرار الذين بلغوا سن العشرين في هيئة جمعية شعبية لانهاء القرارات اللازمة لتسيير شؤون المدينة.

(39) أنظر : هيرودوت، التاريخ القديم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مرمم في القاهرة 1977

وما يجب ملاحظته هو أن الديمقراطية هاته كانت ضيقة تقتصر على المواطنين وتبعد الأعلية الكبرى من السكان من النساء والمتكوبة والأرقاء، والأجانب،⁽⁴⁰⁾ فضلا عن ذويان الفرد في الجماعة التي يمكنها تقييد حقوق الفرد وحرياته اذا كانت تتعارض مع مصلحة الجماعة، بل إن لها أن تنفيه لها تبين لها أن وجوده سيكون سببا في ظهور حكم فردى نتيجة تأييد مجموعة له.

وهو الوضع الذي ساد أيضا في روما سواء في عصرها الملكي أو الجمهوري، حيث كانت تسير الدولة بواسطة اللجان والمجالس الشعبية الى ان استأثر القياصرة على السلطة واطلقوا يدهم في ممارستها دون قيد.

وبالنسبة لدور الديانات المساوية في تأكيد مبدأ الديمقراطية والمطالبة بتطبيقه، فإنا نلاحظ أن الديانة المسيحية، رغم أنها تفصل بين المسائل الدينية والدينية تطبيقا لقول المسيح عليه السلام «دع ما لقصر لقصر ومالله لله»، إلا أنها طالبت بالفضيلة والأخلاق الحميدة وضرورة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع. كما أن المسيحية كانت تطالب بتجنب عبادة الملوك مما ساعد على تحقيق الفصل بين صفة المواطن الذي عليه أن يتقبل سلطة الحاكم الزمنية، وصفة الإنسان الذي يتمتع بقيمة في ذاته له عقل وروح وضمير يفكر بحرية ويؤمن ويعتق العقيدة التي اختارها لنفسه، وهذا كله ساعد على تأكيد كرامة الإنسان التي حص بها من عند الله، فأدى ذلك الى الحد من سلطان الملوك على الأفراد في الشؤون الدينية مما ولد في نفوسهم نتيجة حرية العقيدة والفكر اتجاهها الى المطالبة بالعديد من الحقوق والحريات.

وبعد سقوط الامبراطورية في الغرب سنة 476، أصبحت الأفكار تلك بكسة رهيبة، فقامت الاقطاعية وانقسم المجتمع الى ملاك وأقنان، ثم سيطر رجال الدين على السلطة الدينية ثم السياسية فقامت الكاثوليكية بأعمال بشعة ضد من لا يؤمن بالديانة المسيحية ومن يخرج عن تعاليمها، ففقد الإنسان

(40) أخر Pichot. (M.) et Boulouis (J). Institutions politiques et droit constitutionnel, Dalloz, 6^e ed. Paris, 1972, p. 45 - 49

ما حققه أثناء ظهور المسيحية وحلت السلطة المطلقة الدينية محل السلطة المطلقة الزمنية السابقة على الديانة المسيحية.

ومع ذلك يمكن اعتبار الديمقراطية اليونانية البادرة الأولى للديمقراطية الحديثة التي نادى بها الفلاسفة بعد الهزيمة الأوروبية للوقوف ضد الملكية المطلقة وتطبيق مبدأ تقييد السلطة وخضوع الحاكم للقانون. وظهر تطبيق هذه الأفكار فيما بعد على اثر الثورات التي قامت في أمريكا وأوروبا التي ضمت اعلاناتها ودمانيرها مبدأ سيادة الأمة والمساواة بين المواطنين وأن القانون يعد التعبير عن الإرادة العامة للأمة.

الديمقراطية في الاسلام :

بين ظهور المسيحية والثورات الأوروبية ظهور دين جديد لعب دورا كبيرا في تطوير وتدعيم الديمقراطية، انه الدين الاسلامي، الذي كان ثورة على العبودية والطغيان بتقريره الحرية والمساواة بين الأفراد وأصبحت الحرية والمساواة نتيجتين متلازميتين لاعتناق الاسلام. واذا قلنا بأن للاسلام دورا في تدعيم الديمقراطية فهذا لا يعني أن الدولة الاسلامية طقت المبادئ الديمقراطية الحديثة المعروفة في الدول الليبرالية، ذلك أن دينا منح الفرد حقوقا تجاه الجماعة والعكس، وهذا ما لم تفعله الديمقراطية الحديثة، ورغم اختلاف أساليب التطبيق بين لديمقراطية الاسلامية والديمقراطية الليبرالية، فإنا نجد عناصر متقاربة بينهما وان كان النظام الاسلامي ليس عقدا أو تارالا أو منحة، وإنما هي حقوق وواجبات أقرها الاسلام على الحاكم والمحكوم الالتزام بها، وان كان مبدأ الشورى الذي يطع النظام الاسلامي يجد تطبيقا نوعيا له قبل الاسلام وبعد الحلفاء الراشدين.

واذا كان المقصود بالديمقراطية في الاسلام هو اعتماد مبدأ الشورى الذي يعني لغويا تبادل الرأي حول موضوع أو مواضيع معينة ويقصد به في الاصطلاح فلسفة في الحكم ولتعامل بين افراد المجتمع، والذي يعتبر أحد مبادئ فلسفة الحكم في الاسلام، فإن انظمة الحكم التي كانت سائدة قبل الاسلام، رغم اعتمادها في كثير من الحالات على التنظيم القبلي حيث فقد الفرد قيمته داخل الجماعة، اعتمدت هي الاخرى مبدأ الشورى وهذا

ما أكده القرآن الكريم، إذ أننا نجد أنظمة اليمن قديماً اقترنت الشورى كنظام للحكم وهذا في عصر الملكة بلقيس، فقد جاء في القرآن الكريم «بابها السلا اقتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون»، وكذلك موسى عليه السلام «واحصل لي وديراً من أهلي هارون أخني أشد به ازوي واشركه في أمري»، وقد ثبت بأن مجالس الشورى كانت موجودة قبل الإسلام، فقد كان ل قبيلة تدمر مجلسين أحدهما للشيوخ يضم المعتدلين في السن من ذوي الثروة والجاه، والثاني للعشائر يضم الشباب، ولدى القنانيين في اليمن أيضاً مجلساً للشورى يسمى بدار الشورى أو المشاور المتكون من رؤساء القبائل مهمتهم تقديم المشورة للملك، وكان لهم دستور ينظم العلاقات بين الحكام والأفراد. وفي مكة أقام بن كلاب حكماً يعتمد الشورى، بعد أن طرد بني خراعة، حيث أسس دار الندوة بالقرب من الكعبة، وكان أوجه قريش يتداولون حول شؤون المدينة مهما كانت طبيعتها⁽⁴¹⁾.

وإذا استقلنا إلى منطقة المغرب العربي قبل الإسلام أيضاً، فإن الأمر لا يختلف عن المشرق، ذلك أن هذه المنطقة لم تكن تخضع كلية للبرنطين، وإنما هناك بعضاً منها بقي محكوماً بواسطة أئانه حكماً اعتمد مبدأ الشورى بين مختلف القبائل التي تعاونت فيما بينها لحكم نفسها بواسطة المشورة في ظل القبيلة، والفرص من هذا الأسلوب في الحكم هو كماله التوازن بين القبائل من جهة والحفاظ على حق كل قبيلة أو أجزاء منها من جهة أخرى، ويتبدى ذلك في تمثيل كل عائلة أو قبيلة في مجلس إعيان القبيلة التي ينتخب شيخها من قبل الإعيان والذي لا يتخذ أي قرار هام إلا بعد استشارتهم⁽⁴²⁾.

وبسعي الإسلام تأكيد مبدأ الشورى، لكن بمفهوم أوسع وأوضح حيث عد جزءاً من نظام الحكم، قصد تعويد المسلمين على معالجة الأمور بحكمة بعد التشاور الذي يبين ويوضح الصواب من الخطأ، ومن ثم فهي (الشورى) جزء من فلسفة الحكم في الإسلام، وهذا ما أكدته القرآن والسنة

(41) مقال ألفت في مؤتمر البرلمان العربي الثاني بالجزائر مارس 1981

(42) أنظر مقال عبد السيد حاجيت في الندوة البرلمانية العربية الثالثة 1981 بالجزائر مبدأ الشورى في نظم الحكم بالمغرب العربي خلال العصر الوسيط

«وأمرهم في الأمر» (سورة 3 الآية 159)، «وأمرهم شورى بينهم» (سورة 42 الآية 38)، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في الأمور الهامة واخذ برأي بعضهم وتبعه في ذلك الخلفاء الراشدون فقد جاء في حديث للنبي صلى الله عليه وسلم «استعينوا على أمركم بالشورى»، وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه «مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم». وطبق مبدأ أول الأمر في عصر الرسول بعد المصاحبة الأولى في العتبة للرسول صلى الله عليه وسلم من قبل وفد ضم جماعة من الأوس والخزرج، ذلك الوفد الذي وصف بالوفد العقائدي وليس القبلي، حيث بموجب تلك المصاحبة اعلوا عن انضمامهم ودخولهم في الإسلام على أساس عقائدي، والذي تأكد بالمشور الأول الذي وضع يوم هاجر مسلمو مكة إلى المدينة، وهذا كتاب من محمد النبي (ص) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تعهد فلهنق بهم وحاهد معهم. انهم أمة واحدة من دون الناس.

ومن هنا نجد هذه الوثيقة قد أكدت على مبدأ الشورى الذي جاء في القرآن وجعل منه فلسفة حكم وحياة⁽⁴³⁾.

وقد كان الصحابة العشرة أصحاب الشورى واستمروا كذلك حتى مقتل علي بن أبي طالب، غير أن الحكم فيما بعد قضى على مبدأ الشورى أو الدور القيادي للجماعة وخاصة الصحابة في تسيير شؤون الدولة الإسلامية، وإن كان قد ظهر للوجود بين الحين والآخر (على خترات) مثلما حدث أثناء حكم عمر بن عبد العزيز الذي شكل مجلساً للشورى من عشرة من أبناء الصحابة، ومن ثم تحولت الشورى في بعض الأحيان من فلسفة حكم إلى تقليد لممارسة السلطة.

ورغم الخلاف الذي ظهر بين المسلمين بشأن الإمامة خاصة بعد ظهور المذاهب السياسية، فإن ذلك لم يحل دون العمل بالمبدأ، وإن كان هناك فارق الحكم المسلمين حول الاكثار أو التقليل من استعماله.

(43) أصحاب الشورى في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين الأربع هم: أبو بكر، عمر، علي، عثمان، طلحة، الزبير، عبد الرحمن بن عوف، سعد بن أبي وقاص، سعيد بن زيد بن تليل، أبو عبيدة عامر بن الجراح (أى 10)

ومهما يكن من أمر فإن مجالس الشورى بقيت موجودة وازدادت أهميتها بشأن تولية الحاكم، مثلما حدث لأبي الخطاب الذي يابعه أهل طرابلس بواسطة المشايخ⁽⁴⁴⁾ وتعين عبد الرحمان بن رستم الفارسي بعد أبي الخطاب من بين خمسة مقترحين من دوى العلم، وهو الذي جعل الإمامة شورى في سعة من المسلمين كلّفوا بتعيين خليفة بن رستم، موقع اختيارهم على ابنه عبد الوهاب بعد أن رفض مسعود الأندلسي تولي الإمارة، كما ازداد تمسك المسلمين في المغرب بمبدأ الشورى في عصر يوسف بن تاشفين، ثم في دولة الموحدين خاصة أثناء حكم ابن تومرت حيث شكلت ثلاثة مجالس، مجلس أهل العشرة الذي تعرض عليه الأمور العظام، ومجلس الخمسين الذي تعرض عليه المسائل الأقل أهمية، وتبهم في ذلك الحفصيون والريابيون والمريونيون وعلى رأسهم أبي الحسن المريني الذين لجأوا أكثر إلى استشارة العلماء، ومن يسهم أبى خلدون وأخيه يحيى، وازداد دور المشايخ بعد هجرة العلماء المسلمين من الأندلس إلى المغرب،⁽⁴⁵⁾ وهذا ما سار عليه الأمير عبد القادر الجزائري الذي اعتمد مبدأ الشورى والبيعة، وشكل مجلسا لفقهاء لتقديم المشورة في مختلف القضايا التي تهم الدولة والمجتمع، بل إننا نجد حتى الآن بعض الجهات من الوطن تعتمد هذا النظام في وادي ميزاب بجماعتها وتسييرها الذاتي⁽⁴⁶⁾.

ولما كانت الشورى نظاما للحكم في الإسلام، فإن الانظمة الإسلامية الحديثة - مع الأسف - جنت عن هذا الحكم واعتمدت نظام البرلمانات التي يطغى عليها الطبع الأوروبي الغربي ويبيدها عن نظام الشورى والاجماع، وأن محاولة البعض تشييه هذه الانظمة بالنظام الإسلامي - ارضاء للمسلمين والحكام وتقليدا للعرب - يعتبر منافيا لطبيعة الإسلام ويتعارض مع

(44) الأعيان وشرحهم الذين يتبعون هذه الأماني حيث كانوا يشكلون الهيئة التشريعية

(45) أنظر : مقال عبد الحميد حاببات، المرجع السابق.

(46) أنظر : عبد المجيد مزبان : الشورى في جماعات ما بعد الانظمة السلطانية 1981

الحكم فيه، ذلك أن ذوي الرأي (أهل الحل والعقد) أو الاجماع في الإسلام لا يعبر عن الارادة العامة وإنما يعبر عن الارادة الالهية، كما أنه لا يعبر عن هيئة الناخبين لأنه تغيير العلماء.

ومن هنا فإن الحكم في الإسلام لا يقوم على ارادة الامة أو الشعب - حسب المفاهيم غير الإسلامية - وإنما على احكام الشريعة الإسلامية، ذلك أن الحاكم والمسلمين مقيدان باحكام القرآن والسنة وأن التمثيل فيه يعتمد على القدرة العلمية مما يتجافى مع احكام النماذج غير الإسلامية التي تفصي بأن ارادة وضع القانون من اختصاص البرلمان دون أية قيود الهية.

ومهما يكن من أمر فإن نظام الشورى - ذو الطبيعة الخاصة - هو من الوسائل التي تطبع الحكم الإسلامي بطبيعة خاصة. وتبدي مظاهر الديمقراطية في الإسلام على الخصوص فيما يلي :

1 - خضوع الدولة للقانون :

حيث يتطلب الدين الإسلامي ضرورة خضوع الدولة لحكم الله المتمثل في احكام القرآن غير القابلة للانعاء أو التعديل والتي تعلو على الافراد حاكمين ومحكومين، وبالتالي على القواعد الوضعية القابلة للانعاء والتعديل، وإن قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه «اطيعوني ما اطعت الله ورسوله فيكم فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم»، وقول عمر بن الخطاب «من رأى منكم فتى أعرجا فليقمه»، فقام أحد المسلمين شاهرا سيفه قائلا، «والله لو رأينا فيك أعرجا فليقمناه بسيوفنا هذه»، فحمد عمر الله، على هذا الموقف الذي يتماشى مع احكام القرآن. وحديث النبي (ص) «إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلسا إمام عادل، وأن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدّهم عذابا إمام جائر»، بل إن الخليفة رعم أنه هو الذي يعين القضاة فإنه يحاكم من قبلهم باعتبارهم قضاة الامة وليس قضاته.

إن ما سبق ذكره يؤكد ضرورة خضوع الحاكم لاحكام الشريعة وعدم الخروج عنها، بل أن ما جاء على لسان أبي بكر وعمر يؤكد حق الامة على ابعاد الحاكم اذا ما خرج عن احكام الشريعة، بل انهما بقولهما يطالبان

المسلمين بمراقبة تصرفاتهما والثورة عليهما اذا خالفا احكام الشريعة الإسلامية، وهي مطالب لا نجد لها أثرا في العصر الحديث لدى الحكام في بلاد الإسلام، بل ان كل محاولة لمراقبتهم في عصرنا الحاضر تكيف على انها عصيان أو تمرد على النظام ومحاولة قلب لنظام الحكم لصالح قوى رجعية أو يسارية متطرفة أو لصالح دولة اجنية، مما يمكن الحكام من معاقبة كل من حاول رفع صوته ضد تصرفات الحكام السابقة لاحكام الشريعة وبواسطة وسائلها الاعلامية تستطيع اقناع اغلبية الشعب (غير الواعي) بمدالة احكامها.

والحق أن القولين يؤكدان ديمقراطية النظام الإسلامي ويعتران إلى جانب الاحاديث والتصرفات الاخرى العديدة من الحلفاء الراشدين دليلا على خضوع الحاكم والامراء للقانون وتطبيق الديمقراطية، اذ أن في القول دعوة لمرول القاضي و الحاكم اذا خرجا عن احكام الشريعة الإسلامية.

2 - رقابة تطبيق الشريعة :

حيث يقر الإسلام حق كل فرد في مراقبة صاحب السلطة حول تطبيق احكام الشريعة دون تمييزه وبين الاشخاص العاديين، وهذه الرقابة شبيهة نسبيا بالرقابة على دستورية القوانين المعروفة في الدساتير الوضعية وخاصة في الانظمة الليبرالية.

3 - سيادة الامة وفقا لاحكام الشريعة :

لقد أقر الإسلام سيادة الامة ولكن وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا يحوز للامة أن تتفق على ما يجامى احكام القرآن والسنة، أي انها تستطيع أن تعدل أو تلغى أي حكم من احكام الشريعة، في حين أن مبدأ سيادة الامة في العصر الحديث يفيد أن السلطة والسيادة للامة التي لا قيد عليها فهي نختار الحكم - ولو نظريا - ونسن وتعدل وتلغى القوانين دون قيد عليها.

المبحث الثاني : تطور النموذج الديمقراطي خلال النهضة الصناعية
بادى ذي بدء يجب علينا قبل الخوض في موضوعنا التنبية الى أن الصورة التي يقدمها الفقهاء عن النموذج الديمقراطي تختلف عن التطبيق العملي له، ودليلا على ذلك هو البرلمانات التي تحتل وضا للمبدأ المركز الأساسي في النظام، الا أنها عمليا تلعب دورا ضعيفا جدا في الأنظمة الديمقراطية. كما أن النموذج الديمقراطي الذي كان سائدا منذ الثورة الفرنسية وما قبل الحرب العالمية الثانية يختلف اختلافا يينا عن النموذج الحديث الذي أثرت عليه التقنية والتكنولوجيا اللتان ساعدتا على تغيير أساليب الحكم وحتى أساليب الحياة في تلك المجتمعات.

والحقيقة أن هذا النظام كان نتيجة تطور تاريخي طويل فتأثر مثلما رأينا بالأنظمة القديمة، كما تأثر بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمجتمعات ما بعد الاقطاعية وقبل الثورة الفرنسية، حيث نجد بعض الشعوب تبنت بعض أنظمتها السابقة، لكنها طورتها بما ينماشى ومصلحتها والعصر ومثل ذلك الملكية التي أبقي عليها لكن بإدخال تعديلات كبيرة بالتدريج على اختصاصات الملك حذفًا لصالح البرلمان.

عوامل ظهور النموذج الديمقراطي الحديث :

إن النموذج الديمقراطي تكون في ظل النظام الأرستقراطي والملكي الذي سيطر على أوروبا قبل الثورة الفرنسية نتيجة التقدم الذي عرفته الزراعة والتجارة والصناعة فظهرت الحاجة الى التعاون والتنقل من أجل المتاحرة، فازداد نشاط التجار وأصحاب رؤوس الأموال ورجال الاعمال، هشأت بالنالي طبقة جديدة تتميز عن الطبقات الاخرى بقيم في المدن سميت بالبرجوازية التي اعتبرت الربح المحرك الأساسي للاقتصاد بدلا من استغلال الأراضي الواسعة التي اعتمدها النظام الاقطاعي، وهو ما أدى الى ظهور علاقات وقيم اجتماعية جديدة، الا أن هذا التطور اقتصر على بريطانيا، فلم يشمل أوروبا الا بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، حيث كانت البداية الأولى لظهورها في القرن الحادي عشر عندما تمكن البرجوازيون من إنتراع بعض الحريات في تسيير الهديات الخارجية من السلطة الأساقفة والاقطاعيين

وسيرت بواسطة قضاة مختارين من قبل أشخاص تتوفر فيهم شروط معينة تشمل أساسا في الانتماء العائلي والملاءة المالية ويستمع سكانها بالاستقلال عن الاقطاعيين، فضلا عن أنهم يشكلون بأنفسهم مليشيات خاصة لمواجهة كل معتد على المدينة، كما أن لهم محاكم خاصة ويدفعون ضرائب لتسيير مصالح البلدية العمومية، مما ساهم في تركيز نظام الديمقراطية البرجوازية Plouto-democratie في المدن. ثم بدأت تظهر في أوروبا مجالس الدولة Conseil d'Etat حين استطاعت البرجوازية أن تتعدى نطاق تمثيلها في البلديات الى النطاق الوطني، ثم انتشرت هذه المجالس التي تشبه الى حد كبير المجالس الكبيرة ومجالس الملوك، الا أن ما يميزها كونها تشكل من سكان المدن البرجوازيين أطلقت عليها أسماء مختلفة كلها تدل على أنها هيئة تمثل الشعب أي البرلمان، وهي عادة ثلاث في كل الدول : مجالس الأساقفة، ومجالس الأشراف، ومجالس البرجوازيين، ونجد الى جانبها المزارعين الأحرار في الأراضي المحنفة Pays-Bas التي يتم انتخابها بصفة استقلالية وكذلك اجتماعاتها.⁽⁴⁷⁾

الصراع بين المجالس المنتخبة والملك :

لقد عرفت المجتمعات الأوربية تطورا كبيرا نتيجة ازدهار الصناعة والتجارية وازدياد التبادل التجاري بين الدول ، وبالتالي أصبحت الدولة مجبرة على انشاء مراقب جديدة أو توسيع ما هو موجود لمواجهة المتطلبات المتزايدة للأمن داخل المدن وعلى الحدود والتفتح على الخارج، خاصة وأن الملك يريد السيطرة على كل ما يجري داخل مملكته، ولن يكون له ذلك الا تطوير أسلحة جيوشه واقامة ادارة قرية والبحث عن أسواق جديدة، وهذا لن يتحقق الا بتوافر الأموال اللازمة التي لا توجد الا عند البرجوازيين.

فبالإضافة الى ماكانت تقدمه الطبقة الاقطاعية من المساعدة لجأ الملك الى أسلوب آخر يمثل في فرض ضرائب على المواطنين والطبقتين

الاقطاعية والبرجوازية، هذه الأخيرة كانت مجالسها تجتمع للبت في المبالغ ستقدمها كالاقطاعية في شكل مساعدة للملك لكنها وصفت خطة مكتبها من الاستحواذ على السلطة المالية ثم التشريعية.

الرقابة المالية :

كانت مجالس الدولة في بريطانيا تجتمع بين الحين والآخر لمساعدة الملك ماليا من أجل مواجهة النفقات المتزايدة التي فرضها العصر، لكنها بالمقابل تطالبه بتقديم حسابات عن كيفية استعمال تلك الأموال كتبرير لطلباته المتزايدة، غير أنها لم تف بحد طلب تقديم حسابات بل نجد أنها لجأت إلى أسلوب أشد يمثل في إقرار حقها في مراقبة تحصيل الضرائب وتقديم البيانات الكافية عن كيفية استعمال تلك الأموال، وكمرحلة ثالثة بدأت تطالب الملك بمراقبة الحسابات.⁽⁴⁸⁾

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
تقديم الحسابات عن كيفية	مراقبة تحصيل	مراقبة
صرف المساعدات	المراتب	الحسابات

بعد هذه الخطوة التي سمحت للبرجوازية السيطرة على السلطة المالية، حاولت ربطها بالجانب السياسي وقلحت في غطتها أيضا.

(48) أنظر : هوبز، المرجع السابق، ص : 206.

- أنظر : د. طهجة الجبر، نظرية الدولة والاسس العامة لتنظيم السياسي، الكتاب الأول، مكتبة القاهرة الحديثة.

1960 - ص : 219 - 221

- أنظر : د. عتيق، د. حصار، د. خليل، المرجع السابق، ص : 178 - 179

(47) أنظر : Duverger, Op. Cit., T1, pp. 31 et suiv.

- أنظر : د. حصار، د. عتيق، د. خليل، المرجع السابق، ص : 176 - 177

- كازير دلماس : تاريخ الحضارة الأوربية، ترجمة نوري وبيد، منشورات حرمات 1982، ص : 30، 32

تمثلت الحطة الثانية في ربط الجانب السياسي بالجانب المالي، حيث لجأت المجالس المنتخبة (البورجوازية) الى فكرة المظالم والمراض وقرار الحقوق، ذلك أنها كانت في الطور الأول من المرحلة الثانية تطالب الملك في مقابل الحصول على الأموال المطلوبة قبول مظلمة تملت فيها انتباهه الى بعض التجاوزات والاعتداءات التي تمارسها السلطة على المواطنين عليه أن يفصل فيها، أما الطور الثاني فيتمثل في ربط الموافقة على الأموال المطلوبة باقرار حق أو عدة حقوق، وهو ما نتج عنه انتقال السلطة السياسية وخاصة التشريعية الى البرلمان.

ولعل تضحية الملك البريطاني بكثير من وزرائه خلال 1340 - 1371 دليل على مدى النموذج الذي أصبحت تتمتع به هذه المجالس، بل إن برلمان هذا البلد استطاع أن يجبر الملك على محاكمة بعض الأشخاص أمام مجلس اللوردات 1376 بنهضة سوء تسيير الأموال العمومية، تلك المحاكمة التي اعتبرت مصدرا لتوجيه التهمة لذوي السلطة أمام اللوردات، كما استطاعت المجالس في فرنسا أن تفرض مجلسا للرعاية على ملك القاصر. غير أن هذه المجالس رغم ما عرفت أوروبا من تطور في مجال الأفكار الحرة التي تقر وتؤكد ضرورة الاعتداد بإرادة الشعب لم تستطع - بسبب فكرة الوحدة والانفصال عن السلطة الروحية في روما والحروب بين مختلف هذه الشعوب - الوقوف أمام الملوك باستثناء البرلمان البريطاني الذي استمر يمارس سلطانه الجديدة ويوسع فيها الى حد أنه توصل الى اعدام الملك شارل الأول سنة 1649 وقيام جمهورية كرومويل أوليفيس O. Cromwel المؤقتة ثم عودة الملكية الضعيفة.⁽⁴⁹⁾

(49) أنظر : هوبز، المرجع السابق، ص : 206.

Lahumière (R) et Demachet (A), Les régimes parlementaires européens, P U F - Coll. THEMIS, Paris, 1966 p.105

Duverger Op. Cit. p. 35

كانت الطبقة الأرستقراطية تعتمد في حياتها على الملاحاة ومساندتها للملك، لكن التطور الذي أصاب عالم التجارة والصناعة وظهور الآلات الحديثة تمكن من نفوس أعضاء هذه الطبقة ودفعهم الى التحلي عن الأسلوب القديم في استغلال الأرض وتسيير الامتلاك الحديث واستثمار الأموال بما يحقق أكبر قسط من الربح، فتأكدت بذلك العلاقة المادية بين هذه الطبقة والطبقة البورجوازية وظهور العامل المشترك الثاني الذي يجمع بينهما (عامل التحديث + عامل الربح)، مما ساهم في تكريس قوة برلمانيه تستطيع أن تفرض نفسها بوجودها أمام رجال الدين والملك وبعض الاقطاعيين، وبالتالي انهارت فكرة الاقطاعية والتبعية للأمير لتحل محلها فكرة رأسمالية الربح وقوة نفوذ البرلمان الانجليزي الذي أصبح يمارس سلطانه المحددة بالنص أو العرف دون تدخل من الملك وتؤكد ذلك في القرن السابع عشر (1640 - 1649)، حيث بدأ النواب يجتمعون في شكل لحال. وأخيرا استحوذ البرلمان نهائيا على الاختصاص التشريعي ابتداء من سنة 1707⁽⁵⁰⁾.

القيم الجديدة وأثرها على النظام السياسي :

لقد كان لتلك الصراعات التي شاركت فيها مختلف الطبقات في بريطانيا أثر على النظام السياسي حيث ظهر، نتيجة تغلب الطبقة البورجوازية تحالف الطبقات الأخرى معها نموذجا جديدا من النظام يتمثل في ظهور الوزارة التي يرأسها شخص يدعى الوزير الأول، الذي يجب أن يكون متمتعا بالأغلبية في مجلس العموم باعتباره أن أعضاءه منتخبين ويمثلون السلطة الاقتصادية ويتمتعون بنفوذ سياسي كبير. إلا أن هذا الوضع في الأفطار الأوروبية الأخرى لم يكن متشابها مع النظام البريطاني، فبعد الصراع بين البورجوازية والملوك استطاعت الفئة الأخيرة وخاصة في فرنسا - تحت مبرر الوحدة الوطنية والاستقلال عن روما - أن تسيطر على الأوضاع وتفرض على المعارضة ودلت باقامة نظام استبدادي لا يعترف بأسط الحقوق، مما ساهم في ظهور صراع

Duverger, Op. Cit. p. 37.(50)

قوى لكنه حتى بين السلطة والشعب، غير أنه ما لبث أن تحول إلى صراع ظاهري كان البادرة الأولى لظهور تلك الأفكار الحرة التي جاءت على لسان كتاب القرن 17 و 18 أمثال روسو، كوندراسي، وفولتير، وجون ميلتون شاعر كرومويل، وجورج فوكس منشئ المجموعة البروتستانتية (1647)، في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمسماة بالكاكير Quakers معارضة الملكية والأشراف⁽⁵¹⁾.

وقد تمثلت هذه الأفكار الحرة في الدعوة إلى الحرية والمساواة ونيل السلطة أو الحق الإلهي المطلق. فكانت بذلك تضمن قسما جديدة فاعتنقها الشعب، وبالتطور حلت محل القيم السابقة، والسبب في ذلك يعود إلى تماشي هذه الأفكار مع التطور الاقتصادي وازدهار الصناعة والتجارة، فضلا عن تماشيها مع مطامح الشعب نحو التحرر والمساواة، فكانت ثورة ثقافية حقيقية تنبذ الأيديولوجية القديمة بمبادئها وأسسها ومظاهرها، فحل الحق محل الامتيازات والسطوة، وحلت حرية الرأي والتعبير محل التعمص الديني والملكي، وحلت المنافسة الاقتصادية والمصلحة الفردية والربح محل النظام الاقطاعي والزراعة التقليدية والحياة الجماعية والأفكار الاقتصادية، كما أن الوكالة حلت محل سلطة الأشراف والملوك الوراثية، مما ساهم في ظهور الجمهوريات التي اعتبرت موضة العصر وأكدها الثورتين الأمريكية والفرنسية باعتبارها أحسن الأنظمة التي تماشى مع القيم الجديدة.

الثورة الأمريكية :

لقد كانت الثورة الأمريكية عبارة عن ثورة السكان ضد الأشراف والشركات التجارية بقيادة بعض المفكرين والبروجوازيين الذين تفتنوا لشرط نجاح الثورة والمتمثل في اعتناق المجتمع لايديولوجية توحدتهم ضد المحتل الانجليزي، ووجدوا جادتهم في الأفكار الفلسفية الحرة المعتمدة في أوروبا، فاعتبرت الحرية والاستقلال وتقرير المصير المبادئ الأساسية للثورة

(51) أنظر : Deverger, Op. Cit., p. 32

الأمريكية، وبالتالي أصبحت الثورة عبارة عن مقاومة مجتمع ليبرالي جديد لنظام ملكي وأرستقراطي قديم⁽⁵²⁾.

الثورة الفرنسية :

كان للثورة الفرنسية دور بالغ الأهمية، على المستوى المحلي والدولي في تحرير الفرد نظرا لاهتمامها به وتأكيد ذلك في اعلان حقوق الانسان والمواطن الذي تضمن حقوقه ضد السلطة الاستبدادية وسيطرة الأرستقراطية وغطرسة النظام الملكي.

والذي لا شك فيه أن نعت النظام الملكي واستبداده هما اللذان كانا السبب المباشر في اعتناق الأفراد لتلك الأفكار والدفاع عنها، فكانت بذلك ثورة على النظام واسقاطه بل وامتد مفعولها إلى الدول الأوروبية الأخرى⁽⁵³⁾.

وبحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تمكنت البروجوازية من السيطرة على مقاليد الحكم وحلت محل الأرستقراطية، فظهرت البرلمانات في أوروبا (بلجيكا سنة 1835، الأراضي المنخفضة سنة 1848، السويد 1866)، حيث لم يبق من الدول التي لم تعتق النظام البرلماني سوى ألمانيا وإيطاليا والنمسا⁽⁵⁴⁾.

من هنا يمكن القول بأن الأيديولوجية المعتمدة من قبل هذه الأنظمة هي الليبرالية التي تحمل معنيين : سياسي واقتصادي⁽⁵⁵⁾.

المعنى السياسي : يقصد بالمعنى السياسي لليبرالية قيام الأنظمة السياسية على مبادئ أساسية تتمثل في سيادة الأمة، والانتخاب، والبرلمان، واستقلالية القضاء، والحريات العمومية، وتعدد الأحزاب، وإقرار مبدأ الاقتراع العام بين 1914 - 1918. وهي المبادئ التي تسمح للمواطنين من التمتع بنوع من الاستقلالية وامتلاك وسائل للتأثير على الحكومة، غير أن ذلك لا

(52) أنظر : د. طهية الجرف، المرجع السابق، ص : 222 - 223.

(53) أنظر : د. طهية الجرف، المرجع السابق، ص : 228.

(54) أنظر : Deverger, Op. Cit., pp. 39 - 40.

(55) أنظر : ID, 42 - 43.

يعني روح آثار النظام الملكي ضد أنفي على حاصر منه تمثل في الملك والمجلس الأعلى.

المعنى الاقتصادي يقصد بالليبرالية بالمعهوم الاقتصادي الرأسمالية القائمة على الملكية الفردية لوسائل لإنتاج المحكومة بقاعدة الناس والحرية. وبمعنى آخر حرية كل فرد في اختيار المهنة التي يريد.

ونظرا لثربط النشاط السياسي بالنشاط الاقتصادي، فإن الوزراء والوزراء لا يمارسون وظائفهم بطريقة استغلالية، بل سجدهم يحضرون لتأثير أصحاب الأموال فرغم إمكانية الاعتماد على متخيفهم للتخفيف من ضغوط الرأسماليين المادية والمعوية، إلا أن هذه الطبقة الأخيرة بواسطتها أيضا تمارس صحتها أيضا على الناس، وهو ما يقلل من إمكانية اعتماد الممثلين على الشعب والأحزاب، إلا إذا كان هذا الشعب واعيا ومدركا لأهداف الرأسماليين، وكثيرا ما يدرك ذلك الشعب الأوروبي وشعب أمريكا الشمالية بفضل ما يتمتع به من وعي، ذلك مما يؤكد المقولة التي معادها أن السلطة في هذه الأنظمة تتركز على الشعب والأموال، كما تستمد جلورها من النظام الانجليزي، وإن كانت هناك نظم تختلف عنه كالنظام الأمريكي الذي اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الموضوع من قبل مونتسكيو، حيث سجد استبدل الملك بالرئيس، وأقر استغلالية البرلمان (الكونجرس) عن الرئيس أما في غير ذلك النظام البرلماني هو السائد حيث الحكومة تمثل الأعلى وتستطيع حل البرلمان في مقابل سحب الثقة منها. أما الملك بدوره شرفي، بل حتى الأنظمة التي خرجت عن النظام الملكي وأقرت النظام الجمهوري نجد أعياها أشأت إلى جانب الرئيس وظيفة وزير أول يكون مسؤولا وزراء أمام البرلمان. أما البرلمان فكانت لها الأولوية على الحكومة باعتبارها ممثلة الإرادة الشعبية، وإن كانت موجهة أول الأمر من قبل الأشراف أو وفق تقاليدهم، ذلك أن الأحزاب آنذاك كانت أحزاب إدارات تعمر للنظيم وتسير باستغلالية النواب عن الأحزاب التي يتمون إليها يستاء احلثرا، حيث أن النائب مفيد بتوجيهات قادة الحزب ومزوم بالتصويت لصالح مشاريع حزبه المقدمة للبرلمان. غير هذه الاستغلالية لم تستمر بل نجدها بظهور مساويء النظام البوحواري وظهر الطبقة العاملة وأحزابها الجماهيرية التي بدأت تشارك في

الحكم في مطلع القرن العشرين، بدأت تفقد تلك الاستغلالية وتأكدت ضرورة تدخل الدولة في الكثير من المجالات دون الاقتصاد على مبادئ الدفاع والأمن والقضاء، والنسب في ذلك يعود إلى ظهور الأزمات الاقتصادية الداخلية والعالمية وكثيرة البطالة وضرورة التعاون مع الدول الأخرى، وهو ما يستدعي قيام دولة قوية تهتم بكل ما يهم مختلف التشكيلات الاجتماعية المكونة للمجتمع.

من خلال ما سبق يتضح لنا توافق البنية الاقتصادية مع البنية السياسية، فكانت المساواة والحرية واختيار المهنة والتحكم فيها مقالة للمساواة القانونية، وكانت حرية الاختراع مقالة لحرية التعبير، وكان تنافس الشركات يقابله تنافس الأحزاب، ومجالس أصحاب الأسهم تقابلها المجالس المنتخبة، وتقابل سلطة المديرين المنتخبين أو المعينين السلطة التنفيذية. وفقا لما سبق يمكن القول بأن الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية شيان متداخلان ومترابطان لا يفصمان. غير أن الواقع أثبت غير ذلك حيث أن الملكية الخاصة تساهم في تحقيق اللامساواة نتيجة لعامل الارث والقوة الجسمانية والذكاء وحسن التصرف، حتى ولو كانت المساواة في تلك الأموال في المرحلة الأولى مطبقة، فإنها لن تستمر، بل ستتبع عنها لا مساواة بين أولئك الأفراد تتولد عنها طبقة جديدة سميت من قبل «Tocqueville» بالارستقراطية الصناعية، والتي اعتبرها أقوى التنظيمات التي ظهرت على اليابسة، وهذا تماثيا مع قوله ستاندال Stendhal من أن السك في فرنسا يوحد على رأس الدولة، هذا يعني أن السلطة الاقتصادية التي يمارسها أصحاب الشركات الاحتكارية وأصحاب البنوك هي المحدد الحقيقي والموجه للسلطة السياسية.

من هنا ننتهي إلى أن اللامساواة في نجاح المبادرة الفردية تتج عنها لا مساواة في المؤسسات، مما يتج عن ذلك ابتلاع المؤسسة الكبيرة للمؤسسة الصغيرة، وبالتالي ظهور أقلية مرتبطة ببعضها بفعل المصلحة وتكتلها من أجل السيطرة أو التأثير على السلطة السياسية بطريقة غير مباشرة بواسطة الموظفين والإدارات ومسؤولي الأحزاب، باعتبارهم حلقة وصل بين الحكام والناخبين، ولا أدل ذلك من دور الأحزاب في الإبقاء على الصلة بين الناخبين

والسلطين السياسية والاقتصادية. وكذلك نحدد الموظفين في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتمد نظام القوائم أو ما يسمى بنظام الوظيفة العمومية المفتوحة، ووسائل الإعلام والمثقفين، يقومون بهذا الدور لارتباط مصالحهم بالسلطة مما يعزز هذا النظام ويؤكد بقاءه واستمرار تطوره في ضوء المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الليبرالية بما يتلاءم والتطور التكنولوجي والعلمي الذي تعرفه تلك الأنظمة.

الفصل الثالث

تطور النموذج الديمقراطي في العصر الحديث

لقد كان للحرب العالمية الأولى وما أصاب العالم الرأسمالي من نكسات أثر بالغ الفور على النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي، فقد امتازت مرحلة ما بين الحربين بالصراعات السياسية والاقتصادية. مما أدى إلى ظهور نظام، رغم ارتكازه على المذهب الفردي، مغاير في قيمه مع الواقع، فحل نظام الإدارة الجماعية والتخطيط محل المنافسة الحرة، واعتمد على وسائل الإعلام في فرض متوجه والمطالبة بقيام دولة قوية تنظم الانتاج والتوزيع والتبادل وانشاء أحزاب جماهيرية منظمة، بدلا من اقتصارها على الدور التقليدي والمنافسة بين أحزاب غير منظمة، وهو ما أدى بالعديد من الكتاب إلى اطلاق تسمية جديد على هذا النظام الجديد أنه « الديمقراطية العمية »، فضلا عن ظهور نموذج جديد من الديمقراطية هو الديمقراطية الماركسية.

المبحث الأول : الديمقراطية العمية أو الديمقراطية القائمة على التنظيم الفني في الأنظمة الليبرالية

انه النظام القائم على التنظيم وتدخل الدولة في مختلف المجالات، والسبب في ذلك يعود إلى أن اتخاذ القرار لم يعد من اختصاص الجهة المنتخبة أو مالك المؤسسة، وإنما يشارك في ذلك فيون ليسوا من المنتخبين أو المالكين وإنما يعبرون عن الرغبة في التوجيه المسطر من القمة لصالح التطور

والهيئنة المية المتماشية مع العصر تحت غطاء الاعلام والدعاية والاشهار، وهو ما أدى إلى ظهور فئة اجتماعية مشكلة من المين ولاطارات استطاعت بفضل ما تملكه من معلومات أن تسيطر على مقاليد السلطة التي أصبحت مرتبطة بالادارة والدولة أكثر من ارتباطها بالمالكين، سيما بعد توسع نشاط الشركات داخليا وخارجيا، مما دفع بالدولة الى التدخل لتنظيم التجارة داخليا وخارجيا وحماية مصالح هذه الشركات في الخارج خاصة وأنها لاتستطيع أن تعامل مع الدولة الأجنبية أو شركاتها الا عن طريق حكوماتها.⁽⁶⁶⁾

النظام الاقتصادي في ظل الديمقراطية الفنية :

ان الهيئنة الفنية مثلما يرى « جالبرايث John Kennett Galbraith » بقصد بها الادارة الجماعية التي يشارك فيها كل من يملك المعلومات الضرورية لتسيير المؤسسة دون الاقتصاد على المالكين لها، نظرا لأن كبر حجمها يتطلب معلومات فنية دقيقة ذات علاقة بالانتاج ومشاكل التخطيط والتفديرات والتنظيم، مما يستدعي الاستعانة بمجموعة من الأشخاص كل متخصص في مجال معين يهم المؤسسة، وعليه فالسلطة لم تعد بيد الملاك بحيث تحول أصحاب الأسهم الى جمعيات توافق على البرامج الموصوعة من قبل الممين، غير أن هذا لا يعني انهيار النظام التقليدي، فالمؤسسات والوحدات الصغيرة لاتزال موحدة ومسيرة بالطرق التقليدية رغم الأساليب الحديثة للتسيير.⁽⁶⁷⁾

النظام السياسي في ظل الديمقراطية الفنية :

بعد أن ولت فكرة الدولة الحارسة وأقر تدخل الدولة في تسيير المؤسسات وتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، مما أدى الى تقلص دور البرلمان لصالح السلطة التنفيذية وبالتالي تغلب الميدان التطبيقي أو اللاتحي على الجانب التشريعي، فأصبحت المشاكل تحل بواسطة المراسيم التي تتخذها الحكومة. ولم يعد يتدخل البرلمان إلا لوضع القواعد العامة التي

(66) انظر : Diverger, Op. Cit., pp. 52 - 53

(67) انظر : ID, pp. 53 - 54

عالميا ما تقدم كمشاريع من قبل الحكومة، وما على البرلمان الا الموافقة لارتباط أعليته بالحكومة التي تفقد حزبا وخضوعها لقواعد الانضباط والتصويت لصالح الحزب الذي تنتمي اليه.

وإذا كانت ضرورة التطور فرضت على الدولة التدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي واحتكار السلطة من قبل الحكومة، فإن هذه الأخيرة أكدت سيطرتها ضرورات التنظيم لمواجهة المتطلبات المتزايدة للمواطنين، فقد كانت الحكومة ملزمة بانشاء الادارات المختلفة لتلبية الحاجات، مما ساهم في ظهور جهاز اداري قوي مكن الحكومة فيما بعد من احتكار المعلومات وبالتالي الانفراد في اتخاذ القرارات المناسبة، وبذلك لم يعد هناك مجال للقول بأن النظام البرلماني يختلف عن النظام الرئاسي في طريقة اختيار رئيس الحكومة واستقلالته عن البرلمان أو مدته، وإنما يمكن القول بأن التمييز يكمن في مدى استقلالية البرلمانات عن الحكومة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا نجد تأثيرا بين الهيئتين الا بالطرق غير المباشرة خلافا للنظام البرلماني التي تخضع فيها البرلمانات للحكومة قائدة الحزب، فبمجرد طرح مشروع من قبل الحكومة أمام البرلمان معناه مطالبة ممثلي الحزب بالتصويت لصالح المشروع، مما يحول تلك البرلمانات إلى مجالس لتسجيل مشاريع الحكومة على حد تعبير ديفرجيه⁽⁶⁸⁾.

والملاحظ أن السلطة السياسية، شأنها شأن السلطة الاقتصادية نجدها ممارسة من قبل مجموعة لا تقتصر على أعضاء الحكومة وإنما تشارك في اتخاذها هيئات أخرى، كالفقابات والجماعات الضاغطة والملاك، والهيئات المهنية، والاستشارية، وكذلك الفنيين والاداريين والهيئات المنتخبة وغيرها، مما يؤكد سيطرة الحكومة بمساعدة المتخصصين في مختلف المجالات.

(68) انظر : Diverger, Op. Cit., p. 60

لقد كان التطور الذي عرفته الصناعة وبروز الطبقة العاملة كقوة لها من القدرة ما يمكنها من التأثير أو الاطاحة بالنظام السياسي، أثر بالغ على العلاقة بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية، حيث بدأت هذه الأخيرة تعبر اهتمامها لمشاكل العمال، تحت ضغط الأفكار الاشتراكية والمطالب العمالية وحوفا من فقدان السلطة، بدأت تعترف بحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية التي كانت ترى فيها الطبقة العاملة حرية شكلية لا تتحقق الا بتوافر الوسائل التي تمكن التمتع بهذه الحرية من ممارستها بما يتماشى والمساواة الفعلية كتوفير العمل والعلاج وتمثيل العمال ومشاركتهم في تسيير المؤسسات⁽⁵⁹⁾

وقد اعتنقت هذه الديمقراطية الاجتماعية من قبل الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى التي تطمى عليها الجواب المادية، وهي تعيد المجتمع الذي تعتمد فيه الامتيازات الاقتصادية مصدر الثروة، وتعتمد هذه الديمقراطية على مبدأ ضرورة تحقيق المساواة الفعلية التي لا تقتصر على المساواة السياسية بل تمتد لتشمل المساواة في الحفظ وهذا يعني النظام الأمثل في ظل العدالة.

وإذا كان هذا بوجه عام هو مفهوم الديمقراطية الاجتماعية، فإن الدول التي اعتنقتها لم تقتصر على الدول الاشتراكية، بل بدأت كل الدول التي تعتنق الديمقراطية السياسية تأخذ بمظاهر الديمقراطية الاجتماعية، ويتبدى ذلك في التشريعات التي تهتم بوضعية العمال هادفة إلى التقليل من الفوارق الواسعة بين الطبقات والفئات المشكلة للمجتمع، وهذا ما نلاحظه مثلا في الدستور الفرنسي الأخير (1958) الذي نص على حق العمل، وحرية الانضمام لل نقابات، وكفالة الأسرة من قبل الدولة وكذا الفرد، فضلا عن الحماية الصحية والتأمين والراحة والتعليم المجاني⁽⁶⁰⁾.

(59) أنظر : Burdeau G. Op. Cit. pp. 73-74

(60) أنظر : المريد من المخطوطات من فرنسا. Burdeau (G), Droit constitutionnel et institutions politiques, 3^e ed., Paris, 1969, pp. 66-67-71

والحقيقة أن الديمقراطية الاجتماعية قد أخذت بها مختلف الدول وإن كانت تختلف فيما بينها من حيث مدى امتداد نطاقها، ففرنسا والاتحاد السوفياتي والجزائر دول تعترف وتعتنق هذه الديمقراطية، ولكن تطبيقها ومداها يختلف من بلد لآخر، غير أنها لا يمكن أن نحل محل الديمقراطية السياسية، فإذا كانت الديمقراطية الاجتماعية مرتبطة بمدى قبول السلطة لها والحرص على توفيرها، فإن الديمقراطية السياسية هي التي تمكن الشعب من تحقيق الديمقراطية الاجتماعية لأنها الوسيلة التي بموجبها يقيد ويوجه أو يفرض النظام المبتغى.

الحلاصة أن جانبي الديمقراطية ضروريان في العصر الحالي لتحقيق مطالب الشعب والحفاظ على مكتسباته، وبمعنى آخر الاستمرار في تأكيد سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطة، وأن يكون هدف الحكومة دائما هو تحقيق المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية التي تحتل مداها من نظام لآخر، لاسيما بعد سقوط النظام الشيوعي حيث تقلصت فكرة العدالة الاجتماعية لصالح حقوق الانسان.

المبحث الثالث : الديمقراطية الماركسية :

يرى الفكر الماركسي بأن المبادئ التي تعتمد عليها الديمقراطية التقليدية غير قادرة على تحقيقها، وأن الوسائل التي تحقق الديمقراطية الحقيقية هي ذات طبيعة مادية، فالانسان حسب الفلسفة الماركسية خاضع لحتميات تجعل منه ما هو عليه، فأفكاره ومشاعره هي مرآة أو متوجع لوضعته الاجتماعية وأسلوب حياته. ومع أنه موجه الا أنه لم يمنع من البحث عن الحرية التي يجب أن يحصلها، ولكن ذلك مرتبط بإدراكه للقيود المفروضة عليه بوسائل معينة يجب أن يسيطر عليها في الأخير حتى يتمكن من تحقيق حريته. وفي هذا الاتجاه على الانسان أن يبحث عن أسلوب جديد للحياة، وهذا لن يكون الا بالكفاح من أجل القضاء على أسلوب الحياة المفروض عليه، تماشيا مع التطور الديالكتيكي القائم على العكس التي تواجه فكرة

أخرى فيتج عن هذا التصاد فكرة جديدة.⁽⁸¹⁾ وهكذا يتحقق المجتمع السعيد الشيوعي حيث الديمقراطية الحقيقية، غير أن هذا الهدف لن يتحقق بدون صراع بين الطبقات، هذا الصراع الذي هو عامل أساسي للتطور التاريخي مرتبط بأسلوب الإنتاج السائد في مرحلة معينة والعلاقات الاقتصادية الناجمة عنه حيث تربد كل طبقة مسيطرة آنذاك الإبقاء على تلك الأوضاع للحفاظ على امتيازاتها، غير أن القوى المنتجة بفضل الوعي والتطور تتوصل في النهاية للاطاحة بالنظام القائم، وبمعنى آخر أن كل نظام قائم على التمايز بين الطبقات محكوم عليه بالانهيار، هذا الانهيار الذي هو نتيجة للتطور التني للإنتاج.⁽⁸²⁾

ومن المعلوم أن حتمية الصراع بين الطبقات لا يحكم عليه، فالمادية التاريخية لا تبرره وإنما تلاحظه فقط وتشرحه، وإذا كان الصراع حتميا، فانه يمكن أن يتدخل الإنسان للامراع به، وهو ما يؤكد عالمية النظرية على حد رأي الماركسيين. ففي العصر الحديث نجد البرجوازية هي صاحبة الامتيازات، وأن تطور وسائل الإنتاج سيزيد قوة الطبقة العاملة التي تهي دورها المتوط بها نتيجة التطور التاريخي الحتمي فتقوم بالثورة للقضاء على سيطرة البرجوازية، غير أنها ستواجه في ثورتها نظام الدولة الذي ما هو الا جهاز قمعي يستعمل من طرف البرجوازية للقضاء على كل معارض أو مهدد لمصالحها⁽⁸³⁾. وعليه فاللدولة ليست تنظيما مستقلا، فهي مثل القانون والأخلاق والدين بية فوقية تعبر وتحمي مصالح وأسلوب حياة الجماعة التي أقامتها لمصالحها. وأن الثورة التي تطيح بها ما هي الا اجراء لتحقيق العملية الديالكتيكية التي تهدف الى هدم البنيات الفوقية، باعتبار أنها لم تعد مساهمة للبنيات التحتية المكونة بواسطة أسلوب وظيفيات الإنتاج، لذلك فان الثورة لا تكون وسيلة الجماعة كاملة، وإنما وسيلة الطبقة المستغلة، وهي بالتالي في أساسها ليست ديمقراطية وإنما شرطا لتحقيق الديمقراطية حيث بقضائها على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تزيل مصدر الامتيازات التي تمنح بها الطبقة

المالكة فتتحقق بذلك المساواة الفعلية بين الأفراد التي لا تقتصر على المساواة القانونية، بل تشمل أيضا المساواة في الحظوظ والوسائل وبالتالي تقويم مجتمعا لا طبقيًا. حيث نرى الماركسية أنها الاطار الوحيد لاسعاد الفرد، وبالنتيجة زوال الوظيفة السياسية، لأن القضاء على التمايز بين الطبقات يؤدي الى زوال الدولة فلا تطرح فيما بعد مسألة النظم السياسي وتحل على حد تعبير أنجلز «إدارة الأشياء محل حكومة الأشخاص».⁽⁸⁴⁾

غير أن هذه المرحلة حال انتظارها - ان كانت مستحققة - وعليه وجب على فقهاء النظام السوفياتي وبس الماركسيين ادخال الدولة مرة أخرى في آفاق المنشجزات الاشتراكية، ومع الديمقراطية، حيث يرون أنه اذا بقيت الدولة بعد قيام الثورة العمالية وانتصارها، فان ذلك الفرص مه مواجعة احتمال تدخل البرجوازية العالمية لاقتنال المسيرة الاشتراكية، ولذا يجب أن يبقى نظام الدولة طالما بقيت المحاصرة الرأسمالية تهدد الاشتراكية. كما أن جهاز الدولة يسهل مهمة مركزية التوجيهات وتنسيق الجهود لاقامة المجتمع السعيد⁽⁸⁵⁾ الذي طال انتظاره

فالدولة ادن وصا لرأي الفقه الاشتراكي باقية وكذا السلطة السياسية ووسائل ممارستها⁽⁸⁶⁾. لكن هنا يجب الانتباه الى أن هذا الشكل الجديد من النظام سيعطي مفهومًا وبدا جديدين للديمقراطية، فهذه الدولة التي ظهرت بعد الثورة هي دولة مجتمع متجانس - إنها تبقى سبة هوقية لكنها تكون منسجمة مع البنية التحتية، وبالتالي يمكن تحقيق الديمقراطية نتيجة للقضاء على الملكية الخاصة وقيام مجتمع متجانس لا طبقة فيه ولا صراع بين الجماعات، وأن المهمة الأولى للسلطة الشعبية هي حماية هذا التجانس الاجتماعي عن طريق توحيد الأخلاق والأفكار الاقتصادية والروحية للمجموعة، غير أن هذه الدولة شأنها شأن الدول الحرة تعترف بالحقوق والحريات الشخصية الى جانب العمومية، رغم أخذها ببدا تعليق مصلحة

(84) أنظر : Prolot et Bouloumié, Op. Cit. 6^e éd., p. 160.

(85) أنظر : Bardoux G., Op. Cit. pp. 126 - 127.

أنظر : د. لوت بيجي، المرجع السابق، ص : 192, 193.

(86) هذا ما أكدته ميسو 1977 الذي لم يفر الى فكرة زوال الدولة

(81) أنظر : Bardoux G. La démocratie, Ed. Seuil, 1970, p. 122.

(82) ID, p. 123.

(83) أنظر : ميسو، المرجع السابق، ص : 811.

الجماعة على مصلحة الفرد، وهذا ما نلاحظه في النصوص الدستورية لمختلف الدول الاشتراكية التي انتهجت أسلوب الدول الليبرالية في تعدادها. وإن كانت تختلف فيما بينها حول حق الملكية - البعض يعترف بالملكية الاستهلاكية أو الشخصية، والبعض الآخر يمددها للملكية الخاصة غير المستغلة - نجد حق التجمع وحرية التعبير والمساواة أمام القانون والعدالة وحرية الصحافة والتعبير إلى غير ذلك من الحقوق والحريات مؤكدة - إلى جانب الحقوق الاجتماعية لكن الفارق يكمن في شروط ممارسة هذه الحقوق⁽⁶⁷⁾.

فالحقوق المنصوص عليها لا يمكن أن تمارس من أجل المصالح بالنظام القائم، أو تكون متعارضة معه. هذا القيد نجده مؤكدا في كل دساتير الدول الاشتراكية والذي معناه إعطاء مفهوم دى اتجاه واحد للحرية يتمشى مع المشاركة الفعلية للمتبعين بها، وذلك الانسجام والتجانس الذي يتميز به المجتمع الاشتراكي. فالحق كما يرى بعض الفقه لا قيمة له إلا إذا كان يخدم سياسية معينة. فالنظام السوفياتي ليس دولة الحقوق، إذ الأهم ليس القانون وإنما النظام السوفياتي والمذهب الماركسي اللينيني الذي يعتمد عليه كقاعدة له، وكذلك الهدف الذي يسعى لتحقيقه والمنتمل في المجتمع الخالي من الطبقات⁽⁶⁸⁾.

لذلك لا يمكن ممارسة تلك الحقوق إلا إذا كانت متماشية مع النظام السياسي، وعليه فصلاحتها يمكن في حماية النظام، وفي ظل هذه الشروط لا تكون الحقوق وسائل للفرقة وإنما وسائل تدفع المواطن إلى المشاركة الفعلية لتطبيق سياسة النظام ومطامح المجتمع الاشتراكي. فالديمقراطية الماركسية إذن تريد أن تخلق الإنسان الذي تحتاج إليه من أجل إقامة الاشتراكية¹⁹.

(67) هورويو المرجع السابق، ص : 132

Burdeau G, Op. Cit. pp 126 - 127

(68) أنظر : ID., p. 128

ومن المعروف أن هناك، منذ الانطلاق، اختلافا بين عقلية الجماهير والأهداف التي حددتها الماركسية للحكام، وعليه فاما أن تترك السلطة للأشخاص على ما هم عليه على حساب الاشتراكية أو أن تقوم مجموعة واعية بالأفكار الثورية تفرض قراراتها بإرادة منفردة على حساب الديمقراطية. والحل الوحيد لتجنب هذا المأرق هو تفتير الإنسان من أجل أن تتطابق إرادته مع إرادة الحكام.

ومن هنا يمكن القول بأن الديمقراطية الماركسية ليست نظاما سياسيا مجردا، إنها مقامة من أجل الإنسان الشيوعي الذي تصنعه، وسيلتها في ذلك المجموعة التي تشكل نواة الحزب الواحد الطلائعي ضمير الطبقة العاملة فهو هيئة التأطير القائمة على تسلسل هرمي جامد ومضبط، وما دام الحزب هو ضمير الطبقة العاملة فإنه المعبر عن الأيديولوجية البروليتارية. وقد تمكن الحزب الشيوعي السوفياتي، بفضل هذا التفسير الحديث للديمقراطية التي يمكن أن تقوم في ظل دولة الطبقة العاملة، الانتقال من الديمقراطية الماركسية النظرية إلى «الديمقراطية السوفياتية» بطريقة سلمية⁽⁶⁹⁾ غير أن انهيار الأنظمة الشيوعية ترك هذه النظرية مجرد أفكار، وتحول الاتحاد السوفياتي سنة 1991 إلى دول ليبرالية.

المبحث الرابع : الديمقراطيات الشعبية

يقصد بنظام الديمقراطيات الشعبية تلك الأنظمة التي يسير معظمها في تلك الاتحاد السوفياتي وتهدف إلى تحقيق المجتمع الاشتراكي، قاعدتها حرية الرأي وإمكانية تشكيل حكومة نعم مختلف الفئات والطوائف والطبقات خاصة المهينة منها، والعرض من ذلك هو السماح للشباب والقابات أن تحل محل الطبقة الأرستقراطية المحافظة. غير أن هذا التعبير في حقيقة الأمر لم يستعمل من قبل هذه الدول الاشتراكية بل نجده مستعملا من قبل الأحزاب ذات التزعة الدببية كحزب الشعب الإيطالي والحزب الديمقراطي الشعبي الفرنسي تميزا لها عن الأحرار

(69) أنظر : Burdeau G, Op. Cit. p. 137.

والديمقراطية الشعبية مرتبطة أصلاً بنلك الدول الأوروبية الشرقية خاصة التي نبذت النظام الليبرالي ولم تعتمد النظام الشيوعي بكل عناصره ومكوناته، فرغم إيمانها بضرورة التحول نحو المجتمع الشيوعي، إلا أنها تؤمن بوحدة قنات الشيوعيين والوطنيين والتقدميين إلى غير ذلك من التسميات التي شكلت المقاومة الوطنية ضد الاحتلال النازي وحققها في تسيير دقة الحكم وذلك بمشاركتها في الحياة السياسية⁽⁷⁰⁾.

ولئن كانت الفئة المشكلة من الشيوعيين قليلة العدد في بعض الدول بالمقارنة مع القنات الأخرى، إلا أن دورها في التأثير على النظام السياسي بمساعدة الاتحاد السوفياتي وحسن تنظيمها مكنها من السيطرة على السلطة بمساعدة عناصر وطنية تابعة وخاصة.

وإذا قلنا بأن الديمقراطية الشعبية معها مشاركة مختلف القنات في ممارسة السلطة فإن ذلك يعني أيضاً الاعتراف في ظل هذه الديمقراطية بالحقوق والحريات السياسية، لذا يمكن القول بأنها ديمقراطية اجتماعية متطورة.⁽⁷¹⁾

لكن هذا المفهوم لم يستمر بل أدخلت عليه تعديلات أيديولوجية، فقد حاولت ونجحت في الأخير القنات المشكلة للشيوعيين من إبعاد القنات الأخرى وخاصة الوطنيين بعد أن استندت عليهم واستعملتهم للوصول إلى السلطة، وهي الآن مسيطرة فعلاً على السلطة بواسطة أحزابها القوية، فرغم وجود أحزاب أخرى إلا أنها موالية لها ولا تأثير لها على السلطة، بل نجدها تابعة للأحزاب الشيوعية التي تؤمن باندماجها مستقبلاً في النظام السوفياتي وتحقيق المجتمع الشيوعي، خاصة بعد أن أقر المؤتمر الشيوعي العشرون تعدد الطرق للوصول إلى الشيوعية وتيقن هذه الأحزاب - بعد أزمة المجر في سنة 1956 وتشيكوسلوفاكيا في سنة 1968 وبوليا سنة 1982 - من أن الاتحاد السوفياتي سوف لن يسمح لها باختيار أو انتهاج غير الأيديولوجية التي يرتضيها، ومع ذلك استطاعت شعوب هذه الأنظمة في ستي 1989 و 1990 أن تطيح بالشيوعية وتقيم أنظمة حرة.

(70) أنظر: Priot et Boulouis. Op. Cit. 7^{ed} pp. 169 - 170.

(71) أنظر: محمد كامل ليل، النظام السياسي (الدولة والحكومات)، دار النهضة، 1969.

المبحث الخامس: مدى تأثير اختلاف الأنظمة الكلية والديمقراطية على الديمقراطية الليبرالية⁽⁷²⁾

انتهينا إلى أن المفهوم التقليدي للديمقراطية تعرض للكثير من التأثيرات خاصة منها ما يتعلق بالتطور في المجالات المختلفة، والحاجة إلى التقسيم الدقيق للعمل، وبالتالي التخصص، مما يستدعي مشاركة بعض الأشخاص في التأثير على مجريات الأحداث، دون أن يكونوا ممثلين للشعب أو الهيئات المهنية، وإنما بحكم وظائفهم التي تمكنهم من الحصول على معلومات دقيقة يستطيعون التأثير على مصادر اتخاذ القرار السياسي أو الاقتصادي، وبالتالي انهارت المقولة التي مفادها أن الديمقراطية الليبرالية هي سلطة الشعب المباشرة أو الممارسة من قبل مثليه إلى غير ذلك من المبادئ التي اعتمدت عليها البورجوازية لإقامة هذا النظام.

وإذا كان ذلك هو الوضع بالنسبة للأنظمة الليبرالية فإن الأنظمة الكلية والديمقراطية هي الأخرى، تجب للعديد من الاعتقادات الموجهة لها، قد أدخلت ببعض مبادئ الديمقراطية بفهمها الليبرالي مع تعديلات أدخلت عليها بما يتماشى وإيديولوجيتها كالاقتراع العام، بحث أصبحت كل حكومة لا تعتمد على انتخاب المواطنين لا تعد شرعية في نظر المجتمع، ولا يهم إذا كان المترشح فرداً أو أكثر، ولعل السبب في ذلك يعود إلى إيجاد مصدر تستند عليه الحكومة في تسيير شؤون المجتمع بعد انهيار الفكرة القائلة بأن السلطة مستمدة من الله أو أنها وراثية، وهو ما يسمح بكل نظم بوصف حكومته على أنها شرعية وديمقراطية، وحتى لو وجدت بعض الاستثناءات كعدم الاعتراف لبعض المواطنين بحق الانتخاب في الولايات المتحدة الأمريكية أو المنشقين في الاتحاد السوفياتي سابقاً، أو لاعتراض السلطة المطلقة لشخص واحد كالزعيم أثناء الحكم النازي في ألمانيا، والقائم على فكرة منع

(72) أنظر: Duverger M. Op. Cit. p.64.

يلتزم بالنظام الكلي أو القسري ذلك الذي يتولى فيه السلطة فيها وليد رسمي الحزب مثل الهيئات الرئيسية للسلطة معزياً، وركز السبب (الشرعية والتبعية) في يده فضلاً عن كونه الموجه والقائد والفرع، ما يجعله القائد والوجه للسلطة الاجتماعية بمفهومها الواسع.

الشعب الثقة له عن طريق الاستفتاء، أو اقتصار ممارسة السلطة على مجموعة من الأشخاص كالنخبة.

وبشأننا في البحث نجد نقاطا أساسية تختلف فيها الأنظمة الكلية والفاشية عن الديمقراطية. فالفاشية تنافس الديمقراطية بدعوتها إلى منح السلطة لشخص واحد بمساعدة مجموعة من الأشخاص تدعى النخبة، فهي لا تعرف بالمساواة بين المواطنين أنفسهم وبينهم وغيرهم.

أما الأنظمة الكلية التقليدية فتخالف الديمقراطية في استنادها على حكم رجل واحد، هو الديكتاتور المعتمد على الجيش أو حزب أو جماعة خاصة، في حين أن الأنظمة الشيوعية تفرق عن الديمقراطية الليبرالية في اعتمادها على الواقع رغم وجود دستور وبرلمان، فهي ترى بأن الديمقراطية لا تحقق المساواة الحقيقية طالما كانت الملكية في يد مجموعة من الأشخاص، ولتحقيق المساواة يجب تطبيق النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامة، هذا النظام الذي يعد مرحلة انتقالية تسيطر فيها ديكتاتورية البروليتاريا للقضاء على كل العراقل التي نشأت نتيجة النظام الرأسمالي تمهيدا للانتقال إلى المجتمع الشيوعي حيث المساواة الكاملة الحقيقية التي لم تتحقق. والذي لا ريب فيه أن كل الأنظمة تتعرض للضغط من جانب شعوبها، وأنه يحكم على شعبيتها بالغرض الذي ترمي إلى تحقيقه من جراء تدخلها، ذلك أن قوة الحاكم لا تنوم إلا إذا استطاع أن يحول تلك القوة إلى حق والطاعة إلى واجب.

الفصل الرابع

صور الديمقراطية السياسية

بالنظر إلى مظاهر مزاولة السيادة من قبل الشعب يمكن القول بأن هناك ديمقراطية مباشرة وشبه مباشرة ونياية.

المبحث الأول : الديمقراطية المباشرة : *La démocratie directe*

ساد هذا النموذج من الحكم في القديم والذي يعني تسيير شؤون الدولة بواسطة الشعب مباشرة دون اداة غيره، وقد ساد هذا النظام في اليونان حيث كان يجتمع المواطنون الاحرار في شكل جمعيات كالجمعية الشعبية *Eclena* ⁽⁷³⁾ لاتخاذ القرارات الضرورية المتعلقة بالنشرع.

ومن المعروف ان هذا النوع من الحكم لم يعرف تطبيقا كاملا له حتى في اثينا نظرا لكون الوظائف الادارية والقضائية لم تكن ممارسة من قبل الشعب رغم اقرار مبدأ الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في تولي مثل تلك الوظائف، وعليه فان الوظيفة التشريعية هي الوظيفة الوحيدة التي كانت تمارس من قبل الشعب داخل الجمعية.

(73) أنظر : *Deverger, Op. Cit., T1, pp. 31 et suiv.*

- أنظر : هـ. حصفو، هـ. منطلي، هـ. خليل، المرحح السابق، ص : 176 - 177

- كلود ديلس : تاريخ الحضارة الاوروبية، ترجمة توفيق وهبة، منشورات عريجات 1982، ص : 30، 32

أما في العصر الحديث⁷⁴ ، فانا لا نجد تطبيقاً للديمقراطية المباشرة إلا في بعض المقاطعات السويسرية وهي Unterwald, Glans, Appenzell. طريق اجتماع سكانها لمناقشة المسائل التي تهمهم واتخاذ قرار بشأنها. والحق أن هذه الطريقة هي الأخرى تقتصر على المجال التشريعي، أما المجال التنفيذي وانفصالي فبختار الشعب من يقوم عليهما عن طريق الانتخاب أثناء الجمعية العامة التي تدرس وتقر مشاريع القوانين المعدة من قبل مجلس المقاطعة Conseil cantonal كما يختار الشعب ممثلي المقاطعة على مستوى الاتحاد المركزي.

والذي لا جدال فيه أنه في عصرنا الحاضر وحتى في القديم يستحيل تطبيق نظام استيراصه المباشرة الفعلية لصعوبة جمع المواطنين ومناقشة موضوع معين ولتوصل إلى اتفاق حوله وذلك بسبب تزايد عدد السكان، ذلك أن مفهوم الديمقراطية المباشرة على ما نعتقد، لا يقتصر على موافقة الشعب على ما يعرض عليه من مشاريع من قبل منحصرين، فهنا تكون بصدد ديمقراطية شكلية يقتصر دور الشعب فيها على الموافقة، أما الديمقراطية الحقيقية فهي حيث يمارس الشعب السيادة مباشرة بدءاً بظهور الفكرة الخاصة بموضوع معين مروراً بوضع المشروع المتعلق بها إلى المناقشة فالموافقة عليها وهذا ما يتماشى حقاً مع الديمقراطية المباشرة شكلاً ومضموناً.

من هنا ننتهي إلى أن هذا النموذج من الحكم لم يطبق وإن بعض أشكاله فقط، تقتصر على مجال معين (التشريع)، وجدت لها أرضية في ألبانيا قديماً وفي المقاطعات المشار إليها في سويسرا في العصر الحديث.

تقييم هذا النموذج من الحكم :

لعل لقول باد هذا الأسلوب من الحكم يحقق مبدأ السيادة الشعبية ويجعل المواطن يواجه الواقع، مما يدفعه إلى تحمل مسؤولياته والاتحاد عن

العيش في الخيال والتفكير من الانتقادات الموجهة للمسؤولين لو كان في ظل نظام تمثيلي هو قول فيه جانب من الصواب، غير أن هذا الأسلوب من جهة أخرى يصعب تطبيقه بسبب تزايد عدد السكان ومهام الدولة التي تقتضي التخصص الذي لا نجده إلا عند القليلين من أفراد الشعب، كما تقتضي بعض تلك المهام السرية التامة، مما يقتضي عدم امتثالها، وإن اتباع أسلوب الديمقراطية المباشرة سيلحق أضراراً كبيرة بالدولة.

المبحث الثاني : الديمقراطية النيابية : La démocratie représentative

يقصد بالحكم النيابي ذلك النوع من الحكم الذي بواسطته يختار الشعب أشخاصاً يمثلونه في الدولة ويسرون دفة الحكم ويصوتون باسمه ولحسابه، والقول بهذا يعني أن الشعب لا يتخذ القرارات المتعلقة بالوظيفة الأساسية في الدولة المتمثلة في التشريع وإنما يكلف بانتخاب ممثلين عنه يشرعون باسمه.

وإذا كان النظام النيابي قد ظهر كحل لمسألة استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة والحفاظ على مبدأ حكم الشعب، فإنه لم ينشأ على أساس مبدأ فلسفي أو نتيجة أفكار نظرية معينة، وإنما ترجع نشأته إلى ظروف وتطورات تاريخية كانت إنجلترا مهداً الأول⁽⁷⁵⁾، حيث بدت صورته الأولى في مجالس استشارية تقدم الاستشارة للملك، وإن لم تكن لها أية اختصاصات محددة بسبب تمتع الملك بالسلطة المطلقة، وتمرور الزمن وتنفذ أوجه الحياة استلزم على الملك اللجوء باستمرار لمثل هذه المجالس إلى أن استقرت وأصبحت تمارس اختصاصات معينة ثم انتقلت السلطة من الملك إليها.

مميزات الأخذ بالنظام النيابي :

إذا كان أغلب الفقهاء ورجال السياسة يسلّمون باستحالة تطبيق

(74) أنظر : هوروي، المرجع السابق، ص : 206

Lalumière (R) et Demichel (A), Les régimes parlementaires européens, P U F - Coll. THEMIS, Paris, 1966 p. 105

Duverger Op. Cit. p. 35

(74) أنظر : هوروي، المرجع السابق، ص : 206

أنظر : د. طه الجعفري، نظرية الدولة والأسس العامة للتعليم السياسي، الكتاب الأول، مكتبة القديرة الحديثة.

1960 - ص : 221 - 229

أنظر : د. منجلي، د. حصوي، د. خليل، المرجع السابق، ص : 178 - 179

الديمقراطية المباشرة في العصر الحديث، فان مونتسكيو وان كان يشاطرهم الرأي، إلا أنه يرى بان أهمية التمثيل غير مانحة من الصعوبة المادية المتمثلة في جمع المواطنين، وانما ايضا ترجع لقلة الوعي الثقافي والمستوى التعليمي لدى غالبية افراد الشعب، ومن ثم يصعب على الشعب معرفة المصلحة العامة المشتركة للجميع، ويرى أيضا بأن ميزة التمثيل تتجلى في سهولة مناقشة المواضيع المطروحة والتي تهم المواطنين، وان التخصص المهني وقلة الوقت لديه بحسب يقضي معظم وقته في عمله وقضاء حاجياته الاجتماعية، مما يحول دون تخصيصه لوقت كاف للمسائل السياسية، كما أنه يرى بان الشعب يحس دائما اختيار مثليه، وهو ما دفع بالعلامة دوجي تعقيا على قول مونتسكيو، الى القول بأنه لو عاش بداية القرن العشرين لما جاء باستنتاج من هذا القليل على الاطلاق.

وخلافا لذلك نجد روسو يعارض الحكم التمثيلي، لان الارادة الخاصة تهدف حسب رأيه الى التفصيل في حين أن الارادة العامة تهدف الى المساواة،⁽⁷⁶⁾ ولعل العبارة المشهورة له حول النظام البريطاني لدليل على معارضته لافكار مونتسكيو حول الحكم التمثيلي، ويتجلى ذلك في قوله بان «الشعب الانجليزي يظن انه حر، انه كذلك اثناء انتخاب اعضاء البرلمان فقط وبمجرد انتخابهم يتحول الى عبد، فهو لا شيء» « Le peuple anglais pense être libre; il ne l'est que durant l'élection des membres du parlement: sitôt qu'ils sont élus il est esclave, il n'est rien »⁽⁷⁷⁾

ولما كان هذا النظام يقضي بأن يمارس الشعب بواسطة مثليه سلطة التشريع دون سلطتي التنفيذ، والقضاء فقد ثار التساؤل حول مدى تعبير البرلمان (مثل الشعب) المنتخب عن ارادة الشعب بالمدلول القانوني ؟ وحول هذا التساؤل إنقسم الفقهاء الى قسمين رئيسيين الاول اعتمد نظرية النيابة والثاني اعتمد نظرية العضو.

1 - نظرية النيابة :

تقوم هذه النظرية على اعتراض وجود شخصين هما الموكل (الشعب) والنائب أو الوكيل (النواب أو البرلمان)، حيث يوكل الأول باعتباره صاحب السيادة الثاني لاجراء التصرفات القانونية باسمه ولحسابه، وهذا معناه انصراف النتائج المترتبة على تصرفات الوكيل، وكأن هذا الاخير هو الذي قام بالتصرفات التي قام بها موكله.

تفسير هذه النظرية :

لا جدال في ان اعتماد الفقه الفرنسي هذه النظرية كان الهدف منه رفض الفكرة القائلة بان النظام النيابي يتعارض مع مبدأ الديمقراطية.

وما يؤخذ على انصار هذه النظرية اعتمادهم على الوكالة في القانون الخاص في تفسير تصرفات النائب عن الشعب مقارنة بتصرفات الوكيل في القانون الخاص لصالح الموكل، اذ في الحالة الاخيرة نجد الوكيل يتصرف فعلا باسم ولحساب الموكل مع طرف ثالث أجنبي عنهما خلافا للحالة الأولى فإن النائب يتصرف فعلا باسم الشعب لكن حيال من يتصرف ؟ ما هو الطرف الثالث هل الحكومة التي هي تابعة للبرلمان أم تجاه من ؟

كما ان هذه النظرية، وهي تجعل من الشعب وحدة واحدة أنابت غيرها للتصرف باسمها يعني الاعتراف لها بالشخصية المعنوية التي لا تمنح الا للدولة.

ان الأخذ بها يعني اقرار انتقال ارادة الشعب الى ارادة النواب، مع الارادة مرتبطة بصاحبها وبانتقالها تفقد وجودها، وهو ما دافع عنه رجال الثورة الفرنسية بقولهم أن السيادة أسوة بالارادة لا تكون قابلة للتنازل Inalienable ولا للتضادم imprescriptible لان الارادة لا تستطيع التعبير الا عما يريد صاحبها⁽⁷⁸⁾.

(78) انظر : در طبيعة المرفء المرفع السابق، ص : 222 - 223

Duverger, Op. Cit. p. 37 (76)

Duverger, Op. Cit. p. 32 : أنظر (77)

تعداها للانتقادات التي وجهت النظرية البابية ظهرت هذه النظرية المبكرة من قبل الألمان⁽⁷⁸⁾، والتي معادها ان الأمة شخص معنوي هو الشخص الجماعي المتكون من مجموع افرادها والذي له ارادة جماعية واحدة يعبر عنها بواسطة اعضاءه⁽⁸⁰⁾، ومن ثم فانه لا وجود للنياة لأن البرلمان أو أعضائه ما هم إلا أعضاء في جسم العضو مستدلين في ذلك على أن الإنسان له أعضاء تشكل جسمه لا تنقسم، كذلك الشأن بالنسبة للأمة أو الدولة، وهذا معناه أن البرلمان ما هو إلا عضو في هذا الجسم الواحد، وبالتالي لا وجود لتعدد الإرادات، وإنما هناك إرادة واحدة هي إرادة الأمة، ومن ثمة فإن الهيئات القائمة في الدولة ما هي إلا أعضاء من أعضاء الدولة⁽⁸¹⁾.

تقدير هذه النظرية :

مامن شك في أن كل نظرية اعتمدت على معطيات وكانت هناك عوامل هي التي دفعت اصحابها الى اعتمادها والدفاع عنها.

فاذا كانت نظرية النياة تجد اسبابها العامة في توطيد الديمقراطية وتجنب الحكم المطلق في فرنسا وانجلترا، فان نظرية العضو جاء بها الفقه الألماني لغرض تدعيم دولتهم والحفاظ على وحدتها من النزعات الانشاقية.

وما يؤخذ على هذه النظرية هو تشبيه الامة أو الدولة بالانسان الطبيعي من حيث التكوين وهو تصوير خاطئ، كما وانها تقول بان ممثلي الامة لا يتمتعون باستقلالية عن الامة ولا يملكون ارادة منفصلة عنها شأنهم شأن أعضاء جسم الانسان، وهو قول مروع لان أعضاء جسم الانسان مرتبطة به فعلا، أما الممثل فهو منفصل عن الامة وله ذاتية وارادته الخاصة المجسدة في انفصاله الجسماني وحقه في القيام بالتصررات القانونية الخاصة به دون وساطة أو انتظار مشاركة أو موافقة أعضاء الامة الآخرين.

(78) أنظر : د. طهمة الجرف، المرجع السابق، ص : 228

(80) أنظر : Duvoyet, Op. Cit, pp. 39 - 40.

(81) أنظر : ID, 42 - 43.

وما يؤخذ أيضا على هذه النظرية هو المخاطر التي تترتب على المرح بين إرادة الحكام والمحكومين وتكليف تصرفات الحاكم أو الحكام أو ما يرددون على أنها تصرفات تعبر عن إرادة الأمة مهما كانت جائرة مع ما يترتب على ذلك من مساس خطير بمبدأ الديمقراطية والحرية.

ونظرا لاعتماد ان الشعب هو عضو في الدولة باعتبارها الأصل في النظرية، فان العضو يكون خاصصا للشخص الذي هو الدولة التي تسن القوانين ويلتزم بها الشعب أو الأمة، وبالتالي فإن هذه النظرية تؤدي إلى تقرير خضوع الشعب أو الأمة إلى مشيئة الدولة صانعة القانون ومقيدة لتصرفات أعضائها (الأمة أو الشعب) مع ما يترتب على ذلك من تعارض مع المبدأ الديمقراطي الأساسي المتمثل في حكم الشعب وسيادته.

أركان النظام النيابي:

يقوم النظام النيابي⁽⁸²⁾ على أركان أساسية تميزه عن الديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة مع الحفاظ على المبدأ الديمقراطي المتمثل في حكم الشعب، وان كان بواسطة نواب له منتخبين من قبله يمارسون السلطة بإسمه وقيامه على تجديد ممثليه في فترات معينة استقلالية نسبية للنواب تجاه الشعب

أولا: وجود برلمان منتخب من قبل الشعب:

من الأركان الأساسية للنظام النيابي وجود برلمان منتخب من قبل الشعب تخاضع مع المبدأ الديمقراطي القاصي بأن السيادة للشعب، ومن ثم فان الانتخاب شرطا لتكوين برلمان في النظام النيابي، غير أنه يسعى لتسوية إلى أنه لا يشترط أن يكون كل أعضاء البرلمان منتخبين وإنما يكفي فقط بان تكون أغلبية أعضائه منتخبة، كما انه ينبغي التمييز بين الأنظمة التي تأخذ بنظام المجلس الواحد (المشكل للبرلمان) مثل الجزائر في ظل دساتير 1963 و 1976 و 1989 والأنظمة التي تأخذ بآردواجية المجلس (المنشكين للبرلمان) كما هو الحال في الجزائر في ظل دستور 1996 وانجلترا وفرنسا

(82) أنظر: عبدالمجيد متولي، ود. سعد عصفور، ود. محمد خليل، المرجع السابق، ص: 112، القسم التالي وما بعده

وغيرهما، حيث نجد في هذه الأنظمة أحد الملمسين منتخب من قبل الشعب مباشرة، والثاني إما أنه منتخب على درجتين أو معين جزئيا أو كليا

ثانيا: الممارسة الفعلية للاختصاصات المحددة في الدستور:

لا يكفي انتخاب أعضاء البرلمان حتى نكون بصدد نظام نيابي، وإنما يشترط أن جانب ذلك أن يمارس هذا البرلمان فعليا اختصاصاته المحددة في الدستور، وهذا لن يكون إلا إذا كان البرلمان يتمتع بموع من الاستقلالية عن المؤسسة التنفيذية حتى لا يتحول إلى هيئة استشارية، مما يقضي على أهم عصر من عناصر الحكم النيابي ولو توافر عصر الانتخاب، إذ العرة ليس باختيار أشخاص فقط وإنما يجب أن يمارسوا السلطة باسم الشعب وهي الهدف الأخيرة.

فالنظام النيابي إذن يقتضي أن يمارس البرلمان اختصاص التشريع والرقابة بطريقة استقلالية عن الشعب الذي لا يشترك ممثليه في اشرع لان مسحه حو المشاركة في التشريع يصفي على النظام طبيعة خاصة فلا يكون عد داك في ظل نظام نيابي وإنما في ظل ديمقراطية شبه مباشرة.

ثالثا: تأقيت الياة:

لما كان البرلمان متتجا من قبل الشعب يمارس سلطات باسمه لانه هو صاحب الاختصاص الأصل، فانه حفاظا على تلك السلطة وتدعيما لديمقراطية يقتضي الحال أن يحدد تكوين البرلمان لدى مرور مدة معينة حتى تبقى الصفة مستمرة بين الشعب والبرلمان من جهة، وحتى يكون هذا الأخير معرا باستمرار عن مطامح واتهامات الشعب من جهة ثانية ولا يتحول إلى هيئة تتمتع بسلطات مطلقة لا قيد عليها ولا مراقب.

تجديد البرلمان عصر ضروري للحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها عن طريق الرقابة الشعبية سواء بتحديد الثقة في من يستحق ورقصها لغيره، على أنه يستحسن أن لا تكون مدة الياة قصيرة أو طويلة جدا، لأن جعلها قصيرة جعل النائب مرتبطا بل خاصما لتأثيرات ناحيه من حيث المطلوب وتحديد سحره ثم يقلل من دوره في تمثيل الشعب كأكسبه ولاقص

أرضاء أفراد دائرته الانتخابية ولومن الحاجة السياسية، كما أن جعلها طويلة المدة تضفف مراقبة الشعب للنواب وتؤثر سلبا على مبدأ التمثيل الشعبي. ومن هنا فإن التجديد المفضل يكون خلال مدة متوسطة، وهو ما سارت عليه الأنظمة السياسية المختلفة بحيث نجد دساتيرها فرضت تجديد البرلمان بعد أربع أو خمس سنوات.

رابعا: استقلالية النواب في البرلمان تجاه الشعب نسيا :

سبق أن رأينا أن البرلمان في النظام النيابي يجب أن يكون متتجا في أغلبه على الأقل، وأن يمارس سلطة فعلية حسب مقتضى الدستور وأن لا يشارك الشعب في ذلك، والقول بهذا يعني تمتع النواب بعد انتخابهم بنوع من الاستقلالية عن الشعب الذي لا يتدخل لاقتراح قوانين أو الاعتراض عليها أو حل البرلمان شعبيا أو الاستغناء أو عزل النائب وهي الحصائص التي تتميز بها الديمقراطية المباشرة.

وإذا كان البرلمان يتمتع بنوع من الاستقلالية عن الشعب بحيث أصبح هوائته والممثل له والمعب عن ارادته، فإن تكيف العلاقة بينه وبين الشعب لم يفتق حولها الفقهاء فقد كيفها البعض على أنها وكالة الزامية، ورأى آخرون بأنها وكالة عامة، في حين رأى البعض الآخر بان الصلة بين الناخب والمنتخب تنتهي بمجرد الادلاء بالرأى لاختيار النائب وذلك بتكيف الانتخاب على أنه مجرد إختيار لا غير.

1 - نظرية الوكالة الالزامية :

سادت هذه النظرية قبل الثورة الفرنسية ووجدت تطبيقا لها في إنجلترا وفرنسا⁽⁸³⁾، ومعاد هذه النظرية أن الانتخاب يتج عنه توكيل من الناخبين لنائهم للقيام بالتصرف باسمهم ولحسابهم، ونظرا لكون البرلمان يتكون من

(83) كما نوب المطامعات والسدد في إنجلترا يتلون تلك الدوائر في المجلس الكبير ثم في مجلس السوم، وأعضاء البرعت العامة الثانية قبل الثورة في فرنسا مشير لناخبين دولهم طيس لقمب بأكمله.

أنظر د. هود المستند المرجع السابق، ص 376
أنظر : د. ليوث بندها المرجع السابق، ص : 177.

عدد من النواب وهم بدورهم يمثلون الدوائر الانتخابية التي انتخبوا فيها، فإنهم يعدون ممثلين لناخبيهم في تلك الدوائر، وبمعنى آخر النائب المنتخب في دائرة معينة لتمثيل سكان تلك الدائرة في البرلمان لا يصبح بعد انتخابه ممثلاً للشعب بأكمله وإنما يبقى ممثلاً للشعب الدائرة التي يمثلها، وبالتالي يكون المعبر عن إرادتها ومصالحها في البرلمان لأنه يستمد سلطته من سكان الدائرة وليس، الشعب.

وبما أن النائب مرتبط بالموكل، فإن حق المراقبة والمتابعة من قبل الموكل للنائب على مدى تقيده بتوجيهاته والتعبير الصحيح عن إرادته تكون حقاً من حقوق الموكل مما يستتبع تبعه النائب للموكل تبعية كاملة. بحيث يلتزم النائب بتعليمات وتوجيهات ناخبيه ويلتزم بتنفيذها وأنه لا يدلي برأيه في المواضيع التي تثار في البرلمان إلا بعد معرفة رأي ناخبيه فيها وعليه أن يقدم حساباً دورياً عن عمله لناخبيه.

والقول بهذا النوع من الالتزام يعني أن النائب معرض باستمرار للعزل من قبل ناخبيه إذا لم يعد أهلاً لتمثيلهم والتعبير عن إرادتهم، بل أن تصرفاته التي تضر بمصلحة ناخبيه تنتج عنها مسؤولية مدنية، وإذا حققت مصلحة فإن الجماعة يمكن أن تصرف له مكافأة مقابل ذلك بل أن هذا النوع من الوكالة يقتضي أن يدفع نائب النائب من قبل ناخبيه.

تقدير النظرية :

رغم ما في هذه النظرية من تعبير عن الديمقراطية بتقرير حق الشعب في مراقبة نوابه باستمرار وحقه في عزلهم، إلا أنها تعرضت لانتقادات شديدة هزت أركانها ومنها :

- لجوء أصحابها في تكييف العلاقة بين النائب والشعب إلى القانون الخاص مع أن تلك العلاقة ذات طبيعة خاصة تخضع للقانون العام الذي لا يجعل النائب في مركز تعاقدى وإنما تحكمه علاقة قانونية وتنظيمية légale et réglementaire من حيث الحقوق والواجبات *See droits et devoirs*.

- أن الأخذ بهذه النظرية يؤدي إلى منح الأولوية للمصالح المحلية على المصالح الوطنية، وهو ما يشجع النواب على تفصيل مصالح دوائرهم

على مصالح الوطن مع ما يترتب على ذلك من اتجاه نحو تعزيز الجهوية وزرع روح الانفصال بدلاً من تدعيم الوحدة الوطنية.

- الأخذ بهذه النظرية يتجافى مع منح البرلمان سلطة التقرير، فإذا كان النواب مقيدين بتوجيهات ناخبيهم، فإن البرلمان بالنتيجة لا يعدو ممارساً لاختصاص مستقل ولا يتمتع باستقلالية عن الشعب مما يخرجنا من مجال الديمقراطية البانية، ذلك أن القرارات تتخذ خارج البرلمان، وأن اجتماع النواب يكون ليس بهدف المناقشة واتخاذ القرار وإنما بهدف المناقشة مع أن القرار تم اتخاذه مسبقاً من قبل الشعب، وهو أمر يتجافى والمنطق لتسيق مرحلة اتخاذ القرار على مناقشته.

- أن هذه النظرية تحول النائب إلى خادم لناخبيه وليس ممثلاً لهم.

2 - نظرية الوكالة العامة للبرلمان :

تقوم هذه النظرية على أساس أن النواب في البرلمان لا يمثلون الدوائر الانتخابية التي انتخبوا فيها وإنما يمثلون، بمجرد انتخابهم، الأمة، وبذلك نجد هذه النظرية تختلف عن نظرية الوكالة الالزامية لاعتمادها فكرة الوكالة العامة المتميزة عن الوكالة في القانون الخاص إذ النواب بمجرد انتخابهم يفقدون استقلالهم عن متخفي دائرتهم لا يمثلونها وإنما يمثلون ذلك الكائن الاجتماعي الذي هو الأمة.

تقدير النظرية :

وإذا ما تفحصنا هذه النظرية في الواقع نجد أن السيادة انتقلت من الأمة البرلمان وهو هدف البرجوازية، ذلك أن تقييد حق الانتخاب بجعله وظيفة ومنح السيادة للبرلمان كان لهما أثر بالغ الغور على تقييد سلطة الشعب ووضعها بين أيدي مجموعة من الأفراد تتمثل في البرلمان. ومع ذلك فقد تقبلها الشعب للدور الذي لعبته في تقييد مراقبة السلطة المطلقة، فضلاً عن أن النواب لا زالوا يتأثرون بآراء متحبيهم في الدوائر إذا رغبوا في الترشيح والغزو مرة أخرى، ونحسبهم أيضاً للأحزاب التي رشحتهم. كما أن فكرة الأمة وحدةً وإحدى قد ولت وتراجعت، لأن الحقيقة هي انقسام أفرادها إلى عدة

طقات ووثائق كل منها تعني تحقيق أو الدفاع عن مصالحها ، وبالتالي المساس بمصالح غيرها، مما يولد تنافسا وتناحرا بين أفراد هذه الأمة فتصبح الجماعة والفرد خاضعة في تصرفاتها لمصالحها من أجل تحقيق مصالح الأمة⁽⁸⁴⁾.

وقد وجهت انتقادات أخرى لهذه النظرية منها: ان البرلمان في الحقيقة لا يمثل الأمة كاملة وإنما يمثل أغلبية أفراد الشعب المعبرين عن رأيهم بالانتخاب، فضلا عن أن تصرفات البرلمان ليست كلها معبرة عن إرادة الأمة إذ في بعض الأحيان يسن البرلمان قانونا لا يرضى أغلبية الشعب بل أحيانا يعارضه، وتكثيف العلاقة بين الطرفين على أنها وكالة يعنى بطلان تلك القوانين لكونها لا تعبر عن إرادة المنيب أو الموكل.

3 - نظرية الانتخاب مجرد اختيار :

تقوم هذه نظرية على أن الانتخاب ليس منشأ لوكالة، وإنما هو مجرد اختيار لأفضل المرشحين الذين تتوفر فيهم الصفات التي يراها الشعب بأن صاحبها سيكون أفضل ممثل له، ومن ثم فإن العلاقة بين النواب والناخبين تبقى عند حد الأدلاء بأصواتهم وبعدها ينفذوا النائب مستقلا طيلة الفترة التشريعية المنتخب لها.

وقد جاءت هذه النظرية لترى للنائب استقلاله وتخصيص جهده بوفته لخدمة مصلحة المجتمع.

(84) ان الدستور الفرنسي الصادر سنة 1958 بدأ سيادة الأمة وبالتالي التمثيل العام لكن حدث تصرف من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية في سنة 1962 (3 جريدة) بحال مبدأ التمثيل العام. فقد أصدر أمر Ordonnance اضاعا على قانون 13 افريل 1962 الذي يمنح له سلطات عامة تتعلق بالجزائر أنهى به مهام نواب المحافظات الجزائرية، وأقدم تقريبا لهذا التصرف مقاده ان الجزائر استقلت منذ 5 جويلية، وعليه فان نواب الدوائر الجزائرية لا يمكنهم الجلوس في الجمعية الوطنية الفرنسية. فخرج عدد من النواب متضمين على مبدأ التمثيل العام وعلى ساطة 1871 حين بقي نواب الأقاليم والقرى يظلون الأمة الفرنسية داخل الجمعية رغم انتقال مقايي السطقتين لسيادة الألمانة وعليه فان انفصال جزء من التراب الوطني حسب رأيهم لا يؤدي الى فصل مثله الا اذا استندوا طوابة لكن تيرير الوزير الاول كان يحتمل على حواس اوداية فكانت الجزائر رائد في الانفصال خلافا لسكان السطقتين، لكن هذا القول مروجى حسب الرأي الأول لأن وكالتهم تابعة من الانتخاب وليس من التعبير الشعبي للأقليم وهذا يتعارض مع نظرية التمثيل العام.

انظر : Guchet, Op. Cit. p. 127

والحقيقة ان هذه النظرية اذا كانت تساهم في تقرير استقلالية النواب عن متخبيهم الا انها افطت في ذلك حيث ان النائب مهما نوع استقلاله عن ناخبيه فان تلك الاستقلالية لا تصل الى حد القطيعة بعد الانتخاب، ذلك انه يبقى مرتبطا مع ناخبيه سواء باحترام اتجاهاتهم ومطامحهم ولو أنها غير ملزمة، كما أنه مرتبط بهم لأن أمل إعادة انتخابه في الفترات التشريعية المقبلة معلق على تجاوبه مع اتجاه الشعب ومدى تعبيره عن آماله ومطامحه. كما ان الدساتير في الأنظمة البرلمانية تقر حق الحكومة حل البرلمان والاحتكام للناخبين وتأقيت مدة النيابة مما يؤكد نسبية استقلالية النواب عن الناخبين.

تقييم النظريات الثلاث :

إذا تمعنا تشكيلة البرلمان باعتباره مشكل من مختلف فئات ونواحي البلاد، وان مهمته هي التعبير عن إرادة الشعب بسن القوانين وطبيعة العلاقة القائمة بين النواب وناخبيهم، فهي ليست مجرد علاقة قانونية لاصطباغها بمعطيات اجتماعية وسياسية على الخصوص ذلك ان النواب ماهم الا أعضاء وجزء من هذا المجتمع مما يمكن معه القول بأن العلاقة بين الطرفين ليست ذات طبيعة قانونية بقدر ما هي ذات طبيعة سياسية تؤدي الى قيام علاقة تكاملية ومنسجمة بين الطرفين، الناخبين يؤثرون على النواب والنواب بدورهم لا يخضعون خضوعا مطلقا للناخبين بل يتصرفون وفق المصلحة العامة، إذ ان أغلبية الشعب في بعض الحالات - نادرة - تتأثر بتزوات عابرة لا تعبر عن إرادتها الحقيقية الموضوعية خاصة لدى الشعوب النامية مما يحتم على البرلمان عدم مراعاة تلك التزوات في ممارسة سلطاته.

ومن ثم فإن العلاقة القائمة بين الطرفين - وهي تكاملية وتوارية - لا تكون سوى علاقة ذات طبيعة سياسية أو على الأقل بطني عليها الطابع السياسي.

المبحث الثالث : الديمقراطية شبه المباشرة La démocratie semi-directe.

ان الديمقراطية شبه المباشرة سميت كذلك لجمعها بين الديمقراطية المباشرة والنيابة.

ثانيا : الاقتراح الشعبي للقوانين أو المبادرة الشعبية للقوانين :
Proposition de lois ou initiative populaire de lois.

هو طريقة دستورية تسمح لعدد معين من الناخبين اقتراح قانون وتقديمه للبرلمان لمناقشته والبت فيه، غير أن شكل الاقتراح قد يكون مقيدا باشتراط تقديمه موبيا ومصاغيا في مواد أو يكون عاما ملاقتصار على تبيان موضوعه أو الفكرة التي يدور حولها ويترك الأمر للبرلمان لصياغته ووضعه في شكل مواد، ثم مناقشته واتخاذ موقف بشأنه بالموافقة أو الرفض، غير أن المساتير تختلف فيما بينها، فقد تكفي بموافقة البرلمان لكي يكتب القانون الصفة الإلزامية بأن يصبح نافذ المفعول، وقد تتطلب عرض القانون الموافق أو المفروض على الشعب وعندها تكون الكلمة الأخيرة للشعب ولا يكون أمام البرلمان إلا الانصياع لرأي الشعب (بالموافقة أو الرفض)، بل قد تنص المساتير على إمكانية عرض مشروع اقتراح قانون آخر موجه للثاني من قبل البرلمان ويعرضان على الشعب (اقتراح الشعب واقتراح البرلمان) للمفاضلة بينهما مما يؤدي إلى إبعاد الاقتراح الذي رفض والتقييد بذلك الذي بقي قبولا لدى الشعب.

وقد وجد هذا النموذج من التشريع تطبيقا له في ولايات سويسرا في المجالين الدستوري والتشريعي وحتى على المستوى المركزي في المجال الدستوري فقط (مادة 121 من الدستور) حيث يشترط تقديم الاقتراح من قبل 100 ألف مواطن ابتداء من سنة 1977 بعد أن كان العدد المطلوب هو 50 ألف، ومن ثم يعرض النص على البرلمان (الفيدرالي) للموافقة عليه كما نجد نظام الاقتراح في معظم الدويلات المشكلة لولايات المتحدة الأمريكية ونجد بعضها لا تعرض الاقتراحات الموافق عليها من قبل شعب على البرلمان بل تصبح نافذة وملزمة بمجرد موافقة الشعب عليها.

فهي ظل هذا النظام نجد هيئات تمثيلية منتخبة من قبل الشعب تمارس السلطة باسمه ولحسابه كما هو الحال في النظام النيابي، لكنه إلى جانب ذلك يعتمد مشاركة الشعب المباشرة في ممارسة السلطة بطرق مختلفة.

وتبدي مظاهر مشاركة الشعب في تسيير شؤونه العامة إلى جانب البرلمان في الآتي :

أولا : الاعتراض الشعبي على القوانين :

يقصد بالاعتراض الشعبي حق مجموعة محددة من المواطنين الاعتراض خلال مدة معينة على القوانين التي وافق عليها ممثلوا الشعب واكتسبت الصفة القانونية وبقي أمر سريانها معلق على عدم الاعتراض عليها خلال المدة المحددة في الدستور بمرور تلك المدة تصبح نافذة المفعول. أما إذا اعترض عليها عدد يساوي أو يفوق العدد المحدد، فإنها تعرض على الشعب لأخذ رأيه بشأنها ويؤخذ بأغلبية الأصوات المعبرة، أما الممتنعين أو المتشككين فتعتبر أصواتهم غير معارضة، ومن ثم فإن نسبة المعارضة تحسب من عدد المسجلين دون اعتبار لما إذا كانوا قد عبروا عن رأيهم أم لا.

والملاحظ أن الاعتراض على القانون، وإن توفر العدد المطلوب أو أكثر، فإن ذلك لا يؤدي إلى إسقاط القانون الموضوع من قبل البرلمان وإنما يوقف نفاذه إلى أن يدلي الشعب برأيه فيه وعندها يصبح نافذ المفعول أو ملغى بحسب نتيجة الاستفتاء.

والأمثلة على نظام الاعتراض الشعبي قليلة وأخذ به أول الأمر دستور 1793 الفرنسي الذي حدد المدة بأربعين يوما بعد موافقة البرلمان على القانون (85).

يقصد بالاستفتاء الشعبي الاحتكام للشعب في امر معين قد يكون مشروع أو اقتراح قانون (دستور أو قانون عادي) أو موضوعا يتعلق بسياسة الدولة، وهذا معناه ان موافقة البرلمان اذا كانت مشروطة في الدستور، لا تكفي وانما يجب حتى يكتسب الموضوع القوة الالزامية موافقة الشعب عليه.

وإذا قلنا بان الاستفتاء تعدد مواضعه فمعنى ذلك ان له صورا مختلفة.

صور الاستفتاء الشعبي :

للاستفتاء الشعبي صور ثلاث، فقد يكون استفتاء شعبيا دستوريا وعندها يسمى بالاستفتاء الدستوري، وقد يكون تشريعيًا يتعلق بقوانين عادية ويسمى عند ذاك بالاستفتاء التشريعي، وقد يكون سياسيا يتعلق بموضوع له صلة بقرار أو خطة معينة في مسألة من مسائل السياسة العامة للدولة.

وقد يكون هذا الاستفتاء سابقا أو لاحقا على عرض الموضوع على البرلمان.

وتجدر الملاحظة ان الاستفتاء يختلف عن الاعتراض في كون الأخير يهدف الى إلغاء قانون، اما الأول فالهدف منه الموافقة. كما ان الاستفتاء يختلف عن الاعتراض في كونه يعتد بموافقة الأغلبية أو معارضتها اعتمادا على الأشخاص المبررين عن رأيهم أي الذين صوتوا فقط، في حين ان الاعتراض يعتد بأغلبية المسجلين موافقين أو غير معترضين على الأقل.

مدى الزامية الاستفتاء :

ينقسم الاستفتاء من حيث مدى الزاميته الى استفتاء اجباري ينص الدستور حيث لا مجال أمام مؤسسات الدولة الا عرض الموضوع على الشعب لأخذ رأيه فيه، والمثل على ذلك اشتراط استفتاء الشعب في تعديل الدستور، ففي هذه الحالة يكون الاستفتاء اجباريا بحيث لا يصح التعديل دستوريا الا باستفتاء الشعب حوله. قد يكون استفتاء اختياريا وفي هذه الحالة فان الدستور

يترك الأمر لمؤسسات الدولة المختصة (رئيس الدولة أو البرلمان أو عدد من الناجحين) لاتخاذ قرارها بشأن اللجوء أو عدم اللجوء الى الشعب.

كما تجب التفرقة بين انواع الاستفتاء من حيث قوتها القانونية، هناك الاستفتاء الملزم الذي يجبر مؤسسات الدولة على التقيد بنتائجه، وهناك الاستفتاء الاستشاري الذي لا تنقيد تلك المؤسسات بنتائجه، وان كان ذلك سيعود بالاثار السلي علىها، ذلك أن عدم مراعاة رأي أغلبية الشعب قد يفيد عدم تقبها في الشعب مع ما يترتب على ذلك من تعارض مع المبدأ القاضي بأن مؤسسات الدولة تعبر عن ارادة الشعب.

التمييز بين الاستفتاء referendum والاستفتاء الشخصي أو السياسي plébiscite فالأول يقصد به عرض موضوع معين على الشعب للدلاء برأيه فيه وأما الثاني فالمراد منه معرفة رأي الشعب حول شخص معين⁽⁸⁶⁾.

والحقيقة أن التفرقة بين الصورتين واضحة من حيث أسباب واهداف اللجوء الى استفتاء الشعب.

فالسبب والهدف في الاستفتاء الشعبي هو اشراك الشعب في تسيير شؤون الدولة فعليا والمحافظة على الديمقراطية وتعميقها، في حين أن السبب والهدف في الاستفتاء الشخصي هو تغطية الممارسة الديكتاتورية ومحاولة اخضاع صفة الشرعية على تصرفات الحاكم باعلان التأييد له أو الموافقة على مشروعاته التي لاتعرض على الشعب الا اذا تيقن الحاكم الديكتاتور بأن الشعب ليس له الخيار وأنه مجبر على الموافقة أو الرضا بما يريد الحاكم ويدعم موقفه وزعامته التي صعدت لنفسه بالقوة والبطش وكبت الحريات، وهذا مانلاحظه في أنظمة الدول النامية حيث قائد الحركة الانقلابية يتولى فيها السلطة عن طريق القوة والعنف للقضاء على معارضي بحكم البلاد بقسوة ويضفي على نفسه صفة المنقذ للبلاد وزعيمها مواعدا شعبه بدستور واحترام الحقوق والحريات وهو وعد يمكن وصفه بأنه بين قوى وضعيف، لأن الحاكم حينذاك نجده يفرض شروطه ولا يجد الشعب الا الموافقة، لأنه يرى في

(86) انظر : الدكتور عبد الحميد خليل، ومحمّد خليل، وسط صفور المرجع السابق، ص : 116 من القسم الثاني.

الحاكم صورة «الحق»، غير أنه بعد أن يستتب له الوضع نجده يضع دستورا (حتى لا نقول يسمح دستورا) للشعب ويكون هو المرشح الوحيد لرئاسة الدولة والحكم وفقا لتلك الوثيقة التي أعدت من قبله كيدلة خاصة له، فلا يجد الشعب أمامه إلا الموافقة على تولي الحاكم السلطة بطريقة شرعية ووفقا للدستور غير له من الاستمرار في الحصول للحكم غير الشرعي أو تحمل نتائج معارضة لأسلوب الحكم الذي طرحه الحاكم عليه، ومن ثم يكون الاستفتاء شخصا أكثر منه شعبيا لأن الاختيار يكون أصلا على الحاكم ومشروعه.

كما يجب أن نلاحظ بأن أنظمة الدول النامية كثيرا ما تطرح مواضيع عامة وعامة لاستفتاء شعوبها عليها مستعملة في ذلك وسائل الاعلام المختلفة لمرص نجاحها ونتيجة عموما يحد كل موطن ما يتماشى مع اتجاهه أو لا يحد فيها معارضة واضحة لاتجاهه كما نعرض وسائل الاعلام، اصف الى ذلك تفشي الأمية وانتفاء المناقشات الديمقراطية، فان الشعب لا يجد أمامه الا الموافقة على رأي الحاكم الذي لا يكفي بتشويه الرأي العام واتجاهه وكبت الحريات وتركيز السلطة، بل انه يلجأ الى تزوير نتائج الاستفتاء، اد لا يحد في هذه الأنظمة الا نادرا نسبة الموافقين على مشروع الحاكم تقل عن 95% من المسجلين، وهو ما يلاحظ ايضا في الأنظمة الاشتراكية، مع ان هذه النسبة يصعب تحقيقها نتيجة للعيبات وتنقل المواطنين داخل البلد وخارجه، الى جانب الوفيات التي يصعب حصرها اثناء ايام الانتخاب لمعرفة نسبتهم، فضلا عن احتمال وقوع الأخطاء في الحساب والمعارضين الذين لا يرد ذكرهم احيانا، مما يؤدي الى التأكيد بان السب المعطى في هذه الدول هي نسب مبالغ فيها وغير مقبولة منطقيا مع ما يترتب على ذلك من تأكيد انتفاء الديمقراطية الحقة في هذه الأنظمة.

إقالة المنتخبين (النواب) :

تأكيدا للديمقراطية وحكم الشعب وارتباط النواب بناخبيهم، جاءت بعض الدساتير مقرررة حق الشعب في إقالة النواب اذا ما تبين له اهمهم خرجوا عن الهدف الذي اختيروا من اجل تحقيقه. وحفاظا على استقرار النظام وتجنبنا

لأى تصرف غير موضوعي، فان الدساتير تشترط لممارسة هذا الحق موافقة وتوقيع نسبة معينة من الناخبين كالرابع أو الخامس⁽⁸⁷⁾، غير ان هذا الاجراء ولو تحقق بان اقبل نائبا مثلا، فان ذلك لا يعني أنه أبعد عن الحياة السياسية بل من حقه ان يترشح بعد اقالته للانتخابات الموالية ولمس المنصب الذي أقبل منه، وفي حالة نجاحه فان المتسبين في عزله يفرض عليهم دفع مصاريف اعادته اشغابه كجزاء لتصرفهم غير السليم، وتجنبنا لشل تلك التصرفات وضمانا لتسديد الغرامة فان الدساتير تقرر ضرورة دفع كفالة مالية من قبل المطالبين بالإقالة يحدد مآلها بعد النتائج الانتخابية، فاما ان تعاد لاصحابها اذا لم يفز المقال، أو تسدد بها نفقات اعادته انتخابه اذا نجح.

الحل الشعبي :

يقصد بالحل الشعبي حق عدد من افراد الشعب طلب حل المجلس المنتخب من قبل الشعب.

ومن هنا يمكن القول بان الحل الشعبي للمجلس النيابي لا يقتصر على اقالة نائب وانما يمتد الى المجلس بأكمله، كما انه يختلف عن طريقة اقالة النائب في أن طلب الحل ليس هو الاحراء الأول والهاثي، ذلك انه مرتبط بشرط عرض الطلب (مقدم من قبل عدد من المواطنين) على الشعب للدلالة برأيه، فلما ان يؤكد الطلب فيحل المجلس واما أن يعارض فيعتبر ذلك بمثابة تحديد للثقة⁽⁸⁸⁾.

(87) انظر : د. فتود الطاهر المرجع السابق، ص : 351.

الملاحظ ان الآلية Recall في الولايات المتحدة الأمريكية لا تقتصر على النواب بل تشمل ايضا الموظفين والقضاة المنتخبين.

(88) تأخذ بهذا الاسلوب بعض الولايات السويسرية.

يقصد بهذا النظام تقرير حق الشعب دستوريا في هزل رئيس الجمهورية اذا بان للشعب انه حاد عن المهمة التي لأجل القيام بها، غير ان هذا الاجراء لا يكون نهائيا ولا ينتج آثاره الا بعد موافقة اغلبية الشعب على ذلك بعد موافقة مجلس النواب. وقد اتبع هذا الأسلوب في عزل رئيس الجمهورية في دستور فيمر الألماني 1919، وادا عارض الشعب ذلك حل مجلس النواب الرايشتاج كحزاء على طله الذي عارضه وعد ذلك بمثابة تجديد للرئيس.⁽⁸⁹⁾

تلك اذن هي مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة، غير ان هذا لايعني بانه يجب الاعتراف بكل الأساليب السالفة الذكر، وانما يكفى توافر بعضها فقط لكي يتحقق نظام الديمقراطية شبه المباشرة.

تقسيم اساليب الديمقراطية شبه المباشرة :

اذا كان الطام شبه المباشر يمتاز في كونه يمكن الشعب من مشاركة هيئاته المنتخبة في ممارسة السلطة، ويقلل من تأثير الاحزاب في توجه الراي العام واستحواذ المجالس المنتخبة على السلطة طيلة مدة انتخابها، وانه كذلك يحقق الانسجام والتطابق بين رأي المجالس المنتخبة والشعب حول القوانين بحيث لايتترك الامر للبرلمان الذي قد لايعبر في بعض الاحيان عن رأي الاغلبية من الشعب، وأنه أخيرا يساهم في استقرار الحكومة والحكم الشرعي بعيدا عن الحل الشعبي أو الثورة أو الانقلاب، فإن هذا الأسلوب لا يصلح الا حيث الوعي الشعبي المرتفع والخبرة، وهو شرط لايتوفر لدى اعلية الشعب كما ان المواضيع التي تعرض على الشعب لاتناقش وان نوقشت فلن تصل الى مستوى مناقشات النواب في المجلس النيابي. وهناك ايضا من يرى بان هذا النظام يؤدي الى تزايد دعوة الناخبين للدلاء برايههم في مواضيع كان من المفروض تركها للمجالس التي تم انتخابها لهذا الغرض مما يقلل من هية تلك المجالس من جهة وتزج في نفوس الناخبين روح الملل

(89) الدكتور عبد الحميد عطية، صميم، خليل، المرجع السابق، ص : 118.

والغور وبالتالي العروف عن الادلاء بالرأي، اضعف الى ذلك تزايد نفقات الدولة حيث تخصص اموال طائلة لتلك الحملات والدلاء بالرأي.

ورغم وجاهة هذه الانتقادات، الا انها مع ذلك غير كافية لتحطيم احياتيات هذا النظام، ذلك انه يمكن تلافي تلك الانتقادات بمراعاة بعض المسائل منها تجنب اللجوء الى الشعب في كل مرة وفي كل الحالات والاقتصار على طرح مواضيع همة عليه تجلبه مع اشعاره بالمسؤولية الملقاة على عاتقه فضلا عن تبسيط الموضوع حتى تتمكن على الاقل الاعلية من فهم مضمونه وهدفه.

كما أن الانتقادات الموجهة لهذا النظام بشأن مناقشة المواضيع المعروضة عليه بطريقة بسيطة وغير حدية، فان هذا المأخذ يمكن ايضا تلافيه بواسطة وسائل الاعلام المختلفة التي تطلع الشعب على وجهات النظر المختلفة مما يسمح له في الأخير من تكوين رأي جاد حول الموضوع.

الباب الثالث

مميزات الديمقراطية

لعل ما يميز الديمقراطيات بصفة عامة هو قيامها على قواعد تتمثل في التمثيل والانتخاب الشعبي بواسطة الاقتراع العام لممثلي الشعب ومستوى دراسة هذه النقاط الثلاث فيما يلي :

الفصل الاول

التمثيل الشعبي

ويشمل تطور التمثيل الشعبي ومضمون الانتخاب وطرق استعماله.

المبحث الأول : تطور التمثيل الشعبي :

ساد في العصر القديم نظام يسمى بالديمقراطية المباشرة الذي يعني تسيير شؤون الدولة بواسطة الشعب مباشرة دون اداة غيره، وقد ساد هذا النظام في اليونان حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار في شكل جمعيات كالجُمُعيّة الشعبية Ecclesia لاتخاذ القرارات الضرورية لتسيير شؤونهم، فضلا عن تعيين القضاة ومراقبة مجلس الخمسمائة. وبعد انهيار هذا النظام ساد الحكم الفردي باستثناء فترات معينة في روما والدولة الاسلامية الى أن جاءت الثورة الفكرية التي اعتمدت الديمقراطية كأساس للحكم الشعبي وارتبط مفهومها بالانتخاب، حتى أن الكتاب المحدثين لا يطلقون تسمية النظام الديمقراطي الا على تلك التي يتم فيها انتخاب الهيئات الحاكمة بواسطة الشعب. وقد استطاعت البرجوازية أن تعرض هذا المبدأ للقضاء على السلطة الوراثية والاشتراكية والدينية، الا أنها كانت متخوفة هي الأخرى من الطبقات الشعبية فحاولت وضع قيود على الانتخابات حفاظا على سلطتها ومصالحها، ولكنها أفترت أن الأفراد احرار ومتساوون، وأنه لا يحق وفقا لذلك أن يسيروا من طرف شخص واحد دون الرضا عنه بالانتخاب عليه.

وللتوفيق بين الحرية والمساواة، من جهة، والقيود التي يجب فرضها على الانتخابات في حالات معينة اذا كانت تهدر مصالح الطبقة الحاكمة اجتهد الفقه وجاء بنظريات تماشى والمبدأين وهما نظريتين الوكالة الالزامية والوكالة العامة التي سبق الحديث عنهما.

المبحث الثاني : مضمون الانتخاب :

لقد عرفت نظم الحكم القديمة والحديثة وخاصة الديمقراطية الليبرالية منها الانتخاب. الا أن هذه الوسيلة اشتهرت في النظم الحرية نتيجة استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة بعد أن انتقدت من قبل الدولة اليونانية القديمة باعتبارها لا تحقق المساواة بين المواطنين في تولي السلطة، فاعتمدوا القرعة في تولي الوظائف العامة، وكذلك الديمقراطية المباشرة في ممارسة السلطة تكون بواسطة الجمعية الشعبية المكونة من المواطنين الأحرار.

والانتخاب كما سبق أن رأينا كيف من قبل البعض على أنه حق، في حين ان البعض الآخر اعتبره وظيفة وقد استند اخصار الرأيين على حجج يمكن اجمالها في الآتي :

الرأي القائل بأن الانتخاب حق شخصي لكل مواطن نتيجة تمتعه بحقوق سياسية الى جانب الحقوق المدنية، وبالتالي امتلاكه لحره من السيادة يمارسه عن طريق الانتخاب، مما يقرر حق الاقتراع العام وعدم حرمان أي مواطن يشترع بالحقوق السياسية من ممارسته، وكذلك له حرية استعماله أو الامتناع عن ممارسته.

أما الرأي القائل بأن الانتخاب وظيفة فيتركز على وحدة السيادة غير القابلة للتجزئة مما يحرم المواطن من التمتع بحق الانتخاب، فالمواطنون يمارسون وظيفة كلفوا بها من طرف الأمة التي لها الحق في تحديد من يمارس تلك الوظيفة سواء نتيجة انتماءاتهم الوظيفية أو المالية، وكذلك اجبارهم على ممارستها.⁽⁹⁰⁾

(90) أنظر : نوري لطيف، المرجع السابق، ص : 96 - 97

أنظر : Guchet Op. Cit. pp. 151 - 152

أنظر : Maclot (J.C.), Le député sous la 4^e république, L.G.D.J., Paris, 1979, (thèse d'Etat), p.5

والحقيقة ان الرأيين تفصهما الدقة، فاعتبار الانتخاب حقاً شخصياً يحول دون تقييده، مع أن المشرع يستطيع تقييده وتنظيمه. أما اعتباره وظيفة فإن ذلك لا يمنع المشرع أيضاً من تقييده على أكبر عدد من المواطنين باسم المصلحة العامة، وان كان البعض يتساءل أيضاً عن مدى شرعية تنظيم المشرع لوظيفة هي التي كانت ميا في نشأته أو ظهوره.

وقد ظهر نتيجة لذلك موقف جديد كيف الانتخاب على أنه سلطة قانونية يقرها المشرع للمواطنين للمشاركة في اختيار السلطات العامة في الدولة. فالسلطة القانونية مقررة من أجل الجماعة وليس من أجل الفرد، وللمشرع سلطة تعديل مضمونها وطرق استعمالها.

المبحث الثالث : أساليب أو نظم الانتخاب :

توجد عدة أساليب أو نظم للانتخاب يمكن اجمالها فيما يلي :

أولاً : الاقتراع المقيد والاقتراع العام :

أ - الاقتراع المقيد : لم يظهر الاقتراع العام في الدول الديمقراطية الا بعد تطور اصاب الاقتراع المقيد⁽⁹¹⁾ الذي أخذ شكلين أساسيين :

القيد المالي وقيد الكفاءة : وهما القيدان الواردان في الدستور أو قانون الانتخاب اللذان يتطلبان توافر شروط معينة في الشخص حتى يتمكن لا من ممارسة هذا الحق، وأهم هذه الشروط هي توافر مصاب مالي معين أو كفاءة أو هما معاً.

القيد المالي : فبالنسبة لتوافر مصاب مالي معين نجد أن القانون يشترط، لكي يمارس المواطن تلك السلطة، أن يكون مالكا لثروة مالية معينة قد تكون نقدية أو عقارية، والسبب في ذلك، أن الثروة تربطه أكثر من غيره بالوطن، وأنه يساهم حلاقاً لخير المالك في تحمل نفقات الدولة وله المصلحة في الدفاع عن الوطن، كما أن امتلاكه لتلك الثروة تدل على كفاءته في إدارة شؤون الدولة لأنه أثبت قدرته في إدارة وحفظ أمواله، وهذا ما عبر عنه أحد

الكتاب الفرنسيين في القرن 19 René Rmond بقوله :

(91) أنظر : د. فريد بومي، المرجع السابق، ص : 201 - 216

"On n'accèdera à la plénitude des droits politiques qu'au dessus d'un niveau déterminé de plénitude attesté soit par le montant de revenu annuel, soit par la somme des impôts à acquitter"⁽⁹²⁾.

الا أن هذا القيد كان يخالف مبدأ المساواة ويسمح لطبقة البورجوازية بتولي السلطة وإبعاد غيرها، مما كان سببا في إلغاء هذا القيد باستثناء بعض الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية العرص منه إبعاد السود من ممارسة حق الانتخاب.

قيد الكفاءة : أما تقييد الانتخاب بالكفاءة فيهدف إلى منح سلطات أوسع للمواطن لكفاء على المواطن البسيط، ومثل ذلك اشتراط قانون الانتخاب مستوى من التعليم أو شهادة معينة. وقد اتعت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية بالجنوب، كذلك كانت تشترط للتمتع بحق الانتخاب أن يكون المواطن ملما بالقراءة والكتابة أو يكون قادرا على تفسير الدستور.

والملاحظ أن هذه الطريقة إذا كانت تتنافى هي الأخرى مع الديمقراطية إلا أنها استعملت في بعض الدول مثل فرنسا في عصر الملكية سنة 1830 التي اعترفت لأعضاء الأكاديمية وصباط الصف من أجل التخفيف من شرط النصاب المالي بحق الانتخاب.

ونظرا للميول السالف ذكرها وصفت الرأي العام، ظهر أسلوب الاقتراع العام أول الأمر في سويسرا سنة 1830 وفي فرنسا سنة 1848 ثم ألمانيا سنة 1871 وبريطانيا سنة 1918.

ب. الاقتراع العام : إذا كان الاقتراع العام قد ساد في معظم دول العالم، إلا أن هذا لا يعني انتفاء قيود معينة تفرض على الشخص لممارسة حق الانتخاب.

الشروط الواجب توافرها في الشخص لممارسة حق الانتخاب :
تتطلب كل قوانين الانتخابات شروطا معينة حول الانتخاب يمكن إجمالها فيما يلي :

(92) أنظر : Cité par Gochet, Op. Cit., p. 151.

1. شروط الجنسية : أن شرط الجنسية يعتبر من الشروط الأساسية للتمييز بين المواطن وغيره، فلا يعقل مساواة الاثنين في ممارسة الحقوق السياسية، بل أن معظم الدول تميز حتى بين المواطنين الأصليين والمتجنسين حيث تشترط ضرورة انقضاء مدة معينة تسمح للمتجنس بالارتباط أكثر بوطه الجديد واعتبار مدى إخلاصه له.

2. شرط الجنس : لقد كان إبعاد النساء عن ممارسة حق الانتخاب أو الاقتراع العام أمرا مقبولا لدى معظم الدول حتى المتقدمة منها، حيث لم تكن تسمح إلا للرجال بممارسة ذلك الحق. ولقد كانت أول دولة اعترفت بحق النساء في الانتخاب هي نيوزيلندا سنة 1892، والنرويج سنة 1907، وأستراليا سنة 1914، والدانمارك سنة 1915، والسويد عام 1920، ثم الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1920، وقد اعترفت به بعض ولايات الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 1890، ثم امتد هذا الحق إلى بريطانيا سنة 1928، وفرنسا سنة 1944.

ولعل السبب الذي دفع بالمشروع إلى عدم الاعتراف إلا مؤخرا للنساء بهذا الحق هو اعتقاده بأن هناك اختلافا في الأدوار التي يلعبها الجنسان، وهو ما أقرته الاستفتاءات التي وقعت في سويسرا التي لم تعترف للنساء بحق الانتخاب على المستوى الفيدرالي إلا منذ 1971.⁽⁹³⁾

3. شرط السن : تشترط كل القوانين الانتخابية في العالم ضرورة توافر سن معينة لكي يصبح المواطن ناخبا، وإن كانت هذه القوانين تختلف فيما بينها حول السن المحددة وهي تتراوح غالبا بين 18 و 25 سنة.⁽⁹⁴⁾

شرط التمتع بالحقوق المدنية والسياسية : أن انقضاء ذلك الشرط يسمح للدولة بحرمان فئات معينة من المواطنين من ممارسة حق الانتخاب والتي يمكن حصرها فيما يلي :

(93) أنظر : جويرو، المراجع السابق، ص : 257.

(94) أنظر : جويرو، المراجع السابق، ص : 258.

قلة وانعدام التمييز : تحرم القوانين على الأطفال والمصابين بأمراض عقلية ممارسة حق الانتخاب لانعدام التمييز، إلا أنه تجب التفرقة هنا بين الأطفال الصغار الذين لم يبلغوا سن الرشد والمواطنين الذين بلغوا هذا السن لكنهم لا يتمتعون بقواهم العقلية، فهؤلاء لا يحق لهم ممارسة هذا الحق طالما بقي العارض متوقفاً. ولتجنب تعسف الإدارة تتطلب القوانين أن يقرر هذا العارض ويرفع من جهة قضائية.

الأشخاص المحكوم عليهم : إن القوانين تنص على حرمان مرتكبي الجرائم المحملة بالشرف من الانتخاب، ونظراً لخطورة هذا العيد فإنه يتطلب ضرورة تحديد الجرائم السانعة تجنباً لتعسف الإدارة التي يمكن أن تعتبر كل تصرف مخالفاً للقانون كقانون المرور مثلاً، أو أن المخالف لسياسة الحكومة بمثابة جريمة مانعة لممارسة حق الانتخاب، مما يؤدي إلى حرمان كل من يرفع صوته ويدلي برأيه ضد النظام فيبعد عن الديمقراطية ويصح الانتخاب مجرد عملية شكلية لا قيمة لها.

أعضاء الجيش : إن بعض الدول تحرم الجيش من الانتخاب مثل الجمهورية الفرنسية الثالثة بدعوى أن الغرض من ذلك هو إبعاد الجيش عن تأثير الصباط من جهة، وإبعاده من التدخل في الأمور السياسية واقتصار دوره على الدفاع عن التراب الوطني من جهة أخرى. وقد عيب على هذا القيد أن حرمان الجندي من الانتخاب يعني انتقاص صفة المواطنة عليه رغم أنه يقوم بدور أكثر من المدني، فضلاً عن أن تطبيق الخدمة العسكرية ومشاركة الجيش في التنبؤ الوطنية يقضي على هذا القيد، لأن الجندي لم يعد مرتبطاً بواجب الدفاع وحماية الوطن فحسب، بل أصبح ملزماً بالمشاركة في التنمية الوطنية في جميع المجالات.

لانيا : الانتخاب والطابع الديمقراطي للأنظمة السياسية :

يعتبر الانتخاب أداة من أدوات ممارسة السلطة والمراقبة التي يمارسها الشعب على مؤسسات الدولة لا سيما التداولية منها.

وما من شك في أن الانشغال الأساسي بشأن العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة السياسية يتمثل في مدى ضمان الأولى للطابع الديمقراطي للثانية، ذلك أن النظام الانتخابي عنصر من عناصر النظام السياسي ككل، ولا يمكن اعتدال الانتخاب بالتالي مجرد اختيار شخص وإما هو اختيار برنامج واتجاه معين، وبما أن النظام الانتخابي له علاقة تكاملية مع النظام السياسي، فإنه بالضرورة يؤثر على الأحزاب السياسية سواء بتوزيعها أو زيادة عددها أو تضييقه.

وبما أن النظام الانتخابي يتحقق بموجب نصوص قانونية تسمى بقانون الانتخابات، فإنه ينبغي علينا محاولة تقديم تعريف لذلك القانون، إنه مجموعة القواعد القانونية المبينة لصفة المواطن، بالمفهوم السياسي، والتميزة لمختلف النماذج الانتخابية داخل الدولة وتنظيم سير العملية الانتخابية. وهذه القواعد تختلف من حيث المكان والزمان، لأنها مرآة للطبيعة العميقة للنظام السياسي السائد، ومن ثمة يصعب الخروج باستنتاجات مشتركة، لأن القانون الانتخابي يوضع وفق رؤيا حزب أو أحزاب حاكمة وبغرض تدعيم مركزها وإعادة فوز مرشحيها، وهذا لا يتجافى مع السياسة وإن كان يؤثر على الديمقراطية.

ومن هنا فإن اعتماد نظام انتخابي معين لا يعني ضمان إقامة حكم ديمقراطي لما للادوات والوسائل الأخرى من دور في الموضوع ولما يعترى النظم الانتخابية من نقائص لانعدام وجود نظام يحقق إجماعاً حوله من قبل الأطراف (أحزاب وأحزاب المتنافسة). ومع ذلك يمكن القول بأنه لإقامة نظام ديمقراطي مستقر، يجب تجنب الانطلاق لدى إقامة أو إعادة تشكيل مؤسسات من أفكار خاصة مسبقة لشخص أو مجموعة حاكمة أو مؤثرة أو من تجربة دولة ما، وإنما يجب مراعاة الظروف السائدة والآراء المختلفة (المؤثرة وذات المصلحة والمهتمة) وما يطمح إليه المجتمع ويكرس سيادته في اختيار النظام والمؤسسات والأفراد.

وإذا كانت هناك كما ذكرنا شروط معينة لممارسة حق الانتخاب، فإن الذي لا شك فيه هو أن المواطن لا يبقى متظراً إلى يوم الانتخاب للتأكد من

أه يتمتع أو هو محروم من ذلك الحق بل على الإدارة ان تقوم قبل ذلك بفحص سجل السكان ومدى تمتعهم بحقوقهم السياسية، وعلى ضوء ذلك البحث تصع قائمة تتضمن المواطنين ذوي الحق في الانتخاب وفقا للقوانين المحددة لتلك العملية والجهة المختصة. وهي القائمة التي تخضع دائما بصفة دورية للزيادة أو للتقصان حسب الحالات. فإذا هدد أحد الأشخاص حقه في الانتخاب نتيجة عدم توافر الشروط القانونية شطب اسمه من القائمة والعكس اذا توفرت الشروط المحددة أضيف لها، وإذا كان من شأن هذه العملية المساس بحقوق المواطنين، فإن القوانين الانتخابية تعرض على الإدارة بشر هذه القوائم وحق المواطنين في مراقبة أعمالها والظعن فيها أمام الجهة المحددة.

كما أن الإدارة التي تقوم بتقسيم البلاد الى دوائر انتخابية خاصة اذا كان الأمر يتعلق بانتخاب أعضاء البرلمان فتصع مقاعد معينة لكل دائرة حسب عدد السكان أو أهمية المنطقة، ويبني أن تحدد الدوائر بقانون ينطبق مع التقسيم الإداري للدولة حتى لا تترك يد السلطة التنفيذية دون قيد فتقسم الدولة الى دوائر وفقا لما يتماشى وسياساتها ويحقق إضعاف المعارضة وذلك بواسطة تمزيقها الى عدة دوائر لا يمكنها من التأثير على الانتخابات.

وتجدر الإشارة الى انه لتحقيق الديمقراطية وتشكيل برلمان تمثل فيه كل مصالح واتجاهات الشعب، يجب أن تقسم الدولة الى دوائر صغيرة قدر المستطاع حتى يتسنى للشعب معرفة المرشحين وبالتالي يتحمل مسؤولية اختيار نوابه، إلا أن هذه الطريقة يشوبها عيب خاصة في الدول ذات التعداد السكاني الكبير، إذ أن تقسيم الدولة الى دوائر صغيرة يؤدي الى كثرة النواب مما يعرقل عمل البرلمان ويقلل من فعاليته بسبب تأثير النواب بالجهة التي يتصون اليها.

ثالثا - الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر : (96)

إن الانتخاب المباشر هو ذلك الذي يقوم به الناخبون مباشرة لاختيار ممثليهم. أما الانتخاب غير المباشر فهو الذي يقوم به جمهور الناخبين باختيار

مندوبين عنهم يتولون انتخاب ممثليهم من المرشحين، فالطريقة الألى تكون على درجة واحدة، في حين أن الثانية تكون على درجتين.

والمحقق عليه أنه نظرا لتعذر ممارسة الديمقراطية المباشرة، فإن الطريقة الأقرب هي الانتخاب المباشر، إذ أنها تمكن الناخبين من اختيار ممثليهم دون واسطة، اللهم الا ما تعلق بدور الأحزاب ووسائل الإعلام فيكون بذلك البرلمان ممثلا للامة، فضلا عن تجنب الضغوط التي يمكن أن تمارس على الناخبين كثرة عددهم.

ومع ذلك فإن الانتخاب غير المباشر رغم أن ممارسته يخضعون لتأثيرات الأحزاب وذوى المصالح الا أنه يمكن المندوبين من معرفة المرشحين أحسن من الناخبين في الأسلوب المباشر الى جانب صلاحية في الدول النامية نتيجة ضعف الوعي السياسي لدى أغلبية أفراد الشعب بحلاف الدول المتقدمة.

ونتيجة لعيوب الانتخاب غير المباشر فانه استبعد من التطبيق، اللهم الا في الدول التي بها مجلسين، فيتم غالبا اختيار أحدهما بالطريقة المباشرة والثاني بالطريقة غير المباشرة.

رابعا - الانتخاب الفردي أو الاسمي أو على الاسم الواحد *Scrutin uninominal* والانتخاب بالقائمة *Scrutin de liste* (96).

الانتخاب الفردي أو على الاسم الواحد يكون حيث تقسم الدولة الى دوائر انتخابية صغيرة تمثل بنائب واحد، فيكون على الناخبين التصويت على شخص واحد لاغير. وبما تاز سعادته حيث تسهل مهمة السحب في اختيار الشخص الذي يراه أهلا لتمثيله وهذا بفضل التقسيم الصغير للدائرة الذي يسمح للناخب معرفة المرشحين معرفة جيدة. أما عيوبه فتتمثل في احتمال تفضيل المصالح الشخصية على المصالح الوطني من جانب الناخب وكذلك

(96) أنظر : د. هوروا، المرجع السابق، ص : 204

- أنظر : د. لوت يدي، المرجع السابق، ص : 226 - 231

- أنظر : د. توري ليه، المرجع السابق، ص : 108 - 109

(95) أنظر : د. لوت يدي، المرجع السابق، ص : 220 - 226

سهولة ارتشاقة، فضلا عن احتمال تدخل الإدارة بما لها من سلطة للضغط عليه نتيجة صغر الدائرة.

أما الانتخاب بالقائمة فيكون حيث تقسم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة يمثلها عدد من النواب يقوم المستخبون باختيارهم من بين الأسماء المدرجين ضمن القائمة أو القوائم الانتخابية التي تختلف باختلاف الأنظمة. فهناك نظام القوائم المعلقة *listes bloquées* ونظام قوائم المزج *Système des listes panachage* في الحالة الأولى يخير المنتخب بين إحدى القوائم بكاملها دون شطب فيها أما في الحالة الثانية فإنه غير مقيد بقائمة معينة حيث يحق له أن يختار الذين يراهم أهلا لتمثله سواء من قائمة واحدة أو عدة قوائم.

ويمتاز هذا الأسلوب بعدم معرفة الناخبين للنواب مما يحقق استقلاليتهم وعدم الضغط عليهم واعتبارهم يمثلون الأمة وهو ما يتطابق والنظام النيابي، وبالمقابل يقلل من ضغط المرشحين والإدارة على هيئة الناخبين مما يحقق استقلاليتها وحريتها، كما يمتاز بكونه يجعل من الانتخاب منافسة من أجل تطبيق برامج وتحقيق أهداف بدلا من المنافسة بين الأفراد في الانتخاب، الفردي، فضلا عن تمكين الناخبين من حرية الاختيار في الانتخاب بالقائمة عكس الحال في الانتخاب الفردي.

ورغم هذه المزايا فإن هذه الطريقة لم تحل من الهيب، لعل أهمها أن الأحزاب كثيرا ما تضع على رأس القائمة شخصا معروفا يخدع به الناخبون لارتباطه بالحزب أكثر من مصلحة الأمة، وأن عدم معرفة المرشحين من قبل الناخبين لا يحقق التمثيل الحقيقي للرأي العام وبالتالي الأمة.

خامسا - الانتخاب العلني والانتخاب السري : (87)

لقد كان الانتخاب العلني قديما مفضلا، فهو على حد قول روبسبير Robespierre أسلوب يطور شجاعة المواطن وحسه المدني، ويمكن المواطنين الصالحين من مراقبة الانتهازيين. لكن التطور أثبت عجزه بحيث يسمح

(87) انظر : د. ثروت يحيى، المرجع السابق، ص : 243 - 240.

للسلطة وذوي النفوذ بكل أنواعه الانتقام من المعارضين، وهو ما أدى الى تمضيل التصويت السري الذي يبعد المواطن عن كل أنواع تلك الضغوط. كما أن القوانين الانتخابية، ضمانا لاحترام العملية الانتخابية، كملت للمواطنين حق الطعن في الانتخابات وهو على نوعين :

- الطعن القضائي ويشتمل مع صلاحيات القاضي حيث ينظر القاضي الإداري في فرنسا في تلك الطعون بينما يختص بذلك القاضي العادي في إنجلترا.

- الطعن السياسي، فتقوم به الجهة المنتخبة ذاتها، لأن الانتخاب يدخل ضمن ممارسة السيادة لا يجوز للقاضي التدخل فيها.

المباري المفعول، والذي عانا ما ينص على أنه في مثل هذه الحالة يتعين إما إعادة الانتخاب بين الأوائل الذين حصلوا على أغلبية الأصوات أو اعادته بالكامل لكن دون التفتد ببدأ الأغلبية المطلقة وإنما يكتمى فيه بالحصول على أكثرية الأصوات.

وإذا قلنا بأن هذه الطريقة تتطلب ضرورة الحصول على أكثر من نصف، أي 50 + 1 إذا كانت الأصوات 100 أو 750 من الأصوات الصحيحة زائد صوت واحد⁽⁹⁹⁾، فما هو الحل بالنسبة للحالة التي تكون فيها الأصوات الصحيحة فردية. ها نتيجة لعدم امكانية تقسيم الصوت الفردي فالتا نضطر الى الأخذ بفكرة الأكثر من نصف العدد. ولنعمرض أن عدد الأصوات الصحيحة هي 999 فهنا الأغلبية المطلقة لا تكون النصف زائد واحد (500،5) وإنما العدد المطلوب هو الأكثر أي 500 فما فوق.

2 - الأغلبية البسيطة :

أما الأغلبية البسيطة فينتخب فيها المترشح أو المترشعون (حسب المقاعد) الحاصلون على أكثر الأصوات دون الاعتداد بما اذا كانت تمثل النصف أو أكثر أو أقل.

ومهما كانت نوعية الأغلبية فإن هذه الطريقة تستعمل في الانتخاب الفردي، كما تستعمل في الانتخاب بالقائمة، وأنها كثيرا ما تخرج بنتائج عكسية في الدور الثاني، حيث يتضامن اصهار المترشحين التالين للأول ويمنحون أصواتهم لأحد ممثليهم مما يؤدي الى انهزام ذلك المترشح الذي احتل المرتبة الأولى، ونفس المثال يمكن أن يطبق في حالة تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة.

والذي يعاب على هذه الطريقة أنها لا تعطي أية أهمية للأصوات الأخرى رغم أهميتها وبالتالي فإنها لا تتفق مع الديمقراطية التي تقتضي أن تمثل جميع فئات الشعب في البرلمان كذلك فإن هذا النظام قد يسمح في

(99) لاحظنا بأن هناك من الطلبة من لا يميز بين 51 من الأصوات و 50 زائد صوت واحد مع أن الفارق بين الاثنين واضح وهو أهمية بالغة خاصة اذا كانت الأصوات تتعدى 200 صوت. فالتا نعرض بأن الأصوات الصحيحة كانت 20 مليون للأغلبية المطلقة هي 10 ملايين صوت واحد.

الفصل الثاني

أساليب تحديد النتائج الانتخابية

ان نتيجة الانتخابات تتحدد باحدى الطريقتين المتبعتين من النظم الانتخابية، وهي نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي.⁽⁹⁸⁾

المبحث الأول : نظام الأغلبية :

ان هذا النظام يصلح في أسلوب الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة، وهو الذي يسمح للمترشح أو المترشحين - اذا كانت الدائرة يمثلها أكثر من واحد - الذين يحوزون على أكثر الأصوات بالفوز في الانتخابات، وهناك صورتان لنظام الأغلبية، هما الأغلبية المطلقة *Système de la majorité simple absolue*، والأغلبية البسيطة أو النسبية.

1 - الأغلبية المطلقة :

فالأغلبية المطلقة معناها حصول المترشح على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة، والا أعيدت الانتخابات مرة ثانية وفقا للنظام الانتخابي

(98) أنظر هوريز، المرجع السابق، ص 264

أنظر : د. لوتيت بندي، المرجع السابق، ص : 231 - 244

أنظر : د. عطفي، د. جعفر، د. خليل المرجع السابق، ص : 4 - 86

أنظر : د. نوري لطيف، 109 - 110

الطعم ذات الأحزاب المتعددة لحزب بالفوز مع أنه حصل على أقل الأصوات إذا ما قارناها بالأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأخرى فيكفي حصول حزب معين على 51٪ من الأصوات في دائرة انتخابية للفوز بجميع المقاعد ولا يحصل صاحب نسبة 49٪ على أي مقعد، أو أن يحصل على 51٪ من الأصوات في 51٪ من الدوائر فإن ذلك يؤدي به إلى الفوز بالأغلبية البرلمانية رغم أن الحزب المعارض قد يحصل على 90٪ من الأصوات في الدوائر الأخرى وهذا ما يتعارض مع النظام الديمقراطي مما حدى بالكثير من الدول إلى الأخذ بنظام التمثيل النسبي.

المبحث الثاني : نظام التمثيل النسبي :

إن النظام يتمشى وأسلوب الانتخاب بالقائمة حيث توزع المقاعد البرلمانية في الدوائر وفقاً لعدد الناخبين، كما يتمشى مع مبدأ تمثيل الأقليات السياسية، فإذا كانت هناك دائرة لها 10 نواب وبها 4 أحزاب وأسفرت النتائج عن 60٪ لحزب (أ) و 20٪ لحزب (ب) و 10٪ لحزب (ج) و 10٪ لحزب (د) لتوزعت المقاعد كالتالي : حزب (أ) يفوز بستة مقاعد، وحزب (ب) بمقعدين، وحزب (ج) بمقعد واحد، وكذلك حزب (د) في حين أننا لو أخذنا بنظام الأغلبية لحاز الحزب (أ) كل المقاعد المقررة للدائرة وحرمت الأحزاب التي حصلت في مجموعها على 40٪ من الأصوات وهي نسبة لا يستهان بها.

ونظام التمثيل النسبي قد يكون بالقوائم المغلقة *Listes bloquées* أو بأخذ بالمزج بين عدة قوائم *Panachage* ففي الحالة الأولى يكون الناخب مقيداً بالتصويت على قائمة واحدة دون تعديل فيها. أما في الحالة الثانية فإن الناخب حر في اختيار المرشحين ولو كانوا مقيدين في قوائم مختلفة لعدة أحزاب. إلا أن ما يؤخذ على النظام الأول هو أنه يقيد من حرية الناخبين لصالح الأحزاب بعكس الثاني، ذلك أن الناخب في الحالة الأولى لا يشطب اسم أي مرشح من القائمة المغلقة ولو كانت المقاعد المطلوبة نصف المرشحين أو أقل مما يترك حرية تحديد الفائزين إلى الحزب المعد للقائمة، وغالباً ما يختار الناخبون حسب ترتيبهم في القائمة أي رقم 1 و 2... الخ، أو ترك حرية ترتيب المرشحين للناخب الذي وإن كان مقيداً بالقائمة إلا

أن من حقّه ترتيب المرشحين حسب تفضيله الشخصي مما يقلل من تدخل الأحزاب فيفوز المرشحون الذين حصلوا على المراتب الأولى وهي الطريقة المسماة بالتصويت التفضيلي *Vote préférentiel* على خلاف ذلك في حالة الأخذ بالمزج حيث يترتب المرشحون حسب الأصوات التي حصلوا عليها فيفوز الذين يحتلون المراتب الأولى حسب المقاعد المحددة. (100)

والحقيقة أن نظام التمثيل النسبي لا يؤدي إلى توزيع الأصوات مثلاً قلنا بالتدقيق، لذلك فإن أصوات الأحزاب تحسب كاملة في أرجاء الدوائر المشكلة للدولة وعندها تقسم الأصوات على عدد المقاعد التي بقيت في الدوائر المختلفة، والمشكلة التي تنور هنا هو أن الباقي يؤدي إلى إحراج الأحزاب المتنافسة لتحديد قائمة وطنية للأشخاص الذين سيستفيدون من الباقي في الدوائر الانتخابية.

وإذا كان نظام التمثيل النسبي يؤدي إلى توزيع المقاعد المتنافس عليها بحسب الأصوات المحصل عليها في الدائرة الانتخابية الواحد مثلاً ذكرنا آنفاً، فإن هناك طريقة تعتبر أقرب لتمثيل حقيقي للشعب. وهي أن تشكل اللاد دائرة انتخابية واحدة *R. P. Intégrale* وكل حزب يقدم قائمة وطنية لمرشحيه، وعلى ضوء ما يحصل كل حزب من الأصوات تمنح له مقاعد مناسبة لتلك الأصوات.

وما يعاب على هذه الطريقة بالخصوص، إلى جانب هيوب أخرى ذكرنا أكثرها لدى الحديث عن التمثيل النسبي، هو أن المواطنين يصعب عليهم التركيز والاطلاع على أسماء مرشحي الأحزاب، بل وحتى مرشحي حزب واحد (القائمة بها مرشحين يساوي عدد مقاعد البرلمان) بالنسبة للمتعقب فما بالنا بالأمي. كما أن هذه الطريقة كما ذكرنا آنفاً ينتج عنها برلمان غير منسجم لكونها تسمح لأغلبية الأحزاب من الحصول على مقاعد، وبالتالي يصعب على حزب أوقائمة أن تحوز الأغلبية. والخطر من ذلك أن الشعب بموجب

(100) بالملاحظة أن نظام الأغلبية البسيطة كان هو السائد في أوروبا باستثناء فرنسا التي كانت تأخذ بنظام الأغلبية المطلقة. ولم يظهر التمثيل النسبي إلا في أواخر القرن التاسع عشر في بعض مقاطعات سويسرا وفي بلجيكا سنة 1899 وغيرها، ثم بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت به فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية ولم تأخذ به إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الطريقة يفقد حرية الاختيار لصالح الأحزاب المتنافسة التي لا تتوزع في وضع زعمائها على رأس القائمة، على الرغم من احتمال عدم رضا مناصري الحزب ومناضليه لأولئك الأشخاص، مما يقلل حرية اختيار الممثلين من الشعب إلى قيادات الأحزاب، والعيينين الآخرين يصلحان على التمثيل النسبي بمختلف أوجهه

نظام الباقي الأكثر أو الأقوى :

وهو نظام لا يلجأ إلى أسلوب الجمع الوطني وإنما في الدائرة الواحدة، فإذا كانت هناك 5 مقاعد و 100 ألف صوت معناه أن 20 ألف هي العدد الموحد، للحصول على مقعد واحد، فإذا حدث أن حصل أحد الأحزاب على 50 ألف معناه أن له مقعدين ويبقى له 10 آلاف صوت ومن يحصل على المقاعد الأخرى هو ذلك الحزب الذي حصل على أكثرية الأصوات. مثلاً : حزب (أ) 43 ألف، حزب (ب) 28 ألف، حزب (ج) 19 ألف، حزب (د) 10 آلاف.

إذن 100 ألف، وما دام العدد الانتخابي الموحد هو 20 ألف نظراً لوجود 5 مقاعد.

فالتوزيع يكون كالتالي :

43 ألف = 2 ويبقى 3 آلاف

28 ألف = 1 ويبقى 8 آلاف

19 ألف = 0 ويبقى 19 آلاف

10 ألف = 0 ويبقى 10 آلاف.

فإذا تفحصنا الأصوات الباقية نجد الأكثرية عند حزب ج 19 ألف، و 10 آلاف. وبتطبيق نظام الباقي الأكثر فإن حزبي ج . و . د يحصلان على مقعد لكل واحد منهما. كما أنه يكون في صالح الذي يحصل على أقل الأصوات والقريبة من العدد الموحد دون أن يحققه حيث يترك له بقية كثيرة.

نظام المعدل الأقوى : *Système de la plus forte moyenne* : هذا النظام يعتمد أسلوب منح المقاعد حسب المعدل الأقوى فيكون، حسب المثال

السابق، المقعد الأول والثاني لصالح الحزب أ لكونه تحصل على 43 ألف صوت أما الحزب الثاني (ب) فيحوز على مقعد واحد فقط (28 ألف صوت). في حين الحزب ج لن يسمح له أي مقعد في التوزيع الأول لكونه لم يحصل على العدد الانتخابي الموحد للأصوات الذي هو 20 ألف، وكذلك الحال بالنسبة للحزب د. وبذلك نكون قد وزعنا 3 مقاعد من بين 5 المتنافس عليها. ولاتمام التوزيع وفقاً لنظام المعدل الأقوى. نقوم بتوزيع مقعد مفترض والذي نجد لديه معدلاً أقوى يفوز بالمقعد الرابع ثم تنع نفس العملية لتوزيع المقعد الخامس وذلك على النحو التالي :

43 ألف / 2 حسب العدد الانتخابي الموحد زائد (+) مقعد واحد (المفترض) فمعدل كل مقعد هو 14333 (أي 43 ألف / 3) تقريباً. وبالتالي 43 ألف / 3.

28 ألف / 1 حسب العدد الانتخابي الموحد زائد (+) مقعد واحد (المفترض) فمعدل كل مقعد هو 14 ألف (28 ألف / 2)، وبالتالي 28 ألف / 2.

19 ألف / 0 (صفر) مقعد حسب العدد الانتخابي الموحد الذي هو 20 ألف زائد (+) مقعد واحد (المفترض) وبالتالي 19 ألف.

10 آلاف / (صفر) مقعد حسب العدد الانتخابي الموحد زائد (+) مقعد واحد المفترض وبالتالي 10 آلاف.

النتيجة هي أن المعدل الأقوى هو 19 ألف ومن ثمة يميز بالمقعد الرابع المتنافس عليه.

ولتوزيع المقعد الخامس نعيد نفس العملية، وبذلك يتحصل حزب أ عليه لأن معدله أقوى 14333 تقريباً بالمقارنة مع غيره.

وتكون النتيجة كالتالي :

حزب أ 3 مقاعد، حزب ب = 1 حزب ج = 1 حزب د = 0

نظام *Hondt* البلجيكي :

وهو النظام الذي يعتمد على عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على أن تقسم وفقاً لعدد متتال 1-2-3-4-5 إلى حيث تتمكن من

توزيع المقاعد كلها في الدائرة أو الدولة وهذا عن طريق تحديد المعامل المشتركة، وبتحديد العدد الموحد نبدأ في توزيع المقاعد على صوته .

الحزب (أ)	الحزب (ب)	الحزب (ج)	الحزب (د)
43 000	28 000	19 000	10 000
1			
21 500	14 000	9 500	5 000
2			
14 333	9 666	6 666	3 333
3			
10 750	7 000	4 750	2 500
4			

فالاعداد الكبرى المتتالية حسب المقاعد الخمس هي 43 000 - 28 000 ، 21 500 ، 19 000 ، 14 333 وبالتالي لنا خمس اعداد تكون المقاعد :

$$\text{أ} \quad 43000 / 14333 = 3 \text{ مقاعد.}$$

$$\text{ب} \quad 28000 / 14333 = 1 \text{ مقعد واحد.}$$

$$\text{ج} \quad 19000 / 14333 = 1 \text{ مقعد واحد.}$$

$$\text{د} \quad 10000 / 14333 = 0 \text{ مقعد.}$$

والذي يلاحظ على هذا النظام هو انه قريب جدا من نظام المعدل الأقوى.

تقييم النظامين :

ان اختلاف الدول بشأن الأخذ بأحد النظامين يعود الى اختلاف الفقه بشأن مدى تماثلها مع الديمقراطية، فعلى حين يرى أنصار نظام الأغلبية بأنه يحقق الانسجام بين البرلمان والحكومة ويقضي على الأزمات الوزارية الناجمة عن كثرة الأحزاب الممثلة في البرلمان وتعطيل العمل التشريعي بسب وجود تيارات مختلفة يصعب معها التوصل الى اتفاق بشأن المواضيع المدروسة في آجال محددة، هذا فضلا عن بسطة الانتخابات في نظام الأغلبية.

يرى أنصار التمثيل النسبي، أن النظام الأمثل لكونه يحقق تمثيل الأمة في البرلمان نتيجة تواجد عناصر تمثل الاتجاهات السياسية الرئيسية في الدولة ويقضي على استئثار حزب واحد على السلطة، ذلك أن وجود ممثلين

لأحزاب أخرى يشكل معارضة لكل محاولة للانفراد بالسلطة من قبل حزب واحد. ومع ذلك فقد أخذ عليه كونه يسمح بتحكك البرلمان نتيجة كونه مشكلا من عدد من الأحزاب مما يقلل من فعاليته ويؤدي الى قيام الأزمات الوزارية التي لا تعود على الأمة بالخير، ولا أدل على ذلك من الأزمات التي تعرضها جمهورية إيطاليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كانت السبب في سقوط العديد من الحكومات.

الحزب الحاكم في بريطانيا. لذلك سمي هذا الأسلوب بالانتخاب المباشر الذي يحقق الديمقراطية المباشرة بالمفهوم الحديث.⁽¹⁰¹⁾

أما النوع الثاني فيطلق عليه تسمية ديمقراطية الوساطة، ذلك أن الناخب يدلي برأيه أما الاختيار فيكون بواسطة الأحزاب.

غير أن هذا لا يعني إقتصار اختيار الحكام على الناخبين والأحزاب، بل بعد إلى جانبهم مشاركة رجال الصناعة والأموال والتكويراطين وإدارات الأحزاب.

ونظرا للدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الانتخابات، ارتأينا التمرس لأشكالها قل بحث مدى دورها في الانتخابات.

المبحث الأول : أنواع الأحزاب السياسية :

لقد كانت السلطة والحرية والصراع بينهما المصدر الأساسي لشاط الأحزاب وهي لا تزال كذلك حتى الآن. فكل التنظيمات السياسية الحزبية أنشئت للدفاع عن الحرية ضد السلطة الاستبدادية، وس أحل الوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها، ونجد بادرة الأحزاب في الدولة الإسلامية خاصة بعد حكم الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، مع فارق في المفهوم والأيديولوجية مع الأحزاب الحديثة، ثم في أوروبا خاصة في بريطانيا وفرنسا بظهور اللجان البرلمانية والجمعيات العكرية، ثم الخلايا السرية القائمة على التنظيم المحكم في الأحزاب الشيوعية.

وهو ما يفرض علينا التطرق ولو بإيجاز لشأة الأحزاب وتعريفها قبل تناول أنواعها.

(101) إن الديمقراطية المباشرة بمفهومها القديم لم يعد لها تطبيق إلا في بعض المقاطعات السويسرية قبله السكان، وهي Glaris ونصف مقاطعتي اباريل (deux dem cantons appenzell) ونصف مقاطعة ابيرون (deux cantons ursarwald) حيث يجمع السكان مرة واحدة في السنة في شكل جمعية عامة لبحث الأمور والقضايا التي تخصهم.

انظر : د. مصطفى د. مصطفى، المرجع السابق، ص 108.

الفصل الثالث

الأحزاب والجماعات الضاغطة وتأثيرها على الانتخابات

توصلنا في الصفحات السابقة إلى إثبات أن الشعب لم يعد دائما المختار المعلي للحكام بسبب تدخل عدد من الهيئات وخاصة منها الأحزاب والجماعات الضاغطة والمهية والاعلام خاصة في الدول التي بها أحزاب متعددة كإيطاليا مثلا. ومن هنا يمكن القول بأن عملية الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية لم تعد المحدد الرئيسي الذي يقرر مصير الفائزين، والسبب في ذلك يعود إلى أن الانتخاب الذي يقوم به أفراد الشعب لم يعد يعتمد على الاتجاهات الحقيقية للناخبين وإنما أصبح خاضعا لتأثيرات واتجاهات وسائل الاعلام والأحزاب، وبالتالي حلت الأحزاب نسيبا محل الناخبين في اختيار الحكام، فحيث تعدد الأحزاب ينشئت رأي الناخبين مما يترك مجال الاختيار وتشكيل الحكومات للأحزاب (التلافية مثل إيطاليا حيث يتلف اليسار ضد اليمين في البرلمان وتشكيل الحكومة)، خلافا للدول التي بها أحزاب قليلة قوية كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فرغم ما للوسائل سالفة الذكر من تأثير على الناخبين، إلا أنهم يشاركون فعليا بشكل أو بآخر في تقرير مصير المرشحين بالتعبير عن اختيار سياسي فعلي لإيمان الفرد به أو لكونه قريب من اختياراته على أقل تقدير وليس الادلاء بالرأي فقط، وهو ما يتماشى والديمقراطية بمفهومها الحديث. ومن الأمثلة على هذا النوع من الاختيار المباشر انتخابات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس الفرنسي واختيار

إن نشأة الأحزاب السياسية تجد مصدر وسبب نشأتها أساسا في الاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الايديولوجيات المختلفة والمشكلة للبرلمان، أو اللجان الانتخابية التي كانت تشكل للتعريف بالموشحين التابعين لها، أو بواسطة الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية وعلى رأسها النقابات. ويمكن تعريف الأحزاب السياسية بأنها تنظيم يتشكل من مجموعة من الافراد تبني رؤيا سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها.

وما من شك في أنه لدراسة الأحزاب السياسية يجب، خلافا لما ذهب إليه الفقه الدستوري وعلماء السياسة، عدم الاقتصار على المدلول التنظيمي كما فعل ميشال Michels أو Weber وير أو ديفرجيه Duverger، أو المدلول الوظيفي الذي يراى به الوصول إلى السلطة مثلما يرى ريمون آرون R. Aron أو المدلول الايديولوجي بالتركيز على المبادئ والاهداف كما فعل بيرك E. Burk وإنما ينبغي اعادة الاهتمام لكل هذه المدلولات وإن كانت تختلف من حيث أثر أي من المدلولات من حزب لآخر. ولعل وجود أحزاب تتصارع على السلطة دون خلاف في المبادئ عموما مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري. أو الصراع حول موضوعات ثانوية مع اختلاف في التنظيم كما هو في بريطانيا بين حزبي العمال والمحافظين، أو الصراع والخلاف الحاد حول المبادئ بين الأحزاب الشيوعية والمحافظة، ما يدل دلاله قاطعة على أنه لا ينبغي إهمال أي عامل من عوامل التأثير على العمل السياسي، وإن كانت الأحزاب تتفق مع بعضها في أنها كلها تبني من وراء مضالها وصراعا وتنافسها الوصول إلى الحكم أو التأثير في القرارات التي تتخذها السلطة.

وإذا انتقلنا إلى أنواع الأحزاب السياسية، فانه يمكن تقسيمها من حيث القاعد البشرية إلى جماهيرية وطلائعية، أو من حيث الفلسفة إلى محافظة واشتراكية،⁽¹⁰²⁾ وسوف ننسى التقسيم الأخير دون أهمل للأول

1 - الأحزاب المحافظة : Les Partis Conservateurs

ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتتميز باهتمامها بوعية وليس عدد المسمين سواء بانتماءاتهم العائلية أو شروتهم لمد نفقات الحملات الانتخابية.

كما أنها لا تتطلع للجماهير لما يتمتع أعضاؤها من امتيازات خاصة وارتباطهم بالأفكار التقليدية، فضلا عن افتقارها لايديولوجية واضحة وقيام ميزانياتها على المنح والهبات.

أما هيكلتها القاعدية فتعتمد على اللجان المحلية المشكلة من أعضاء معينين أو مرشحين، وتتمتع باستقلالية كبيرة عن الهيئات المركزية، إلا أن التنظيم المحكم لطريقة الانتخابات قد أثر على هذه الاستقلالية.⁽¹⁰³⁾

2 - الأحزاب الاشتراكية : Les Partis Socialistes

لقد ظهرت هذه الأحزاب أثناء الحكم البورجوازي وتطورت واتسع نطاقها نتيجة مساواة النظام الرأسمالي، غير أنها انقسمت على نفسها، فظهرت أنواع جديدة من الأحزاب تستند بعض مبادئها من الاشتراكية. إلا أن أغليتها لا صلة لها على الإطلاق بالاشتراكية كالأحزاب العاشية والأحزاب العمالية أو الاشتراكية في بعض الدول.

نوعا الأحزاب الاشتراكية :

تنقسم الأحزاب الاشتراكية إلى أحزاب جماهيرية وأحزاب طلائعية⁽¹⁰⁴⁾.

(102) أنظر : م. ديفرجيه، مدخل إلى علم السياسة. ترجمة سامي النوري وصال الاتشي. دار الجبل ودار دمشق

ص 148 وما بعدها

(103) أنظر : Duverger Op. Cit., p. 86

(104) أنظر : ID p. 87 - 90.

فالأحزاب الاشتراكية الجماهيرية تعتمد على العمال، وهي مفتوحة للجماهير وتتكون ميزانيتها من الاشتراكات التي يدفعها المنخرطون، كما تتميز عن غيرها من حيث الهيكلية القاعدية فهي تقوم على التنظيم القاعدي المتمثل في القسم ولها ايدولوجية معتدلة تهدف في مرحلة أولية الى حماية الأغلبية من استغلال الأقلية وأخيرا تحقيق رفاهية المجتمع في جانبها النظري، غير انها من حيث الممارسة كانت أدوات في يد اولعاشية سياسية مشككة من قادة الحزب والبيروقراطيين والتضويعيين.

وتحذر الاشارة الى أن هناك أحزابا تدعي بأنها اشتراكية الا أنها في حقيقة الأمر لا صلة لها بالاشتراكية ومثل ذلك الحزب العمالي البريطاني أو الحزب الاشتراكي الفرنسي اللذين كثيرا ما دافعا عن مصالح طبقة الوريحوازية واستغلال شعوب بأكملها.

أما الأحزاب الشيوعية فشأنها شأن الأحزاب الاشتراكية، الغرض منها هو توسيع فكرة الديمقراطية، وهي وليدة الانقسام الذي حدث في الأحزاب الاشتراكية، غير أنها وإن كانت تعتمد على قاعدة عريضة من الجماهير، الا أنها تتميز من ناحية اعتناقها لايدولوجية أكثر وضوحا ولو من الناحية النظرية، فضلا عن اقتصار الانخراط فيها على الأفراد الذين يمثلون طبقة العاملة الواعية، وقيام تنظيمها وهيكلتها في القاعدة على خلية المؤسسة المشككة من عدد قليل من المناضلين، والسبب في ذلك يعود الى أن المصالح المادية للعمال، حسب وجهة النظر الماركسية، تحتل الأولوية على مصالح الحي والمصالح السياسية، كما تتميز هذه الأحزاب بقيامها على المركزية الديمقراطية التي تعني اتحاد هيئات الحزب من القاعدة الى القمة والترام الهيئات الأدنى بتنفيذ قرارات الهيئات العليا وضرورة تقارير دورية عن نشاط الهيئات أمام متخذيها والهيئات الأعلى وكذلك تميزها بالانضباط الصارم الذي كان من الاسباب الرئيسة في ظهور أنظمة شمولية بطنى عليها الطابع الديكتاتوري.

وما تتميز به هذه الأحزاب - كقاعدة عامة خاصة في الأنظمة الاشتراكية - هو احتكارها السلطة دون منافس لها، بل انها لا تعترف بأي حزب ينافسها السلطة، وإن وجدت أحزاب في أوروبا الشرقية سابقا بجانب

الأحزاب الشيوعية فإن ذلك لم يكن يعنى أنها أحزاب منافسة للحزب الحاكم بل انها مجرد منظمات تابعة ومتقادة.

أما الأحزاب الفاشلة، فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وتتميز بكونها أيضا أحزاب جماهيرية، لكنها تقسم أعصاءها الى قسمين، الميليشيا الرسمية وتشكل من العناصر الأساسية، والميليشيا الاحتياطية. وهذان النوعان عبارة عن جيش مدني معد عدادا عسكريا ويرتدي لباسا كلباس الجيش يتميز بالعنف والانضباط الصارم قاعدة تنظيمه الخلية المتضمنة عددا قليلا من الأشخاص غالبا ما يقطنون عمارة واحدة أو حيا واحدا حتى يسهل جمعهم لمواجهة ما يمكن أن يهدد النظام الفاشي.

بعد هذا السرد والتعداد المختصر جدا للأحزاب السياسية لنا أن نسأل عن مدى تماشي نظام تعدد الأحزاب مع أنظمة الدول النامية.

الحقيقة أنه إذا كانت الأحزاب ضرورية لممارسة الديمقراطية في الدول المتقدمة، فإن الوضع بالنسبة للدول النامية يختلف بشكل واسع جدا بسبب مظاهر التخلف التي تعرقل نمو الأفكار الديمقراطية. ولعل أهم هذه المظاهر تتمثل في عدم توافر الحاجيات الأساسية للعيش مما يحول الحياة بين الأفراد الى صراع من أجل البقاء واقتناء الأشياء دون اهتمام بالوسيلة المستعملة، فضلا عن تفشي الجهل والامية وانعدام الوحدة بين أفراد المجتمع التي من شأنها المساهمة في قيام أمة ودولة قوية، بل اننا نجد معظم هذه الشعوب قائمة على العصبية القبلية والعشائرية، مما يقضي بالتالي على امكانية قيام تنافس سياسي ديمقراطي في تلك المجتمعات. وقد حاولت بعض الدول النامية تقليد الدول المتقدمة بأن أسست أحزابا متعددة أو شيوعية ماركسية الا أنها فشلت في ذلك سبب كثرة عوامل العرق وقلة عوامل الوحدة والوعي السياسي، وهو ما يؤدي الى ظهور خلافات وصراعات بل وحروب بين الفئات المتميزة لتلك الأحزاب، كما أن اتباع أسلوب الحزب الواحد الماركسي اللينيني نشأت عنه مشاكل أيضا بسبب التخلف المتمثل أساسا في انعدام القاعدة الشريفة (الطبقة) والمادية (الصناعة) والمعوية (الوعي) تتمثل أساسا في عدم وجود ترابط متكامل بين الشعب والحكماء، ووجود جهاز بيروقراطي مانع لقيام ذلك الارتباط بين القاعدة والقمة، بل ان مثل هذه

الأحزاب يمكن أن تؤدي إلى تزيق ما هو موجود قبل ظهور تلك الأحزاب
لإصلاح فلسفتها عن ثقافة تلك المجتمعات.

ونتيجة للميول التي سبق ذكرها وغيرها، نجد بعض الدول رغم
اعتناقها التنظيم الحزبي إلا أنها خرجت عن الطرية العربية والشيوعية،
وذلك بتجنب مساوئ الاتجاهين المتعارضين فأقامت أحزاباً اشتراكية قاعدتها
الأيديولوجية الاشتراكية المعتدلة. معتمدة على كل الفئات المشككة للمجتمع
وعدم الاقتصاد على نشاط معين، أنها تهتم بالصناعة والملاحة هدفها التوفيق
بين مصالح مختلف فئات الشعب المجدة وراء شخص واحد يعتبر رمزا
للوحدة الوطنية، غير أن قادة تلك الأحزاب سبب تأثرهم بثقافة غربية عن
المجتمع ومحاولتهم فرصها على الشعب حالت دون ذلك ففشلت هي
الأخرى في احتواء الشعب وتجنيدوا، مما تسبب في انفصال بين القاعدة
والقمة وظهور طبقة سياسية بجانبها بيروقراطية منبئة لم تزد في أوضاع المجتمع
إلا تدهورا وتخلقا لاهلاق ممارسي السلطة على أنفسهم ورفضهم قبول
التداول على السلطة والرأي الآخر مخفضين أما وراء مشروعية ثورية أو تاريخية
ومعتمدين أصلا على الجيش والشرطة (القمع) للبقاء في السلطة ومهما يكن
فالأحزاب السياسية ضرورية، إذ بدونها لا توجد ديمقراطية، وهذه الديمقراطية
لا يمكن أن نجد عالمها إلا حيث يكون الفرد غير جائع ويتمتع بحرية في
حل نظام لا يقيد الحرية إلا بالقدر الذي يحقق ممارستها في إطار سلمي
مظم.

المبحث الثاني : دور الأحزاب السياسية في التمثيل السياسي.

تقوم الأحزاب السياسية بدور أساسي في التمثيل السياسي ويتمثل
ذلك في قيامها بدور الوسيط بين الناخبين والمنتخبين⁽¹⁰⁶⁾.

١- دور الأحزاب السياسية تجاه الناخبين :

إن الأحزاب السياسية تتولى مهمة التوعية حول السياسة المتبعة من
طرف الحكام وموقفها منها، كما توضح أيديولوجيتها للشعب وبرامجها قصد

زيادة عدد المصغرطين فيها، وبالتالي العوز على غيرها. فمن المعروف أنه
لكي يستمر بقاؤها يجب أن تكون معرة عن مشاعر ومطالب وآمال طبقة أو
فئة أو مجموعة من الفئات. مما يعزز قاعدتها ويضمن بقاءها ويدعم نجاحها
وينمي ويطور أيديولوجيتها بما يتماشى والتطور.

ومن هنا نجد الأحزاب تضمن بقاءها طالما بقيت معيرة وموجهة لرأي
المجموعة التي تمثلها، وهي بذلك تمكن أعضاءها وحتى غيرهم من التعرف
على المرشحين وتوجيه اختياراتهم⁽¹⁰⁴⁾.

ويمكن القول بأن البادرة الأولى للحملات الانتخابية في إطار حزب
معين ظهرت بوضوح عند قيام الأحزاب الاشتراكية في القرن التاسع عشر،
حيث كانت تبني حملات ضد الطبقة الأرستقراطية المعروفة ممثلوها مينة
عيوبها. كما أنها تتولى اختيار المرشحين لتمثيلها في مختلف الهيئات المحلية
والوطنية.

فالترشيحات في الأحزاب المحافظة تكون بواسطة اللجان ثم تطور
هذا الأسلوب بواسطة الانتخابات الأولية كما هو الحال في الولايات المتحدة
الأمريكية. أما الأحزاب الاشتراكية فتختار مرشحها بواسطة المؤتمر الذي
يشارك فيه مناصرو الحزب أو ممثل عن مجموعة من المناضلين في الأقسام
مع القيادة الحزبية يناقشون فيه برنامج وسياسة الحزب في مختلف المجالات.
2- دور الأحزاب تجاه النواب (الممثلين) :

تلعب الأحزاب دور الوسيط بين النواب والمنتخبين بواسطة وسائلها
ومناضليها في الدائرة الانتخابية، فهي تحيط النائب علما بكل ما يجري داخل
الدائرة الانتخابية ومطامح وشعر السكان.

كما أنها تقوم بتعزيز العلاقة بين النائب وناخبيه باحطارهم بنشاطات
النائب رغم أنه يقضي غالبا أيام الراحة في دائرته الانتخابية.

ومن المعروف أنه كلما كانت العلاقة بين الحزب والنائب متينة كلما
كان ذلك في صالحهما حفاظا على سمعة الحزب وتأكيد حسن اختياره

(106) انظر : 21 ID.

Deverger, Op Cit, p 91 - 96.

(106) انظر : 91 p. Op Cit, Deverger.

وامكانية تحديد انسحاب النائب. وحفاظا على هذه الثقة وتدعيمها ظهرت المجموعات الرسمية التي توزع اعضاءها على لجان البرلمان لمعرفة كل ما يجري داخله من مباحث وآراء المعارضة قصد وضع الحطة المناسبة. الا أنه تجب الملاحظة بأن هناك فرق بين الأحزاب المرفقة حيث يكون النائب حرا في انتخابه والأحزاب الجمدة التي يكون الاعضاء مقبدين بالتصويت لصالح مشروع الحرب الذي يتشتمل اليه حصة بعد اقرار التصويت برقم اليد. ورغم ما تمتنع به لأحزاب من تأثير على الساجين والمستحقين، فانها ليست الجهة الوحيدة المعارضة لسلطة التأثير، فوسائل الاعلام تلعب دورا هاما في أداء تلك المهمة كما أن أصحاب رؤوس الأموال يؤثرون على الناحيين والمستحقين بسبب ما يقدمونه من أموال للأحزاب المحافظة خاصة، كذلك نجد هناك جهة أخرى تمارس تأثيرا بالغ الأهمية في عصرنا الحاضر على الناحيين وسواب والمناضلين، انها ادارة الأحزاب الجماهيرية القوية التي تتكون من اداريين واطارات مبرزين للجمهور الاداري والسياسي للحزب، وهو ما ينتج عنه صراع بين متخفي اطرادات الحزب وبين متخفي الشعب (النواب) وهذا الوضع يؤدي، نتيجة قوة الحزب، الى تبعية النواب لاطرادات الحزب المستحقين من طرف المناضلين للقيام بمسؤوليات سياسية فتتحول بذلك النيابة التي يمنحها الناخبون للنائب الى الحزب.

ورغم ذلك فان الحزب والنواب متفقون من أن الحفاظ على العلاقة بينهم وبين الساجين وتدعيمها هو الكفيل بالحفاظ على بقاء الحزب وأمل تجديد انتخاب النواب، وهذا من شأنه أن يخفف من حدة ذلك الصراع.

الأحزاب السياسية بين المؤيدين والمعارضين :

لقد كانت ولا تزال الأحزاب السياسية إحدى التنظيمات الرئيسية في الدولة التي تطلع المواطنين على تصرفات الحكومة. وكانت ولا تزال ايضا من العوامل الرئيسية في استقرار الحكومات أو الإطاحة بها، الى جانب ذلك قد تكون سببا في خلق عوضى وبت روح الانقسام والانشقاق. لذلك نجد رجال السياسة والقانون انقسموا فرقتين احدهما يعارض وجود الأحزاب والثاني يؤيد وجودها.

الرأي المعارض :

يرى هذا الرأي بأن الأحزاب السياسية لا تعدوا ان تكون تنظيمات تساهم في زعزعة الوحدة الوطنية باعتبار انها تدعو الى التنافس والتناحر وتشتت روح الانقسام بين المواطنين، كما انها بتدخلاتها السلبية المتمثلة في معارضة ما يقدمه غيرها تؤثر على الرأي العام فتشوهه ولا يصبح تعبيره حرا.

والى جانب ذلك نجد الأحزاب السياسية تعمل لتحقيق مصلحة اعضائها الخاصة اذا لم نقل لباذنها فقط، مما يؤثر على المصلحة العامة. وفصلا عن ذلك فان الأحزاب السياسية بسبب ضرورة اعتناقها لايديولوجية معينة تصنع متآثرة بغيرها من الأحزاب الاجنية، وقد تتحول الى تنظيمات عميلة تتلقى التوجيهات من الخارج، خاصة في الدول النامية حديثة الاستقلال التي ارتبطت احزابها اثناء الكفاح من أجل الاستقلال باحزاب سياسية اجنية قدمت لها يد المساعدة. واخيرا فان الأحزاب ورغم تظاهر تنظيمها ونشاطها بالديمقراطية لا انها بمجرد تولي السلطة تعرف عن تلك الصفة وتتحول الى احزاب ديكتاتورية لا تتواني في استعمال كما الوسائل للتأثير على غيرها من الأحزاب والعمل باية طريقة على كسب ثقة الشعب حفاظا على السلطة.

الرأي المؤيد :

يرى هذا الرأي بأن الأحزاب السياسية هي مدارس تثقيفية حيث يتخرج منها رجال سياسة محكمين قادرين على تسيير شؤون الدولة بسهولة، كما وانها عاملا من عوامل مراقبة اعمال الحكومة باطلاع الجمهور على مشاريع الحكومة وتصرفاتها وتكييفها مع المصلحة العامة، وفصلا عما سبق فان وجود الأحزاب السياسية يبرهن على وجود ديمقراطية فعلية شرط أن

يكون رائدها في عملها هو المصافة السياسية العلنية مما يساهم في توعية الشعب وخلق رأي عام مستنير من جهة، وتدعيم الوحدة الوطنية بتنمية وتعزيز الشعور الوطني والتمسك بالوحدة الوطنية.

المبحث الثالث : الوسائل الأخرى :

تستعمل الى جانب الأحزاب السياسية وسائل أخرى للتأثير على الانتخابات (الناخبين)، فوسائل الاعلام تستعمل للحملات الانتخابية وهي في الدول الليبرالية مملوكة في أغلبها من قبل الخواص مما يجعلها تنحاز لحزب أو فئة معينة، ومثل ذلك وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد أغلبها ملكا لأعضاء يتمون للحزب الديمقراطي، ومع ذلك نجد بعض الدول الليبرالية مثل بريطانيا تحاول تحقيق المساواة بين المترشحين فتطبق القواعد العامة بشأن الحملات الانتخابية في استعمال وسائل الاعلام المملوكة من طرف الدولة، وتحديد أماكن النشر، وتحقيق حرية الرأي والتعبير.

الى جانب وسائل الاعلام نجد أساليب أخرى منها الضغط على الناخبين وهو الأسلوب المتبع في الدول النامية، حيث تستعمل أساليب التهديد والضغط بوسائل الاكراه المادية كالاغتهاء والسجن والطرده من العمل أو المعنوية كالجزيئات الدينية والمعنوية، بل واستعمال الفسح وتعريف نتائج الانتخابات، فضلا عن تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث يثبت ذلك التقسيم معارضي الحكومة ويقلل من عدد الدوائر الانتخابية التي تملك فيها المعارضة أغلبية الأصوات.

المبحث الرابع : الجماعات الضاغطة (مفهومها وأنواعها ومميزاتهما)⁽¹⁰⁷⁾

المتفق عليه أنه لا يمكن أن يكون هناك رأي أو نشاط معين لا يعكس أو يمثل رأي أو رغبات جماعة معينة إن لم نقل جماعات عدة، ذلك أنه قد استقر الرأي حاليا لدى معظم المفكرين، نتيجة لبحوثهم وتجاربهم، ان الفرد جزء من الجماعة التي يسمي اليها، وأنه بالتالي يتأثر بأفكارها. وفضلا عن حاجة الانسان الى التجمع، نجد هذا الانسان يحاول أن ينسجم مع الأفراد الآخرين خصوصا أولئك الذين يحملون نفس الأفكار ولهم نفس المصالح التي يدافع عنها هذا الفرد. وبالتالي فإن أي رأي يبدو شخصا أو فردا نجده في الحقيقة رأيا اجتماعيا يعبر عن رأي الجماعة التي يتسب اليها الفرد أو يرغب في الانسحاب اليها، وكلما ازداد الشخص تمسكا بقيم الجماعة ومعاييرها كانت فرصة ثقيله لما يتعارض معها نادرة الحدوث.

وتعتبر الاتجاهات النفسية التي تتكون في الجماعات الأولية، كالأُسرة مثلا، اتجاهات جذرية متأصلة، لأنها تؤثر في نفسية الانسان وتضطغ بها شخصيته، فلقد أثبتت التحارب. أن الجزء الأكبر من الشخصية يتكون قبل بلوغ الانسان سن الرشد.

أما الاتجاهات التي تتكون في الجماعات الثانوية، كالأحزاب والنقابات فتشكل ما يسمى بالاتجاهات السطحية أو الهامشية.

(107) أنشأ المرجع التالية :

أولا : الكتب :

(1) - د. أحمد بدر : صوت الشعب وديور الرأي العام في السياسة العامة، وكالة المطبوعات 27 شارع عهد السالم الكويت 1973

(2) - د. حمزة عبد الطيف : الاعلام والدعاية. طبع 1968

(3) - جان ديور : الجماعات الضاغطة : ترجمة بوبع شعبان، مكتبة الفكر البشري.

(4) - موريس ديجريه : الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الرحمن سعد ترجم عن الطبعة السابعة 1969

(5) - Duverger, Op. Cit.,

تتبع مقالات :

Jovan Djordjevic : Le problème de l'opinion dans les democracies socialistes. in. Opinion publique, Centre des sciences politiques de L'institut d'études juridiques, Nice, France.

والانجاعات الجذرية التي تكس في نواة الشخصية يصعب تغييرها مهما كانت براعة الاعلامي أو الداعية، لأنها لصيقة الفرد. أما الانجاعات الهامشية أو لسطحية فهي الأمل الذي يرحوه الاعلامي والذي يسمى جهده طاقته للتأثير فيها.

وقد كشفت التحارب والبحوث أيضا عن أثر قادة الرأي، ودعاة الفكر والقيادات السياسية والاجتماعية داخل الجماعات على اتجاهات أفراد هذه الجماعات.

ويعتبر قادة الرأي أيضا همزة وصل بين أجهزة الاعلام والجمهور العام وبالعكس. وهذا ما يطلق عليه اصطلاح سريان الاعلام على مرحلتين أو خطوتين.

المطلب الأول : مفهوم الجماعات الضاغطة وأنواعها :

قلنا بأن هناك اتجاهات جذرية متأصلة تتكون في الجماعات الأولية كالأسرة، واتجاهات هامشية أو سطحية تتكون في الجماعات الثانوية كالأحزاب وال نقابات والجمعيات والتي من ييها الجماعات الضاغطة، وهذه الجماعات أو المجموعات تضم فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد.

والجماعات الضاغطة هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من الناس يتحلون في عدة صفات، تجمعهم بعضهم ببعض مصلحة أو مصالح معينة، ولكنهم لا يهدفون الى تحقيق أرباح تجارية أو الاستلاء على السلطة كما هو الحال بالنسبة للشركات التجارية أو الأحزاب السياسية.

وهناك جماعات بعيدة نوعا ما عن الشاطئ الحكومي، كالجمعيات الدينية وجمعيات حقوق الانسان، وحماية الطفولة، في حين نجد جماعات أخرى لها اتصال مباشر بالنشاط السياسي كما هو الحال بالنسبة لجمعيات الهيئات المهنية أو صغار الصناع والتجار، والتي قد تسمى الى الضغط - وكثيرا ما تفعل ذلك - على السلطة التشريعية أو السلطات العامة من أجل تحقيق أغراضها.

ومهما يكن من أمر، فإنه من المسلم به أن هناك مثاث من الجماعات التي تختلف في حجمها وأهميتها ودورها في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة.

وترجع تسمية هذه الجماعات بالجماعات الضاغطة الى تأثيرها أو ضغطها الذي تمارسه على الرأي العام والسياسة العامة، وإن كانت تختلف عن بعضها في هذه الدرجة من التأثير والضغط، إذ هناك من تمارس ضغطها بصورة مستمرة ومتنوعة، بينها نجد البعض الآخر منها لا تمارس هذا الضغط الا بصفة متقطعة ونتيجة ظروف طارئة.

ومما يهمنابصفة أساسية هي الجماعات القوية الكبيرة التي تعمل على تشكيل الرأي العام والتأثير في السياسة العامة.

وإذا ما القينا نظرة عن وجهة نظر المفكرين الاشتراكيين فانا نجد جوفان دجورجيفيك Jovan Djordjevic اليوسلافي لا يعترف بالرأي الذي يعبر عن مصالح بعض الجماعات الضاغطة حيث يقول وأن هذا الرأي لا يكون رأيا عاما البتة، ويضرب لذلك مثلا بحركة بوجاد Mouvement Pougade التي ظهرت في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تضم أصحاب الحوانيت الصغيرة وتطالب بتخفيض الضرائب المعروضة على هذا القطاع، وكان يتزعمها بيير بوجاد، ويرى أنه مهما كانت خطورة قضية الضرائب هاته، ومهما كان ما عبرت عنه بعض الصحف الفرنسية من خلال تكريسها مقالات واسعة لمعالجتها، ومهما كانت عمومية هذه المشكلة. فإن ذلك لا يعد رأيا عاما، لأنه يستبعد الرأي في معناه المتكامل ويعبر عن مركز بعض الجماعات ذات الأهمية الضئيلة.

ويضيف قائلا - للرد على بعض الآراء - بأن الرأي العام في الدول الاشتراكية، فضلا عن مشاركته في تسيير الشؤون العامة، والاقتراع العام يمتد أيضا الى التنظيمات الاجتماعية الأخرى كما هو الحال في مرحلة اشراك الرأي العام في تسيير شؤون الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية والادارية، الى غير ذلك من الأنشطة، وهذه الآراء لا تعد من قبيل آراء جماعات الضغط وانما هي جزء لا يتجزأ من طريقة المشاركة في اتخاذ

القرارات، فكل جماعة تتخذ قراراتها بطريقة مباشرة بواسطة الجمعيات المحلية أو بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق المجالس التمثيلية، ذلك أن اختصاص الدولة يتقلص أو كان من المفروض أن يتقلص يوما بعد يوم إلى أن تستقل به الجماعة في كل جمعية أو تعاونية أو مؤسسة.

وفي هذا الصدد - وبعد أن رد على انتقادات المفكرين الرأسماليين - يتخذ الكاتب أيضا بعض الأنظمة الاشتراكية التي تراجعت عن مواضعها - خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية - وذلك بزيادة مهام الدولة وتقليص سلطة المحليات وبالتالي القضاء على الرأي العام وخصوصا في المجال السياسي والاقتصادي، مما زاد في كثرة الميوب من بيروقراطية ومركزية السلطة وكثرة الرعامة والمصلحة الخاصة. وهو ما جعل هذه الأنظمة تتحول من اشتراكية إلى دكتاتورية، وبذلك يكون جورجيفيك أصاب في قوله، لكن بصفة جريئة. لأن النقد ذاك لا يوجه حقيقة لنظام اشتراكي محدد وإنما لكل الانظمة التي نبتت الاشتراكية سواء في أوروبا أو آسيا أو غيرها الأمر الذي أدى إلى انهيارها.

وفي الحقيقة فإن للجماعات الصاغطة دورا لا يمكن نكرانه أو تجاهله في التأثير على اتجاهات الرأي العام وتوجيهه وجهة معينة تحقق مصالحها في معظم الأحيان.

وما يمكن قوله والتأكيد عليه، هو أن الجماعات الصاغطة قد وجدت منذ أمد بعيد، فهي ليست ظاهرة جديدة في عصرنا الحالي، كما وأنها موجودة في معظم بلاد العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة.

وعلى أية حال فإن هذه الجماعات، وإن كانت تعمل على تحقيق أهداف أعضائها أساسا، فإنه يمكن رغم ذلك تقسيمها إلى نوعين : جماعات المصالح وجماعات الأفكار.

فالأولى تشمل جماعات التجار، والأعمال، والعمال، والزراعة، والدين، والمهن، وكذلك الجماعات العرقية.

وتوجد في معظم البلدان مثل هذه الجماعات كالعرف التجارية، واتحادات الصناع والتجار، والزراع، سواء أولئك الذين يعملون في إنتاج المواد الخام، أو تصنيعها، أو نقلها، أو تسويقها، أو الجماعات التي تسيطر على

وسائل التمويل، أو التأمين أو البنوك، ويدخل ضمن هذه الجماعات الشركات الكبيرة وأصحابها.. وال نقابات المهنة الطبية والهندسية والعلمية ونقابات المحامين والعمال والمعلمين والصحفيين إلى غير ذلك من الهيئات والجمعيات.

ومن أهم هذه المجموعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها ثروة المجموعات المحترفة أو الجمعيات Union American Farm Bureau Federation National Farmers والجمعيات المختلفة لمتحبي الحليب والقطن وغير ذلك من المنتجات الزراعية، وكذلك جمعيات العرف التجارية واتحادات عمال الحديد وأصحاب مصانع السيارات وأصحاب البنوك والتأمينات. وأخيرا نقابات العمال «American Federation of Labor» بالنسبة للزراعة و Congress of Industrial Organisation بالنسبة للصناعة.

أما جماعات الأفكار فتتبع عن جماعات المصالح بأن هذه الأخيرة تقيم تنظيمها على أساس مصالح عريضة معينة كالنشاط التجاري أو المهني أو الديني أو القومي.. الخ. وهذه المصالح هي التي تجمع أعضاء هذه الجماعة رغم اختلاف سياساتهم ومواقفهم الحزبية.

أما جماعات الأفكار فتضم أفرادا يشكلون جماعة للدفاع عن فكرة أو أفكار معينة كجماعات حظر الخمر والمحافظة على آداب المرور والحكومة الدستورية.

وعلى الرغم من أن هناك فروقا بين جماعات المصالح وجماعات الأفكار، فكثيرا ما يصعب تصنيف بعض الجماعات نظرا لكونها تقوم بنشاطات المصلحة والفكرة معا مثل جمعيات المحاربين القدامى في الولايات المتحدة الأمريكية American Legion ذات الاتجاه المحافظ والتي تعد من أقوى مجموعات الضغط في هذا البلد، كذلك نجد جمعية بات الثورة الأمريكية واتحادات الشباب، وهناك أيضا المجموعات الدينية وجمعيات الآداب والحقوق الإنسانية. وبين هاته المجموعات نجد جمعيات الأطباء والمحامين والمهنيين الذين يداومون في آن واحد عن مصالحهم الخاصة وأفكار سياسية واجتماعية.

ويرى الأستاذ دى فرجيه أن الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن احصاؤها نظرا لكثرة عددها واختلاف أوجه نشاطها وانقسامها الى نوعين : جماعات تعمل داخل الولايات وأخرى تعمل على النطاق الوطني. ويرى أن المجموعة الثابتة تتكون من حوالي 2000 مجموعة.

المطلب الثاني : مميزات الجماعات الضاغطة.

فلنا بأن الجماعات الضاغطة هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من الأفراد يتحدون في عدة صفة وتجمعهم ببعض مصلحة أو مصالح معينة ولكمهم لا يهدفون الى تحقيق أرباح تجارية أو الاستيلاء على السلطة.

ومن هنا يتضح لنا أن جماعات الضغط تختلف عن الشركات التجارية في كونها لا تهدف الى تحقيق أرباح بالمعنى المعروف في التجارة والا أصبحت في عداد الشركات. كما أنها تدافع أساسا عن مصالح وصفات معينة وإن كانت ترتبط بها مصالح مادية أيضا. وفصلا عن ذلك فإنها تعمل على تحقيق أهداف ومصالح الأفراد الذين يضمهم تنظيم معين، في حين أن الشركات التجارية التي لها نفس التجارة تحاول كل منها الاستيلاء على السوق التجارية.

ومع ذلك فالتا نجد هذه الجماعات تلتقي مع الشركات التجارية، باعتبار أن كلا من المجموعتين تحاول قدر طاقتها تحطيم محاولات الأطراف الأخرى التي تعمل مصالحها ولو باستعمال الرشوة. كذلك نجد هذه الجماعات لا ترغب في الاستيلاء على السلطة مثلما هو الشأن بالنسبة للأحزاب السياسية التي تهدف أساسا الى قيادة أو إدارة المؤسسات السياسية عن طريق استعمال مختلف الوسائل الديمقراطية. ثم أنها لا تتحمل المسؤولية الناجمة عن سوء تسيير الأجهزة الحكومية عكس الأحزاب. ورغم صعوبة التفرقة بين الجماعات لضاغطة والأحزاب إلا من حيث النقطة الأولى، فإن هناك من يرى بأن الحركات التي لها برامج محددة وقيادة وانتماء ولاء منظم، ولكنها تترك اختيار الممثلين والمحامين للأحزاب السياسية الموجودة، لا تعد

أحزابا سياسية، أما إذا اشتركت في اختيار الممثلين والمحامين فهي تؤدي وظيفة الأحزاب السياسية.

ويرى البعض الآخر أن الجماعات الضاغطة تتمتع عادة بتأييد أعداد قليلة من الناس، في حين أن الأحزاب السياسية تتمتع عادة بتأييد شعبي أكبر.

ورغم صواب هذا الرأي نوعا ما إلا أنه لا يعد رأيا قاطعا، فالأحزاب تنشأ هي الأخرى بعدد قليل من الناس أول الأمر، فضلا عن أن هناك من الأحزاب الصغيرة التي تبقى على حالها أو تزول تماما، وخصوصا في الدول ذات الأحزاب المتعددة.

وأخيرا هناك من يرى بأن الجماعات الضاغطة بما لها من أساليب مختلفة، بخلاف الأحزاب، يمكن أن تؤدي الى تمزيق الشعب الى طوائف متصارعة، فضلا عن أن ضغوطها على المسؤولين الحكوميين بأساليب متنوعة من شأنه أن يجعلهم غير قادرين على اداء وظيفتهم بأمانة وفعالية.

ومهما يكن من أمر هذه الآراء أو تلك، فانه يمكن القول بصفة عامة أن الجماعات الضاغطة تختلف عن الأحزاب السياسية في كون أن الموارد المادية للجماعات الضاغطة تكون عادة محدودة وليس الأمر كذلك بالنسبة للأحزاب السياسية. كما أن جماعات الضغط تختلف عن الأحزاب باعتبار أنها تحاول كسب موضوع معين عند تدخلها كإصدار قانون لصالحها أو إلغاء قانون يضر بمصالحها. أي أن هدفها عادة محدود جدا. أما الأحزاب السياسية فأهدافها عديدة وبرامجها الحزبية تتناول كافة الموضوعات المتعلقة بالمسائل العامة.

كذلك نجد الجماعات الضاغطة تحاول التأثير على السياسة العامة لصالحها وهي خارج الحكم. أما الأحزاب السياسية فهي تحاول كسب تأييد الرأي العام للاستيلاء على السلطة.

وأخيرا نجد الجماعات الضاغطة ليست منظمة على أساس ديمقراطي، فكثيرا ما يكون قائد الجماعة هو المسيطر على أعمالها وقراراتها، عكس الأحزاب السياسية التي تتم بالطابع الديمقراطي في اتخاذ القرارات في غالب الأحيان.

وتتلقي الأحزاب السياسية مع الجماعات الصاعقة لأن كلا منهما تعتبر ذات أهمية بالنسبة للحكومة، نظرا لأنها تقوم بدور ربط الصلة بين المواطنين والحكومة وبالعكس. وتوازن كذلك على وسائل الإعلام، وقد تعدى مهامها أحيانا الطاق الوطني كماندة الأحزاب وجماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل.

وأخيرا تلقي أيضا الجماعات الصاعقة مع الأحزاب السياسية في الأنظمة ذات الحكم المطلق، مثل الحرب النازي في ألمانيا سابقا والحزب الفاشي في إيطاليا، في كونها تستعمل أحيانا التهديد المباشر وغير المباشر، بل وقد تستعمل العنف في بعض الحالات.

من كل ما سبق يتضح لنا أن جماعات الضغط لها دور كبير في التأثير على الرأي العام والحكومة على حد سواء، وذلك لما لها من أموال، هذه الأموال التي تسهل لها استعمال جميع وسائل الإعلام لطرح قضاياها في كل وقت، وبالتالي الحصول على تعاطف الرأي العام معها، فضلا عن إمكانية اطلاعها على بعض الأسرار الحكومية التي يمكن أن تهدد بواسطتها الحكومة إذا لم تلب مطالبها وذلك بشرها، وهو ما يجعل الحكومات تنساق لرأيها وتلبي مطالبها ورغباتها.

ولقد زاد في أهمية هذه الجماعات تمرکز وسائل الانتاح في يد قلة قليلة من الناس من جهة، واتحاد الطبقات العاملة في الصناعة أو الفلاحة أو الخدمات من جهة أخرى، مما جعل الحكومات لا تتجرأ على المواجهة مثل هذه الجماعات إلا من خلال استصدار العديد من القوانين الخاصة بالرشوة والتشهير ولقذف والاستخدام غير الشرعي للبريد ومحاولة إعطاء الفرصة لجميع الفئات للتعبير عن مطالبها بوجهات نظرها بطريقة متكافئة. كما عملت بعض الحكومات على تمثيل أصحاب المهن والحرف والفئات المختلفة في السلطة التشريعية، ومحاولة توعية الجماهير بالصالح العام.

ويرى المفكرون الاشتراكيون أن مشكلة الجماعات الصاعقة لا يمكن حلها إلا بحل مشكلة سوء توزيع الثروة. في حين يرى البعض الآخر الطريقة الوحيدة للقضاء على الجماعات الصاعقة هي اتباع الأساليب الاشتراكية والشيوعية، حيث تلعب هذه الجماعات في كيان الدولة التي تقوم بإنتاج

وتوزيع الثروة، ومن ثم تتحول هذه الجماعات الى أداة للحكومة تعاونها في تحقيق الصالح العام، غير أن هذه الافكار لم تر النور ولم يكتب لها النجاح لعدم مراعاتها للطبيعة البشرية في وجهها الثاني المطبوع بحب الذات وتفضيل المصالح الشخصية على مصلحة الجماعة.

نموذج من لدخالات الجماعات الصاعقة في المجال السياسي :

قامت الصحفية جان روزان Jane Rosane بدراسة حول الجماعات الصاعقة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ونشرتها في الصحيفة التي تعمل فيها وهي الجارديان Guardian سنة 1977، وهناك التحقن الذي قام به اسعد حيدر في مجلة المستقل العدد 334 لسنة 1983، ويمكن أن نقدم للطالب بوجه خاص والقارئ بوجه عام سردا لبعض الأعمال والشايات والاحصائيات كما وردت في التحقيين تاركين مسألة التحليل ومدى بعد تدخل هذه الجماعات للقارئ.

يلخ عدد اليهود الامريكيين ستة ملايين أي 3٪ من السكان، ولهم 32 منظمة أهمها :

1 - اللجنة الأمريكية الإسرائيلية التي تمارس الضغط على الكونجرس وهي المسماة Aspac والمقيمة بالشارع الخامس في نيويورك. والمشكلة من 44 ألف عضو منتشرين في الولايات الـ 50 لها لجنة تنفيذية من 50 أمريكيا ثلثهم من رؤساء المؤسسات اليهودية.

2 - جمعية النداء اليهودي المتحد وهي عبارة عن صندوق الجباية أي تجمع التبرعات لصالح اسرائيل.

3 - المجمع الأمريكي اليهودي الذي يقوم بنشاطه فيحول القرار الأمريكي الى قرار لمصلحة اسرائيل.

توجيه الرئيس الأمريكي من قبل اللوبي بعد اختياره :

الجميع يعلم بأن انتخاب الرئيس الأمريكي لا يتم بطريقة مباشرة وإنما بواسطة مجموعة تمثل الناخبين، ونظرا لتركز اليهود في المدن الهامة 78٪ (نيويورك، بوسطن، أوكلاهوما، طوكيو، والليوى) ولشأنهم الحاصل فانهم

يسيطرون على 181 صوتا من المجموعة الممثلة للشعب في انتخاب الرئيس الذي يحتاج الى 270 صوتا فقط للفوز

فبمجرد حصول المترشح على تأييد اللوبي اليهودي معناه أنه كسب 65% من أمل النجاح في حملته الانتخابية.

ومن الأمثلة على دور اللوبي اليهودي أن السيناتور السابق ماكليوكي كتب في صحيفة لوس أنجلوس تايمس «أن أي شيء يتناصر بين (رئيس وزراء إسرائيل حتى سنة 1983)، ومهما طلب يبين من اليهود الأمريكيين أن يتناصروا فان «اللوبي» اليهودي الأمريكي سيقفز الى مساندته ومناصرته»، فكلفه ذلك الابعاد، وكذلك الحال بالنسبة لويليام فيلبريبت ستانور أركانساس.

واللوبي اليهودي الأمريكي يلعب دورا كبيرا في تسديد فاتورة الحملة الانتخابية، ففي سنة 1974 نجد اليهود قد دفعوا ما يعادل 60% من نفقات الحملة الانتخابية لمرشحي الحزب الديمقراطي و 40% من نفقات الحملة الانتخابية لمرشحي الحزب الجمهوري.

كما أن تدخل اللوبي اليهودي الأمريكي لا يتوقف عند فوز المرشح، بل يعرض عليه تعيين مساعدين له في مناصب كتابة الدولة، وحتى السفراء حيث نجد الرئيس ريعن لدى تعيينه 149 سفيرا كان من بينهم 20 سفيرا يهوديا موزعين على أهم الدول التي تشكل مفاتيح العالم كالألمانيا الغربية والمجر وبوليفيا.

وإذا انتقلنا الى الهيئة التشريعية نجد اللوبي اليهودي يملك 60 صوتا من بينهم 28 يهوديا برئاسة جاكوب جافيتس.

والحقيقة أن اللوبي اليهودي، وبالتالي إسرائيل، هو المسير الفعلي للسياسة الأمريكية كلما تعلق الأمر بموقف هذه الدولة تجاه الدول العربية. كما أنها هي المستفيد الأول من مساعدات هذه الدولة القوية، ففي سنة 1981 استغادت إسرائيل من مساعدة أمريكية تقدر بألفين ومائتي مليون دولار، وفي 1982 رغم حرب لبنان راد الكونغرس 300 مليون دولار ومنذ 10 سنوات دخل ثلثا 3/2 المساعدات ضمن خانة «الهدية» والباقي يسدد في 40 عاما بنقادة 3% فقط. وقد حصلت إسرائيل على 10% من مجموع المساعدات

التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للعالم منذ 1948 الى 1983 والبالغة 251286 مليون دولار.

المبحث الخامس : مدى تماشي نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب مع طريقي الأغلبية والتمثيل.

إن الانتخاب وفقا للأغلبية يتماشى ونظام الحزبين في حين أن نظام تعدد الأحزاب يتماشى وأسلوب التمثيل النسبي، أو الانتخاب على درجتين حيث تتعدد الأحزاب وتساندها أحيانا منظمات حليفة لها.

فحيث لا وجود الا لحزبين قوين كإنجلترا مثلا، رغم وجود حزب الأحرار والحزب الاجتماعي الديمقراطي، نجد الأغلبية تتحقق في دور واحد، على حين أنه في تعدد الأحزاب نجد التمثيل يكون أكثر ديمقراطية عند الأخذ بنظام التمثيل النسبي.

أما طريقة الأغلبية أو اتباع الدور الثاني فانه يسمح بسيطرة الأحزاب الكبرى على حساب الصغيرة التي تكون مجبرة على الائتلاف مع أحد هذه الأحزاب الكبيرة فتصبح تحت رحمتها، وتقل معارضتها وبالتالي تفقد التعبير عن ناخبها، ويكون ههنا هومحاولة الحصول على مقعد أو منصب بالوراثة، وبمعنى آخر إقامة حكومة ائتلافية من حزبين أو أكثر نتيجة انعدام أفراد أحد الأحزاب بالأغلبية.

وان تطبيق نظام الأغلبية يتماشى مع الديمقراطية المباشرة الحديثة، وهذا لن يتأتى الا حيث لا وجود الا لحزبين قوين مثل إنجلترا وأمريكا، الا أن هذا لا يعني تشابه النظامين، فالأحزاب الانجليزية حادة أعضاؤها مقيدون في التصويت على خلاف أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري في أمريكا، ويترتب على ذلك أن الوزير الأول البريطاني يتمتع بالأغلبية البرلمانية التي تسانده الا اذا تدخل شخصا محدثا أزمة داخل الحزب فتكون النتيجة الأولى هي تنحيته، على خلاف الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فأعضاء الكونجرس أي النواب أو الشيوخ يصوتون وفق اتجاهاتهم وتفضيلاتهم الشخصية دون استشارة الحزب الذي يتمون اليه، وهذا ما يسمح لنا بالقول أنه في إنجلترا حيث ازدواجية الحزب وتفيد الاعضاء في

الانتخاب يجعل من الشعب هو المحير للأغلبية وهو ما يحقق الديمقراطية
المباشرة الحديثة، بخلاف الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فحرية
الناخب تجعل اختيار أعضاء البرلمان يتم بطريقة غير مباشرة باستثناء اختيار
الرئيس، وأن حرية الانتخاب في هذه الدولة يرتبها ضمن الدول متعددة
الأحزاب.

القسم الثاني

أسس الأنظمة السياسية الليبرالية

تميز العقد الأخير من القرن العشرين بعودة سيطرة الفلسفة الليبرالية
المجددة بفعل التطور الذي عرفت الأنظمة الحرة في المجالات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية. والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان والمطالبة
باحترامها وتطبيقها في الدول الأخرى خاصة الاشتراكية منها التي لم تعد قادرة
على الاستجابة لمطالب شعوبها، بسب ضعف قاعدتها الاقتصادية، وفشل
ايدولوجيتها الشيوعية، وتصف حكامها بمساعدته البيروقراطية ووسائل القمع
من جيش وشرطة، الأمر الذي أدى إلى انهيارها كنمط للحكم ودخولها عوة
في النمط الديمقراطي الليبرالي، وهو ما يدفعنا إلى الانصراف على تناول الاسس
الاقتصادية والاجتماعية والايدولوجية والتنظيمية للأنظمة الليبرالية (الباب
الاول) بالدراسة - دون غيرها⁽¹⁰⁸⁾ ولو بطريقة مختصرة توطئة لبحث بعض
النماذج من أنظمة الحكم الليبرالية المتقدمة (الباب الثاني)، لاعتقادنا بأن
الدراسة الحديثة للأنظمة السياسية وتكييف أي نظام لا يمكن أن يكون مقبولا
ومقبولا ومنطقيا إلا تناول المظاهر السياسية والقانونية والعملية التي تطبع هذا

(108) للمزيد من المعلومات وبحث موسعة حول الأسس الاقتصادية والاجتماعية والايدولوجية والأنظمة الاشتراكية
وأنظمة الدول النامية ونظام الحكم فيها أنظر كتابا القاجار المستوري والنظم السياسية المعارضة الجزء الثاني
ط 1 المؤسسة الوطنية للكتاب، وديوان المطبوعات الجامعية 1988 الجزائر.

الطام أو ذاك خلال مراحل وجوده وتفاعله مع الواقع المتغير المؤثر في الجاب
القانوني المتميز بالاستقرار، والذي بدوره يعتبر الإطار العام المحدد لمعالم
مختلف النشاطات في ذلك الطام.

الباب الأول

أسس الأنظمة السياسية الليبرالية

تقوم الأنظمة السياسية الليبرالية المضمدة على أسس اقتصادية
 واجتماعية وايدولوجية وتنظيمية تميزها عن غيرها من الأنظمة.

مما أدى الى قيام المجتمع الاستهلاكي الذي لم يترك للعرد دورا يذكر بواسطة
الثروة ووسائل الاعلام والدعاية، ويتميز الى حاب ذلك النظام الاقتصادي
الليبرالي بتطور الملكية العامة، فبعد أن كانت مقتصرة على الأنشطة غير
المربحة كالطرق والسكك الحديدية ومجارى المياه والمستشفيات
 والمدارس، وبمعنى أوضح كان دورها هو سد النقص الناتج عن هذا النظام،
بدأت تتطور بفعل عجز المبادرة الفردية خاصة بعد ظهور الضمان الاجتماعي
والتكوين المهني وغيرهما من الأنشطة الضرورية لحياة الافراد وغير المربحة،
فضلا عن تدخل الدولة لتحل محل الشركات الخاصة في تسيير بعض
الأنشطة أو تدعيم القوة الشرائية للمواطن غرضها في ذلك هو حماية مصالح
الضعفاء والعاملين في الأنشطة غير المربحة، ثم استدعت ضرورة الحياة
العصرية تدخل الدولة في البحوث والصناعات القوية الدقيقة التي تتطلب أموالا
طائلة وتنسيق محكم دون احتمال ربح، كذلك نجد الدولة أصبحت تتدخل
لتنظيم الحياة الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتحديد السياسة
الاقتصادية بواسطة اجهزتها الخاصة بالتخطيط والاحصاء وفرض الضرائب
وتخفيضها على الأنشطة المختلفة تبعا لتطورها السريع أو تأخرها عن مسايرة
التطور، والى جانب ذلك فإن الدولة تتدخل في الأنشطة الاقتصادية بواسطة
السلطة التي تتمتع بها في فرض أسلوب معين للتعاون مع الخارج وفرض القيود
التي تراها مناسبة للحماظ على مصالح شعبها ولرؤى حساب صاحب المال.

مدى العلاقة بين الديمقراطية الليبرالية والتطور التقني :

لقد كانت الفكرة الكلاسيكية الليبرالية السائدة هي أن الانظمة
السياسية تتأثر ليس بالبناء الاقتصادي ولكن بحتميات ايدولوجية واخلاقية، ثم
جاءت الماركسية التي أكدت على العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وساهمت
في تفهم المشكلة، الا أن المفكرين الغربيين لم يقتنعوا بهذه النظرية برمتها
فجاءوا بنظرية جديدة مفادها أن الانظمة السياسية مرتبطة بمستوى التطور
الاقتصادي، فلم يعد وفقا لذلك الحلاف بين الاشتراكية والرأسمالية وانما
بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وأن الاولى هي التي تصلح فيها الانظمة
الليبرالية، حيث تقل التناقضات والخلافات الحادة بين الطبقات بفعل رفع

الفصل الاول

الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الحرة الديمقراطية

نعتبر الديمقراطية الليبرالية مجموعة نظم اقتصادية وسياسية متماسكة،
هذه المجموعة تشكل ايدولوجية نحتوى افكارا تنطوي على وضع وتفسير
أسلوب اقامة نظم تحكم الدولة حياة الأفراد، هذا التنظيم هو مجموعة من
العلاقات المتطورة بشكل تدريجي بطيء ومتناسك.

المبحث الاول

الاساس الاقتصادي

ان الانظمة الرأسمالية تقوم على أسس الملكية الخاصة لوسائل
الانتاج التي عرفت تطورا جذريا خاصة في القرن 19 اثناء الثورة الصناعية،
وما تبعها من اكتشافات علمية، وما أحدثته التكنولوجيا في عالمنا المعاصر
من تطور لهذا النظام الذي أطلق عليه تسمية الرأسمالية الصناعية.

هذه الرأسمالية التي قامت على الآلة البخارية والنجم والاختراعات
الفنية داخل اطار عائلي في جو تسوده المسافة ويحكمه مبدأ «اتركه يعمل
أتركه يمر» واقتصر دور الدولة على أنشطة محددة دون غيرها، ثم جاء دور
الكهرباء والبترول والطاقة النووية والطائرات والادعمة الالكترونية، وظهور
الاستثمارات الضخمة والشركات الكبرى والتسيير العقلاني القائم على
التخطيط والتنظيم بدلا من المسافة، نتج عنها زيادة هائلة في الانتاج،

مستوى حياة الجميع عن طريق مضاعفة الانتاج بسبب التطور، وبالتالي تحقيق مطالب وحاجات المواطنين الاساسية بل وحتى الثانوية منها. كل هذا يؤدي الى التقليل من التناقضات والخلافات الجوهرية بين الطبقات بسبب الدرة، خلافا للدول النامية حيث تعيش الطبقة الواسعة في حرمان بخلاف فئة محظوظة تعيش في بذخ مما يتولد عنه نفور بينهما وظهور خلافات حادة وكرهية يتبع عنها تحوّل الطبقة الغنية من ثورة الطبقة الفقيرة الأمر الذي يدفع بها الى استعمال القوة والبطش لحماية مصالحها على حساب الديمقراطية⁽¹⁰⁹⁾.

فحين نقارن عاملا يملك سيارة متوسطة مع برجوازي يملك سيارة فخمة نجد الاثني لهما وسيلة نقل رغم اختلاف في النوعية هنا تقل حدة الخلاف بين الطبقات بخلاف الحال لو قارنا غلاما أو عاملا أو عاطلا لا يملك ما يسد به رمقه ولا يمكن اطلاقا في احتمال امتلاكه لسيارة قديمة مع برجوازي يعيش في البذخ ويملك سيارات عدة، حيث لا يعقل أن نتصور بأن الخلاف بين الاثني يكون على نفس الوتيرة والدرجة للحالة الاولى، ذلك أن الخلاف، يكون نسبيا وحول النوعية أما في الحالة الثانية فيكون الخلاف في الاساس. ولعل انخفاض حدة الصراع والخلافات تسمح بتطبيق الديمقراطية والمناسبة السياسية ضمن أطر سياسية محددة كالانتخابات والاستفتاءات، وهذا لن يتأتى الا في مجتمع وصل أعضاؤه الى مرحلة معينة من الوعي ولهم مستوى ثقافي مرتفع يسمح لهم بتطوير معارفهم بواسطة الاعلام التي توحد الفكر وتسمي روح الديمقراطية وقبول رأي الغير، والخروج من العزلة والانغلاق، والعمل على تسخير الالة لحدمة الانسان، كل ذلك يحقق لدى الافراد وعيا وادراكا للمشاكل بطريقة موضوعية واستقلالية في التفكير.

واذا كان ما سبق ذكره فيه من الحقيقة الكثير فان ذلك لا يعني أن الديمقراطية لا توجد الا في الدول المتقدمة، فالديمقراطية الحقة ظهرت في دول صاعدة مثل ألبانيا، والدولة الاسلامية عند ظهورها ولو أن الحكم كان ذو طبيعة خاصة وفي العديد من مدن افريقيا الشمالية التي كانت تسيورها

الجماعة، وأن كانت هذه المجتمعات قليلة السكان وتعيش حياة بسيطة⁽¹¹⁰⁾، كما أن أولى الدول المتطورة لا تنفي فيها الديكتاتورية، فألمانيا النازية كانت أكثر الدول تطورا، لكن حكمها كان ديكتاتوريا مطلقا، وهناك اتجاه حديث يؤكد بعض هذه الانتقادات ويرى بأن التطور يتولد عنه تعقيد المشاكل التي تتطلب لايجاد حل لها تدخل متخصصين هم القادرين لوحدتهم على فهمها ووضعها في اطارها المحدد، وايجاد الحلول المناسبة، وبالتالي فان ذلك يؤدي الى استبعاد فكرة الديمقراطية اذ لا تستطيع الامة وممثلوها التدخل أو المشاركة في تسيير شؤون الدولة، مما يدعم السلطة بفعل تركيزها لدى الجهات المتخصصة، ويقال من استقلالية الهيئات اللامركزية، فتترك المواطنين يحجمون عن الوقوف في وجه قرارات السلطة دون أن تستعمل هذه الاخيرة الاساليب المعروفة كالشرطة والجيش.

كما أن التنظيم المحكم بسبب التطور الفني للمنظمات السياسية والمهنية والمؤسسات العامة ولخاصة، يجعل من قيادتها وسيلة للضغط على أعضائها، وهذا ما يدفعنا الى القول مع معظم الكتاب - لكن يتحفظ - أن التكنوقراطيين والبيروقراطيين هم الممارسين الفعليين للسلطة. غير أنه رغم ما في هذا الاتجاه من صواب، الا أنه يضحك المشكلة أكثر مما هي عليه، فالتطور الفني عقد المشاكل فعلا، لكنه من جهة أخرى رفع مستوى وعي وادراك المواطنين، وأن تعقد لامور بسبب دقتها الفية لا يتطلب ضرورة فهمها من قبل الجميع، فالشعب والبرلمان والحزب تهمهم الحطوط العامة للبرنامج أو لخطة معينة، أما المسائل الفنية فتبقى من إختصاص الفنيين الذين لا يشك في نزاهتهم الا نادرا جدا بسبب تعدد الاشخاص القائمين على دراسة الموضوع الواحد.

(110) انظر الديمقراطية في الاسلام في النسخ المكونت.

M. Duverger, Institutions politiques et droit constitutionnel, P U F, T 1, Paris 1973 p. 211 (109)

إن دراسة الأسلوب الديمقراطي الليبرالي تدعنا إلى الاعتراف بوجود طبقة سياسية *Classe politique* تعرف بأنها تلك المجموعة الاجتماعية التي تقوم بدور الوسيط بين الحكام والمحكومين، وهي تختلف عن رجال السياسة الذين هم تلك المجموعة من الأعيان *Agents* الذين يشاركون في النضال من أجل الوصول إلى السلطة. والطبقة السياسية توجد في الأنظمة السياسية الليبرالية في حين أن رجال السياسة موجودون في كل الأنظمة⁽¹¹¹⁾.

هذه الطبقة التي لم تظهر طفرة واحدة وإنما نتيجة تطور طويل يجد مصدره في الطبقة الأرستقراطية ثم البرجوازية، وهي تتضمن المنتخبين المحليين الذين يتمتعون بحره من عملية اتخاذ القرار السياسي، وكذلك الأشخاص الذين يمارسون ويساعدون على نشاطات مهية مختلفة كممثلتي النقابة والجماعات المهنية والموظفون السامون والجامعيون.

وهناك المجموعة الثالثة وهي المتصنة لرجال السياسة الذين مارسوا عدة مرات وظائف نيابية في البرلمان أو وظائف وزارية.

وهذه الطبقة تقوم على فكرة الوحدة والتضامن واعتناق الأيديولوجية الليبرالية، غير أن هذا لا يعني انفرادها بهذه الأيديولوجية إذ أن الأحزاب العمالية ومنظماتها وممثلها يعتقدونها كأسلوب للحكم، كما أنها تقوم بدور تمثيل القوات السياسية المختلفة المصالح لأنها مرآة لكل القوات السياسية الموجودة، وتعتبر وسيلة لتطبيق الإرادة السياسية للامة باعتبارها منتخباً، مما يدفعها إلى العمل لتحقيق مصالح الأفراد ولو جزئياً والتوفيق بينها، وعليه فإن هذه الطبقة بزوالها يتقهقر النظام السياسي ويضعف. والتساؤل الذي يطرح نفسه هو من يحكم وما دور هذه الطبقة في نظرية النخبة⁽¹¹²⁾ *Elite*.

G. Burdeau, *Traité de science politique*, T. 3, LGDJ Paris 1968 p. 65

(111)

J. P. Cot et J. P. Moumer, *Pour une sociologie politique*, Ed. Seuil Paris 1974 p. 129 - 132

(112) هناك من أطلق اصطلاح الصخرة بدلاً من النخبة في مقابل اصطلاح *l'élite* أنظر التعريفات الغربية للشرقية مع أن علماء الاجتماع الأمريكيين والأوروبيين يميزون بين النخبة *élite* وبين الصخرة *Les puiss* التي هي مجموعة من النخبة

أن فكرة النخبة تعود أساساً إلى المفكرين ميخائيلي في القرن 19 ومن بعده باريتو *Pareto* وبرنهام *Burnham* وقالبراط *Galbraith* ودال *Dhal*. فبالنسبة لمفكري القرن 19 وعلى رأسهم ميشال *Michel* وباريتو *Pareto* و *Mosca* وموسكا يفهمون على أن كل الأنظمة السياسية وشبه السياسية (كالحزب والنقابات) ليست هي الواقع إلا ديمقراطية يطلب عليها الطابع الأولغارشي، وأن حكم الأقلية، وأن كل مجتمع نجد بداخلة أقلية منجاسة ومنماكة هي مصدر القرارات السياسية الأساسية، ويفهمون الأدلة على نظرياتهم، وأن كانت مختلفة، إلا أنها تنفق على أن تاريخ المجتمع هو تاريخ النخبة من أجل السلطة.

فالمفكر ميشال يرى بأن النظرية الديمقراطية تقوم على مبدأ حكومة الشعب (من الشعب وإلى الشعب)، ولكن عند ما تتوصل مجموعة إلى حد معين من البعد أو الاتساع *Dimention* فإن سيادة الشعب تصبح مستحيلة فنياً. وأن الممثلين هم أعضاء المنظمة وبالتالي فإن الانتماء إلى مظله يعنى تكوين مجموعة متميزة وبالتالي أقلية مسيرة وأغلبية مسيرة، وبتطور المنظمة وتقدمها يصعب على الأغلبية ممارسة حق الرقابة على الأقلية نتيجة قلة الوقت واعداد السلطة أو وسائل ناجمة لممارستها، وأن النخبة تسيطر على الأغلبية لما تتمتع به من قدرة التنظيم الذي هو نتيجة لتقسيم العمل وكذلك اختلاف التخصص.

أما موسكا فيرى انقسام المجتمع إلى قسمين، الأول هو الأغلبية المحكومة، والثاني هو الأقلية النخبة الحاكمة التي تتميز بوحدها ونجانها، فضلاً عن تنظيمها المحكم وقدرتها على رقابة كل القوى الاجتماعية في وقت معين دينية أو اقتصادية أو فكرية.

أما باريتو، فيرى في كتابه *Traité de sociologie générale* بأن ما يميز النخبة عن غيرها هو التفوق الطبيعي *Supériorité naturelle* الذي تتمتع به هذه النخبة عن الضعفاء، إنه التفوق النمسي، لكنه يرى بأن النخبة لا تتمتع كلها بالسلطة. وهو لم يتخذ موقفاً ضد النخبة البرجوازية خلافاً للكتاب الآخرين وإنما كان يعتبر مواقفها تنماشى وجبتها.

ويعتبر باريتو مبدئياً للحكم العاشي، وأن كان لم يتخذ موقفاً مؤيداً له فقد كتب رسالة إلى صديق له في مارس 1923 يقول فيها بأن الحركة العاشية هي التي تخلص إيطاليا من مرضها لكنه في 23 سبتمبر كتب مقالاً يطالب فيه بحرية الصحافة وأن تتخذ الحكومة موقفاً معتدلاً⁽¹¹³⁾.

أما بيرنهام فيرى في كتابه عصر المنظمين «L'ère des organisateurs» بأن البرجوازيين الرأسماليين قد عوضوا بالمديرين نتيجة توزيع أسهم الشركات بين عدد كبير من المساهمين، فلم يعد مالكيها هو المدير وإنما انتقلت السلطة إلى يد قلة من المديرين، ويرى بأن هناك أربعة أنواع من المديرين في الشركات الحديثة الكبرى. هم أصحاب الأموال المهتمين بالبورصة، والفنيين ملاك المعرفة، والباقيين الذين يضمنون تصريف المتوج، وعلى رأس الكل المنظمين Managers، والمنظم هو ذلك الشخص الذي يعرف كيف ينظم ويسير سواء حزبا أو نقابة أو شركة. وأن السلطة في المجتمعات الحديثة بين أيدي هؤلاء المنظمين. وقد طور هذه الأفكار الامتاز جون فالبرايط الذي يرى في كتابه Le nouvel Etat industriel بأن هذه المؤسسات مسيرة بأداة جماعية تشمل كل من يملك معومات ضرورية لسير المؤسسة، وأطلق على هذا النظام تسمية البناء الفني Technostructure.

ورغم تقسيم نظريات النخبة للمجتمع إلى فئتين، أغلبية في مواجهة أقلية حاكمة، فإن المشكل الذي يطرح نفسه هو هل هذه النخبة تشكل مجموعة متجانسة أو مختلفة، ومعنى أصح هل هناك نخبة واحدة أو أكثر؟ فإذا عدنا ليرنهام نجده لا يعترف إلا بنخبة واحدة وهي المديرين. أما ريزمان Reisman في كتابه La foule solitaire فيرى أن هناك عدد من المجموعات تتقاسم السلطة، فانقرارات الحكومية ليست عمل نخبة موحدة، وإنما هي نتيجة لعلاقات قوة بين قوة بين مختلف المجموعات الضاغطة. ثم أخذ النقاش وحها بظهور ميلس W Milles وهو L'élite du pouvoir الذي ضمنه أفكاراً جديدة، وإن كان يعترف بوجود نخبة، إلا أنه لا يرى فيها طبقة بمنهجها الماركسي وإنما مجموعة نظم أساسية. «Groupe de status».

J. Touchard, Histoire des institutions politiques. P.U.F. Paris, T2, 1970, p. 819(113)

فالنخبة لديه في الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن ثلاث مؤسسات Institutions المؤسسة العسكرية فالمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة السياسية. فالمؤسسة العسكرية دولة داخل دولة لما لها من دور في التأثير على الصناعة والسياسة وما تقوم به من اختراعات تمكنها من التمتع بنوع من الاستقلال مع التأثير في غيرها.

أما المؤسسة الصناعية فتشمل مسيرى الشركات الكبرى لما لها من تأثير على حياة المجتمع وحتى على المستوى الدولي، مما يولد شعوراً لديهم بأن مصالح الأمة مرتبطة مع مصالح شركاتهم.

في حين المؤسسة السياسية، تشمل مجموعة رجال السياسة وأهمهم الرئيس ومساعدوه والنواب ورؤساء الحزب والمسؤولون السامون في الإدارة. وعدد ميلس أن مشأ السلطة يجد مصدره في العلاقات التي تربط هذه المؤسسات الثلاث فيما بينها وهي علاقات غير شخصية غالباً، ويرى بأن هذه النخبة التي تملك السلطة أبعدت الأغلبية المدفوعة بقوة لم تستطع فهمها أو مراقبتها.

وقد عارض دال Dhal من جامعة يال Yale لائحة نظر ميلس عند ما أجرى بحثاً حول بناء السلطة في مدينة صغيرة هي نيوها فن New Haven وأثبت بأن نظاماً سياسياً تقوم به مجموعة متحدة من القادة لم تترك مكانها إلا بعد مرور نصف قرن تقريباً لمجموعات متعددة مختلفة، ويرى بأن للشعب دوراً غير مباشر، ذلك أنه إذا كانت القوة هي التي تحكم فإن الشعب غير مستبعد من المشاركة باعتبار أن الأحزاب السياسية، لكي تتولى السلطة، يجب عليها أن تنال رضا الشعب عنها، وهذا عن طريق تأييدها بأصواتها للوصول إلى السلطة.

أعداء النظام الدستوري الديمقراطي : الذي يلاحظ هو تأثير النخبة على الأوضاع الاقتصادية وإبعاد البرلمان، فبواسطة ما تمنع به من سلطة سياسية وإدارية تؤثر وتوجه الحياة الاقتصادية الوطنية وهذا ما يميز الديمقراطية الفنية الحديثة عن الديمقراطية الليبرالية التي سادت بالأمس، إذ أن البرلمان أصبح بعيداً نسبياً عن اتخاذ القرارات الاقتصادية أو المشاركة فيها بسبب وجود

من أم
واذا
سوف
أو التما
سرية
وتماثبا
الاسمار
لانيا :

الانسان
في الس
نحو الس
ومنهم
stante
يرفض
للدولة
للأفراد
سلطانها
المقيد
الحق
بها الا
228 (114)
(116)

وجه بها العديد من الكتاب
جيمس كينسان 1830 O/176
ب. ثيرالتي السابقة على 1844
politique
والعنف والسكينة والحرية الشخصية
قوله قد مزقتهم

على حق الات
لا يمنع
الشيء ولا
أفراد المساواة

لكنانياتهم ووقع
الافكار
Gambetta
رى بأن الديمقراطية
المواطنين يجب
الحريات وحق
المواطنين، لكنه
الاقتراع العام فحب
القانون الذي
لا يرى في الديمقراطية
أساسه في المساواة
مثلا أن تفرض الاغلب
قبلتين : المقاد
تنتهي الى أن المواطن
بمن الحرية،
الامثال، فبواسطة
موضح أن النظام
نظام والطام لا قيمة له
البحث الثاني
الطابع الفردي للنظام
يقوم هذا
النظام، فهو أول
الانسان، وهذا
فهمهم بالحريات
أن الفلسفة الفردية
العامة والمساواة¹¹⁷
ماركة في ممارسة السلطة
المطالبة
بالامتناع عن فرض
حياة المجتمع ذلك.

يقوم هذا
النظام، فهو أول
الانسان، وهذا
فهمهم بالحريات
أن الفلسفة الفردية
العامة والمساواة¹¹⁷
ماركة في ممارسة السلطة
المطالبة
بالامتناع عن فرض
حياة المجتمع ذلك.

من اعلان حقوق الانسان والمواطن لا يجوز الاعتداء عليها وانها مقدمة⁽¹¹⁴⁾، وإذا كان الامر كذلك فان الاساس حر في اشاء المؤسسة التي يختارها، وأن حر في المتاجرة مع من يريد، والغرض من ذلك هو إلغاء النظام الجماعي أو التعاوني واقامة وإدارة المؤسسة الخاصة وفقا لرغبة صاحبها، وهذا ما يحق حرية التنظيم في العمل وحرية الاجور. كما أنه يهدف الى حرية المبادلات، وتماشيا مع ما يحق المصلحة الشخصية فليس للدولة أن تتدخل لتحديد الاسعار أو فرض ضرائب أو تفضيل البعض على البعض الآخر.

ثانيا : الليبرالية السياسية. / Le Libéralisme politique.

إن الليبرالية السياسية ملخصة في المادة الاولى من اعلان حقوق الانسان والمواطن التي نص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق، فكل من الحرية والمساواة تعبران عن الأيديولوجية الليبرالية. والمحققة أن كلمة الليبرالية ظهرت في القرن 18 كعبر عن الاتجاه نحو الحرية، وارتبطت بعد ذلك الحرية بالمساواة.

- الأفكار الليبرالية التقليدية : جاء بها العديد من الكتاب ومنهم لوك، ونوكفيل، ولكي أبي جامين كوستان 1830/1767 «Benjamin Constant» يعتبر المطر الاول لليبرالية السابقة على 1848، فهو يرفض في كتابه مبادئ السياسة «Principes politiques» (1815) كل تدخل للدولة، رغم اعترافه بها. في حرية الرأي والعقيدة والملكية والحرية الشخصية للأفراد، ويرى أن كل سلطة تحاول ذلك تعتبر حسب قوله قد مزقت سند سلطتها⁽¹¹⁵⁾.

أد هذه الحرية مفرقة نتيجة نظام التمثيل القائم على حق الانتخاب المفيد، بحيث لا يمارس إلا من يدفع الضرائب، أما غيره فلا يتمتع بهذا الحق السياسي. لذلك نجده وس معه يعارضون السيادة الشعبية ولا يعترفون بها إلا للملاك البرجوازيين، وهو ما دفع فيزو Guizot الى مطالبة أفراد الطبقات

M. Duverger, Op. Cit, pp 227 - 228 (114)

N.E. Ghazali les systèmes politiques comparés, (cours polycopiés), 1980-1981 (115)
Alger - p 36.

الشعبية، إذا كانوا يريدون المشاركة في السلطة، العمل والتوفير وإبراز مكاباتهم ودفع الضرائب.

- الأفكار الليبرالية الحديثة : يمثل هذه الليبرالية قمييطا «D.J.

Gambetta و Millès، وخاصة شارني E. Charrier والمدعو Alain الذي يرى بأن الديمقراطية في ظل الليبرالية هي قبل كل شيء دولة القانون، حيث المواطن يجب أن يتمتعوا بالمضيلة، والهدف من هذه الافكار ليس اطلاق الحريات وحق الاقتراع العام فحسب، بل واعتبار السلطة مشكلة كل المواطنين، لكنه لا يرى في الديمقراطية سيادة أكبر عدد، وإنما هي سيادة القانون الذي يحدد أساسه في المساواة، حيث حق أحد الأفراد يقيد حق الآخر، فلا يحل مثلا أن تفرض الاغلبية عقيدة معينة على أقلية⁽¹¹⁶⁾.

ومن هنا ننتهي الى أن المواطن في ظل النظام الليبرالي له قضيتين : المقاومة والامثال، فبواسطة الامثال يضمن النظام، وبالمقاومة يضمن الحرية، وواضح أن النظام والحرية لا يمكن فصلهما، فالحرية لا تتحقق الا في النظام والنظام لاقية له بدون حرية.

المبحث الثاني

الطابع الفردي للنظام الحر

يقوم هذا النظام على اعتبار أن الفرد هو الاساس وأنه الغاية من النظام، فهو أولى من التنظيم الاجتماعي وإن كان هذا الاخير ضرورة بالنسبة للانسان، وهذا يعني أن الفلسفة الفردية تقوم على فكرة ممارسة الأفراد للسلطة وتمتعهم بالحريات العامة والمساواة⁽¹¹⁷⁾.

1) المشاركة في ممارسة السلطة : ان المشاركة لاغلبية السكان في ممارسة السلطة تسمح لهم بمراقبة الوسائل ومنها المالية التي تمتلكها الدولة، والمطالبة بالامتناع عن فرض قيود على حريات الأفراد الا اذا استدعت ضرورة حياة المجتمع ذلك.

F.P. Penoit, la démocratie libérale, P.U.F., Paris 1978, p: 114 - 57. (118)

N.E. Ghazali, Op. Cit., p. 58 - 59 G. Burdeau, Traité de Science politique TS LGDJ, Paris (117)
1970, p 601 et suiv

وعليه يجب توافر الحرية السياسية، وممارسة السلطة، والمسئولية.
فبالنسبة للحرية السياسية نجد لها مصدرا لكل السلطات، وتطبيقها
يكون بواسطة الانتخابات الحرة التي تعني التفويض المؤقت للسلطة. هذا
التفويض هو الذي يسمح لمثل الشعب بتسيير شؤون الدولة لمدة محددة.
ويرى الفقه الديمقراطي العربي ضرورة تقييد مدة النيابة وقتيا، وعدم السماح
بتجديد الترشيح بصفة دائمة على الأقل بالنسبة للرئاسة

وأما ممارسة السلطة فتكون بواسطة الأغلبية التي من حقها تدعيم
نفسها أو إنقسامها، ففي النظم، حيث تتعاون السلطات نجد هذه الأغلبية
للبرلمان، أما في النظم شبه الرئاسية فيحتمل أن تكون الأغلبية رئاسية.
والأغلبية البرلمانية تكون عند حصول حزب أو ائتلاف حزبي على
أكثر من نصف عدد النواب وخضوعهم للانتخابات في التصويت، بحيث
يتقيدون بتوجيهات الحزب أو الأحزاب الائتلافية، في حين أن الأغلبية الرئاسية
ظهرت في الجمهورية الخامسة الفرنسية حين تختار الأغلبية بواسطة الاقتراع
العام المباشر منذ 1969 رئيس الجمهورية الذي يدعم مركزه في حالة وجود
أغلبية برلمانية لصالحه.

وأما أن تكون السلطة مسؤولة فهو مبدأ مقرر في النظام الديمقراطي
الليبرالي، حيث يخضع الحكام لمراقبة من قبل البرلمانيين، وذلك في شكل
أسئلة شفوية وكتابة التي قد تتحول إلى مناقشة عامة ومتابعة، والعرض من
ذلك هو أن تقدم الحكومة تبريرات عن تصرفاتها أمام الرأي العام.

2. الحريات العامة ضمانة ضد السلطة : هذه الحريات مستمدة
من فكرة أولوية الفرد على الدولة، ويمكن تقسيمها إلى حريات مدنية أو
حريات شخصية وحريات عمومية.

فالحرريات المدنية تخص النشاط الفردي مثل عدم الاعتداء على
محل السكن، وحرية المراسلات، وحرية الذهاب والإياب، والحرريات
العائلية كالزواج والطلاق، فضلا عن إمكانية ادماج حق الضمان ضد
اعتداءات السلطة.

أما الحريات العمومية فتخص النشاط الجماعي كحرية الصحافة
والتعبير والتجمع والمظاهرة، وهي تلعب دورا هاما في المجال السياسي، علولا
الحريات لما جرت الانتخابات ولما سارت مؤسسات الدولة الليبرالية.

3. المساواة : أن نظم الطبقات مقبول بل محبذ في المجتمعات
الليبرالية، لكنه مطالب بتحقيق نوع من المساواة.

والمسبب في ذلك هو أن قبول تقسيم المجتمع إلى طبقات يعتبر عاملا
تطور في الايديولوجية الليبرالية، ذلك أن تسلسل الطبقات على شكل هرمي
يركز الأمل بتحقيق الهدف الذي يصبوا إليه كل فرد في طبقة ما ممكنا،
لكن بشرط توافر امكانيات فعلية للانتقال من طبقة لأخرى أسعى منها،
والتغلب من اللامساواة، إلا أن الجانب النظري للفكر الحر لم يتحقق فعلا
في المجال الواقعي في كل الحالات.

المبحث الثالث

مدى تأثير الايديولوجية الليبرالية بالايديولوجيات الأخرى

لم تتمكن الايديولوجية الليبرالية التحلص من النظام والايديولوجيات
المحافظة. كما أن ظهور الايديولوجية الاشتراكية وكشفها للكثير من عيوبها،
جلها واقعا تدخل بعض عناصرها ضمن نظمها المختلفة السياسية أو
الاقتصادية، مما يدهشنا إلى تقرير بانعدام وجود نظام ديمقراطي ليبرالي
مستقل عن الايديولوجيات الأخرى السائدة في هذا العالم.⁽¹¹⁸⁾ بالمفهوم
التقليدي.

1. العلاقة بين الايديولوجيتين المحافظة والحرية : كان الصراع بين
الملحمين قائما، ولكنه قل نتيجة ظهور المذهب الاشتراكي حيث دفعتها
مصلحتها إلى الاتحاد والوقوف ضد هذه الأفكار الجديدة.

- مرحلة الصراع : لقد ظهر النظام الحر على أنقاض الصراع الذي
كان قائما بين الأحرار والمحافظة، حيث كان الأحرار المشككين من الطبقة

M. Duverger, Op. Cit., p 234 et 235 (118)

G. Burdeau, Traité de science politique T.3, LGDJ, Paris, 1970, p. 601 et 602

البرجوازية والتجار والمثقفين، يأملون في بناء مجتمع تسوده الحرية. أما المحافظين فتكونون من الطبقة الاستقرائية القائمة على الامتيازات الوراثية والاملاك العقارية المسيطرة على الريف والفلاحين بمساعدة رجال الدين، فتحول الصراع الى صراع بين المدن والارياف، كل منهما يمثل ايدولوجية ونظاما اقتصاديا مختلفين، الرجوزية تحاول أن تسيطر، وبجانبها الطبقة المثقفة، على الاقتصاد ونقل مركزه الى المدن. بخلاف الارستقراطية التي تحاول الابقاء على الاوضاع باعتبارها صاحبة السلطة، وهو ما أدى الى امتداد هذا الصراع الى السلطة والسيطرة على دفة الحكم، وعادت الكلمة الاخيرة في نهاية الامر الى الطبقة البرجوازية التي أراحت الارستقراطية عن السلطة، واحتلت الصناعة الصدارة مكان الزراعة، فتخلصت سلطات الارستقراطيين وامتداتهم لحساب البرجوازية، الا أن هذا لا يعني انهيار تلك الطبقة، فقد بقيت محافظة على امتيازاتها واستمر الصراع قائما بينها رغم ضعفه - بمساعدة الملكية - ضد البرجوازية التي تحالفت مع العمال ضد الملوك.

- التحالف : لكن هذا التحالف لم يدم طويلا، فقد استطاعت البرجوازية القضاء على الملكية، ونفطت لقوة الاشتراكيين فعادت وتحالفت مع الارستقراطية ضد الاشتراكيين، مما أدى الى قيام اضطرابات خطيرة في فرنسا في جوان 1848 قمعها الجنرال «E. Cavaignac» ورئيس السلطة التنفيذية (والذي هزم بواسطة لوى نابليون بوبارت في الانتخابات الرئاسية ثم أنشأ في ديسمبر نظاما قيصريا)⁽¹¹⁹⁾، سنة 1875 عندما قضى أدولف تيرس «Adolphe Thiers» على الكومون.

لكن هذا لا يعني أن الارستقراطية قد انحدرت نهائيا مع الليبراليين، فهي لا تزال محافظة على بعض مبادئها، وان كانت قد أدخلت عليها تعديلات، فالطام الفاشي حل محل الحكم الارستقراطي، والحكم الالهي هذه الانظمة لا تزال تقاوم الافكار الاشتراكية والشيوعية بكل قوة حتى أن الليبراليين الذين يضعون الحرية السياسية قبل الحرية الاقتصادية نجدهم حين

يلاحظون تهديدا للاستقرائية من قبل الاشتراكيين والشيوعيين يقومون مؤيدون للاستقراطيين مضحين بالحرية السياسية لحساب الملكية الخاصة. والى جانب هذا نجد الملوك ومجلس اللوردات والتنظيم العسكري الصارم وهي نظم تجد أساسها الحكم الاستقراطي.

2. العلاقة بين الايدولوجية الليبرالية والاشتراكية : لقد ظهرت الايدولوجية الاشتراكية في أوروبا الغربية أثناء الثورة الصناعية وخاصة في القرن 19 حين برزت للوجود طبقة جديدة هي طبقة البروليتاريا التي عانت طويلا من الاستغلال، وقد كان لهذه الايدولوجية أثر على الايدولوجية الحرة التي عرفت عدة مراحل في علاقتها مع الايدولوجية الاشتراكية.

- مرحلة التعاون البدائي : رأينا بأنه كان هناك تعاون بين البرجوازية والاشتراكية في مقاومة الارستقراطية، لكن هذا التعاون مبني على مصالح خاصة لكل جهة، فالبرجوازيون كانوا يرون بأن الاستقراطيين والملوك يشكلون قوة لا يستهان بها وأن الاشتراكيين ضعفاء وما دام هدفهم هو السلطة فانهم اتحدوا لمواجهة السلطة القوية الحاكمة.

وكان الاحرار يرون بأن وصولهم الى السلطة يسمح لهم بفرض شروطهم فيما بعد والتحكم في الحركة الاشتراكية بعد استعمالها. أما الاشتراكيون فكانوا يعتقدون بأن هذا التعاون ضروري للقضاء على السلطة المطلقة المستبدة، وأن اقامة سلطة ليبرالية تتحقق فيها حرية الرأي والتعبير وحرية النقابة تسهل الانتقال في أقرب وقت الى المجتمع الاشتراكي، فضلا عن أن الديمقراطية البرجوازية تعتبر مرحلة ضرورية لتحقيق الاشتراكية.

- مرحلة الصراع : بعد أن استولت البرجوازية على السلطة ظهرت بعض الافكار مفادها أن هذا النظام لا يحقق المساواة ولا الحرية وأن ما يدميه هو مجرد شكليات تخفي وراءها نظاما استغلاليا، وأن الثورة هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذا الاستغلال، وبالتالي فإن النزاع لا يمكن حله الا عن طريق العنف للقضاء على البرجوازية والملكية الخاصة واقامة المجتمع الاشتراكي.

- مرحلة التقارب : أن الاحزاب الاشتراكية والعمالية لم تتخذ موقفا موحدا من الثورة، فهناك أحزاب تؤمن بإمكانية تحول المجتمع بواسطة

الاصلاح في اطار النظام الليبرالي مثل حزب العمال البريطاني أول الامر ثم نتيجة ما أصاب أوروبا من حكم الفاشية والفساد بالحرية في الانظمة الاشتراكية في أوروبا، تيقنت الطبقة العاملة في أوروبا الغربية بأن الحرية السياسية ضرورية الى جانب الافكار الاشتراكية وبالتطور عادت الكلمة للافكار الليبرالية بمفهومها الحديث وتراجعت الافكار الاشتراكية. غير أن ما تجب ملاحظته أيضا هو أن الاشتراكية قد كان لها تأثير على الليبرالية المتوحشة بأن أضفت عليها طابع الانسانية.

علقد ساهمت الاشتراكية في دفع الليبرالية الى الاهتمام بالشروط المادية لممارسة المشروعية والحرية والسلطة السياسية وأمنت الليبرالية بأن ممارسة الحرية يتطلب تواجد وسائل مادية للحياة ومستوى ثقافي معين، فظهرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها حق العمل، وحق ضمان وظيفة وحماية اجتماعيين، وحق السكن والتعليم، الى غير ذلك من الحقوق.

وأما لتحقيق ذلك يجب على الدولة أن تتدخل لحماية الضعفاء، أي الاخذ بمفهوم دولة التدخل التي أصبحت تراقب الملاك ووسائل الاعلام حتى لا تقصى على حريات وحقوق الضعفاء، بل انها تدخلت للقيام بنشاطات لم يقم بها القطاع الخاص على أحسن وجه نتيجة سعيه وراء الربح. وتقبلت فكرة التأمين كوسيلة تضمن لها الاستحواذ على الشركات الاحتكارية التي تهدد سيادتها أو تحاول الضغط عليها لحماية نفسها وأبنائها من العمال.

وتجدر الإشارة الى أن النظام الليبرالي أخذ اتجاهًا جديدًا مدفوعًا بضرورة تعامل الشركات مع النقابات ضمانًا لتجنب الاضطرابات التي تكلفها الكثير، فأصبح الضمان الاجتماعي جزءًا من سياسة الانظمة لحماية ومساعدة الضعفاء والعمال، ففصلا عن تعدد نشاط الخدمات غير المربحة لمواجهة مطالب المواطنين.

وأخيرًا فإن تدخل الانشطة وتعقدها تتطلب من الدولة التدخل لتنظيمها والتخطيط لها لحماية النظام الليبرالي ذاته، مما دفع باليخس الى تسميته بالليبرالية الجديدة والرأسمالية الجديدة، قياسًا على الاستثمار الجديد. «Néocolonialisme» «Néolibéralisme» et «Néocapitalisme»

الفصل الثالث

أساس التنظيم السياسي في الديمقراطيات الحرة الغربية

تقوم الانظمة السياسية الغربية الحرة في تنظيمها على مبدأ الفصل بين السلطات أساس السياسة الليبرالية، لذلك تضمنته الدساتير التي تعتق هذا النظام باعتباره وسيلة لمعارضة السلطة المطلقة للملك، وكأسلوب لنقل النظام الليبرالي الى القانون الوضعي، والدليل على ذلك ما تضمنته اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر في 26 أوت 1789، والذي وضع كدياجة لدستور 3 سبتمبر 1791، في المادة 16 على أن كل مجتمع لا توجد فيه ضمانات للحقوق ولا يوجد فصل محدد بين السلطان ليس له دستور، وهذا يعني ارتباط وجود الدستور باعتماد الفصل بين السلطات، لأن وجود الدستور معناه تقييد السلطة السياسية، وأن الفصل بين السلطات هو الوسيلة لتحقيق ذلك. (120)

والحقيقة أن مبدأ الفصل بين السلطات نجد منبهه في الفكر القديم وهو طريقة فنية دستورية للتوفيق بين الملكية التقليدية والديمقراطية التمثيلية. (121)

(120) أنظر: سعيد بن الشيخ القانون الدستوري والتنظيم السياسي ج 1 الجزائر 1989
(121) N. E. Gibbon, Op. Cit. p. 74

المبحث الأول ماهية الفصل بين السلطات

إن هذا المبدأ⁽¹²²⁾ يجد أصله في الفلسفة الاغريقية، أخذ مظهرها سياسياً أولاً، وأبهر ظهر على لسان أفلاطون وأرسطو وتلقفه لوك ومونتيسكيو وروسو، وانتقل إلى الميدان التطبيقي على أثر الثورتين الأمريكية والفرنسية.

مبدأ الفصل بين السلطات عند أفلاطون : يرى أفلاطون بأن وظائف الدولة يجب أن توزع بين هيئات مختلفة بالتوازن والتعادل حتى لا تنفرد هيئة بالحكم وتمس سلطة الشعب، مما قد يؤدي إلى وقوع انقلاب أو ثورة. ولتجنب فصل وظائف وهيئات الدولة، على أن تتعاون بينها وتراقب بعضها منعا للانحراف.

ويرى أفلاطون في كتابه «القوانين» توزيع السلطة بين عدة هيئات هي أولاً مجلس السيادة المكون 10 أعضاء يهيمنون على دفة الحكم وفقاً للمستور، ثانياً جمعية تضم الحكماء مهمتها الاشراف على التطبيق السليم للدستور، ثالثاً مجلس شيوخ منتخب مهمته التشريع، رابعاً هيئة لحل المنازعات التي تقوم بين الأفراد، خامساً هيئات البوليس وأخرى للجيش مهمتها الحفاظ على الأمن وسلامة التراب، سادساً هيئات تنفيذية وتعليمية لإدارة مرافق الدولة.

المبدأ عند أرسطو : وصف أرسطو التنظيم السياسي ولاحظ ضرورة وجود وظائف ثلاث : وظيفة المداولة «Délibération» وهي من اختصاص الجمعية العامة أو مجلس يقضى في المسائل الهامة، وظيفة الأمر والنهي «Commandement et la contrainte» التي يقوم بها القضاة، وظيفة القضاء «Justice» التي تقوم بها المحاكم.

(122) أنظر : « نوري لطيف، التاريخ الدستوري والنظم الدستورية في العراق المجلد الثاني بغداد مطبعة خلا - 140 - 144
وديرة 1979

ويرى بأنه من الأحسن للنظام السياسي توزيع السلطة فيما بين هيئات مختلفة تتعاون مع بعضها تجنباً لكل استبداد.

لوك والمبدأ :⁽¹²³⁾ يعتبر لوك أول من اهتم بمسألة الفصل بين السلطات وأهميتها في كتابه : الحكومة المدنية، وإن لم يكن وضع لذلك نظرية كاملة. فالفيلسوف جون لوك قسم السلطات في الدولة إلى أربع، أولاً : السلطة التشريعية وتختص بس القوانين ومنحها الأولوية والهيمنة على غيرها، السلطة التنفيذية الخاضعة للأولى والمنوطة للملك ثانياً، ثالثاً : السلطة الاتحادية وهي صاحبة الاختصاص في المسائل الخارجية، كإعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات، رابعاً : سلطة التاج أو مجموعة الحقوق والامتيازات الملكية التي يحتفظ بها التاج البريطاني حتى الآن. وكان يرى أن الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ووضعها في يد هيئتين مختلفتين مسألة ضرورية، غير أنه لا يتصور انعقاد السلطة التشريعية بصفة دائمة ومستمرة لأن مهمتها سن القوانين فقط، لذلك يمكن أن تكون اجتماعاتها على فترات، خلافاً للسلطة التنفيذية التي يجب أن تبقى مستمرة في عملها المتمثل في تنفيذ القوانين ومناقشتها، حتى أنه ذهب إلى منحها حق عدم تنفيذ القوانين إذا ذلك الامتناع يحقق مصلحة عامة.

وإذا كان الإنسان حسب رأي لوك مبالاً بطبعه إلى الاستبداد والاستغلال، فإن تركيز السلطتين في يد واحدة يؤدي إلى الاستبداد، لذلك يجب توزيعها بين سلطات مختلفة حتى تراقب كل هيئة غيرها وتوقفها عند حد اختصاصها.

ولكن لوك رغم اعترافه بأولوية السلطة التشريعية، إلا أنه قيدها بالالتزام بالقوانين الطبيعية وعدم إباحة الاستيلاء على أموال الأفراد وإصدار قرارات فردية خاصة لأن مهمتها سن القواعد العامة المجردة.

ولضمان احترام السلطتين لاختصاصاتهما، أقر حق الشعب في الاطاحة بهما، وبمعنى آخر تقرير حق الثورة على الحكم الاستبدادي.

(123) د. محمد عاطف البنا، النظم السياسية والفكر العربي 1980 ص 422 - 424
Y. Gachet, : Eléments de droit constitutionnel. Ed. Albatros, 1981 pp. 136 et 137.

والذي يمكن ملاحظته على أفكار لوك هو أنه كان يعير أهمية للفصل ولم يتحدث عن استقلاليته، والسبب في ذلك هو أن القصة حتى الثورة كانوا يعينون ويعزلون من الملك. أما بعد الثورة فكانوا يعينون بواسطة البرلمان لكنهم لم يحصلوا على استقلالية في وظائفهم، فعد أن كانوا حاصرين لسلطة الملك أصبحوا خاضعين للاعالية البرلمانية لكنهم بالتطور أصبحوا مستقلين تمام الاستقلال.

وما يؤخذ على أفكار لوك أنه لم يقدم لنا الا صورة لما كان سائدا في إنجلترا محاولا ايراد بعض التعديلات، لكنه مع ذلك يعترف بأن التاج يركز كل الوظائف في يده، فهو يملك الحقوق والامتيازات الملكية والسلطة التنفيذية الاتحادية، ويساهم في الوظيفة التشريعية، لانه هو الذي يوافق عليها، ويعتقد بأن الملك يجب أن يبقى هو الجهاز الاعلى في الدولة، مما يؤدي في النهاية الى التفرير بأن لوك لم يقدم لنا سوى تمييزا بين الوظائف.

مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتيسكيو : (124) اقترح هذا المبدأ بمونتيسكيو الذي استطاع أن يصيغ الموضوع بطريقة جديدة في كتابة روح القوانين، الى جانب كونه المفكر الليبرالي الاول في فرنسا، ويرى بأن مبدأ الفصل بين السلطات وسيلة للتخلص من السلطة المطلقة للملك.

فتجمع السلطات في يد واحدة يؤدي الى الاستبداد، لان طبيعة البشر ميالة لحب السيطرة والاستبداد، وأن الحرية لا توجد الا في الحكومات المعتدلة، لان الانسان يتماهى في استخدام حقه وسلطته، وللمحد من ذلك وجب وضع قيود تلك السلطة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا بوجود سلطة مقابلة لها - السلطة توقف السلطة «le pouvoir arrête» وعليه لا قيمة للقوانين اذا لم تكن السلطات موزعة بين هيئات مختلفة تعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة وتوقف كل منها الاخرى عند اعتدائها على اختصاصاتها.

ان الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات - حسبما يرى مونتيسكيو - يضمن ممارسة واحترام الحقوق والحريات الفردية على أن توزع تلك السلطات بين ثلاث هيئات :

- السلطة التشريعية تكون بيد الشعب أو ممثليه.

- السلطة التنفيذية بيد ملك قوي.

- السلطة القضائية تستند الى هيئة مستقلة.

ويرى مونتيسكيو بأن في ذلك اجادة واتقاناً للعمل واحتراماً للقوانين، الى جانب امتداد فكرة الاستبداد وبلورتها واقعياً.

والملاحظ أن مونتيسكيو لم يذهب الى المطالبة بالفصل المطلق بين السلطات كما يرى البعض، فقد كان متيقناً أنه مهما كانت شدة الفصل فإن هذه السلطات مضطرة للتعاون والتضامن والعمل بطريقة منسقة هدفها المصلحة العامة لان الفصل التام مستحيل في عالم الواقع.

جان جاك روسو ومبدأ الفصل بين السلطات : يرى أن الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية أمر ضروري، لان الاولى تمثل مجموع الشعب وهي تمارس السيادة باسم الشعب وبموافقته، أما الثانية فما هي الا وسيط بين السلطة التشريعية والشعب الذي يراقبها ويقيها متى شاء، لكنها سلطة دائمة بخلاف السلطة التشريعية التي لا تجتمع الا مرات معدودات في السنة. أما السلطة القضائية عند روسو فهي شبيهة بالسلطة التنفيذية، لكنهما مطالبة بالخضوع للقوانين هي الاخرى، وانه يحق للأفراد النظم من أحكامها، ونتيجة لذلك يحق للشعب اصدار الحظر عن المحكوم عليهم قضائياً.

مما سبق يمكن القول بأن روسو يخالف مونتيسكيو لكونه يفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية بسبب اختلاف طبيعتها، ويعتبر السلطة القضائية جزءاً من السلطة التنفيذية، كما أنه لا يقر فكرة تساوي السلطات في ممارسة السيادة واستقلالها.

(124) د محمد عاطف البنا المرحوم السابق ص 424

د. أمين وهاب الوبيد في القانون الدستوري العام دار العلم للملايين ج 2 بيروت 1971 ص 566

Y. Gauthier, Op Cit, p. 137

قبل التعرض للمشاكل علينا أن نبين ماهية الهيئة والوظائف، فالهيئة أو المؤسسة الدستورية هي ذلك العنصر العمومي «Agent public» المنشأ بالدستور لقيام بوظيفة محددة، أما الوظائف فهي ثلاث : الوظيفة التشريعية التي نرس القوانين، الوظيفة التنفيذية التي تضمن تنفيذ القانون، والوظيفة التي تطبق القانون وتحل المنازعات بين أعضاء المجتمع¹²⁵ أفراداً و مؤسسات.

إن قاعدة الفصل تقرر إسناد كل وظيفة إلى هيئة أو مؤسسة نسمى بعد ذلك سلطة، تعود الوظيفة التشريعية إلى البرلمان وبالتالي يصح صاحب السلطة التشريعية، وتعود الوظيفة التنفيذية إلى الحكومة التي تنفذ القوانين، والوظيفة القضائية إلى المحاكم، مما يتج عنهما ظهور سلطة تنفيذية وسلطة قضائية.

أما مشاكل تطبيق المبدأ فتنبئ حسب رأي «M. H. Fabre» في الجانب الاصطلاحي والتحليلي.

1) «اصطلاح السلطة له معنيين، فالمعنى الضيق يجده مرادفاً للوظيفة الاجتماعية، مثل البرلمان يمارس الوظيفة التشريعية. أما المعنى الواسع فإن السلطة تعني الوظيفة والهيئة أو المؤسسة التي تمارسها في آن واحد فالبرلمان هو السلطة التشريعية.

2) أما المشكلة ذات الطابع التحليلي فهي بشأن تحديد مختلف الوظائف الاجتماعية، ولنا في ذلك عدة معايير.

- معيار الموضوع «Critère de l'objet» وهو المعيار المعتمد على موضوع كل وظيفة، الوظيفة التشريعية التي تسن القانون، الوظيفة التنفيذية التي تنفذ القانون، والوظيفة التي تطبق القانون لحل النزاعات الفردية والجماعية.

(125) انظر تلميذاً، M.H. Fabre, Principes républicains de droit constitutionnel, LGDJ, Paris, 3e éd., 1977, p. 82 - 90

ولكنه معيار مستند لأن الوظيفة القضائية تمتد أيضاً القانون كذلك الوظيفة التنفيذية نجد دورها بدأ يمتد إلى المجال التشريعي عن طريق المبادرة بمشروع قانون والتفويض في التشريع والاعتراض على القوانين - معيار العمل «Critère de l'acte» وهذا التحديد يميز كل وظيفة اجتماعية بالعمل القانوني الخاص الذي يعبر عنها، وهذه النظرية من تأسيس مدرسة بورديو (ديجي وحيز وبنار ولوبدين) فالوظيفة التشريعية تعبر عن نفسها بالعمل بمثابة قاعدة «Acte Règle» الذي يشيء حالة موضوعية عامة ومجردة أي قاعدة عامة، أما الوظيفة التنفيذية فيعبر عنها العمل أو القرار الإداري، وأخيراً الوظيفة القضائية يعبر عنها بملاحظة «حالة قانونية» «Constatation d'une situation légale»

ويؤخذ على هذا المعيار عدم احتوائه كل الوظيفة التشريعية فالبرلمان مثلاً يصدر قرارات فردية مثل تأميم شركة أو تشريف شخص.

- معيار الهيئة : معيار التحديد هنا يميز الوظائف الاجتماعية حسب الهيئات التي تنفذها وليس الهيئات حسب الوظائف حسب قول «C. Demallberg» فالوظيفة التشريعية هي الممارسة من طرف البرلمان، الهيئة ذات السيادة، أما الوظيفة التنفيذية فهي الممارسة بواسطة الحكومة وهي الهيئات المستقلة.

وقد عرفت الاعمال القانونية كالآتي :

- القانون هو كل عمل صادر عن البرلمان مهما كان مضمونه سواء تعلق بقاعدة عامة أو خاصة، وما دام البرلمان هو الهيئة صاحبة السيادة فالقانون هو عمل السيادة.

- العمل الإداري هو كل عمل حكومي مهما كان مضمونه وهو عمل شخصي أو شرطي. ونتيجة خضوع الحكومة للبرلمان فإن العمل الإداري يتميز بكونه ناتج عن وجود قانون سابق، فهو يضمن تنفيذ القانون، كما أنه عمل ثانوي عليه أن يحترم القوانين الموجودة التي لا يجوز له تعديلها أو إلغاؤها.

- العمل القضائي هو الصادر عن المحاكم المتمتعة بقوة الشيء المحكوم فيه.

والذي يلاحظ على هذا التحليل القائم على معيار الهيئة انه لا يحقق مبدأ الفصل بين السلطات لكونه يمنح الأولوية للبرلمان وسيادته على غيره، مما يجعل تنظيم السلطة على شكل هرمي، وهي فكرة تتماشى مع الجمهورية الرابعة التي قررت سيادة البرلمان، كما نرى بأن هذا المعيار ضيق من اختصاص السلطة التنفيذية بحيث لم يعد يتماشى مع التطور الذي عرفته الأنظمة الدستورية التي أسست للحكومة حالياً صلاحية التنظيم أصلاً لمواضيع دون اشتراط صدور نص من البرلمان.

- معيار المادة «Matière» أن الوظائف الاجتماعية مرتبة أو مصنفة وفق مواضعها في الدستور وهذا معيار يتم بسهولة، حيث أن الدستور يحدد المواضيع والمجالات التي تدخل في اختصاص البرلمان والحكومة كل على حدة، غير أن التعديد لا يكون دائماً دقيقاً، مما يدفعنا أحياناً الى التساؤل عما اذا كانت بعض المجالات من اختصاص البرلمان أو الحكومة أو هما معاً. لكنه يمكن تدارك ذلك النقص في الدساتير بتحديد صلاحيات إحدى الهيئات سالمة الذكر على سبيل الحصر مما يؤدي الى تقييد سلطاتها وترك للهيئة الأخرى كل الصلاحيات غير المذكورة على سبيل الحصر.

وحسب رأينا فإن هذا المعيار رغم بساطته يتماشى والواقع، إذ بموجبه يمكن ضبط مجالات تدخل هيئات أو مؤسسات الدولة، وبالتالي الحد من التداخل في الاختصاص.

مكانة المبدأ في القانون الوضعي : لقد كان مبدأ الفصل بين السلطات موضوع تمسيقات متعارضة، فقد أخذ البعض بالفصل المطلق في حين أخذ البعض الآخر بالفصل المرن وكلامها يقدم لنا نظاماً وحكومة مختلفة.

(1) الفصل المطلق بين السلطات : كان العرض من هذا الفصل هو ضمان استقلال البرلمان عن الحكومة. فالدولة مقسمة بين ثلاث سلطات ويحكم هذا المبدأ ثلاث عناصر هي المساواة والاستقلال والتخصص. - فالمساواة المقصد منها أن لا تنفرد أية سلطة بسيادة الدولة وإنما تنقسمها.

- أما الاستقلال فيكون على المستوي، العضوي والوظيفي «Organique et fonctionnel» بحيث لا يحق لعضو في السلطة أن يكون في آن واحد نائباً في البرلمان ووزيراً، كذلك فإن الهيئات مستقلة عن بعضها فلا يوجد تعاون بينهما، ولا يحق للبرلمان سحب الثقة من الحكومة، كما لا يحق للحكومة حل البرلمان.

- في حين أن التخصص يعني أن كل هيئة تمارس وظيفة محددة، فكل منها تقوم بوظيفتها لكنها لا تنجزها كاملة، لأن ذلك يؤدي الى تدخل في اختصاصات غيرها.

إن هذا التفسير الجامد يعرقل انجاز أعمال السلطات، لكن أنصار الفصل الجامد يردون على ذلك بقولهم، أن ما نخشاه ليس ضعف السلطة وإنما تعسفها، لذلك نجد وأصمى دستور أمريكا الشمالية اعتنقوا طريقة الكبح والتوازن «Freins et contre-poids» من أجل إضعاف سطوتي الكونجرس والرئيس، فظهرت طريقة حق الاعتراض التي تحدث عنها متسكيو بدون تشجيع حق المبادرة بالتشريع من قبل الرئيس في شكل مشاريع تقدم للبرلمان للدراسة.

(2) الفصل المرن : إن الدولة مورعة بين ثلاث سلطات لكل منها وظيفة متميزة، لكن هذا الفصل لا ينفي إمكانية التعاون بين الهيئات والوظائف، فالوزراء يمكن أن يختاروا من البرلمان وأحياناً كلهم مثل بريطانيا، كما يمكن أن تشارك السلطة التنفيذية في ممارسة السلطة التشريعية كالمبادرة بتقديم مشاريع قوانين وحل البرلمان الذي يحق له بدوره سحب الثقة من الحكومة.

(3) أبعاد نوعي الفصل على طبيعة الأنظمة السياسية : إن تطبيق الفصل يتم حسب الطريقتين السالفتين، فحين يطبق الفصل نكون في ظل حكومة أو نظام رئاسي أي نظام الفصل بين السلطات، أما عندما يطبق الفصل المرن فيكون حيثتد في ظل نظام أو حكومة برلمانية أي نظام التعاون «Collaboration».

وأن التفرقة بين النظامين لها أهميتها البالغة في القانون الدستوري. حيث يتميز النظام الرئاسي، نتيجة انفصل المطلق، بمساواة السلطات وحق الاعتراض الذي يقيد كل سلطة في حدود مجالها، على خلاف النظام البرلماني الذي يعطى الأولوية لتعاون السلطات على حساب الفصل بينها، والمظهر «Aspect» الإيجاسي للمؤسسات على حساب المظهر السلسبي لها وذلك نتيجة أخذه بالفصل المرن بين السلطات.

المبحث الثالث

الانتقادات الموجهة لهذا المبدأ⁽¹²⁶⁾

وردت في كتب العديد من الفقهاء انتقادات مختلفة لهذا المبدأ يمكن اجمالها في الآتي :

- ان خصائص السيادة مترابطة تشكل جسماً واحداً هو السيادة وأن تقسيم هذه الخصائص بين هيئات مختلفة مستقلة غير ممكن، فالجسم رغم كونه مشكلاً من عدة أجزاء إلا أنه لا يمكن فصلها عن بعضها، وكذا الآلة، والا توقفت ولم تعد قادرة على أداء مهامها.

- ان توزيع السلطات يشجع على التهرب من المسؤولية حيث تستطيع كل هيئة أن تحمل غيرها المسؤولية في حدوث الكثير من المشاكل.

- ان الفصل بين السلطات أمر خيالي إذ لا تلبث إحدى السلطات أن تسيطر على غيرها، وهو ما ذهب إليه «كوندورسيه» Condorcet أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، إذ جاء في قوله «ان التجارب في جميع الدول أثبتت أنها، أي الدول وهي كالألة المعقدة، إذا ما وزعت السلطات فيها سرعان ما تتحطم من جراء الصراع بينها، ذلك أنه تنشأ بجانب الهيئة التي تسن القوانين هيئة أخرى تقوم على المال والرشوة وغيرها من المؤثرات، وبذلك يكون هناك دستوران :

(126) محمد كامل بله - نظم سياسية (الدول والحكومات) دار النهضة العربية 1969 من 860 Bureau G
Traité de Science Politique, T 3 p. 385 et suiv

أحدهما قانوني عام ولا وجود له إلا في مجموعة القوانين، والثاني سري واقعي ناتج عن اتفاقات مستورة بين السلطات القائمة. وذهب بعض الفقه الألماني مثل لا بند Laband ويليك Jellinek إلى أن الأخذ بالمبدأ يؤدي إلى هدم وحدة الدولة، وأيدهما في ذلك الفقيه الفرنسي ريمى الذي اعتبر مبرر المبدأ لدى مناقشة مشروع دستور 1846 الفرنسي بأنها تاريخية كان العرض منها نزع السلطة التشريعية من يد الملك، ويتحقق هذا الهدف لم يعد هناك مبرراً لوجوده، ومع ذلك فاقهم بقرون ضرورة خضوع الحكومة للبرلمان ممثل سيادة الشعب دون أن يستند بالسلطة مع وضع ضمانات تمنع من ذلك الاستبداد.

ورغم صواب جل هذه الانتقادات إلا أنه يمكن الرد عليها بالآتي .
1 - ان الاعتقاد بالفصل المطلق المجرد أمر خيالي مردود عليه،

فالوظائف متكاملة متداخلة، مما يتطلب تعاوناً وتضامناً بين السلطات حتى تتمكن الدولة من أداء مهامها والوفاء بحاجات المواطنين، فالمقصود بالفصل هو الاستقلال والتساوي في ممارسة الاختصاص المحدد بالدستور حتى لا تعدى الهيئات على بعضها لكن دون استبعاد التعاون والتضامن بفضل التنظيم الحزبي السائد الآن خاصة حينما تواجه الدولة أزمة خطيرة. كما أنه لا مانع من قيام رقابة على الهيئات ضماناً لحرية الأفراد.

2 - أما القول بأنه لا فائدة من وجوده فهو قول مرحوح، لان المبدأ في حد ذاته يعتبر حماد الديمقراطية، وأن زواله يعني زوال الديمقراطية البايية وبالتالي الديمقراطية التقليدية اللهم اذا استبدلت بالديمقراطية المباشرة أو حكومة الجمعية، والسبب في ذلك هو أن الديمقراطية تعادي تركيز السلطة، وأن مبدأ الفصل بين السلطات يعتبر وسيلة لتحقيق الديمقراطية وضماناً لها.

وعليه فان تلك الانتقادات تكون ذات قيمة لو أننا أخذنا بالفصل المطلق، أما وقد أقر مبدأ التعاون والتضامن فان الانتقادات تصبح دون قيمة تذكر، لان كل سلطة أو هيئة تستند في وجودها على نصوص الدستور التي تسمح لها بايقاف كل اعتداء على اختصاصها بشرط أن تحترم تلك النصوص من السلطات الثلاث، أما حين لا تحترم فإن الإدعاء بالحل يعتبر من قبيل الديماغوجية، ومن هنا نصل إلى أن تطبيق هذا المبدأ بصفة مبررة موجود في

الدول الليبرالية المتقدمة مع قارى بسيط يخلفا للدول النامية المعتمدة
له وغير المطبقة له بفهمه الصحيح نظريا وعمليا.

ونهى هذا الفصل بالتيه الى أن فكرة التدرج في السلطة قد عرت
هي الاخرى الديمقراطية العربية، ولو على الاقل من الناحية العملية بسبب
التظيم المحكم للأحزاب حيث أصبحت الحكومة الحائرة على الاعلية
البرلمانية اذا كان رئيس الحزب في آن واحد، هي الممارس الفعلي
للسلطين، لان نواب الحزب يلتزمون سني مشاريع حكومتهم والا فقدوا ثقة
مسئولهم والحزب وبالتالي أملهم في السلطة مستقبلا ولولمدة معينة تسمح
لهم بالانضمام الى حزب آخر وتبيل ثقة أعصاته لدخول معترك السياسة مرة
أخرى باسم حزب آخر وبالتالي يصح منحازا وتامعا لذلك الحزب في حالة
فوره لتولى سلطة يابية أو حكومية. وغنى عن البيان أن المجازفة بمعارضة
الحزب يمكن أن تقضي على الحياة السياسية للشخص وبالتالي السلطة
وامتيازاتها وهو في غنى عن هذا المجازفة واحتمال ذلك الحرمان، مما يجعل
النائب يتقبل الاوضاع والوقوف بجانب حزبه ضامن بقائه طالما بقى في
السلطة.

وما من شك أن المغالاة في التنفيذ بمبدأ تدرج السلطة من شأنه
أن يدعم موقف الحزب الحاكم باعتبار أن أغلبية الشعب اعتقت مشروع
السياسي لمرحلة معينة بمنح أصواتها لممثليه، ذلك انه رغم اعتناق الطام
لمبدأ الفصل بين السلطات، الا أن الواقع يتمشى مع مبدأ تدرجها لان رعاية
الحزب هي التي تتولى القيادة والتوجيه والسلطة التنفيذية ومن ثمة كسوق
البرلمان الذي سيصبح تابعا لها، غير هذا التركيز «دكتاتورية الحزب» مع ذلك
يبقى واقفا على ارادة الشعب أثناء الانتخابات المقبلة، حيث يمكنه اذا
لاحظ ضعفا في الحزب الحاكم أن يغير موقفه واسناد السلطة لمن يراه أهلا
لها، خلافا لما هو عليه الحال في الانظمة الشيوعية حيث لا يجد الشعب
الا انتظار ما يقرره قادة الحزب «لصالحه» دون أن يناقشهم، وهو ما يتمشى
مع مبدأ تدرج السلطة رسميا وضرورة خضوع الهيئات الأدنى لأوامر وتوجيهات
الهيئات الأعلى منها، خلافا للانظمة الليبرالية التي تلاحظ فيها العلاقة
القانونية بين الهيئات واضحة، رغم ظهور بوادر تدرج السلطة فعليا مما يقلل
من حدة تأثير العامل السياسي على استقلاليتها.

الفصل الرابع

تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية

بالاعتماد على مبدأ الفصل بين السلطات ميز الفقه التقليدي بين
أربعة صور من الانظمة السياسية في الديمقراطية الحرة، هي الانظمة القائمة
على التعاون بين السلطات، أي الأنظمة البرلمانية، وتلك القائمة على اندماج
السلطات، ونوع ثالث على مبدأ الفصل بين السلطات وأخيرا النظام شبه
الرئاسي.

ورغم أن هذا التقسيم لا يزال قائما الا أن مبدأ الفصل بين السلطات
كما رأينا تعرض لتأثيرات أدت الى اضمحلال الدور الرئيسي الذي كان يلعبه
باعتباره يهتم بالجانب القانوني فقط وبرز عوامل أخرى تساهم في عملية
التطبيق، وأهمها الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وخاصة دور
الاحزاب السياسية.

المبحث الأول

النظام البرلماني أو نظام التعاون بين السلطات

إن النظام البرلماني نشأ في إنجلترا بعد تطور طويل، وهو صورة من
صور النظام الياباني ثم انتقل الى العديد من الدول وخاصة منها المستعمرات
القديمة الانجليزية. وادأ قلنا النظام البرلمان فهذا لا يعني أن كل نظام يوجد
فيه برلمان يسمى كذلك، حيث أن النظام الرئاسي وشبه الرئاسي مبهما برلمان

يكون أحيانا أقوى من السلطة التنفيذية. لهذا فإن المعيار المعير لهذا النظام عن غيره هو وجود سلطة تنفيذية مقسمة الى قسمين أحدهما الوزارة أو الحكومة التي يحق لها حل البرلمان الذي يستطيع بدوره سحب الثقة منها كما سري. وثانيهما رئيس دولة ليس مسؤولا سياسيا.

ولمعرفة النظام البرلماني على نحو كامل يتعين علينا التعرض للمراحل التاريخية التي نشأ وتطور فيها الى أن اكتملت أركانها المعروفة حاليا.

« المرحلة الاولى : التطور التاريخي للنظام البرلماني : (127) »

كان للديانة المسيحية واعتناقها من طرف أهل الجزيرة دورا كبيرا في توحيد الممالك المتشعبة في انجلترا، فبعد ظهور هذه الديانة وتنظيم الكنيسة اتحدت هذه المقاطعات في مملكة واحدة تسمى المملكة المتحدة. وان كانت قد حافظت على نظمها الخاصة المتمثلة أساسا في الجمعية التي يجتمع أعضاؤها وهم من الجيش مع زعيم المقاطعة لبحث وتقرير الحلول الخاصة بالمسائل الهامة.

ومفضل هذا الاتحاد ظهرت الى الوجود جمعية عمومية أطلق عليها اسم مجلس الحكماء يضم الاشراف والاساقفة ورؤساء المقاطعات، فضلا عن رجال الملك من المحاربين والملازمين له. ولهذا المجلس اختصاصات واسعة من بينها اختيار وعزل الملوك، والموافقة على التشريعات الملكية، ومشاركة الملك في اختيار رؤساء المقاطعات، ومنح الاراضي، ومعرض الصرائب، وعلان الحرب والسلام.

وفي الحقيقة والواقع فإن الملك هو صاحب السلطة الفعلية لكونه هو الذي يختار أعضاء المجلس مما يبعد فكرة احتمال معارضة أعضائه لاعمال الملك.

وعلى أثر غزو دوق «Duc» نورمانديا ولیم الفاتح للجزر البريطانية وتوحيده ملكا عليها وقرار مبدأ الولاء المباشر للعرش بدلا من الولاء للاشراف، تشكلت جمعية تضم عددا كبيرا من الاعيان من بينهم ملاك الاراضي الواسعة ورجال الدين والاشراف ورجال الناح أطلق عليها اسم أو تسمية المجلس الكبير «Magnum Concilium» الذي كان الملك يلجأ الى بعض أعضائه الكبار لا مشايرتهم أو طرح قوانين للموافقة عليها، فضلا عن اختصاصه بالنظر في القضايا التي تهم كبار رجال الدولة والقضايا الهامة. ثم أصبح يبدى رأيه في التشريع، ويتمتع باختصاص قضائي واسع حيث صار قضاة المحاكم العليا مدويين منه وذلك ابتداء من القرن 12، أما ما عدا ذلك فيدخل في اختصاص مجلس الملك المشكل من الاشراف وبعض رجال الدين الذين استحوذوا على المسائل الادارية أساس السلطة، لذلك اعتبرت مرحلة حكم النورماندين مرحلة حكم مطلق.

وفي عهد هري الثاني (1133 - 1189) الذي تولى العرش سنة 1154 ارداد الاهتمام بالمجلس الكبير، فكانت تعرض عليه القوانين لموافقة عليها أو يجتمع به الملك للموافقة على سياسته، والسبب في هذا الاهتمام بالمجلس ليس خوف منه وإنما نتيجة ما يتمتع به من قوة فلم يكن يخشى أي عضو من أعضائه.

وخلال حكم الملك جان سانتير اين هنري الثاني «Jean Sansterron» (1166 - 1216) والذي بدأ حكمه في سنة 1199 ساد شقاق كبير بينه وغيره من الاساقفة والاشراف والكنيسة بسبب طغيانه وفرض ضرائب جديدة على أهل البلد، فكان الجميع ضده الى أن أصدر العهد الاعظم «The Great Charters» الذي بموجبه أصبح المجلس هو المعبر عن ارادة المملكة، فانضخ اختصاصه في مجال فرض الضرائب ومراقبة إيرادات الدولة، وتحدد اختصاص مجلس الملك الى أن جاء القرن 13 الذي تميز باستقرار

(127) أنظر د. محمد كامل لثة المرجع السابق ص 822 وما بعدها

M. Pélot et J. Boulouis, Institutions politiques et droit constitutionnel, 7^e éd, Paris, 1978 Dalloz, p. 96

P. Labrousse et A. Demichiel, Les risques parlementaires européens, P U F, 2^e éd, 1978, Paris, p.

المجلس الكبير وعقد الاجتماعات الدورية ثم أطلق عليه اسم البرلمان، وبدأ يمتد اختصاصه للمسائل التشريعية وفرض الضرائب والقضاء.

فالسنة للتشريع أصبحت استشارته ضرورية وإن كانت غير ملزمة وإن القوانين التي وفق عليها لا يجوز إلّاؤها ابتداء من عصر إدوارد الثالث الذي حكم البلاد من 1327. وفيما يتعلق بالضرائب فقد أصبح الملك مقيدا في هذا المجال إذ أنه لا يستطيع فرضها إلا بموافقة ممثلي المملكة هم أعضاء البرلمان.

أما لمسائل القضائية فإن البرلمان أصبح هو المختص بالطرف في المسائل الهامة المعقدة وفي الطعون المرفوعة ضد أحكام المحاكم، ثم أصبح هو المختص بالنظر في التهم الموجهة ضد أعضائه وكنار رجال الدولة ابتداء من عصر إدوارد الثالث. كما أطلقت حينذاك تسمية لورد على أعضائه وبذلك ظهرت البذرة الأولى لأحد مجلسي البرلمان الإنجليزي الحالي وهو مجلس اللوردات المشكل من الأشراف والاساقفة.

المرحلة الثانية : انقسام البرلمان الى مجلسين :

ظهرت المبادرة الأولى للتمييز بين الأعضاء المعيّنين والمتخّين في عصر هنري الثالث ابن جان مستير (1207 - 1272) الذي تولى الحكم في سنة 1216، حيث بدأ يستدعي فارسين عن كل مقاطعة للمشاركة في جلسات البرلمان بجواب الأشراف والاساقفة، وقد كان القرمان يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب، ثم أضيف اليهم ممثلين للبرجوازية عن كل مدينة، فأصبح البرلمان بذلك يمثل كل طبقات المجتمع، لكنه حدث أن انقسم الاساقفة والأشراف عن المتخّين وشكلوا مجموعة واحدة، وهو ما فعله المتخّون بعد ذلك في سنة 1327،⁽¹²⁸⁾ فانفصلت الكتلتان داخل البرلمان وظهر بذلك مجلسان مستقلان داخل مجلس واحد، واتخذ النواب مقرا خاصا لاجتماعاتهم منذ سنة 1361، وفي سنة 1377 شرعوا في تنظيم أنفسهم بانتخابهم لرئيس من بينهم يدعى «Speaker» وسمي مجلسهم بمجلس العموم

«House of commons» في مقابل مجلس اللوردات «House of lords» وإن كانت السلطة قد بقيت موزعة بينهما بالتساوي بحيث أن القرارات تصدر بأغلبية أصوات المجلسين.

المرحلة الثالثة : مرحلة سيطرة مجلس العموم على التشريع :

إذا كان الملك قد هدف من وراء إشراك نواب عن الشعب في المجلس الحصول على موافقتهم لعرض الضرائب وتقديم المساعدات المالية المطلوبة منهم واحتفاظه بالمسائل القانونية التي يستشير فيها المجلس الأعلى الذي يضم الاساقفة والأشراف، فإن النواب تمكنوا من السيطرة على السلطة التشريعية فيما بعد باستخدامهم لحق الموافقة على الضرائب أو تقديم العرائض.

فبالنسبة لحق الموافقة على الضرائب يمكن القول بأنه اختصاص يعود إلى عصر إدوارد الأول الذي بدأ حكمه سنة 1272 وهو ابن هنري الثالث، فقد اعترف ببعض الحريات البرلمانية وضرورة موافقة اللوردات والنواب على فرض الضرائب سنة 1297، ثم تأكد هذا الحق في ملتمس الحقوق لسنة 1628.

وفي سنة 1407 وافق هنري الرابع على عرض كل المسائل المالية على مجلس العموم لمناقشتها، ثم ترفع إلى مجلس اللوردات. وقد اعتبر ذلك بمثابة تحول هام في النظام الإنجليزي، وتمكن مجلس العموم على أثرها أن يسيطر بالتدريج على كل المسائل المالية وينفرد بها في الأخير.

أما فيما يتعلق بحق العرائض فهو حق معترف به منذ القدم، ونتيجة كثرتها خصص الملك بعض أعضاء المجلس الكبير للنظر فيها، ثم أصبحت تعرض على اللوردات والنواب على حد سواء لدراستها والمصل فيها أو عرضها على الملك إذا كانت الصلوة تتطلب ذلك.

وإذا كان هذا الحق معترف به للمواطنين، وإن النواب هم مواطنون أيضا، فإنهم لجأوا لاستعمال هذا الحق في شكل اقتراح قوانين بحيث تضمن عرائضهم مشاريع القوانين التي يريدون إصدارها وإسبابها ثم يقدمونها للملك. ونتيجة اعتراض الملك على المشاريع أو تعديلها بما يتعارض ومطالب

النائب أو الرباب، فانهم لجأوا الى طريقة أخرى هي مطالبة الملك بالموافقة على القانون الوارد في العريضة، أو يطلبون منه تكوين لجنة من النواب واللوردات والفضة تتولى وضع القانون المراد إصداره بعد ذلك.

والحقيقة أن عهد حكم إدوارد الثالث يعتبر بمثابة انطلاقة أساسية في عملية التشريع البرلماني، حيث أد رحل القوانين كانت نتيجة لمؤسسات مجلس العموم، إلا أنها كانت تمر على مجلس اللوردات الذي إذا اعترض عليها اعتبر ذلك بمثابة حجة للملك لرفضها، وبذلك تساوت سلطتي المجلسين في المسائل التشريعية مثلما تساوت في المسائل المالية أول الأمر. ثم أصبح من حق المجلسين والملك اقتراح القوانين، وإذا وافق عليها الملك صارت قانونا. وعند هذه المرحلة قيدت سلطة الملك فلم يعد بإمكانه سن القوانين وإنما اقتراحها، فاستقامت بذلك سلطة التشريع للبرلمان وانفصلت السلطة التشريعية حينذاك عن السلطة التنفيذية التي تولاها الملك هوذاؤه.

والجدير بالذكر أنه وإن كانت موافقة البرلمان على القوانين ضرورية، فإن الملك كان حرا في السلطة اللاتحجية بعد استشارة لوائح الحاص، وهي لوائح ذات صبغة عامة مثل نصوص القوانين، لعبت دورا في تعطيل تنفيذ القوانين رغم التسليم بأن القانون لا يلبي إلا بقانون من البرلمان منذ القرن 13. كما أن الملوك يتمتعون بحق إيقاف تنفيذ القوانين على الأفراد وبإبعاد البرلمان عن المشاركة في السلطة بعدم دعوته للانعقاد حينما يستطيعون الحصول على الأموال دون الالتجاء الى ضرائب.

وكان هذا الاعتناء ميا في مصاحبات عديدة بين البرلمان والملك، وخاصة في عهد آل ستيوارت، مما أدى الى قيام ثورة 1688 التي صدر على اثرها قانون الحقوق القاضي بتقييد سلطة الملك تجاه البرلمان وانحصر دور اللوائح في تلك التي تخص دعوة المواطنين الى احترام القوانين وقدمت قوتها التشريعية الموازية للقانون.

بعد هذا العرض عن التطور التاريخي للنظام البرلماني، يمكننا القول بأن هذا النظام عرف ثلاث مراحل، وهي الملكية المقيدة، والازدواجية البرلمانية، والديمقراطية البرلمانية.

1) الملكية المقيدة: تميزت بسيطرة الملك على السلطة ويحانه الطبقة الارستقراطية، في حين أن البرجوازية كانت لا تقوم بأي دور يذكر، وإن القوانين تحد مصدرها في الحق الالهي، وتأخذ شكل المواثيق، وتبنت الفكرة الأولى للنظام البرلماني في الدور الذي لعبه البرلمان في المجال المالي وضع المراتب.

2) الازدواجية البرلمانية: تبنت مظاهر الازدواجية البرلمانية في ظهور البرجوازية كطقة لها قوتها واستقلالها. وتمكنت من ادخال فكرة الليبرالية ضمن النصوص القانونية وكذلك السيادة الشعبية، وأصبح الملك لا يملك تلك الصفة من الاله وإنما من الإرادة الشعبية، واخذت المساتير شكل العقد «Contrat» بدلا من الميثاق «Charte».

وتميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية للسلطات بمبدأ عزل الوزراء بواسطة المجلسين، وفي مقابل ذلك يحق للسلطة التنفيذية حل البرلمان.

3) الديمقراطية البرلمانية: تميزت بظهور الاحزاب السياسية وتأثير السيادة الشعبية مما دعم مبدأ الاقتراع العام كما ساد هذه الانظمة الطامع العرفي للمساتيرها، أما الملك فقد تقلصت اختصاصاته بل أصبح ملكا لا يحكم، وتجمعت السلطة التنفيذية الفعلية في يد الحكومة وتقلصت سلطات المجلس الاعلى لصالح المجلس الأدنى الذي تكون الحكومة مسؤولة أمامه.

معايير ومميزات النظام البرلماني :

يقوم النظام البرلماني على معايير أساسية يمكن حصرها في الآتي :

أ - المعيار التقليدي أي نظرية التعاون⁽¹³⁰⁾ : وهي تقوم على عنصرين هما التوارد والتعاون، ويبدو هذا التوارد خارجيا بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، إذ أن كلا منهما يتمتع بوسائل تؤثر على الآخر، فالبرلمان

(129) أنظر : Lahumière et Demichiel, Op. Cit, p. 47 et suiv.

(130) أنظر : Lahumière et Demichiel, Op. Cit, p. 36 - 46

بحق له مراقبة الحكومة وتقرير المسؤولية السياسية. وفي مقابل ذلك يكون لرئيس السلطة التنفيذية الأعلى سلطة حل البرلمان والاحتكام للأمة. أما التوازن داخليا هيئة تتألف من جهازين، فالبرلمان يتكون من مجلسين أحدهما ينتخب أعضاؤه بواسطة الاقتراع العام. أما الآخر فإن أعضاؤه يعينون أو يكتسبون مناصبهم عن طريق الإرث أو أنهم ينتخبون بطريقة غير مباشرة.

كذلك السلطة التنفيذية فهي مقسمة بين :

- رئيس دولة غير مسئول ولا يمارس سوى سلطات شكلية.

- حكومة يسيروها رئيس لها يدعى الوزير الأول مسئول أمام البرلمان.

أما التعاون فيندوس الحاجة الشكلية في مشاركة الحكومة في العملية التشريعية كالمبادرة بمشروع قانون أو لإصداره ويدوم من الناحية المادية في ممارسة السلطة التنظيمية أما البرلمان فتجده يساهم في الوظيفة التنفيذية بالأذن والترخيص المالي والمواظقة على بعض الأعمال الدبلوماسية الخ...

والحقيقة أن هذا المعيار يعاب عليه تعميمه على كل مراحل التطور التاريخي الذي عرفه النظام البرلماني، مع أن مدأ التعاون ساد في المرحلة الثانية وانهار بقيام الديمقراطية البرلمانية، حيث سيطر مجلس العموم على السلطة التشريعية والوظيفة المالية وتقلصت سلطة الملك، لذلك فإن قاعدة التوازن ليست أساس النظام البرلماني على عكس الحال بالنسبة للسلطة التنفيذية فلا بد من وجود وزارة ورئيس أعلى للدولة الذي قد يكون ملكا أو مستحبا. ولا أدل على ذلك من أنظمة السويد ولكسمبورج وزلندا والنرويج حيث لا وجود إلا لمجلس واحد، غير أن وجود مجلسين في النظام البرلماني قد يستدعي وجود نظام هديريالي كالألمانيا العدرالية وسيطرة الأفكار التقليدية خوفا من الدكتاتورية بحيث يقيد المجلس الأعلى المجلس الأدنى مثلما حدث في الجمهورية الثالثة «مجلس الدولة» والرابعة «مجلس الشيوخ»، وقد يتقاسم المجلسان السلطة بالتساوي مثلما هو الحال في إيطاليا وبلجيكا، أو أن النظام يعترف بوجود مجلسين لكن أحدهما لا يلعب دورا يذكر حيث ينتخب أحد المجلسين ويبقى الثاني من قبل الملك كمجلس اللوردات في بريطانيا، أو

بواسطة الوزير الأول مثل مجلس الشيوخ الكندي. وفيما يتعلق بوجود هيئتين في السلطة التنفيذية واعتبارها ضرورية فذلك لأن حدوث صراع أو مواجهة بين الحكومة والبرلمان لا يؤدي إلى فراغ أو صراع عام، فوجود الرئيس يضمن استمرار للسلطة ويلطف الجو بين الجهازين ويعتبر حكما بينهما، بل وله سلطة على قرارات الحكومة مثل الرئيس الفرنسي في الجمهورية الخامسة إذا اعتبرنا هذا النظام برلمانيا عقلانيا كما يصفه البعض. في حين أن هناك رئيسا وإن كان يقوم بدور تلطيف الجوين الجهازين في حالة الصراع إلا أنه شرفي ولا يمارس أية سلطة تذكر مثل ملك اسبانيا ورئيس ألمانيا العدرالية وإيطاليا.

ب - المعيار الحديث للنظام البرلماني : نظرية المسؤولية السياسية .

إن كل الأنظمة التي أرادت اعتناق النظام البرلماني قد نصت على مبدأ المسؤولية السياسية سواء كانت أنظمة تستمد أصلها من النظام الانجليزي مثل كندا وأستراليا وزلندا الجديدة أو الدول الأخرى كالسويد والدنمارك والنرويج وألمانيا وبلجيكا واليابان⁽¹³¹⁾.

فما المقصود للمسؤولية ؟ هو أن تكون الحكومة بمفهومها الضيق وليس الرئيس أو الملك مسؤولا أمام البرلمان وخاصة أمام المجلس الأدنى. لذلك يسمى النظام برلمانيا حين تقرر مسؤولية الحكومة السياسية سحب الثقة وحق هذه الأخيرة في حل البرلمان.

وقد ظهرت هذه المسؤولية السياسية نتيجة استعمال فكرة الانتهام الجنائي «Impeachment» التي كان يستعملها مجلس العموم ضد أحد أو مجموعة أعضاء الحكومة، وهي تهمة جنائية ليست سياسية بمعنى شخصية ضد من يرتكب أفعالا مخالفة للقانون، واستمر الوضع على ذلك حتى القرن السابع حين بدأت مسؤولية الوزراء تتخذ صبغة جديدة فأصبحت مسؤولية جنائية سياسية ولم تعد التهم مقصورة على الجرائم بل حتى على التصرفات

Colliard, J. C. Les régimes parlementaires contemporains. Ed. P.F.N.S.P. Paris, 1978. (131)

التي يرتكب سوجهها الوزراء أخطاء جسمية وهم يمارسون وظائفهم مما يساعد على تقليص سلطة الملك من الضغط على الوزراء، وكانت التهمة توجه من مجلس العموم والمحكمة أمام مجلس الوردات الذي يتمتع بحرية تحديد وتكييف الجريمة والعقوبة ثم استقلت الجريمتان عن بعضهما.

المسئولية السياسية تمارس بواسطة سلطتين :

(1) لائحة اللوم أو ملتقى الرقابة «Motion de Censure» . ويكون بواسطة مجلس النواب ضد الحكومة وهي تتطلب شروطا بشأن الاجراء والاعلية. فنجبا للنصف وعدم استقرار الحكومة تتطلب الاعلية المطلقة لاعضاء المجلس من أجل اسقاط الحكومة، غير أن بعض الدساتير مثل القانون الاساسي لجمهورية ألمانيا الفدرالية يشترط لاعاد المستشار من طرف البوند ستاق «Bundstag» انتخاب خليفة له بالاغلية.⁽¹³²⁾ فضلا عن الاجراءات المعقدة لطرح الملتقى للتصويت.

(2) مسألة الثقة «Question de confiance «vote de confiance» : تكون بمبادرة من الحكومة بواسطة رئيسها الذي يضع مسألة الثقة على مكتب المجلس، ثم بعدها يتم الاجراء البرلماني.

فإذا حاز الموضوع على الاغلبية فان الحكومة تفقد الاغلبية وتكون ملزمة بتقديم استقالتها الجماعية لرئيس الدولة طبقا لمبدأ المسئولية التضامنية وعلى الرئيس قبولها، غير أنه يتمتع بحق تعيين رئيس حكومة جديدة أو حل البرلمان والافاء على رئيس الحكومة المستقبل لتسييس الامور العادية في انتظار الانتخابات العامة المسبقة.⁽¹³³⁾

وإذا كان حل البرلمان من اختصاص الرئيس، منتخب أو ملك، فقد كان بمثابة سلطة تقديرية للملك ثم تحول الى مقابل للمسئولية السياسية. والاتجاه اليه يعبر عن سوء تفاهم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، كما أنه يعتبر علاجاً لهذا الاختلاف بحل البرلمان والاحتكام للناحيين حول

موقف السلطتين، وهو ما يتماشى والديمقراطية حيث يعود الأمور للشعب بالحكم على المشاكل السياسية، وأن عملية الحل تحقق التوازن بين الجهازين وتسمح بالبحث عن الاعلية البرلمانية وأخيراً تسمح باستشارة الشعب حول مسائل هامة.

فالتوازن يتحقق عند عزم الحكومة على حل فتجبر البرلمان على التعاضد معها، وبالمقابل فان البرلمان بما له من سحب الثقة يجبر الحكومة على التفاهم معه. هذا التهديد المتوازن أطلق عليه التوازن المعتمد على الخوف والرعب، أما البحث عن الاعلية البرلمانية من الحل يمكن أن يتبع عنه تحقيق أو استقرار أغلبية برلمانية الأمر الذي يسمح لشعب بتشكيل أغلبية برلمانية إذا لم تكن موحدة. كما أنها تحقق فكرة الاستشارة الشعبية بشأن المسائل الهامة، فصلا عن كون الحل يسمح بالفصل في مختلف الحلول المقترحة من الحكومة.

وإذا كان حق الحل والمسئولية السياسية يعتبران معيارين حاسمين للنظام البرلماني، فان هناك عنصراً لازماً أيضاً لها بجانب العنصرين الحاسمين وهو التعاون، وأن يكون أعضاء الحكومة أعليهم أو كهم أعضاء في البرلمان. فقاعدة عدم الجمع بين الوظيفة النيابية والحكومة تعتبر عريضة في هذا النظام وهو ما يتبناه النظام البرلماني خلافاً للنظام الفرنسي.

ومن هنا يمكننا استنتاج نوعين من الانظمة البرلمانية حسب المكانة التي يحتلها الرئيس في النظام.

فإذا كان في نظام برلماني مزدوج نجد رئيس الدولة ليس مسؤولاً ولكنه يتمتع بسلطات فعلية، وأن الحكومة مسئولة أمامه وأمام البرلمان، وبالتالي السلطة التنفيذية مزدوجة قانوناً وفعلياً ومثل ذلك ملكية حويلية 1848/1830. وإذا كنا في نظام برلماني فردي نجد رئيس الدولة غير مسؤول وليس له دور الا ذلك الدور القضائي، فالحكومة مشكلة من الاغلبية البرلمانية أمام المجلس الأدنى، أي المنتخب مباشرة، وبالتالي السلطة التنفيذية مزدوجة قانوناً وأحادية فعلياً ومثل ذلك بريطانيا.

التي يرتكب بسوجهها الوزراء أخطاء جسيمة وهم يمارسون وظائفهم مما ماعد على تقليص سلطة الملك من الضغط على الوزراء، وكانت التهمة توجه من مجلس العموم والمحكمة أمام مجلس الزودات الذي يتمتع بحرية تحديد وتكييف الجريمة والعقوبة ثم استقلت الجريمتان عن بعضهما.

المسؤولية السياسية تمارس بواسطة سلطتين :

(1) لائحة اللوم أو ملتصق الرقابة «Motion de Censure» : ويكون بواسطة مجلس النواب ضد الحكومة وهي تتطلب شروط بشأن الاحراء والاعلية. فتجب للتصنف وعدم استقرار الحكومة تتطلب الاعلية المطلقة لاعضاء المجلس من أجل اسقاط الحكومة، غير أن بغض الدساتير مثل القانون الاساسي لجمهورية ألمانيا الفدرالية يشترط لابعاد المستشار من طرف البوند ستاغ «Bundstag» انتخاب خليفة له بالاغلية.⁽¹³²⁾ فضلا عن الاجراءات المعقدة لطرح الملتصق للتصويت.

(2) مسألة الثقة «Question de confiance «vote de confiance» : تكون بمبادرة من الحكومة بواسطة رئيسها الذي يضع مسألة الثقة على مكتب المجلس، ثم بعدها يتم الاجراء البرلماني.

فاذا حاز الموضوع على الاعلية فان الحكومة تفقد الاعلية وتكون مزمة بتقديم استقالتها الجماعية لرئيس الدولة طبقا لمبدأ المسؤولية التضامية وعلى الرئيس قبولها، غير أنه يتمتع بحق تعيين رئيس حكومة جديدة أو حل البرلمان والانداء على رئيس الحكومة المستقبل لتسييس الامور العادية في انتظار الانتخابات العامة المسبقة⁽¹³³⁾.

واذا كان حل البرلمان من اختصاص الرئيس، منتخب أو ملك، فقد كان بمثابة سلطة تقديرية للملك ثم تحول الى مقابل للمسئولة السياسية، والاتجاه اليه يعبر عن سوء تفاهم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، كما أنه يعتبر علاحا لهذا الاختلاف بحل البرلمان والاحتكام للاخير حول

Collard, J.C. Op. Cit. pp. 53 et 54 (132)
Ghozali, N.B. Op. Cit. p. 93 (133)

موقف السلطتين، وهو ما يتماشى والديمقراطية حيث تعود الأمور لتستقر بالحكم على المشاكل السياسية، وان عملية الحل تحقق التوازن بين الجهازين وتسمح بالبحث عن الاعلية البرلمانية وأخيرا تسمح باستشارة الشعب حول مسائل هامة.

فالتوازن يتحقق عند هزم الحكومة على حل فتجبر البرلمان على التضام معها، وبالمقابل فان البرلمان بما له من سحب الثقة يجبر الحكومة على التضام معه، هذا التهديد المتوازن أطلق عليه التوازن المعتمد على الخوف والرعب، أما البحث عن الاعلية البرلمانية فان الحل يمكن أن يتبع عنه تحقيق أو استقرار أغلبية برلمانية الأمر الذي يسمح للشعب بتشكيل أعبية برلمانية اذا لم تكن موحدة. كما أنها تحقق فكرة الاستشارة الشعبية بشأن المسائل الهامة، فضلا عن كون الحل يسمح بالفصل في مختلف الحلول المقترحة من الحكومة.

واذا كان حق الحل والمسؤولية السياسية يعتبران معيارين حاسمين للنظام البرلماني، فان هناك عنصرا لازما أيضا لها بجانب العنصرين الحاسمين وهو التعاون، وأن يكون أعضاء الحكومة أعليهم أو كنهم أعضاء في البرلمان. فقاعدة عدم الجمع بين الوظيفة النيابية والحكومة تعتبر عريية في هذا النظام وهو ما يتبناه النظام البرلماني خلافا للنظام الفرنسي.

ومن هنا يمكننا استنتاج نوعين من الانظمة البرلمانية حسب المكانة التي يحتلها الرئيس في النظام.

فاذا كما في نظام برلماني مزدوج نجد رئيس الدولة ليس مسؤولاً ولكنه يتمتع بسلطات فعلية، وأن الحكومة مسؤولة أمامه وأمام البرلمان، وبالتالي السلطة التنفيذية مزدوجة قانونا وفعليا ومثل ذلك ملكية حويلية 1848/1830.

واذا كنا في نظام برلماني فردي نجد رئيس الدولة غير مسؤول وليس له دور الا ذلك الدور القضائي، فالحكومة مشكلة من الاعلية البرلمانية أمام المجلس الادنى، أي المنتخب مباشرة، وبالتالي السلطة التنفيذية مزدوجة قانونا وأحادية فعليا ومثل ذلك بريطانيا.

أن المعيارين السالفين كافيان من الناحية القانونية لتمييز الانظمة البرلمانية عن غيرها، لكن هناك عاملا هاما يساهم في التمييز بين هذه الانظمة ذاتها من جهة ويؤثر على المعيارين السالفين من جهة أخرى الا وهو تأثير الاحزاب السياسية على الانظمة البرلمانية، وان هذا التأثير يختلف من نظام لآخر بحسب النظام الحزبي الذي تعتقه.

الانظمة البرلمانية التي تأخذ بثألة الحرب :

المثل عليها انجلترا وزلندا الجديدة وكندا واستراليا ونجد النمسا والمانيا الفيدرالية تقرب منها. والمقصود هنا هو ثنائية الحزبين الحقيقي حيث يستطيع أحدهما أن يحصل لوحده على الاغلبية داخل البرلمان ويطلق طريقة الانتخاب المقيدة على أعضائه في الحالات الهامة مثل التصويت على حسب الثقة، ويترتب على ذلك نتائج.

النتيجة الاولى / تشكيل حكومة متنافسة من بين أعضاء الحزب صاحب الاغلبية الذي يخضع له كل أعضائه ويتحملون مسؤولية تطبيق برنامجه فلا يمكنهم الافلات من المسؤولية بتحميل الغير مسؤولية فشل تطبيقه

والنتيجة الثانية هي أن الوزارة في حالة الاغلبية نال ثقة البرلمان الا إذا حدث انشقاق داخل الحزب صاحب الاغلبية، وهو نادر الحدوث جدا مما يؤدي الى تحب تطبيق الحل. لذلك يسمى هذا النظام البرلماني صاحب الاغلبية.

والنتيجة الثالثة سيطرة الحكومة على السلطة وانتفاء فكرة الفصل بين السلطات، وأن مشاريع القوانين التي تصدر بالنالي تكون باقتراح من الحكومة أو من أعضاء البرلمان المنتخبين لحزب الاغلبية بعد مصادقة الحكومة عليها، ومن هنا فان فكرة تقييد الحكومة بواسطة القوانين والميزانية نفقد نوعا ما فعاليتها مع احترام المعارضة، ويتحول الفصل بين السلطات من فصل بين

والنتيجة الرابعة تتمثل في أن انتخاب المواطنين للبرلمان يعني مشاركتهم بطريقة غير مباشرة في اختيار أعضاء الحكومة ورؤسائها. فرغم أن المواطن ينتخب في دائرته نائب عنه الا أنه باختياره لممثل حزب يعلن أنه وافق على أن يتولى رئيس ذلك الحزب رئاسة الحكومة.

واذا ما تخصصها الانتخابية نجد أن الحملة تكون لصالح رؤساء الحزب أكثر منها حملة لصالح النواب، مما يجعلها شبيهة بالانتخابات الرئاسية والمثل على ذلك انجلترا.

ومن هنا نخلص الى أن ثنائية الحزب تحول النظام البرلماني الى ديمقراطية مباشرة بمفهومها الحديث للانتخابات.

الانظمة البرلمانية التي تأخذ بتعدد الاحزاب : في هذه الانظمة لا يوجد حزب يتمتع بالاغلبية المطلقة الا اذا كما في نظام الحزب المسيطر فالحكومة هنا ملزمة بالاعتماد على ائتلاف حزبي للحصول على الاغلبية والتي تعد صعبة قابلة للانقسام في أي وقت، مما يؤدي الى تقرير نفس الحكم على الحكومة فتبدو لذلك تجنباً للانقسام ضرورة المصالحة والتوفيق بين سياسة الاحزاب الائتلافية وبالكالي الاكثار من الديماغوجية بتقديم الوعود للشعب دون الوفاء بها والتهرب برمي مسؤولية ذلك على غيرها، فضلا عن معارضة تطبيق برامج غيرها كاملة مما يعرقل رئيس الحكومة عن أداء مهامه كاملة والاهتمام بالتوفيق بين الاحزاب المؤتلفة مع حزبه فيغدو تحت رحمة البرلمان

وقد يحدث، هذا نادرا، أن تشكل حكومة دون مشاركة أعضاء الاحزاب الاخرى فيها واسما تساعد فقط في الانتخابات ولذلك تسمى بحكومة الاقلية الا أن هذه المساعدة لا تدوم وهي معرضة في كل وقت للزوال. من هنا يمكن القول بأن المواطنين لا يختارون رؤساء الحكومات مثلما هو الحال في الثنائية الحزبية، واسما يتم ذلك بواسطة رؤساء الاحزاب، وقد أطلق على هذا النوع من الانظمة النظام البرلماني القائم على الاقلية، وهو

يتخذ عدة أشكال حسب البناء الداخلي للأحزاب وتحالفاتها واختلافاتها وقوتها. فإذ كانت أحزاب جامدة ومستمدة تنظيميا محكما، فإن الائتلاف بين قادتها يكون قويا بفضل ذلك الحمود وكذلك التحديد الأولى للسياسة العامة مثل هولندا.

وبالعكس في حالة وجود أحزاب مرنة لا تتمتع بتنظيم قوى وغير مقيدة لأعضائها في الانتخابات داخل البرلمان، فإن الائتلاف يتم بسهولة ولكنه ينهار أيضا بسهولة، ومع ذلك فإن الحكومة يمكنها قبل القيام بأي عمل مهم أن تتكهن عن مدى نجاحها أو فشلها باستطلاع رأي الواب الذي يتم بواسطة وسائل الاعلام دون تدخل منها مباشرة. ومع ذلك يمكن أن ينشأ ائتلاف بين أحزاب محافظة على حدة في مواجهة أحزاب يسارية أو العكس، مما يسمح بتكوين أغلبية محافظة أو يسارية فيقترب النظام الحزبي من ثنائية الحزب وهو ما تلاحظه الدول الشمالية حيث ائتلفت أحزاب الأحرار والمحافظين والأحرار والزراعيين ضد الحزب الاجتماعي الديمقراطي «الاشتراكية».

الأنظمة البرلمانية ذات الحزب المسيطر : تنطبق هذه التسمية على الأنظمة ذات الأحزاب المتعددة والتي من بينها أحزاب مسيطرة مثل الأحزاب الاشتراكية في بلاد الشمال والديمقراطية المسيحية في إيطاليا. والحقيقة أنه وجود لحزب مسيطر بالكامل في الأنظمة البرلمانية باستثناء حزب المؤتمر في الهند وهو ما سمح له بالبقاء في السلطة لمدة طويلة غير أنه كان مع ذلك يجد معارضة قوية ترافقه إلى جانب تطبيق الانتخابات الحرة مما يسمح للمواطنين بمراقبة الحزب، وقد استمرت سيطرة حزب السيدة غاندي بعد الانقسام الذي حدث في 1971 وتشكيلها لحزب المؤتمر الجديد وفوزه بالانتخابات في نفس السنة، لكنه فقد السلطة في بداية الثمانينات إلا أنه استرجعها بعد ذلك مباشرة ثم فقدتها سنة 1989 الأمر الذي أدى إلى زوال فكرة الحزب المسيطر ولو لمرحلة في هذا البلد.

المبحث الثاني

نظام الدمج أو الخلط بين السلطات

يتميز هذا النظام عن غيره من الأنظمة في كونه يعتمد على تركيز السلطة في يد جهة واحدة هي الحكومة أو البرلمان.

1) اندماج السلطة الحكومية يبدو واضحاً في أنظمة الحكم الملكي المطلق أو الحكم الديني والحكم القيصري والديكتاتوريات العسكرية وحكم الاعيان⁽¹³⁵⁾ والديكتاتوريات العاشية.

فالديكتاتوريات العاشية تقوم على دمج جهاز الحرب في جهاز الدولة أو العكس باعتباره الوسيلة الوحيدة لاستعادة أمجاد الأمة الغائرة (الألمان والإيطاليون)، وتعتمد على شرطة منظمة ذات نفوذ قوى، فصلاً عن الميليشيا «Milice» (رسمية واحتياطية). فتختص الشرعية تحت ستار تحقيق أمان وأمال الأمة ويسود الحكم الديكتاتوري تحت عطاء حزب جماهيري واحد تقوده الطبقة البرجوازية المحافظة الرجعية.

2) نظام اندماج السلطة لصالح البرلمان : فيمكن تقسيمه إلى نظامين نظام الجمعية القانوني ونظام الجمعية الفعلي.

نظام الجمعية القانوني : يقوم هذا النظام على منح الأولوية للمؤسسة التشريعية المنتخبة على غيرها من المؤسسات، فتكون هي صاحبة السلطة ليس في التشريع فحسب بل في وضع السياسة العامة للدولة.

وهذا النظام يعتمد أيضاً على عدم قابلية السلطة للتجزئة سواء من حيث التمثيل أو الممارسة، مما يتطلب وجود مؤسسة واحدة تقوم بممارستها باسم الشعب صاحب السيادة، وبالتالي يشترط أن تكون منحة من قبله لتعبر عن إرادته، غير أنها نظراً للصعوبة ممارسة الوظيفتين التشريعية والتنفيذية،

(135) هذه الأنظمة لا تدخل في مجال دراستنا لهذا الفصل الخاص بالأنظمة البرية المنظمة فالحكم الملكي المطلق يفسد به تركيز السلطة في يد الملك دون مراقبة، وكذلك الحال في الحكم الديني الذي يجمع بين السلطان السياسي والديني، أما القيصري فيجد مصدره في حكم جويل لير في روما (444 م، 100 م)، أما الحكم العسكري فهو حيث يسيطر الجيش بإدارة الجوار النظام الوحيد الذي يمكن الاحتكام إليه للمحافظة على السلطة، أما ديكتاتورية الاعيان فهي التي سادت في صوفيا في إسبانيا وحكم سائر في البرتغال.

فإنها تعهد بالثانية إلى أعضاء منها حيث يتولون تنفيذ السياسة والقوانين التي تضعها المؤسسة التشريعية وفقا لتوجيهاتها وتعليماتها، لذلك أطلق على هذا الجهاز حكومة الجمعية.

وهذا النظام يجد مصدره في أفكار روسو القاصية بعدم تحرة السيادة وإن السلطة السياسية في الدولة تتركز في التشريع، لذلك نجده لا يعترف إلا بسلطة واحدة هي سلطة المواطنين، غير أنه لا يرى ماعا من قيام جهاز تابع للمؤسسة التشريعية تسند إليه مهمة التنفيذ تحت توجيه ورقابة السلطة التشريعية، بحيث يكون أعضاء الجهاز التنفيذي تابعين وخاضعين ومسئولين أمام البرلمان الذي يحق له عزلهم دون أن يكون للجهاز التنفيذي حق حل البرلمان ولا تقديم الاستقالة أو طرح مسألة الثقة.

وقد عرف هذا النظام تطبيقات له في العصر الحديث في بريطانيا وفرنسا وسويسرا.

ففي بريطانيا نجد حكومة الجمعية بدت بوادرها أثناء الخلاف بين البرلمان وشارل الأول، وبعد الإطاحة بالنظام الملكي وقيام الحكم الجمهوري الذي لم يدم طويلا وبعده الحكم الملكي على حساب البرلمان ابتداء من سنة 1659⁽¹³⁶⁾.

كما أنه عرف تطبيقا له في فرنسا خلال المرحلة الممتدة من 1793 حتى 1795، فقد ساد نظام الجمعية Régime conventionnel الذي مكن الجمعية من الاستحواذ على كل السلطات، ومع ذلك استندت مهمة التنفيذ إلى مجلس تنفيذي تابع لها لا يتمتع بأية سلطة لمواجهة⁽¹³⁷⁾. وعرف هذا النظام أيضا تطبيقا له في سويسرا⁽¹³⁸⁾ بموجب دستور 1874 في مادته 71 و 85 تقضيان اللتان تقضيان بأن السلطة السامية في

الاتحاد تعود إلى المؤسسة التشريعية الفيدرالية وهي مصدر السلطات باعتبارها ممثل الشعب، وتقوم بانتخاب مجلس فيدرالي يشكل من 7 أعضاء لمدة 4 سنوات كما جاءت بذلك المادة 96، ويخضع لسلطة الهيئة التشريعية. غير أن ما يجب ملاحظته هو أن هذا المجلس لا يجوز عزله إلا بعد انقضاء أربع (4) سنوات من جهة وتمنعه من جهة ثانية بسلطات واقعية واسعة كما سنرى لدى التعرض للنظام السياسي السويسري وهو أمر يتعارض مع خصائص نظام حكومة الجمعية.

نظام الجمعية الفعلي إن هذا النظام هو نظريا نظاما برلمانيا لكنه تحول إلى نظام حكومة الجمعية فعليا بسبب سيطرة البرلمان على السلطة نتيجة لعدم توافق أغلبية برلمانية وصعوبة حل البرلمان وسواد مبدأ سيادة البرلمان ممثل الأمة.

ومن الأمثلة على هذا النظام نظام الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي ظهر على انقاض هزيمة نابليون الثالث في 1871 برئاسة تيير «Thiers» ثم ماكماهون سنة 1873 بعد أن عزلت الجمعية الوطنية تيير.

ويرى بعض الفقهاء نظام الجمهورية الرابعة 1946 بأنه نظام مجلسي فعلي وبرلماني نظري⁽¹³⁹⁾، حيث تركزت السلطة في يد الجمعية الوطنية إضافة إلى العرف الذي أثر سلبا على اختصاصات رئيس الجمهورية الثالثة ثم الرابعة، وقد ساعد في ذلك تعدد الأحزاب مما نتج عنه قيام ائتلافات حزبية ضعيفة لانعدام الأغلبية البرلمانية لحزب معين.

كل هذه العوامل ساهمت إلى جانب حرب التحرير التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي في التعجيل بانتهاء الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة سنة 1958.

(136) أنظر تفصيلا، أدن، روابط المرجع السابق، ج 2 ص 663 - 666

M. Prétot et J. Boulouis, Op. Cit., 7 Ed. P. 334

M. Duverger Institutions politiques et droit constitutionnel. Ed. P. U. F., Paris, 1976, T 2, P. 27

- 28 -

G. Burdeau, Op. Cit. T 5, 1970, p. 193, : أنظر

(138) أنظر محمد كاس ليلي، المرجع السابق، ص 1047.

Prétot M. et J. Boulouis, Op. Cit. p. 74 et 77

(139) أنظر محمد كاش ليلي، ص : 148 - 149 - 77 - 74 M Duverger Op. Cit.

المبحث الثالث نظام الفصل بين السلطات

لقد كان لآراء لوك ومونتيسكو حول مبدأ الفصل بين السلطات أثر بالغ العور على أفكار واضعي دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1787، فأقاموا نظاما سياسيا مابها من هذا المبدأ هدفهم هو الفصل المطلق والمساواة بين هيئات النظام، إلا أن هذه اصول وآثار التطور أدت الى ظهور نظام يقوم على الفصل النسبي بين السلطات نتيجة تداخل الاختصاصات، فضلا عن الواقع التطبيقي الذي ساهم في رجحان كفة السلطة لصالح رئيس الدولة في غالب الاحياء لما يتمتع به من وسائل للتأثير على أعضاء الكونجرس والرأي العام.

ويمكننا القول بأن هذا النظام يتميز عن غيره من الانظمة بعدة خصائص تناولها على التوالي :

1) النظام الرئاسي كما يدل عليه اسمه يقوم على فردية السلطة التنفيذية

وهي التي يتولاها رئيس منتخب من الشعب بواسطة الاقتراع المباشرة والجمعية في يده دون مازع، وعليه فانه هو رئيس الحكومة أيضا، مما يعيد انتقاء وجود مجلس وزراء يشاركه السلطة رسم السياسة العامة للدولة والتي في القرارات الهامة، وبذلك يفرد الرئيس بالسلطة التنفيذية واجتماعه بوزرائه أو بأحدهم لا يعني سوى الحصول على استشارة غير ملزمة.

كما أن هذا الانفراد يعني أن الوزراء لا يتبعون سياسة خاصة بهم مجتمعين أو معزولين، وإنما عليهم تطبيق السياسة العامة التي يصحبها الرئيس، مما يجعلهم مجرد منفذين بل ويجبرهم على ذلك باعتباره هو صاحب الاختصاص في تعيينهم وعزلهم فرادي لانتقاء المسؤولية الجماعية.

2) توزيع الاختصاصات على أساس الفصل بين السلطات شبه المطلقة :

فالسلطة التشريعية تفرد مثل السلطة التنفيذية في ممارسة اختصاصاتها دون تعاون أو تبادل بينهما ولا يحوز الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة بالنسبة للوزراء وكذا الوزراء، ويبدو عدم الفصل المطلق بين السلطتين في حق اطلاع الكونجرس بواسطة رسالة حول موضوع معين، وحق الاعتراض على القوانين الذي يمارسه الرئيس وإن توفيقا ينفذ بعد حيازته على أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان. وفي مقابل ذلك لمجلس الشيوخ الموافقة على تعيين كبار الموظفين وقضاة المحكمة الاتحادية العليا، وإبداء الرأي في شأن السياسة الخارجية وموافقة اللازم لتنفيذ المعاهدات الدولية⁽¹⁴⁰⁾.

وإذا كان الفكر السياسي الأمريكي قد تأثر بأفكار ماديسون ومونتيسكو والتي تفيد بأن كل انسان يمتلك سلطة مدفوع الى اساءة استعمالها وكان يقصد السلطة التنفيذية، فإن هذا الفكر عد وضعه للدستور قد قيد سلطات الرئيس بعدة قيود قانونية يمكن ذكرها على النحو التالي :

فمنجبا للديكتاتورية حددت مدة الرئاسة بأربع سنوات وأن لا يعاد انتخاب الشخص الواحد الامر واحد⁽¹⁴¹⁾.

كذلك فإن هناك حقوقا لمواطنين لا يجوز للرئيس المساس بها وهي محمية من قبل المحمة العليا. وإذا كان الرئيس مقبدا تجاه المواطنين فيما يتعلق ببعض الحقوق الاساسية وتجاه الهيئة التشريعية، فانه كذلك ملزم بمراعاة احكام الدستور بشأن اختصاصات الولايات المشكلة الاتحاد، فكل ما هو غير محدد في الدستور باعتباره من اختصاص السلطة المركزية يتدخل في اختصاص الولايات المكونة للاتحاد⁽¹⁴²⁾.

(140) من أمثلة السلطات التي لم يصادق عليها الكونجرس، معاهدة فرساي سنة 1919

Burdock, G Op. Cit., T 3, p. 395

Guchet Y Op. Cit., p. 43.

(141) حدث أن الشعب وزعت (الرائد) ثلاث مرات متتالية وبهذا لفت القامة لعموما

(142) انظر على التيسير : Deverger, M Op. Cit., T.II, (concernant au système politique française)

Deverger M : , Echec au Roi, Ed. A. Michel, Paris, 1978, p. 17

والى جانب ذلك نجد الرئيس يخضع لتأثيرات الجماعات الضاغطة والاحزاب. فالجماعات الضاغطة تلعب دورا كبيرا في توجيه سياسة الحكومة الأمريكية بما يتماشى ومصالحها. أما الاحزاب فان النظام المرن يحق حرية الانتخابات داخل الكونجرس، فعلا يحوز الرئيس على الاغلبية خاصة اذا كانت أغلبية النواب من الحزب المعارض وان كان يمكنه التأثير على البرلمان اذا حارت أفكاره على رصاص مثلى حزبه وكان يمثل الاغلبية، بل إنه يستطيع أن يؤثر على الأغلبية في غالب الاحيان ولو كانت لاتنتمي إلى حزبه وذلك بواسطة الاعلام والرأي العام.

وما يمكن قوله هو أن السلطات الثلاث تأثر على بعضها، فالرئيس يستطيع رفض الموافقة على قانون صوت عليه الكونجرس، ولكن هذا الأخير يستطيع هو الآخر رفض طلباته المالية أو المصادقة على معاهدة دولية، كما أن المحكمة العليا المعين أعضاؤها، وهم تسعة، من الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ من حقها تقرير عدم دستورية القوانين.

من هنا يتضح لنا أن السلطة التنفيذية في هذا النظام غير مقسمة بين هيتين، وأن مساعدي الرئيس هم أماء فقط وليسوا وزراء، وأن التمثيل البرلماني ضعيف لقيامه على عدد من النواب الممتنعين الى جهات مختلفة وإلى حزبين مختلفين عكس الرئيس المنتخب من طرف الجميع، وأنه اذا كان الرئيس لا يستطيع حل البرلمان فلا يجوز له هو الآخر سحب الثقة منه. وتماشيا مع الشعار المعروف «زواج بدون طلاق» فان السلطة التنفيذية تضمن بذلك استقرارها رغم مرونة الاحزاب ونظام الانتخابات داخل البرلمان.

ونختتم هذا المبحث بالإشارة الى أن النظام الرئاسي الكلاسيكي الذي شرحناه يختلف عن النظام الرئاسوي السائد *Présidentialisme* في الدول النامية وخاصة أمريكا اللاتينية وأفريقيا يسيطر الرئيس على معظم الاختصاصات على حساب البرلمان، والسبب في ذلك هو أن هذه الأنظمة حاولت تطبيق نظام دون مراعاة لأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فرفض اقرار فكرة الانتخاب الحر نسبيًا، إلا أن تلك الأوضاع تؤثر على تغليب الصفة الديكتاتورية على الديمقراطية، لاسيما وأن توزيع السلطة

يتم وفق رؤى المحكام وأقصى الدستور بحيث نجد رئيس الدولة يتمتع بسلطات واسعة وموائمة للتأثير على البرلمان مستفاد من النظام البرلماني والرئاسي دون تبني مسؤوليته. وإن اعتمدت فتبقى شكلية.

المبحث الرابع النظام شبه الرئاسي⁽¹⁴³⁾

إن الأنظمة شبه الرئاسية هي تلك الأنظمة التي تقوم على دستور شمل قواعد يتميز بها عن النظام البرلماني وقواعد سائدة في المجتمع، فهي نظم تقرر في دساتيرها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام ويتمتع بسلطات خاصة، ووجود وزير أول يسير الحكومة التي يستطيع البرلمان إسقاطها، وهو بذلك يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني والمثل على هذه الأنظمة، النظام الفرنسي والبرتغالي، غير أن هذه الأنظمة تختلف فيما بينها من حيث أبعاد السلطات التي تتمتع بها كل هيئة من الناحية الواقعية. وأن هذه الاختلافات يمكن معرفتها بدراسة موقف الرئيس الفعلي.

1) الرئيس يتمتع بالأغلبية البرلمانية : فإذا كان الرئيس يتمتع بالأغلبية البرلمانية فإن دور الأقلية يكون ضعيفا، وإذا كانت هذه الأغلبية تؤيد الرئيس فأننا نغفل أمام أغلبية برلمانية ورئاسية، وهنا تكون الاعلية مساندة للحكومة والرئيس الذي يكتسب بذلك قوة كبيرة تتجاوز أحيانا سلطة الرئيس في النظام الرئاسي، والمثل على ذلك النظام الفرنسي الذي يتمتع رئيسه بالأغلبية منذ الستينات مما دعم مركزه وحوله إلى محرك للسلطة. ونتيجة تلك

(143) هناك من يكيف النظام الفرنسي على أنه نظام برلماني خلقي

أنظر الفصل الخامس بالنظام السياسي الفرنسي.

ونجد الإشارة بأن سنة 1986 ولادة 1988 عرفت نموها من هذه الناحية حيث وقع أن أصبح الرئيس الفرنسي لا يتمتع، ولأول مرة منذ الفصل بالمستور الحالي، بالأغلبية مما أسفر عن تغيير رئيس الحكومة يسمى للأغلبية المحافظة وهو السيد شيراك رئيس حزب التجمع الجمهوري R. P. R. مما جعل سلطات الرئيس الفعلية تفصل لصالح الحكومة، وحرما جعلنا نتفق على أن هذه الوحدة ستكون عامل تغيير لتسيرة مسار نظام الجمهورية الخامسة لهذا النموذج الجديد من الحكم. وقد تكيفت المؤسسات مع التغير.

حول : هذا التغير وأثره على الجمهورية الخامسة أنظر - Duvoyet M., Brévière de la cohabitation - P U F., 1986, Paris.

الأغلبية البرلمانية أصبح يعزل الوزير الأول مع أن الدستور لا ينص على ذلك ولم تسقط حكومة منذ عام 1958 حتى سنة 1986 ثم عادت الأغلبية ورسمية سنة 1988 وهي المرحلة التي وصفت بمرحلة التعايش Cohabitation.

في حين أن الجمعية حلت عدة مرات وبالمقابل فإن الرئيس المساوي لهذه ضحايا واقعا على خلاف الرئيس الفرنسي مع أنه يتمتع تقريبا بنفس الصلاحيات، وهذه الوضعية تجعل من الرئيس شخصا شيعا بالرئيس في النظام البرلماني لأن الأحزاب السياسية هي التي ارتضت أن يكون المستشار هو الذي يتمتع بالأغلبية البرلمانية مما يسمح له بممارسة السلطة لدية، وإن كان الرئيس يتمتع بسلطات وفق الدستور إلا أنه لا يمارسها.

2) الرئيس لا يتمتع بالأغلبية البرلمانية. أما إذا كان الرئيس لا يتمتع بالأغلبية البرلمانية فإن الحكومة هنا لا تملك وسيلة إعبادة مما يؤثر على استقرارها. ضمن هذه الأنظمة قد نجد حزبا يملك الأغلبية رغم تعدد الأحزاب مثل إسبانيا (حزب الاستقلال) والبعض الآخر لا يملكها مثل فنلندا والبرتغال. وفي الحالة الأولى يستطيع الرئيس أن يترك إعبادة للحكومة. أما في الحالة الثانية فإن هذه إعبادة تكون للرئيس نتيجة الانقسامات الحزبية مثل فنلندا. في هولندا وإسبانيا مثلا يكون الرؤساء من الصف حيث يتكون الحكومات نواحي البرلمانات وتسير سياسة الدولة، لهم يشبهون الرؤساء في الأنظمة البرلمانية بحيث تقتصر مهمتهم على تعيين رئيس وزراء قادر على جمع أغلبية برلمانية مع الاحتفاظ بحسه بدور لمحافظ على النظام وإن كان يمارس سلطة معنوية واسعة.

أما فنلندا فإنا نجد الرئيس قويا نتيجة الانقسام الداخلي للأحزاب فهو مجبر على استعمال كل المبلطات المخولة لدفع الأحزاب التي تكون ائتلاف يسمح للوزير الأول ومساعديه تسير شؤون الدولة.

الباب الثاني

أنظمة الحكم الليبرالية

بعد أن تناولنا بإعبارة والتحليل - ولو بإختصار - الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأنظمة الليبرالية، نخصص هذا الباب لبعض الصفات من تلك الأنظمة يتناسب وتصنيفها إلى برلمانية (بريطانيا) ورئاسية (الولايات المتحدة الأمريكية) وشبه رئاسية (فرنسا) وحكومية الحسنة (سويسرا).

١) الملكية المقيدة : بدأ التنظيم السياسي يبدو واضحا في المملكة البريطانية أثناء تولي فيوم الاول (الفاتح) السلطة في بريستاب ، بعد أن فتحها سنة 1066 وقتل الملك هارولد في هاستنغ Hasung ، فقد كان بين انجس والآخر يستدعي بلاء ابيد لامشارتهم في قضيه وطب لمساعدة منهم خارج الاطار الضريبي ، كما منح لمقادة عسكريين مميزات سمحت له بنيل ثقتهم

وتميزت المرحلة الاولى هاته من الحكم بسحورية الملكية لنظام الاقطاعي ، وتمكن النلاء والاشراف حلاله من افكاك انميثاق الاعظم من الملك جان ماثير سنة 1213 وموجب ذلك بدأت تظهر الودر البرلمانية حيث تشكل مجلس معوار الملك من النلاء والاشراف والاقطاعيين سمي Magnum Concilium ، غير أن بوار انقامه بدأت تظهر أثناء حكم الملك هنري الثالث (1216 - 1272) الذي أصبح يستدعي طارسين واثين عن البرجوارية في السدة لمجسه ، ثم بعد تولي اعدارد الاول (1272 - 1307) الحكم استقر الرئ على أن الضرية لا تعرض الا بموافقة الممثلين لمتحين (مثلى العرسان والرجوازية) ، إلى جانب الاساقفة والاشراف.

وقد انفصل الاساقفة والاشراف عن المتحين وشكلوا مجموعة واحدة معاضى بالمتحين إلى اتباع نفس الملك شكلوا بدورهم مجموعة خاصة بهم ، وبذلك انقسم المجلس إلى مجلسين في عصر اعدارد الثالث سنة 1327. واثاء هذه الفترة كان السلك يشتمل بسطات واسعة معضدا على مبدأ « الملك لا يخطئ » ، لكن ذلك لا يعني أن البرلمان لم تكن له أية سلطة. بل كانت لديه سلطات أهمها حق الموافقة على الضرائب وحق رفع العرائض. وهما الحقان اللذان امتنعنهما بطريقة ذكية سمحت له فيما بعد الاستحوذ على مجلس الاختصاص التشريعي¹⁴⁶ : وان كان حتى الاعترض والمواقفه على الضرائب تعرضا لبعض القيود في مراحل معينة¹⁴⁷ ، خلافا لفترة المعتدة

(146) «نظر مراحل تطور الديمقراطية».

(147) «مرف حكم هنري السابع 1485 والتمس 1509 والبرليست الاطلى 1533 - 1603» ، أي بين 1485 و 1603 حكما تشيها بالحكم المطلق وبعد ذلك جاء حكم له سيوت «حلك الاول وشر إلى الاول و الثاني م حلك الثاني» من 1603 إلى 1648 التدرج بالسلطات للمادة بين الملك و البرلمان

الفصل الاول

النظام السياسي البريطاني

يتميز لنظام السياسي البريطاني عن غيره من الانظمة في كونه لم ينشأ طفرة واحدة نتيجة نظرية معينة ، وإنما كانت نشأته بعدة عوامل ظهرت متتالية عبر التاريخ البريطاني اضيفت عليه طالبا خاصا يتنازه عن الانظمة الاخرى.

كما يتميز هذا النظام بكونه لم يعرف طية مراحل نشأته صراعات حادة أدت إلى قطع لهذه المسيرة باستثناء ثورة كرومويل وجهيريه 1640 1689 ، مما جعل منه نظاما يماشى ويسير التطور ومتطلبات لتغير الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد. فقد عرف نظام الملكية المقيدة وثانية المجلسين واحيرا ابرلمانية الديمقراطية¹⁴⁸

المبحث الاول

تطور النظام السياسي البريطاني

عرف النظام السياسي البريطاني أثناء تطوره مراحل ثلاث أساسية هي الملكية المقيدة ولثانية البرلمانية والبرلمانية الديمقراطية¹⁴⁹ :

(144) «نظر : P. Luchaire et A. Demichiel, Op. Cit, pp. (2) et suiv.

انتر ايمبا «مسل الدارس الصور التاريخي لنظام البرليست

(145) «نظر انظر المبحث الاول من الفصل الرابع من الكتاب الاول

من 1399 إلى 1422 التي حكمها هنري الرابع ثم الخامس والسادس حيث ساد فيها تعاون بين الملك والبرلمان.

(2) **الثالثة البرلمانية** : نتيجة للأزمة الحادة التي تسببت فيها أزمة ستورث بإجلاء البرلمان عن مدينة السطة، أصبح هذا النظام سنة 1688 وعينت ماري وزوجها فيرم (Marie fille de Jacques II et Guillaume d'Orange) سنة 1689 ملكين على بريطانيا. بعد الاعتراف بهنود لحقوق لذي ارسطة لتفريع للمجلس وعدم شرعية فرض صرائب دون موافقة البرلمان، والذي عد نكسة لملتمس الحقوق لسنة 1628 المقرر لحقوق الفردية، إلى جانب عريضة بين Pym وهيمدام Hampden لسنة 1641 المنظمة لقواعد النظام لبرلماني.

كما ظهرت اعراف خلال انقرون 16 منها المسؤولية الجنائية للمستشارين حيث توجه التهمة من قبل مجلس العموم والمحكمة تكون من مجلس اللوردات⁽¹⁴⁸⁾ وهؤلاء المستشارين يخدم بعضهم من نوب مجلس العموم قصد لحصول على موافقة المجلس على الوراثة⁽¹⁴⁹⁾.

وبفضل الانتقام الذي حدث دخل البرلمان سنة 1679 بين الثوري Tones ولويج Whigs الملذين تحولاً فيما بعد إلى حزبين هما المحافظين والاحرار⁽¹⁵⁰⁾، الأول ساند الملكية، والثاني يتابع عن حقوق البرلمان، ووجد مجلسين هما اللوردات والعموم، تأكدت هذه الاعراف وتولى لبرلمان السلطة التشريعية وسامية، والملك تولى السلطة التنفيذية وحق الموافقة يعاونه في ذلك اشخاص يختارهم من النواب ومن غيرهم.

وبسبب عاتلة هاوور رجعت الكفة لصالح البرلمان⁽¹⁵¹⁾ وذلك بحسب عاملين اساسيين :

(148) حكم ولائهم على انكوت متراوود. Stanford والقدس لندن

(149) حدثت قبل في وزارة شالتر بيرى. Shafterbury سنة 1679

(150) يوجد هون بحرين إلى القرن السادس عشر ظهر خلاف بين الانجليكان والرومان، ما حزب الملك ثم ظهر لا في سنة 1893.

(151) جيمس الأول حفيد حاك الارن 1714 - 1727. وجرج الثاني 1727 - 1760

الأول : أن الملكين متعاونين. التمه الانجليزية (الماي) ولا يتشاور بالسياسة.

الثاني : استمرار تهديد عاتلة ستورث بالاستيلاء على السطة وكراهيتها للبرلمان، مما دفع بهذا الاحير إلى اسكاف مع عاتلة هاوور من جهة، واتحاد النواب العموم معلى الويغ (الاحرار) ومحافظةهم على الاعلية للوقوف ضد تهديدات آل ستورث.

وكفالة لهذا التصلص كان الملك يستأصين الاشخاص المسيرين للشئون العمومية إلى رؤساء الاعبية في مجلس العموم لتقديم يدك ومنحهم ملطه المبادرة، مما ساهم في بورة التقدم البرندي على اقر اصعان السطة التنفيذية عن السطة التشريعية المفسمة بين لملك رئيس الدولة عبر المسؤول مياميا، والوزارة المسؤولة أمام مجلس العموم

وبذلك تأكدت قاعدة أن رئيس الحزب لحوار على الاعبية في مجلس العموم يتولى رئاسة الوزراء تحت اسم الوزير الاول، ومن ثمة أصبحت الوزارة مسؤولة أمام مجلس العموم وتحت رعايته، وحلت المسؤولية السياسية محل حق توجيه التهمة الجنائية impeachment.

(3) **البرلمانية الديمقراطية** : قد كان فشل حورج الثالث في استعادة السلطة وهزيمة بريطانيا في أمريكا أثر كثير على تطور النظام البرلماني، قد ظهر قانون اصلاح الانتخابات سنة 1832، وثله قوانين تتعلق بتفريع المقاعد في البرلمان وتوسع حق الانتخاب (1867 - 1844 - 1928) وأخيراً أقر مبدأ الاقتراع العام 1928. وأصبح مجلس العموم مصدر السلطة فقد مجلس اللوردات مسعته، وتأكد ذلك بقانوني 1911 و 1949 اللذين يبرجهما سمحت منه السلطة وتكررت في يد مجلس العموم، ولم يعد الملك يؤثر فعب على السياسة الداخلية.

وبتقرير مبدأ الاقتراع العام ظهر النظام الحزبي وهياكله وحاول كل حزب تنظيم أعضائه واجبارهم على التصويت لصالحه. فتحول الحزبان في بريطانيا إلى عنصر أساسية للحركة السياسية (حزب الاحرار والمحافظين ثم حزب المحافظين والعمال)، وبذلك تحول الحزب إلى وسط بين الرأى العام والسلطة أثناء الانتخابات والتوسبة الاساسية لاستقرار النظام

يقوم النظام السياسي البريطاني على هيئات مركزية هي البرلمان كمسطة تشريعية، وسلطة وإدارة كسلطة تنفيذية.

أولا البرلمان : يتكون البرلمان الانجليزي من مجلسين اثنين هما مجلس اللوردات House of lords ومجلس العموم House of commons.

أ- مجلس اللوردات : يعتبر مجلس اللوردات من المؤسسات لبريطانية القديمة

1- تشكيلة : ن مجلس اللوردات يوجد أصله في المجلس الكبير وبالضغط في طقة لاشراف والنبلاء ورجال الدين من هذا المجلس، وهؤلاء الاشراف والنبلاء يرتبون على النحو التالي أمير، ماركي، كوث، بارون، وشوالي Prince, Marquis, Count, Baron, Chevalier.

ويتم اختيار اللوردات مبدئيا عن طريق الوراثة. وحفظ الملك بحق في اثناء مراكز جديدة، ولدى استقرار النظام أصبح للملك وإدارة⁽¹⁵²⁾ يسان اللوردات، فتكونت التشكيلة تتألف مع العصر، ومع ذلك فإن البقية الاليمقراطية الملكية للأراضي تشكل حوالي نصف اللوردات (500 من 1000)، ون كان لبعض يرى بأنه أصبح مجلسا يمثل اللجنة الاحتشاعية ولدى حدوث خلاف بين المجلسين قد الحل هو لطريقة الأسلم، غير أنه لقرص رأي مجلس العموم تنجاً لإدارة إلى الملك للضغط على مجلس اللوردات، وقد وصل ذلك إلى التهديد بإضافة عدد آخر إلى المجلس بما يحق الاغلبية المطلوبة لصالح رأي الوزارة.

والملاحظ أن ما يقارب 80 ٪ من اللوردات لا يحضرون اجتماعات المجلس، مما يسهل سير أعماله بسبب عدد أعضائه القليل الذين يحضرون الاجتماعات

(152) بدأت الورقة بمشاركة في تعيين اللوردات في القرن 18 بتقديم الحكومة الملك عند حلول عهد الملك جورج الثالث بأسماء أشخاص مهمين في دعمهم للحزب الحاكم، أو قادة في الجيش جمعوا ليلادهم أو علماء باسطة وكذب كدرو خدمات عليه لبلادهم

2- اختصاصاته : كان مجلس اللوردات يتشع بسلطات واختصاصات مساوية لمجلس العموم في محاكم التشريعي والمالي، ويتولى محاكمة وزراء المتهمين من مجلس العموم.

والسبب في تنعته بهذه السلطات يعود إلى قدمه من جهة، وأمثلاك أعضائه لسلطة الاقتصادية، وكوهم بضمين نجاح النواب لمجلس العموم لما لهم من تأثير على الناحية، غير أن توسع هيئة الناحية سنة 1832 أثبت بأن مجلس العموم هو الذي يمثل حقيقة الأرادة شعبية، وأن طريقة اختيار اللوردات تتنافى مع مبدأ الديمقراطية. مما سمح بانعكاس السلطة التشريعية والمالية تدريجيا إلى مجلس العموم وتنفذ سلطة الاقتصادية من لريف إلى المدينة.⁽¹⁶³⁾

وبموجب التعديل الدستوري لسنة 1911 و 1949 سحبت السلطة التشريعية من اللوردات إلى مجلس العموم، وتحول مجلس اللوردات إلى مجرد مجلس لإبداء رأي الفني ما يعرض عليه، وهو ما دفع بالبعض إلى المطالبة بإلغائه في حين طلب آخرون تحديثه. ونظرا للتطور الذي يلمعه استشاراته ومكانة تقايد في النظام البريطاني، فإن لاتجاه نحو التحديث يدر الأسلم والاصح لما يمتنع به هذا المجلس من خبرات مختلفة.

ب- مجلس العموم : إن مجلس العموم هو المؤسسة التي حققت تفكك الشعب في بريطانيا ضد الملك بفضل الصراعات لطوية التي كان أعضاء المجلس يخوضونها ضد الملك من أجل مترجاع لسلطة لصدحيه الحقيقي، وإن كانت الوزارة بواسطة التنظيم الحزبي المحكم قد حلت محل مجلس العموم في ممارسة السلطة وقيدة البلاد.

1 () التشكيل وسير العمل : يتشكل مجلس العموم من نواب عن الشعب ينتخبون بواسطة الاقتراع العام وفقا للاغلبية البسيطة في دورة واحدة من قبل المواطنين البالغين من العمر 18 سنة⁽¹⁵⁴⁾ لمدة خمس سنوات.

(154) انظر البحث ثالث من الفصل الثاني في الباب الأول من نظم الأول (154) كان الانتخاب المقيد هو سبب من 1918 بالنسبة للتذكير في الانتخابات 1928 الملك لم يجرى 1928 مر من الزمن ثلاث انتخابات 21 سنة في الانتخاب ثم جاء تقري 1949 الذي يخص السن إلى 18 سنة

وبشأن عملية الانتخاب فإنها تتم بطريقة تحقق أكبر قدر من الديمقراطية، وبعد إعلان الملك عن حل البرلمان القديم وصدر قانون استدعاء الناحيين ونشره ووضع أوراق الترشيحات، يبدأ تسجيل المرشحين على تلك الأوراق التي تسلّم للمكتب لمحتصر بالترشيح مرفوقاً بمائة وخمسين نيرة (150) كضمان لعدده حين انتخابه إلا إذا حصل على أقل من ثلث 1 / 8 الأصوات المعبر عنها

وبعد تحديد يوم الانتخابات الذي يكون على الأقل بعد مرور تسعة أيام من أحريوم تقديم الترشيحات، تتولى الدولة، تحقيقاً للديمقراطية، تنظيم الانتخابات، فتسمح للمرشحين بمس الوسائل الخاصة بالمعدية (ملصقات، قاعات، تلفزيون، راديو)، كما تحدد الحد الأدنى من الأموال المخصصة لحملات الانتخابية مهما كانت علاقة المرشح وومن الناحية النظرية هي الأقل

ويكون الانتخاب في يوم واحد وسري، على أنه إذا شابه الانتخابات عيب فإن الفصل في الموضوع يعود إلى المحاكم العادية. أما تنظيم العمل في المجلس، فيستدعي وجود أجهزة تقسم بينها ثلث المهام، وبها الرئيس Speaker والمجموعات واللجان.

الرئيس هو الذي يتولى توجيه المناقشات والإشراف على احترام النظام، وقد كان يعين من قبل الملك بموافقة المجلس ومهمته أيضاً الدفاع عن حقوق المجلس أمام الملك وإعلام لظرفين برأيهما. وبعد سيطرة المجلس على السلطة أصبح ينتخب من قبل النواب لمدة «فترة التشريعية» وقابلة للتجديد ولو أنه لا ينتمي إلى حزب الأغلبية؛ مما جعله يحتل مركزاً بعد انتخابه، فوق الأحزاب (لحياد)

ومن المعلوم أن الذي يوجه المناقشات ويشرف على النظام يملك حق منح أو رفض التحدث، وله أيضاً أن يفرض القواعد الإجرائية كسر النعمن البرلماني؛ بل له أن يوقع عقوبات تأديبية إذا ما وافق النواب على ذلك. ويوجد بجانب الرئيس نائباً مساعداً له وكذلك نائب رئيس لجنة الوسائل، كما يساعده في تسيير المصالح الإدارية أمين عام ومساعدان آخرون

المجموعات السياسية : للمجلس مجموعتين سياسيتين كبيرتين (الأغلبية والمعارضة) تنظم حركتهما الحياة السياسية للمجلس (164) إن هاتين المجموعتين تشكلان حلقة وصل بين الإرادة الشعبية والعمل الحكومي؛ ولكل مجسدة قائد ونائب له وشرفين على التصويت داخل المجلس بحيث يتولون مراقبة أعضاء الحزب أثناء التصويت ذلك أن نظام التصويت المتبع في المجلس هو التصويت التامدين يلتزم النائب بالتصويت لصالح مشروع حزبه ولا تعرض للعزل (165) ومن هذا فإن رئيس المجموعة المتنافسة تؤسس عليها الحياة السياسية في المجلس.

اللجان . بشكل مجلس العموم ذاته. خلافاً لمنظم لأمريكي أو الفرنسي مثلاً: إلا أن تكاثر أعماله أدت به في آخر الأمر إلى تشكيل لجان دائمة، غير أنه رفض فكرة التخصص. حيث إن لجنة المجلس بكامله إذا طرح عليها موضوع تكون هي المجلس، لكن الخلاف يظهر في أن رئاستها تكون من قبل رئيسها وليس رئيس المجلس؛ وأن المناقشة تكون أكثر ديمقراطية والاقتراحات تؤخذ بعين الاعتبار، وأنحق في الكلمة مباح وليس بالترتيب، وبعد السبب في ظهور هذا الأسلوب من التنظيم إلى محاولة النواب الهرب من سيطرة الرئيس الذي يتبع الملك قديماً.

غير أن هذا التنظيم قد حلت محله اللجان الدائمة التي تختص بدراسة كل ما لا يدخل في اختصاص المجلس بكامله والرئيس هو الذي يقرر طرح الموضوع على لجنة دائمة.

وما يميز به مجلس العموم هو أنه، رغم عقد اختصاص دعوة البرلمان للانعقاد ورفض اجتماعاته إلى الملك الذي يعين في غالب الأحيان مثلاً عند هو اللورد المستشار Lord Chancellor يبقى معقداً تقريبا طيلة السنة،

(166) بعد ظهور هذه المجموعات من الاقتراحات المتعلقة التي كان تقع في نواب البرلمان (البروت والتمتع) وذلك في القرن 17.
(168) هم المراقبة كنه تصويت حيث يعيد اللورد المستشار للبروت لعضو - إلى حيز الجيني والمعارضين إلى المر اليساري للبروت

والأهم من ذلك هو أن الأيام العاصمة بين انتهاء الدورة وبداية الدورة المقبلة رسياً لا تعد مدة توقف نشاط المجلس.

أما مناقضاته فهي عمومية تحت رئاسة الرئيس تنشر في التقرير¹⁵⁷ لرسمي للمناقشات على أن يحصر عدد معين كحد أدنى من النواب وهو 40 ٪ وأن كان الالتزام الحزبي معرض هو لنواب لحضري بما يسمح بحضور عدد كبير منهم خاصة إذا كان الموضوع مهماً.

وبالنسبة لجدول الأعمال فإن البرلمان هو الذي كان يحدده، أما حالياً فإن الحكومة هي التي تحدده على أن ترتب المواضيع من قبل الأمين البرلماني للحزب الأعلى واستشارة الأمين البرلماني للأقلية.

2) سلطات مجلس العموم واختصاصاته : بعد سيطرة المجلس على السلطة التشريعية والمالية قيل بأنه هو صاحب السلطة العليا وأنه يستطيع أن يفعل كل شيء سوى تحويل رجل إلى امرأة. غير أن ظهور الوزارة ولتطيم الحزبي المحكم جعل تلك السلطات إلى الوزارة التي أصبحت تمارسها فعلياً وإن كان البرلمان هو صاحبها نظرياً.

السلطة التشريعية، تشمل القوانين المنظمة لمصالح خاصة والقوانين العمومية التي لها أبعاد واسعة وعامة وهي ذات أهمية بالمقارنة مع الأولى. والملاحظ أن القوانين التي يقدم مجلس اللوردات اقتراناً بتعديلها تصبح نافذة كما هي بمرور دورتين. أما القوانين المالية فمرور شهر واحد. مما يجعل مجلس اللوردات لا دور له في هذا المجال إلا إذا قل مجلس العموم اقتراحاته.

أما السلطة المالية فهي التي مكثت مجلس العموم من الاستيلاء على السلطة التشريعية، غير أن المبدرة الآن تقلصت وأصبحت للحكومة وإن كان يحق له تخفيضها. غير أن ذلك لا يتناقض مع الديمقراطية الحديثة.

(157) لذلك أن الرئيس يتمتع بسلطات واسعة في إدارة مناقشات المجلس بحيث يمكنه حتى يقرر تعديل بعض القوانين على الأثر لصدده من حيث والبريس اختيار أي اقتراحات إذا تصدت وبعد الموضع العامة وإدلية الأهمية من شأنه في الأخير أناته تالت حد وفقاً من مناقشة الزمسة داخل المجلس والحكومة أيضاً وسائل للتسجيل بدمية بموجب على غيره وتحديد قبل التصويت عليه، انظر Leclercq & A. Lelumière & A. Lelumière, Op. Cit., p. 175 et ss.

لارتباط الاعلية بالحكومة وكلاهما يعمل لتطبيق برنامج واقفت عبه أغلبية الشعب

أما السلطة الرقابية فهي الوسيلة التي تمكن البرلمان من الاطاحة بالحكومة سواء عن طريق الاستقالة أو إنشاء لجان تحقيق أو سحب الثقة. وهي رقابة التي لا تدرس علناً إلا من قبل المعارضة.

ثانياً السلطة التنفيذية : ذكرنا أن السلطة التنفيذية في بريطانيا يتولى ممارستها الملك وأوزارة مما جعل هذا النظام يتصف بثبات الجهاز التنفيذي.

أ. الملك : إن الملك في بريطانيا يتولى العرش عن طريق الوراثة دون اهتمام بعنصر الوارث ذكرنا أم أتي، وقد ظهرت كملكية مطلقة ثم مقبلة. وساد لمبدأ القاضي بأن الملك لا يخطئ، فهو معصوم من الخطأ ومن ثمة لا مسؤولية عليه خاصة بعد أن توت الوزارة التنفيذية ولم يعد للملك سوى دوراً أدنياً، وإن كان يلعب دوراً بالغ الأهمية في استقرار النظام وفي العلاقات بين الأعلى والمعارضة أو أجهزة الدولة بحيث نجده يقوم بكفالة ذلك التوازن الضروري بين أجهزة الدولة. وبذلك ثابت الملكية رضا الشعب الذي تمسك بها وتقبل مبدأ لا مسؤولية حيث لا توجد سلطة.

اختصاصات الملك : يختص الملك بالمواقفة على القوانين وهو اختصاص لم يبق له سوى محتوى نظري، إذ أنه لم يعد بإمكانه الاعتراض على القوانين التي يصنها البرلمان منذ سنة 1707، كما أن للملك سلطة حل البرلمان سابقاً ولم تعد هذه السلطة سوى نظرية أصلاً، لأن طلب الحل يكون من الحكومة، وبالتالي تعبيراً عن إرادتها: أما اختصاصات الملك في المجال التنفيذي باعتباره عضواً في السلطة التنفيذية فإنه هو الذي يختار ويرز الأوب، وإن كان أيضاً هذا الاختيار مقيد حيث يترجم بتعيين زعيم الحزب العاثر، مما يفرغ هذه السلطة من محتواها أيضاً ونقلها إلى الشعب لدى اختياره أعليه حزب معين يكون قد اختار الوزير الأول.

وفضلاً عن ذلك فإن سلطة الملك في تعيين كبار الموظفين وسحب الألقاب والنياشين وحل العفو وغير ذلك من السلطات تحولت بعد سيطرة الوزارة والبرلمان على السلطة إلى سلطات تدرس نظرياً من قبل الملك وواقعياً من قبل الوزارة ولعل القيد الذي فرضت عرفياً على حياة الملك لخاصة

باعتباره رمز الوحدة للذين على كونه لم يعد يتمتع بسلطة فعلية من جهة ولم يعد حراً حتى في تصرفاته لخاصة باعتباره ملك هذا الشعب ومن الامثلة على الفقد رفض الحكومة والشعب تزوج الملك ادوارد الثامن امرأة امريكية مطلقة، وكان الحل هو تنازله عن العرش حتى يتمكن من استرداد حريته شأنه شأن غيره من المواطنين⁽¹⁵⁸⁾.

ب - الوزارة : إن الوزارة في النظام الرئاسي تحد مصدر ظهورها في مجلس الملك المحاصر الذي كان يقدم له الاستشارة في الامور التي يريد عرضها عليه⁽¹⁵⁹⁾، وكان داخل هذا المجلس سجان أهمها لجنة الدولة مما ادنى بالبعض إلى القول انها اصل الوزارة.

ونلاحظ الآن الوزارة دوراً أساسياً في النظام لبسبب ذلك أنها حلت محل الملك في ممارسة السلطة التنفيذية ولها تأثير كبير على الاعطية البرلمانية

1 - الكابيت Cabinet أو الحكومة : نعل ما تتميز به الوزارة في بريطانيا عن غيرها من الوزارات في الانظمة البرلمانية هو اختلافها عن الحكومة والكابيت «Cabinet» أو الديوان، ذلك أن الجهة لمسئولة أمام البرلمان هي هذه الاخيرة التي تصمم أهم الوزراء إلى جانب رئيس لمجلس الملكي الخاص وصاحب الختم الخاص.

أما غيرهم فلا يعتبرون من الكابيت ويسوا مسؤولين أمام البرلمان. ومن هنا فإن الديوان أو الكابيت لا يعني كامل الوزارة لكون هذه الاخيرة تشكل من أعضاء في الكابيت وآخرين غير أعضاء فيه كالامراء ورؤساء اللجان الوزارية الذين يتولون تسيير وتنسيق الاعمال الوزارية بغرض فعاليتها وعدم تضاربها.

2 - الوزير الأول : يحتل الوزير الأول في النظام البرلماني مكانة بارزة في النظام السياسي لكونه المسؤول عن سياسة الوزارة ورئيس السلطة التنفيذية، فضلاً عن كونه زعيم الأغلبية البرلمانية.

(158) انظر: عبد الحميد سبكي، وصغير عجل، المروج المذوق ص 64.

(159) ويشكو هذا الشخص من كبار حوضي الملك بالاسم باسمهم من جهة في ذلك المجلس.

وإذا كان الوزير الأول فيما مضى يتم اختياره من قبل الملك صرح لأغلبية في البرلمان، فانه أصبح مجبراً على تعيين زعيم الأغلبية في الوقت الحاضر، مما يجعل هذه السلطة في التعيين سلطة نظرية لا غير، ذلك أن الذي يختار الشخص في حقيقة الأمر هو الشعب بواسطة المراقبة على مشروع حربه ونحوه صوته ومن ثم اختياره كرئيس للحكومة، وبغور حزبه وتعيينه يتولى تعيين مساعديه من الوزراء دون تدخل من الملك.

فالوزير الأول هو زعيم الحزب واختياره يتم من قبل الشعب تتولى السلطة التنفيذية، مما يجعل منه مصدر الحكومة وقتئذها باستطاعته تشغيل الحكومة لاعتماد النظام على مدأ تضامن أعضائها

المسئولة التضامنية للحكومة : تضامن بين أعضاء الحكومة هو سبب قوتها وإذا برع البرلمان نقت من الحكومة بسبب معارضة سياستها فان على هذه الاخيرة ان تستقيل بمصامة.

والذي لا جدال فيه أن من الصعوبة بمكان تطبيق هذه القاعدة من طرف الأغلبية البرلمانية على حكومتها، لان من شأن ذلك أن يتسبب في فقدان الأغلبية للسلطة دا ما طرح الميضي على الشعب نتيجة خلافات بين أعضاء الأغلبية: بل يمكن أن يؤدي إلى انقسام الحزب مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية على الأغلبية.

المبحث الثالث

تكييف النظام البرلماني

إذا كانت السلطة قد انتقلت من يد الملك الذي لم يعد يلعب الا دوراً شرفياً، إلى يد البرلمان المنتخب صاحب الحق في سحب الثقة من الوزارة، التي هي الاخرى تتمتع بحق الحل بموافقة الملك، فان التطور الذي

عرفه هذا النعام بعد أن كان لصالح البرلمان قد تحول لصالح الوزارة وذلك
سبب سواد ثنائية الحزبين⁽¹⁶⁰⁾ وتنظيمها المحكم.

فالوزارة المسمية لحزب الأعلية في البرلمان تضرر ولاء أعليتها لها،
ومن ثمة تحولت المسؤولية إلى مجرد شعار، مما يسمح للوزارة من تجميع
السلطة التشريعية والسياسية التي كان يتمتع بها البرلمان إلى جانب سلطتها
التنفيذية نتيجة تأكلدها من موقفه البرلمان على كل مشاريعها، كما تحولت
فكرة حل البرلمان والاحتكام للمناخ من وسيلة لحل نزاع بين الطرفين
(لوزارة والبرلمان) إلى وسيلة سبأ أيها الوزارة عند تأكلدها من مساندة الناحين
للأغلبية ومعارضتهم للأقلية فحلل لبرلمان لتدعم أعليتها وتعزيز مركزها
وخضعت المعارضة

ومن هنا أصبح البرلمان حلقة اتصال بين حكومة تحدد وتنفذ سياسة
معيّنة ومجموع الناخبين الذين يتقبلون أو يرفضون هذه سياسة. ورغم ما يقد
عن انتقام البريطاني من لحقوقه لضرورة لا تستطيع الوزارة أن تلعبها أو تعدلها
بما يتعارض وللديمقراطية وكذلك لا تستطيع أن تلبي مبدأ المعارضة والاعراف
والغالبية التي تعد من القيم السياسية السائدة المحترمة من قبل الجميع.

كما أن الشعب عند اختياره لأغلبية حزب، فإنه لا يختار انتخاب بقدر
ما يختار برنامج الوزارة التي يرأسها زعيم الحزب الفائز الذي قدم برنامجا
لعمله ونال موافقة الأعلية، مما يجعل الحكومة مسؤولة أمام لبرلمان والرأي
العالم، وحتى أن البعض يقول أن المحكم في إنجلترا هو حكومة الرأي العام.

(160) الركا بعدد الاحزاب لا يمكن الحديث عن البرلمان أو صنف الكفة من الحكومة مثلا ويستمر
وجع فذلك يجب التنبيه إلى أنه في حالة تقارب عدد نواب منطى حزب الصناد والمناطق في البرلمان، فإن
حزب الأحرار يصبح قوا سياسية كبيرة بحيث أن انضمامه لمعارضة يؤدي إلى حل البرلمان والحكمي مما
يجعله محل مقابلة مستمرة من الحزبين يمكن أن تصل إلى حد الحسم بطلانها، وكذلك بعد بالنسبة للحزب
الاجتماعي الديمقراطي، وإن كان تصورهما سبورا من طلبة النظام الحزبي في بريطانيا ويشهد إلى نظام تصديقية
التمثيل والمص

الفصل الثاني

النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة مركبة، اعتمدت شكل الاتحاد
المركزي بعد أن مرت بمراسل معينة بدأت يودرها بعد الاستقلال⁽¹⁶¹⁾
بالتحالف الذي وقع بين المستعمرات الثلاثة عشر في نوفمبر 1777 في شكل
اتحاد تعاهدي *Confédération*. وبعد لمصادقة عليه من قبل جميع الدول
(آخرها هي الميريلاند 1781) أعلن المؤتمر إنشاء هذا النظام نهائيا في مارس
من نفس السنة، غير أن الدول الأعضاء حرصا على استقلاليتها لم ترض
بالانزاع عن سيدها للدولة مركزية، وإنما أسست هيئة تدعى «الكونجرس»
أعطيت بها مهمة إدارة شؤون هذا التحالف، وهذا الكونجرس لا يمثل الشعب
وإنما الدول المتحدة التي ليس لها إلا صوت واحد مهما تعدد ممثلوها (من
2 إلى 7 ممثلين عن كل دولة)، ومهمتها اتخاذ القرارات التي تسمع هذا
التحالف إما بالاجماع أو الأغلبية حسب طبيعة الموضوع (الاجماع مثلا
يشترط في إبرام المعاهدات وإعلان الحزب وتنظيم الجيش ..). وتنتمي
منوط بالدول المتحدة وليس بالكونجرس مما يؤكد استقلاليتها

المبحث الأول : الرئيس

يحتل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مكانة بارزة في النظام السياسي حتى أن البعض يعتبره الهيئة الذي تميز نظام الولايات المتحدة الأمريكية عن غيره من الأنظمة الديمقراطية الغربية فتجعل منه نظاماً رئيسياً.⁽¹⁶³⁾

ولسوءة مكانة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في النظام السياسي الأمريكي، ينبغي علينا ساول طريقة انتخابه، ومدة الرئاسة، ثم سلطاته ومسؤوليته، وأخيراً الأجهزة المساعدة له.

1) كيفية انتخاب الرئيس :

إن عملية انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تمر بأربع مراحل. وإن كان الدستور لم يحدد إلا المرحلتين الأخيرتين. أما المرحلتين الأولىين فقد أوجدتها الممارسة السياسية.

فالمرحلة الأولى يتم فيها تعيين مندوبي كل حزب في لدويلات المشكلة للاتحاد والذين يجتمعون على أثر ذلك في مؤتمرات لاختيار مرشح الحزب للرئاسة، وهذا يعني أنه رغم وجود حزبين، فإن الحاد العملي بين أن هناك 100 حزب (50 ديمقراطي و 50 جمهوري حسب عدد الدويلات 50) مما يبين شدة التنافس على مستوى كل دولة وداحل كل حزب وما يترتب عن ذلك من صراع ومساومات.

وفي 18 دولة تجري الانتخابات الأولية للرئاسة *Les primaires* *Présidentielles* التي بموجبها يعين المندوبون الذين يطرون عن بصوتين عليه في مؤتمر الحزب (المؤتمر هو جمعيات المنسوين للأحباء والمهات والمقاطعات)⁽¹⁶⁴⁾. وقد عرض نظام المؤتمرات بالانتخابات الأولية للرئاسة أول الأمر في دولة الأوريغون سنة 1910 ثم عثم بأشياء ثلاث دويلات.

(163) *Levesque M., Op. Cit. p. 325*

(164) تجر الانتخابات الأولية لكونها بين على شبة المشرع، ومع ذلك فإن الكلمة الأخيرة تعود للرئيس.

ونحت تأثير لعوامل الاقتصادية والتوسع ولحت عن أسواق جديدة بدت الحاجة ملحة، ورغم مقاومة البعض، إلى إنشاء الدولة الاتحادية، حيث عقد اجتماع الكونغرس *Convention* في 14 ماي 1787 بحضرة قادة الحركة الاتحادية كواشنطن وبامسون الذين استطاعوا انتاع المشاركين وحصل مادامون المنصوري على الاجتماع في 17 سبتمبر 1787، وإن كان انقيد به بقي مرهوبا بصادقة الدول (اعضاء 13)، والتي بعد التردد صادفت عليه السنة الموالية دستنائه أحدها وهي رود ايلاند التي امتنعت عن الانضمام إلى الاتحاد حتى سنة 1799

وبالمصادقة على مشروع الدستور أصبح نائد المعمول في بداية السنة الموالية (سماي 1789)¹⁸²، وبم عقد أول اجتماع للكونغرس الأول في 4 مارس وانتخب أول رئيس لولايات المتحدة الأمريكية في 14 أبريل وهو جورج واشنطن، وبذلك اكتمل تأسيس الاتحاد المركزي الذي يقوم عليه النظام السياسي لولايات المتحدة الأمريكية والمحدد بواسطة الدستور الذي وضع المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين دولة الاتحاد والدول المشكلة للاتحاد، بحيث نص على صلاحيات دولة الاتحاد باعتبارها مقيدة وما يحرج عن ذلك هو من اختصاص الدويلات، مع ملاحظة أن انقضاء الفيدرالي (المحكمة الاتحادية العليا) اتخذ منذ الأربعينات موقفا في صالح دولة الاتحاد على حساب الدول الداخلية في الاتحاد، وإن كانت هذه الأخيرة بقيت محافظة على استقلاليتها في المجال الداخلي من حيث المؤسسات وتسييرها.

أما الهيئات المنشورة المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية فهي رئيس وكونغرس والمحكمة العليا.

هذه الانتخابات الرئاسية الأولية تكون مباشرة من قبل جميع الناخبين لمرشحهم. غير أن هذه الأوليات قد تكون مغلقة، وعندما يتعين على الناخبين التصريح بانتخابهم لأحد الحزبين فتقدم لهم قائمة وفق تشريعاتهم تضم مرشحي حزبه. وعليهم أن يختاروا أحد المرشحين للانتخابات المقبلة، وقد تكون مفتوحة وعندها لا يحدد انتماء الأشخاص فتقدم له قائمة (ديمقراطية وجمهورية) لا يستعمل إلا أحدهما بالطريقة المتبعة الذكر في الحالة الأولى. وقد تكون غير حزبية فتقدم للناخب قائمة تضم كل المرشحين دون ذكر الانتماء الحزبي.

أما في الدول الأخرى من نجان الحرب تضمن تعيين لنواب حسب أنظمة مختلفة

أما المرحلة الثانية لانتخابات الرئيس فهي اجتماع لنواب في المؤتمر الرسمي لكل حزب Convention (جمهوري وديمقراطي) لتعين مرشحيه للرئاسة وبيته. هي المرحلة التي لم ينص عليها الدستور، ويتم عقد هذا الاجتماع غالباً في شيكاغو

وهذا المؤتمر مكون من مندوبين عن الحزب متخير، عليهم أن يختاروا ممثلهم للرئاسة ونائبه مراعين في ذلك شروط مختلفة منها المعنوية ولحظية وحتى العائلية (من حيث عائلته وزوجته وسلوكه وشكله)، ذلك أن هذه الشروط لها أثرها الحس والسيء على نفسية المستحقين

والذي يجب التنبيه إليه هو أن المظهر الخارجي الرسمي لهذه المؤتمرات قد يدعو للتعجب على أنه الوحيد المحدد لمصير المرشحين، لكن العمل الفعلي يكون في الكواليس بواسطة مشي المرشحين لاستمالة أو إقناع الغير على التصويت لصالح مرشحهم وقد يصل «التدخل» إلى حد الرشوة والسبوة، ومن مظاهر المساومة تلك التي وقعت بين كيندي وجونسون، كان هذا الأخير زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ بأن وعده بتعيين نائب الرئيس إذا ما ساند في الانتخابات الرئاسية وذلك سنة 1960.

وبانتهاء المرحلة الثانية من تعيين المرشحين للرئاسة وبإبائها يلقي المرشح خطاباً يعلن فيه قبوله ويختار نائبه إلا إذا أخاره المؤتمر، وإن كان

ذلك لا يعد مفروضاً عليه، وإنما من مصلحته ومتنصيات الحفاظ على الحق أن لا يعرض ذلك الاختيار

أما المرحلة الثالثة المنظمة دستورياً، فتبدأ من لحظة تعيين المرشحين لكل حزب وذلك يوم الثلاثاء الموالي لأول اثنين من شهر نوفمبر والتي تعتبر من الساحة الدستورية المرحلة الأولى وتتلقي بالانتخابات لرئاسة حيث تتولى كل دولة تعيين عدد من الناخبين الرئيس Electeurs Présidentiels بالطريقة التي تحددها سلطتها التشريعية يسوي عدد مقاييسها في مجلس النواب والشيوخ وبشرط أن لا يكونوا في أحد المحظنين، غير أنه منذ 1845 لم تعد السلطة التشريعية لكل دولة هي التي تختار الناخبين الرئيس وإنما يتم ذلك بواسطة الاقتراع العام على القائمة.

ولواقع أن هذه الانتخابات تعتبر انتخابات على الرئيس ونائبه لأنه بمجرد فوز حزب معين بأكثر عدد الناخبين الرئيس يعرف المرشح الفائز، ذلك أنهم ملزمون بالتصويت لصالح مثل حزبه.

والجدير بالملاحظة أن عدد الناخبين الرئيس يختلف عددهم من دولة إلى أخرى حسب عدد السكان، إذ أن ممثلي نيويورك مثلاً لا يسكن أن يتساوى عددهم مع ممثلي جزيرة حوي، لأن الأولى كثيفة السكان في حين أن الثانية عدد سكانها قليل، ومن ثم فإن المرشحين يعملون على كسب كل الناخبين الرئيس أو على الأقل ممثلي الدول كثيفة السكان لضمان فوزهم⁽¹⁶⁵⁾.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة والتمثلة في الانتخابات الرئاسية فهي المرحلة القانونية لتعيين الرئيس ونائبه وذلك يوم الاثنين الموالي للأربعاء الثاني من شهر يناير، وإن كانت تعتبر مرحلة شكلية تزدون أن يعبرها الشعب الأمريكي هناماً على حد قول الأستاذ ديفراجي⁽¹⁶⁶⁾، نظر لكونه قد عرف رئيسه ونائبه بانتهاء المرحلة الثالثة ودستوريا الأولى.

(165) أنظر: أدري جويد، المرجع السابق، ص 415

(166) أنظر: أدري جويد، المرجع السابق، ص 415

هذا في حالة ما اذا تمت الانتخابات وحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات، أما اذا لم يحصل أحدهما على تلك النسبة فإنه يعود إلى مجلس النواب تعيين الرئيس من بين المرشحين الثلاث الذين احتلوا المراتب الأولى⁽¹⁶⁷⁾ أما مجلس الشيوخ فيختار نائب الرئيس من المرشحين الحاصلين على المرتبتين الأولىين⁽¹⁶⁸⁾، وهذه الطريقة لم تحدث إلا في سنة 1800 و 1824 (جيفرسون وأدمس)، وهذه الأحكام اذا كانت صالحة في الماضي، فإن وجود الأحزاب وتنظيمها المحكم جعل منها دون فائدة.

ولنرى رقابة الولايات المتحدة الأمريكية بشرط المختار أن يكون المترشح مواطناً أمريكياً بالولادة وعمره خمسة وثلاثون سنة ومنهم فيها مدة أربع عشرة سنة⁽¹⁶⁹⁾.

(2) مدة الرئاسة وتنظيم خلافة الرئيس :

وقد استبدل اثنين في الدستور لسنة 1951 كان الرئيس ونائبه يشترعان في ممارسة وظائفهما في 20 جاني اسولي لانتخابهما طيلة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة⁽¹⁷⁰⁾.

وإذا حدث أن توفي الرئيس أو عزل أو عجز عن أداء مهامه، فإن نائب الرئيس هو الذي يحل محله. وفي حالة ظهور منع يحل محله رئيس مجلس النواب ثم رئيس مجلس الشيوخ انقوت ثم أعضاء الحكومة (لكتاب) حسب الأقدمية وذلك وفقاً لتعديل 25 أكتوبر 1967.

والملاحظ أنه في حالة وفاة نائب الرئيس، فإن للرئيس أن يعين شخص آخر محله، بل قد يصل الوضع إلى أن يتولى الرئاسة ونائبها في الولايات المتحدة الأمريكية شخصان غير متخبران لأسباب محددة. واعتل

(167) أنظر: كوري، ج. ب.، المرجع السابق، ص 415.

United Y. Op. Ct., p. 327 (1963).

Duverger Ed. Op. Ct., p. 225 (1963).

(170) - في حالة ما إذا تولى نائب الرئيس رئاسة الولايات المتحدة لأسباب محددة (الاستقالة، عزل، وفاة) أو نائب الذي يتولى الرئاسة سيجب أن يستطيع أن يتولى الرئاسة لأكثر من مرة واحدة بعد انتهاء فترة النيابة، والسبب هو وجود قاعدة حرية ظهور من حكم وتصل الذي يعني ترشيح نفسه ثلاثة مرات، ومع ذلك قد تحدث هذه القاعدة بطلب الذي تولى الرئاسة ثلاث مرات وبعد ذلك فقدت القواعد الدستورية بالكتابة.

حتى ذلك اختيار الرئيس السابق نيكسون السيد جيرالد فورد نائب له ليحل محل نائبه سيرواجيو المستقيل بسبب ارتكابه جرائم مالية، ولدى استقالة نيكسون بسبب قضية ووترغيت حل محله نائبه جيرالد فورد الذي قام في نفس الوقت بتعيين نائب له هو ب. روكفيلر. فكان بذلك أن تولى الرئاسة ونائبها شخصان غير متخبران. واستمر في الحكم حتى انتخابات 1976 التي فاز فيها جيمي كارتر.

(3) صطات الرئيس :

أ- في المجال الداخلي : مدد أسس دستور الولايات المتحدة الأمريكية سلطة التنفيذية الاتحادية إلى رئيس الدولة دون غيره. والقول بذلك يعني أنه هو رئيس الحكومة وأن أعضاء هذه الأخيرة ما هم إلا مجرد مساعدين (كتاب دولة) يعينهم ويعزلهم بكل حرية، وهذا معناه أيضاً عدم وجود مجلس وزراء تطرح أمامه المواضيع لتداول بشأنها تحت رئاسة رئيس الدولة، ومن ثمة فإن وضع سياسة الحكومة من اختصاص رئيس الدولة أيضاً. مما يستتبع القول بأنه يتصرف بالسلطة التنفيذية دون حرج كما هي محددة في الدستور.

وبما أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو رئيس السلطة التنفيذية والإدارية، فإن مهمة المسهر على تنفيذ القوانين تعود إليه أيضاً. مما يسمح له بإصدار اللوائح التنفيذية Executive orders، والقرارات Proclamations. كما أن الرئيس هو صاحب الاحتصاص في تعيين لموظفين القبطاريين بموافقة مجلس الشيوخ الشككية، كما هو الحال بالنسبة لوزراء وقضاة المحكمة العليا⁽¹⁷¹⁾، وهو الذي يوجه عمل ونشاط الادارة الأمريكية بواسطة مساعديه.

ولرئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطة الكاملة على القوات المسلحة المختلفة باعتباره القائد الأعلى لها.

(171) يرى البعض على أن مجلس الشيوخ يترك الرئيس حرية اختيار مساعديه الإداريين حراً أن ذلك لا يسيء لسلطة الرئيس.

كما أن للرئيس سلطات أخرى، كحق العفو، وحق الاعتراض خلال 10 أيام على القوانين التي يقرها الكونجرس والتي يشترط عنها موافقة 2/3 أعضاء المجلسين الحاضرين، وحق العات نظر الكونجرس إلى تشريع في موضوع أو مواضيع معينة، وتوسع سلطاته في الحالات الاستثنائية.

ب) في المجال الخارجي : ⁽¹⁷²⁾ وبشأن سلطات رئيس الولايات المتحدة في المجال الخارجي، فإنها تشمل المجال لحربي وإبرام المعاهدات يفهمه العام.

هنا يتعلق بالمجال الحربي تحت النقهاء في تفسير الدستور، فبعضهم يرى بأن واضعي الدستور أرادوا أن تكون مسألة الحرب من اختصاص الكونجرس، في حين يرى البعض بأن الكونجرس يعين عن القيام بالحرب. ومن هذا رأى بعضهم بأن للرئيس أن يتدخل لابعاد الحظر الداهم قبل اعلان قيام الحرب من قبل الكونجرس.

وعلى حين سادت فكرة مادسون في السنوات الأولى القضية بلساد اعلان أو اتيام باعلان الحرب إلى كونجرس، فقد ظهر التمييزين لحرب الحقيقية التي يسبقها اعلان والحرب النافسة أو الجزئية التي تقتصر على بعض العمليات العسكرية أو تشمل منطقة فقط، حيث لا يفقد كونجرس سلطاته، وهذا ما يمكن استخراجه من حكم المحكمة العليا في قضية Talbot الذي جاء فيه بأن مجموع سلطات الحرب امتدت للكونجرس بواسطة دستور الولايات المتحدة الأمريكية ... والكونجرس يمكنه الترخيص بتدخل شامل Hostilities Générales أو حرب جزئية ⁽¹⁷³⁾ . (1) Guerre partielle

وقد استمر التمييزين الوضعين من جهة والحرب والغارات المعاصرة التي تستدعي التدخل المربع دون انتظار. رغم أن المسؤولين مفتعين من أن اختصاص اعلان الحرب مناط دستوريا بالكونجرس - وهذا ما حدث لدى التدخل لاسباني في لوزان 1805، والانجيزي في شراييك Chesapeake سنة 1807، فقد تدخل جيفرس مباشرة في الاعتداء الثاني، ثم تقدم فيما

Gardner Y. Op. Cit. p. 332 et suiv. 172,
Gardner Y. Op. Cit. p. 332-333 173

بعد بطلب ترخيص من الكونجرس المرافقة على لأمران التي انقضوا ولم يوفق عليها الكونجرس، مروراً موقفه بأن الظروف لمستحيلة دفعته لتقيام بذلك التصرف دون انتظار المرافقة المسقة لصاحب الاختصاص. وقد برر فيما بعد رأيه فتتلاً وبأن فقدان البلد يؤدي إلى فقدان القوي بالتبعية. ومن ثمة فهي مثل هذه لحالات يتوجب عبنا احتفاظ والدفاع عن البلاد باعتبارها التزامات وقوانين مدمية عن القوايس العادية، ذلك أننا إذا احتسنا هذه الأخيرة على حساب سلامة الوطن وحرية طاماً نفقد لكل.

وبعد انتهاء العون 19 وتوسع العلاقات الخارجية وتوسعها وكثرة الحروب بدأت نمين الكلفة إلى السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتدخل العسكري خارج البلاد مثل التدخل في لصين 1900 تحت غطاء حماية أرواح ومصالح الأمريكان، ثم لدى غزو كوريا لشمالية للجوب سنة 1950 أرسل ثرومان قواتاً بحرية وجوية لمؤازرة الجوب دون استشارة الكونجرس. ثم قواتاً برية مما أدى إلى فسح المجال أمام الرئيس في ميدان الحرب

وجاء عهد ازنهاور الذي اتبع أسلوباً آخر في التدخل حيث طلب تخفيض من الكونجرس للتدخل في مسألة فورموز وناز ذلك بأغلبية كبيرة، ونفس الوضع في عهد كينيدي حيث وافق الكونجرس على لائحة تسمح له بالتدخل في كوريا على أثر ظهور نزوح الصواريخ على أرضها من قبل الاتحاد السوفياتي.

ولدى شوب الحرب الفيتنامية تغير الوضع ولم يعد ميرر التدخل لواجهة الحظر الداهم هو الذي يدفع بالرئيس إلى التدخل من موافقة الكونجرس، وإنما أصبح الرئيس يتدخل وكأنه صاحب اختصاصي مبعدا الاصل، وهذا ما قام به الرئيس السابق لندن جونسون فقد أرسل 22000 جندي إلى جمهورية المومبيك في سنة 1965 دون استشارة الكونجرس ثم التدخل الأمريكي في القدام في نفس السنة، وقد برر انتصار التدخل ذلك بأن واضعي الدستور لم يسموا الرئيس من مواجهة التدخل المفاجيء لأن ذلك يهدد كيان ومصالح الأمة ومن ثم فإن الاعتداء على دولة ولو بعيدة يمكن أن يهدد أس الأمة، مما يستدعي التدخل للحفاظ على أمنها واستقرارها

ومصالحها. وتدعم هذا الموقف بحجى نيكسون الذي عجز كامبوديا لحماية
الجنود الأمريكيين في لفينام

والحق أن هذا الرأي مرفوض نظريا وعمليا في دولة قانونية وفي ظل
مجتمع مثاليين، لأن إرسال قوات عسكرية أو غزو دولة معبة لحماية جيش
في منطقة أخرى معناه الوحيد هو التوجع لأن حماية الجيش الغازي للدولة
الاحيرة تستدعي غزو الدولة لمحاورة وهكذا مما يؤدي الى جعل مسألة
اعلان لحرب والتدخل مرهونة بتفسير ورؤية رئيس الولايات المتحدة وهو ما
بخلاف النص دستوري. واسمؤكد أن هذا التعدي على الاحتصاص هو الذي
دفع بالكونجرس الى سن قانون في نوفمبر 1973 يحدد صلاحيات الرئيس
والكونجرس في مجال السلطات الحربية، بحيث يسمح للرئيس بالمبادرة
في التدخل وفي ذات الوقت يسمح للكونجرس بإيقاف كل العمليات
العسكرية التي تقع دون موافقة. وفي غير الضرورة المستعجلة بسبب اعتداء
ضد الولايات المتحدة الأمريكية بقتة، فإن الرئيس لا يمكنه التدخل عسكريا
لا باعلان الحرب أو ترخيص تشريع خاص من الكونجرس.

ومن الوسائل التي يتبع بها الكونجرس لفرض رأيه على الرئيس هي
وسيلة المزل *Impeachment* وسيلة الميزانية بالغاء الاعتمادات. كما أن على
الرئيس تقديم تقرير في الموضوع بموجب يترجم بعودة الجود خلال 60 يوما
من تاريخ تقديم التقرير. الا اذا أعلن الكونجرس الحرب أو كان هناك
ترخيص، أو أنه أصبح من المتعذر جمع الجنود بسبب الحرب التي شنتهم.
وهناك وسيلة أخرى تمثل في لائحة يوافق عليها المجلس بعودة
الجود. وفي هذه الحالة لا يحق للرئيس الاحتجاج بمعارضة أو ضرورة
موافقة، بل عليه أن ينصاع لهذه اللائحة التي تصدر خلال 60 يوما الاولى
من التدخل.

والحقيقة أن هذا القانون قد تكون له فاعلية باجعة لأنه أستعمل من
قبل الكونجرس لدى هزيمة الأمريكيين في فيتنام وأثبت فاعلية فقد طلب
الرئيس بورد من الكونجرس الموافقة على تقديم وسائل حربية لحكومة جنوب
افيتنام عرقض منه.

أما فيما يتعلق بمجال المعاهدات . فإن لعادة الثانية من الفصل
الثاني تنص على أن للرئيس سلطة ابرام المعاهدات بعد أخذ رأي وموافقة
مجلس الشيوخ، غير أن تصويت 2 / 3 الشيوخ إذا توفر يكون كافيا. وهذا
معناه ربط مسألة ابرام المعاهدات بموافقة مجلس الشيوخ، ومن ثمة فإن
الرئيس لا يتمتع بحرية ممارسة أية سلطة في هذا المجال دون موافقة مجلس
الشيوخ الصريحة. وعليه فإن الرئيس يفاوض مرتين، الاولى مع الدولة الاجنبية
باعتباره يمثل دولة متساوية معه، ولثانية مع مجلس الشيوخ باعتباره أضعف
منه.

ولكن الوضع تغير أيضا. كما رأينا في حالة الحرب. فقد حاول
الرؤساء التمييز أول الامر بين المعاهدات غير المحددة المدة أو طويلة الامد،
والمعاهدات أو الاتفاقات الآتية التي تتطلب تنفيذاً واحدة بحيث تعرض
الاولى على مجلس الشيوخ والثانية من اختصاص الرئيس والتي سميت
executive agreement إلى أن جاء حكم تيوذور روزفلت 1858 - 1919. ذلك
مالك كينلي ثم حل محله بعد قتل، الذي تعطى سلطة مجلس الشيوخ في
الموافقة على المعاهدات فقد انقضى على المعاهدات المبرمة مع سان دومينغ
سنة 1905 التي وضعت حصارها تحت رقابة الولايات لسحده الأمريكية
رغم أن مجلس الشيوخ رفض اعصادقه عليها وتراجع بعد سنين وكذلك
ابرام معاهدتين تميلتين مع اليابان، الاولى لتحديد الهجرة من اليابان إلى
الولايات المتحدة، ولثانية تحترف بوجود مصالح خاصة دبلوماسية في الصين

وبنى تدخل المحكمة العليا في سنة 1937 على إثر ابرام معاهدات
واتفاقات مع الاتحاد السوفياتي قررت المحكمة بأن ليس كل اتفاق هو
معاهدة دون أن تحدد ما يجب أن يوافق عليه مجلس الشيوخ، مما سمح
للمحكمة تحديد ما يجب وما لا يجب عرضه عليه، وهو موقف في صالح
الحكومة (174)، غير أن مجلس الشيوخ لم يرض بهذا الموقف فتقسم حصص

(174) السائل يطرح السؤال عما هي المعاهدات التي تعرض على مجلس الشيوخ والاتفاقات المبرمة، فأجبت المحكمة
بأن ما تعرضه على الشيوخ هي المعاهدات وما لا تعرضه هي الاتفاقات المبرمة، وبذلك فليس من مجلس الشيوخ سلطة
الرقابة التي كان يتمتع بها، فقرر الرئيس من ذلك العهد ميسا

تؤيد باقتراحات قوانين واجراءات الحكومة على عرض كل الاقتراحات التي يبررها مع دولة نجبية مهما كانت طبيعتها كان أولها في سنة 1954، لكنه عرض الى أن جاء اقتراح سنة 1970 والذي حار المواقف سنة 1973، حيث عرض على مجلس الشيوخ كل الاتفاقات لتنفيذ خلال 60 يوما من إبرامها. بامتناء ذات السرية تعرض على لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ للعلم فقط⁽¹⁷⁶⁾

4) مسؤولية رئيس الدولة :

طرا لطاعة نظام الساسي لرقاسي لامركي، فان الرئيس ليس مسؤولا سياسيا أمام البرلمان، كما هو حال الوزارة في نظام البرلماني، وإنما توجد مسؤولية جانبية بفعل تصرفات محرمة كالحياة والرشوة وما الى ذلك من الجرائم.

في حالة وتكاثب الرئيس مثل هذه الاجرام، فان اجراءات متابعته تبدأ بواسطة عملية توجيه الاتهام التي يختص بها مجلس النواب بأغلبية أعضائه بناء على تقرير اللجنة القضائية، ثم يرفع الامر، اذا ثبت التهمة، الى مجلس الشيوخ صاحب لاحصاء في محاكمة الرئيس برئاسة رئيس المحكمة العليا، وتثبت الادانة بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس لمحاصرين.

والملحظ أن عملية الادانة يصعب اثباتها بسبب السرية التي تكتنف تصرفات الرئيس، فقد رفض مجلس اسواب اتهام الرئيس تابور مرتين 1842 1843 رغم تقرير اللجنة القضائية، كما أن مجلس الشيوخ برأ الرئيس جونسن المتهم من قس مجلس اسواب سنة 1868، غير أن ذلك لا يعني أن عمليات الاتهام تسهي دائما باجراءة، فقد كادت فضيحة وبرجوت تؤدي الى محاكمة لرئيس نيكسون بعد أن أثبتت اللجنة القضائية لمجلس النواب أنه متورط في القضية إلا أنه مضاف قبل لده في الاجراءات الرسمية في 8 أوت 1974

(176) هذا من الناحية النظرية أما عملياً فإن أحد النواب صرح بأنه بين 1972 و 1975 لم يعرض على المجلس أكثر من 400 اقتراح.

الاجهزة المساعدة للرئيس :

الإمتاء أو كتاب الدولة أو الكابيت (الديوان) :

يتألف الكابيت من مجموع كتاب الدولة الذين يشرفون على الوزارات، التي تسمى بالاقسام Département، وهؤلاء يكتب كما رأيت على تعيينهم الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ - المراقبة أصبحت آلية - وله الحق أن يعزلهم متى شاء وليس لهم أية سياسة سوى تنفيذ سياسة الرئيس. ومع ذلك نجد بعض الاقسام لها أهمية كالدفاع والخارجية حيث يعيب السكرتير فيها دورا هاما إذا كان يتمتع بشخصية قوية مثل كاتب الدولة للشؤون الخارجية السابق هنري كيسنجر.

ويجتمع الرئيس بهم أو بعضهم لدراسة المواضيع المطروحة من قبله وإبداء الرأي بشأنها، إلا أن ذلك لا يعني أن رأيهم يؤخذ بعين الاعتبار مطلقا هو الحال في النظام البرلماني حيث الكابيت مسؤول تضامينا⁽¹⁷⁷⁾، وإنما للرئيس الكلمة الأخيرة ولوكالات مخالفة لكل كتب الدولة، وسبل مقولة ابراهم لكن دليل على ذلك حيث قال صرت واحد بنعم بعلب 7 أصوات بلا وهي أصوات كتابة، ومع ذلك فإن لكتاب الدولة اتحاد الكثير من القرارات التي تهم أقسامهم دون الرجوع الى الرئيس إلا اذا كانت المواضيع ذات أهمية، والسبب في ذلك يعود الى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وإن كان هو صاحب السلطة التنفيذية لا يستطيع أن يتدخل في كل كبيرة وصغيرة.

ب) مكتب الرئيس : يعود الفضل في انشاء هذا المكتب الى الرئيس فرانكلين روزفلت وذلك سنة 1939 وتطور في عهد ترومان. والمكتب يضم مساعدي الرئيس المباشرين من ديوان الرئيس أو مكتب البيت الأبيض المشكل من مستشارين وأمانة خاصة، ثم مكتب الميزانية الذي يساعد الرئيس في اعداد الميزانية والبرنامج لجهتي، ثم مكتب مجلس لشارين المختص باعداد التقرير الاقتصادي نصف سنوي الذي يقدمه الرئيس

(177) إن كتاب الدولة يسوا أعضاء في الكونجرس وليس لهم حق الدخول به باستثناء مجموع من قبل اللجان للاستماع الى شكايتهم أو بعضهم

المبحث الثاني الكونجرس أو السلطة التشريعية

1) تشكيل الكونجرس

يتشكل البرلمان الأمريكي الذي يسمى بالكونجرس Congress من مجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ. لكل نائب في المجلسين مقابل تدفئة له الممولة حتى يفسن استقلالته وعدم خضوعه سفريات الإدارة. كما أنه يشتمل بالحصانة النيابية أثناء أداء مهمته النيابية ولا يحاسب عن قول أو رأي يدلي به داخل المجلس الذي ينتمي إليه.

أ. مجلس النواب : يمثل هذا المجلس الشعب الأمريكي. على أن هذا التمثيل يأخذ بعين الاعتبار التعداد السكاني في الولايات بحيث لا نجد تساوي بينها في التمثيل داخله وإنما هناك تفاوت، يس تميزا لولاية عن أخرى وإنما بسبب الاختلاف في عدد السكان. هناك ولا يتي بيروك وكاليفورنيا مثلا لهما عدد كبير من الممثلين خلافا لبعض لولايات كالاسكا⁽¹⁷³⁾. والعدد الاجمالي الآن للنواب هو 435 ومدة انبياة سنتين فقط قابلة للتجديد.

ولكن يحق للشخص أن يترشح للنيابة في هذا المجلس، يجب أن يكون بالغاً من العمر 25 سنة ومقيماً في الولاية التي يترشح بها ويشتمل بالجنسية الأمريكية منذ سح سنوات من الاهل. هذا فيما يتعلق بالشروط العامة الاساسية. أما الشروط الاخرى فانها منظمة بواسطة القوانين الانتخابية لكل ولاية والتي تراعي مبادئ أخرى كعدم التمييز بين الجنس واللون.

والحقيقة كما نقل الاسدز هوريفان السدة قصيرة جداً، مما يحمل من انتالب في الولايات المتحدة الأمريكية يستعمل السة الاولى من ولايته لحمل انتخين على نيبان الوعود المستحبة التي اعدتها أثناء ترشحه والتي

للكونجرس، وكذلك يهتم بتحصير الخطابات السنوي للرئيس حول حالة الاتحاد، وهناك مكتب لموظفين، ومكتب مجلس الامن لوطي الذي أنشئ سنة 1949 مع وكالة المخابرات، وهذا المجلس يعب دوراً بالغ الأهمية في مجال الامن الوطني ويضم عدداً قبيلاً من الاشخاص هم الرئيس ونائبه وكابني لدوة لمخارجية والدفاع ومدير وكالة المخابرات الذي أنشئ سنة 1949 مع وكالة المخابرات،⁽¹⁷⁷⁾ وهذا المجلس يلعب دور في الولايات لمتحدة الأمريكية بما لديه من وسائل ومعلومات رغم وجود الوكالة الوطنية لامن في اسقاعون ومصانع دوائر لامن. Services de departement d'Etat. ومصانع الجيش الثلاث البرى والبحري والحيوي

ج) نائب الرئيس . يتحجب نائب الرئيس بدات الطريقة التي يتحجب بها لرئيس في نفس الفترة، لكنه لا يقوم بأي دور يذكر طالما أن الرئيس مرعج، غير أنه - في حالة وفاة أو عزل أو عجز الرئيس - هو الذي تنوئ مهام الرئاسة لى أجل انتهائهم. وله أن يترشح مره واحدة اذا تولى الرئاسة لمدة ستين مداً من الرئيس للاسباب. لمذكورة. أما اذا كانت أقل فانه يحق به أن يترشح مره ثانية وذلك تطبيقاً لتعديل الثاني والعشرين من الدستور. كما أن نائب الرئيس هو رئيس مجلس الشيوخ واد كان لا يجوز له التصويت الا في حالة تساوي أصوات مجلس الشيوخ،⁽¹⁷⁸⁾ ويمكن أن ييبب غيره ويتخيه مجلس الشيوخ. وقد لعب نيكسون حيا كد نائبا للرئيس ايزنهاور دوراً بالغ الأهمية في سير مؤسسات الدولة اد كان يحظى دائماً باستشارة الرئيس له في كل القضايا الهامة.

(174) يشكل سكان كل ولاية (بما فيها كاليفورنيا) 20 مليون نسمة ويصل الواحد حوالي 90 مليار دولار أما الاسكا سكانها حوالي 300 اما دلتا لا يتعدى 1 مليار دولاراً. Prud'et M. et Boulouais, Op. Cit. 7 ed. 1964.

(175) يشكل سكان كل ولاية (بما فيها كاليفورنيا) 20 مليون نسمة ويصل الواحد حوالي 90 مليار دولاراً أما الاسكا سكانها حوالي 300 اما دلتا لا يتعدى 1 مليار دولاراً. M. Prud'et et J. Boulouais, Op. Cit. 7 ed. 1964.

من غير الممكن الوفاء بها، والسنة الثانية من ولاية بقصرها على صيغة وعود أخرى مستحبة التحقيق كالاولى من أجل اعادة الانتخاب⁽¹⁸⁰⁾.

ولعل قصر هذه السنة وسيادة الازدواجية الحزبية وشروط الإقامة في الولاية من شأنها أن تقلل من دور النائب الذي يكون همه هو كسب ثقة الدخيل لإعادة انتخابه مرة أخرى، فهو لا يستطيع أن يترشح في ولاية أخرى بسبب وجود مرشح لها من قبل حزبه ومعروف يسكن أن يفوز على مرشح الحزب الآخر. في حين أن حظوظه هي واردة أي شرط الإقامة لكادت أقل من حظوظ مرشح الحزب المعارض. كل هذا يجعل لتمثيل أقليميا جهود ذلك النائب الذي غرضه النائب لضمان إعادة انتخابه وهو ما يحدث بسبب تصل إلى 90 ٪ أحيانا، ففي انتخابات 1962 ترشح 393 نائب سابق وأعيد انتخاب 368 منهم، وكذلك سنة 1968 من 407 مرشح (نواب سابقين) فاز منهم 362 مترشحا.

ب - مجلس الشيوخ : يتشكل هذا المجلس من نواب يمثلون الولايات بالنسبة لكل ولاية أن تنتخب ممثلين لها دون الاعتداد بكمية أو قلة عدد السكان والغرض من وراء ذلك هو الإبقاء على كيانات الدويلات المتكونة للاتحاد حتى لا تنتفع كثرة السكان للدويلات قليلة السكان. كما أنه لا يحد بمساحة الدويلات ولا بثرواتها الطبيعية.

وبشأن الشروط الواجب توافرها في المرشح فانها ذات الشروط الخاصة بالنواب من حيث الإقامة وغيرها باستثناء الجنسية وليس حيث يشترط أن يكون المرشح متعاضدا بالجنسية الأمريكية مدة تسع سنوات ويبلغ من العمر ثلاثين سنة. ولما مدة البقاء هي ست سنوات بجدد الثلث كل سنتين، مما يحفظ استمرار بقاء المجلس قائما، فضلا عن أن هذا التحديد يكفل استمرار وجود أعضاء ذوي أهمية في

(2) تنظيم الكونغرس :

للكونغرس دورة واحدة في السنة تبدأ من يوم 3 جانفي وتنتهي كحد أقصى يوم 31 جويلية، لا إذا كانت هناك ضرورة مستحقة تقضي غير ذلك تتدخل من الرئيس أو الكونغرس كأن تكفي البلاد مهددة بخطر كحالة حرب أو أزمة خطيرة.

وأثناء الدورة لا يجوز لأي مجلس أن يؤجل جلساته أكثر من ثلاثة أيام دون موافقة لمجلس الآخر حتى لا يعرقل عمل المجلس الآخر، فضلا عن ضرورة توافر نصاب معين في الجلسات وهو الأعلى، وإذا كان هذا الشرط غير مراعى من قبل المجلسين

وبشأن تنظيم المناقشات داخل الكونغرس فان العمل الأساسي يجري داخل اللجان الدائمة⁽¹⁸¹⁾ التي يرأسها رئيس وتشكل من النواب القدامى الذين أصبح دورهم يتزايد بكمية خلافا للنواب الجدد. وإلى جانب اللجان الدائمة التي يمكن أن تنقسم وتشكل لجائنا فرعية هالك اللجان المتخصصة، والمؤقتة التي تلعب دورا فعالا في مواجعة المسئلة التنفيذية إذ يحق لها استدعاء أي شخص لمثل أممها والادلاء برأيه أو الاجابة على أسئلة الاعضاء، وهي حدة الرضا فانه يقبض عليه ويتعرض لعقوبة حزائية.

ومع ذلك فون مجلس لشيوخ يتنازع عن مجلس النواب من حيث مشاركته المسئلة التنفيذية في تعيين كبار موظفي الاتحاد والمواجعة على المعاهدات، الى جانب اشتراك في الوظيفة التشريعية مع مجلس النواب. ونشير الى أن لكلا المجلسين رئيس. فللمجلس النواب رئيس مؤقت منتخب من قبله يدعى Speaker، وهو منحاو للأعلى التي انتخبت. خلافا لسيكراتير لاليزي. كما أنه لا يعيب الدور الذي يلعبه زبيله في اجتياز أها مجلس الشيوخ فان رئيسه هو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. ولما كان هذا الأخير لا يستطيع الاستمرار في رئاسة المجلس، ولهم حياده،

(18) لجنة دائمة في مجلس النواب و16 في مجلس الشيوخ، وأهم هذه اللجان هي لجنة التنظيم في مجلس النواب التي تختص بمحيط جدول المناقشات مما يجعل منها قطاع العمل البرلماني وكذلك اللجنة الخاصة.

مضرته في السلطة التنفيذية فان مجلس الشيوخ يحذرون رئيسا متوقفا لهم.
وتتميز جلسات المجلسين بعدم الانضاط وهو ما أدى بأحد النواب وهو ستروخ
تروم الى احتلال امير مدة 24 ساعة و 18 دقيقة¹⁸².

(3) سلطات الكونجرس

للكونجرس سلطات متعددة أهمها سلطة التشريع والسلطة الاقتصادية
والقضائية والعلاقات الخارجية

أ. بشأن سلطة التشريع نجد الدستور أفقر بحصص التشريع على
الكونجرس (مادة 1 فصل 8) دون غيره بحيث لا نجد مجالاً للتفويض في
تشريع الجبري به العمل في روسيا مثلاً. وإذا كان مجال التشريع من
حصاص الكونجرس، فإن المبادرة في مجال المصالح من اختصاص
مجلس النواب، بل ان مجلس الشيوخ لا يبدؤوا بالقرارات تاركا ذلك الى
مجلس النواب.

وشم العملية التشريعية عموماً على النحو التالي : تبدأ المناقشات
حول الموضوع داخل اللجنة المختصة حتى يتمكن أعضاؤها من تكوين فكرة
واضحة حول الموضوع اسبقاً في شكل اقتراح لقانون من مختلف جوانبه،
وبانتهاء المناقشة تجتمع اللجنة في جلسة مغلقة، وعلى ضوء تلك الجلسات
والمناقشات تصيغ النص الذي يعرض على الكونجرس سرفوقاً بقرار يبين اتجاه
نية المشرع حول تفسير أحكام القانون في حالة موافقة عليه، غير أنه تحب
الملاحظة بأن لا تفرح قبل مناقشته ينبغي أن يدرج في جدول الأعمال وذلك
بواسطة لجنة التنظيم في مجلس النواب والتي يمكنها أن تدفع المشروع فلا
يخرج للمناقشة، مما يؤكد دور هذه اللجنة في المجال التشريعي.

وبعد لمناقشة بصوت المجلسان على الاقتراح، وفي حالة
الاختلاف فإن إنشاء لجنة مختلطة، مشكلة من 3 نواب بينهم السيكرو ثلاثة
شيوخ بينهم رئيس مجلس الشيوخ، تصح ضرورة حيث تناط بها مهمة
البحث عن طريقة تجماع المجلسين بوقفاً على نص بادخل تعديلات
عليه وألا فاه يوضع جدياً في حالة الفصل.

والملاحظ أن الرئيس حتى الاعتراض على القانون خلال العشرة أيام
المالية للموافقة مما يميده ثانية لمجلس المقترح مع ملاحظات واعتراضات
الرئيس فان وافق عليه ثانية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس يحوز الصفة القانونية
والإلزامية والنفذ.

وهناك محالات تشريعية أخرى ذات أهمية يمارسها الكونجرس
كالتشريع المالي حيث يخص بالموافقة على الميزانية.

وللكونجرس في جانب سلطة التشريع سلطة تأسيسية تشمل في
تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء كل مجلس على حدة، وبدخول التعديل
حيز التطبيق إذا ما صادق عليه ثلاثة أرباع اسجلش التشريعية بدويلات
كما أن له قبول انضمام دول جديدة للاتحاد.

ب. أما بشأن السلطة الاقتصادية فإن الكونجرس يختص بنظم
الحياة الاقتصادية للدولة الاتحادية ببنهونها الواسع تأكيداً لحكم المحكمة
العليا سنة 1824 القاضي بأن المقصود بالتجارة في الدستور هو كل حركة
تجارية القديمة والحديثة الهامة والثانوية.

ج. وبشأن السلطة القضائية تحد الدستور عقد اختصاص اتهام
المسؤولين الكبار في الدولة الى الكونجرس عن طريق Empeachment
ومحاكمتهم بسبب ارتكابهم جريمة الخيانة أو الرشوة أو خيانة أو خيانة خطيرة
مضرة بالمصالح العامة، فيوجه الاتهام من قبل مجلس النواب بناء على تقرير
اللجنة القضائية، ويتولى مجلس الشيوخ المحاكمة بعد أداء أعضاء القمم
على أن يقوموا بوظيفتهم وفقاً للقانون (تعديل، ويردسة رئيس المحكمة العليا
إذا كان منهم هو رئيس الدولة، على أن هذه المحاكمة لا تنتج عنها إلا
الإقالة والحرمان من تولي الوظائف الرسمية مستقلاً.

د. أما فيما يخص سلطة الكونجرس في المجال الخارجي فتتمثل
في الموافقة على تعيين سفراء في جانب الوزراء وكبار الموظفين وتنظيم
العلاقات الدبلوماسية والمصادقة على المعاهدات وإعلان الحرب والسلام.
وهي الأخير تشير الى أن الكونجرس أيضا سلطة انتخابية تشمل في
انتخاب الرئيس إذا لم يحصل على الأغلبية المطلقة فتنسبها ينتخب من قيه.

مدى الاخذ بنظام الفصل بين السلطات

إذا كان النظام الأمريكي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات بحيث تبدو في النصوص استقلالية السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في كون الرئيس يتولى ممارسة السلطة التنفيذية بدون مشاركة الكونجرس، فصلا عن تنحيه من قبل الشعب، مما يجعله في نفس المركز الذي يحتله الكونجرس كما أن هذه الاستقلالية تبدو في عدم مسؤوليته أمام البرلمان خلافا لما هو الحال في نظام البرلمان، وأما يتم مستقلا باختيار مساعديه الذين هم مسؤولين شخصيا أمامه وليس أمام الكونجرس، ولا يحق لهذا الأخير استجواب كتاب الدولة الذين ليسوا مسؤولين شخصيا أو نصابا أمامه.

كما تبدو استقلالية الكونجرس عن السلطة التنفيذية في استناده على السلطة التشريعية باقتراحها وإقرارها، وأن الرئيس لا يحق له دعوة البرلمان للاعتماد أو رفض اجتماعه أو تأجيله أو حله. كما لا يحق للسلطة التنفيذية تقديم مشاريع قوانين لكن هذه المسألة ينفرد بها الكونجرس. فضلا عما سبق فإن الوزراء لا يحق لهم حضور دورات الكونجرس ولا لجمع بين العضوية، وإن كان يحق لهم حضور جلسات الكونجرس كغيرهم من المواطنين وفي الأماكن المخصصة لذلك. ورغم ما ذكر فإن هذه الاستقلالية الواضحة قد عليها استثناءات يمكن اعتبارها بمثابة وسائل لتأثير إحدى الجهتين على الأخرى تستطيع إجماعها فيما يلي :

- لرئيس الدولة دعوة الكونجرس للاعتماد في لحالات الاستثنائية كما يحق له إلغاء نظر البرلمان حول لا إمام بموضوع أو مواضيع معينة وهي مجرد رغبات غير ملزمة تستوجب أن يشرع الكونجرس فيها وذلك بواسطة توجيه رسائل إليه.

- كما أن للرئيس حق الاعتراض المؤقت وليس المطلق على القوانين التي أقرها الكونجرس خلال العشرة أيام اللاحقة للإقرار، وإذا وقع عليها بثني أعضاء كل من مجلسيه عد نهائيا يترجم لرئيس بوصاره.

- وللرئيس أيضا بواسطة كانت الدولة للولاية الاتصال بالكونجرس حيث يقدم له التقارير والبيانات المالية، وأصبحت كتابة الدولة هي التي تعد الميزانية ثم تقدم إلى الكونجرس بعد أن كانت قبل 1921 تعد من قبل لجنيتين في الكونجرس، كما أن له أن يؤثر على أعضاء الكونجرس لما يدين بتعيين أصدقائه لهم في وظائف سامية مقابل خدمات فيؤثر بذلك على البرلمان وبفضل من حدة الاستقلالية.

والكونجرس في مقار ذلك وسائل يؤثر بها على الرئيس وتحتل عموما في مشاركة الرئيس في تعيين كبار موظفي الاتحاد وذلك عن طريق موافقه على تعيينهم.

كما أن الكونجرس يشارك الرئيس في مسائل السياسة الخارجية من تعيين سفراء وقضاة، حيث يشترط موافقه على ذلك وعلى أحد هذه التي يرمها. فضلا عن ذلك يعد الكونجرس هو الذي يتولى عزل الرئيس بواسطة عمية Empeachment

كل هذا يثبت أن الاستقلالية انما غير موجودة رغم اعتناقها، وأن كل هيئة لها من الوسائل ما يمكنها من التأثير على الهيئة الأخرى، فضلا عن أسلوب زدواحية الحزبين وتمنع سلطة لتبعية بالأغلبية في الكونجرس من شأنه أن يسهل الاتصال والتشاور والتعاون بين الجهتين.

المبحث الرابع السلطة القضائية

بحكم السلطة القضائية يبدأ النظام الفيدرالي حيث نجد محاكم خاصة في كل دولة، ومحاكم خاصة بالدولة الاتحادية على رأسها المحكمة العليا، ثم تليها المحاكم التي ينشئها الكونجرس طبقا لمادة الثالثة من القسم الأول. ولذلك تكون المحكمة العليا منشأة بموجب الدستور وتتألف من قضاة من الكونجرس، في حين أن المحاكم الاتحادية الأخرى تنشأ بواسطة قانون عادي من الكونجرس.

والذي يهنا في هذا الاطار هو المحكمة العليا لما تتمتع به من
سلطات على مختلف هيئات وأجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية
الفيدرالية والمحلية

1) انشاء المحكمة .

المحكمة العليا تتألف من تسعة قضاة يعين لمدى الحياة من قبل
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بعد استشارة وموافقة مجلس
الشيوخ⁽¹⁸³⁾، ولا يجوز قتلهم وأن كان من حقهم الاستقالة لدى بلوغهم سبعين
سنة مع استمرار قبض مرتهم، وهو لا يحدث الا نادرا، حتى سادت
المقولة التي مفادها «أن القاضي لا يستقيل أبدا ويموت نادرا»

وإذا كانت المحكمة تتكبد من تسعة قضاة، فإن رئيسها⁽¹⁸⁴⁾ الذي
هو من بين تسعة بتمتع الشخصية اثنائية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد
رئيس للدولة وذلك لمكانة المحكمة من جهة، ودور رئيسها في الاتحاد،
حيث يرأس مجلس الشيوخ أثناء محاكمة الرئيس، وإشرافه على أداء الرئيس
اليمين الدستورية بعد انتخابه.

والملاحظ أن رئيس الولايات المتحدة لأمريكية، إذا كان من
احتمال أنه يعين من يشاء دون قيد سوى موافقة مجلس الشيوخ، فإن
التقليد وهو غير مدمر - حري على أن يراعى في اختيار القضاة العامل السياسي
والانتماء الحزبي والعرافى والمبنى وحتى المولد وقد يمتد حتى لمجلس نقابا
ما يمثل اليهود والبروتستانت والكتوليك كما يمثل الزنوج منذ 1967، ومنذ 1981
عينت امرأة من قبل رونالد ريغان ويتقاضى قضاة المحكمة العليا مرتبا مساويا
لمرتب الوزير.

(183) القول بذلك على أن من حله رئيس للعين، وقد حدث مرار أن رفض الشيوخ تعيينات الرئيس مما تعين
القاضي فرانك فورمان كريس للمحكمة مع وزير Warren المستقيل سنة 1968 كد. رفض القضاة من 6
حيث يمكن في سنة 1969، 1970.

(184) يهنا رئيس المحكمة بالقاضي الاعلى للولايات المتحدة الأمريكية ثم الصوريها فديمي القاضي المساعد
Associate justice، بعد، سواء أن لب Justice المساعد من قضاة المحكمة العليا أو القضاة الآخرين ليعاون
Judge

2) سلطات المحكمة العليا :

يمارس القضاة اختصاصهم التي تشمل انقضائا المطروحة مباشرة
أمام المحكمة كمحكمة ابتدائية وانتهائية والتي يكون أحد أعضائها دولة أو
وزير أو سيرا أو فضلا، كما تختص المحكمة بظر القضايا بطريقة غير مباشرة
كحالات استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الأدنى منها أمامها، وكذلك
الرقابة على دستورية القوانين حيث تحصر المحكمة بالطرقها طريقة غير
مباشرة بواسطة دعوى عن طريق الدفع وليس عن طريق (دعوى أصلية⁽¹⁸⁶⁾)،
وان كانت مسألة الرقابة ذاته تمارس أيضا من قبل محاكم الولايات على مدى
دستورية القوانين الصادرة في الولاية بالنسبة للمستمر الولاية ورقابة المحكمة
العليا على مدى دستورية قوانين الولايات بالنسبة للمستمر الاتحادى، وكذلك
على دستورية القوانين الفيدرالية بالنسبة للمستمر الاتحاد، وهذه لرقابة الاخيرة
هى التي أعطت للمحكمة مكانتها في المجالين القضائى والسياسى ومنه
المستوى نظر لتكيد أحكامها ملزمة للكونة وتتعلق بضمير النصوص الدستورية.
وللمحكمة العليا، نظرا للسلطات التي تتمتع بها وانتهية التي تتمتع
بها أعضاؤها، تأثيرا سياسيا على الهيئات الدستورية وعلى الشعب أيضا،
يمكن تقسيم مراحل تطوير التأثير السياسى إلى ثلاث⁽¹⁸⁶⁾ .

المرحلة الأولى وهى التي سيطر فيها رئيس المحكمة، وتبدو على
الخصوص في قضية ماربوري ضد ماديسون حيث تقررت بموجبها ارقابة على
دستورية القوانين بواسطة المحكمة العليا على ما قلده القضاة الرئيس
مارشال من ملاحظات وضرورات وجبج نشأ أحتبتها في الرقابة

أما المرحلة الثانية بدأت من الحرب الانصالية حيث أولت
المحكمة اهتماما للاتحاد حوا من الانفصال، ثم بعد ذلك انجذبت موقفا
صلبيا ضد توسع السلطة لصالح الحرية، فرفضت عدة قوانين تحد من الحرية
الاقتصادية منها قانون نشاء ضريبة على الدخل سنة 1895، ونظام محاولة
تجديد الحد الأدنى للأجر بالساعة للمرأة والاطفال وموظفى مقاطعة كولومبيا.

(186) ينظر في ذلك موضوع الرقابة على دستورية القوانين في الجزء الاول

(187) ينظر في ذلك موضوع الرقابة على دستورية القوانين في الجزء الاول

فقد قضت بأن ذلك يتجافى مع الدستور الذي يسمح للمرأة بإبرام عقود العمل بحرية. ثم في عهد لرئيس فراكيس (وُلّيت حكمت بعدم دستورية هذه قوانين تتعلق بالانتماء الاقتصادي سنتي 1935 و 1936 وغيرها والتي بلغ عددها 35 قانوناً، وهي موافق لا ثلاثين مع مقتضيات العصر، خاصة بعد فوز (ورفلت للمرة الثانية حيث أدخلت تعديلات على تشكيلة المحكمة العليا⁽¹⁸⁷⁾)، واعتبر ذلك انقور بمثابة موافقة الشعب على سياسة الرئيس السابقة، فعدت المحكمة عن رأيها وأمرت دستورية عدة قوانين منها الخاصة بالحد الأدنى للأجر بالنسبة للنساء والاطفال ثم الصمام الاجتماعي . الخ . وبذلك جاءت المرحلة الثالثة التي تسمت فيها أحكام المحكمة بمراعاة المساواة المدنية والسياسية بدءاً بالتصير لتعصري تحقيقاً للمساواة المدنية⁽¹⁸⁸⁾ ثم السياسة مؤخر بواسطة حكم أندرسون Anderson على تر اشراط ولاية بوريان على لمرشحين ذكر العرق الذي يسمون ايه وذلك سنة 1963، وكذلك محاولة كارولين الجنوبية مع السود من ممارسة حق الانتخاب، فقد حكمت بعدم دستورية قانون 06 أوت 1965 وذلك يوم 7 مارس 1966.

وسم يقتصر دور المحكمة على هذا المجال، بل أمتد أيضا ليوصل من دور الاتحاد على حساب الولايات. كما أنه أقرت سنة 1963 حكماً شهيراً حسب وجهة نظراً، في قضية جيمون Gordon تقضي فيه بأن المساعدة بواسطة محامي لكل مواطن هي من الحقوق الأساسية لضمان محاكمة عادلة، وبذلك تقرر بطريقة عكسية قيد ملحة الإدارة وعلى الخصوص الشرطة في استئناف المتهم بأساليب مختلفة، ولو نسياء حيث يعنى للمواطن أن يرفض الاجابة على الأسئلة الا بحضور محاميه.

(187) أنظر الرقعة من دستورية القوانين عز تحرير المدح المرحم الأول.

(188) صمدحكم في حد المحام في مايو 1954 في قضية براون Brown والسطق يمدى صراحة للمدعى بين

الاطفال في الدول، في الصناديق والممثل للمدعى الزواج والمفردون

المبحث الخامس الدول الاعضاء

رأينا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على النظام الفيدرالي المشكل من عدد من الدول (50) ⁸⁹ ، وهو مفتوح لغيرها متى بلغت مقداراً من التخصر وكثرة السكان. وهذه الدول قبلت الانضمام إلى الاتحاد بشرط الحفاظ على كياناتها المستقلة بحيث تحلها تشكل دولة صغيرة داخل الاتحاد لا يفصلها سوى حرية التعامل مع الدول الأجنبية، فكان لازماً أن تكون لها صيرها الحصانة المكتوبة التي تنظم سلطانها الداخلي باعتباره سطات أصيلة مستمدة من الدستور وليس من قوانين أو تنظيمات Règlements تصممها الدولة المركزية مثلاً هو الحال في الانظمة التي عنمذت أسلوب الادارة اللامركزية، وهذا يعني أن لها سلطانها الثلاث التي تحلها في كل الدول من تشريعية وتنفيذية وقضائية. الا أن ذلك لا يعني استقلاليتها التامة، وإنما هناك صلاحيات محددة تختص بممارستها الدولة المركزية وما بقي يدخل في اختصاص الدول الاعضاء⁹⁰.

فالمؤسسة التشريعية تشكل في الدول الاعضاء في الاتحاد من مجلسي الشيوخ والنواب، باستثناء دولة نبرسكا Nebraska التي تلتحق غالباً مرة واحدة في لستين

أما المؤسسة التنفيذية، يقوم عليها شخص يدعى الحاكم Gouverneur وهو يشبه رئيس الولايات المتحدة من حيث الصلاحيات على المستوى المحلي، ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر غالباً، ونادراً ما ينتخب الشعب نواباً عنه لانتخاب الحاكم

ويمارس الحاكم سطات واسعة. ففي جانب حصانه التنفيذي يتدخل في المجال التشريعي. خلافاً لرئيس الدولة على المستوى الفيدرالي، فيمكنه الاعتراض على القوانين، وهو الذي يعد مشروع الميزانية ويطلب من

(189) أنظر النظم لشبكة للاتحاد في الولايات سنة 1978 وجزر مايو 1979.

M. Peltier et J. Boudoux, 760, Op. Cit., 252

(190) أنظر اختصاص الاتحاد المركزي للمرحم الأول.

البرلمان مناقشة مشاريع قوانين يصممها في خطاب له، بل ويملك دعوة
البرلمان للاتحاد

والملاحظ أن لحاكم نائيه في أعلية الدول مثلما هو الحال بالنسبة
لرئيس الدولة العبدالية.

أما المؤسسة القضائية : فتلعب دورا بالغ الأهمية في الحفاظ على
حقوق الأفراد بحيث تلاحظ محاكم على مستوى الولايات . ابتدائية،
وستدفع، ثم محكمة عليا⁽¹⁹¹⁾، وهي حاصلة في أحكامها لمراقبة المحكمة
العليا على المستوى الاتحادي.

المبحث السادس الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

تتميز الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بالتداخل
ولتضارب أحيانا والاختلاف بسبب العلاقات المحلي وبالتالي اختلافها بين
الولايات وحتى في داخل الولاية بين المدن والارياف

وقد ضاعف في ذلك عدم وجود بديولوجية واضحة بين الحزبين من
جهة مما ساهم في قسح المجال أمام الجماعات الضاغطة لتعصب دورا كبيرا
في توجيه السياسة العامة للولايات ودولة الاتحادية في أن واحد من جهة
أخرى، وضاعف من ذلك بقاء الشعب الأمريكي الذي يؤمن بأن المصلحة
العامة ما هي الا مجموع لمصالح الخاصة، مما جعل تدخل تلك الجماعات
الدفاع عن مصالحها الخاصة مسألة بدئية وطبيعية تطع الحياة السياسية
في هذا البلد.

1 - الأحزاب السياسية

لم ينص الدستور الأمريكي على التنظيم الحزبي وإنما اقتصر على
أن المشرع للرئاسة يحصل الاعية المطلقة للأصوات هو الرئى يعز، وأن
نايه هو الذى عدد الأصوات الاخر إلى عدد الأصوات التي حصل عليها
الرئيس. والمحققة أنه منذ أن بذت بوادر الاتحاد المركزى في ان ظهور ظهور
معها اتجاهان رئيسيان أحدهما يتأصر للاتحاد والثاني يتأصر لاستقلالية، وتصور

الاتجاهان بعد الاتحاد، لا أن أصبح يدعو إلى زيادة صلاحيات السلطة
المركزية على حساب الدول الاعضاء برعامة هاملتون، والثاني يدعو إلى عكس
ذلك ويتزعمه جيفرسن. غير أن رئيس الولايات المتحدة آنذاك جورج واشنطن
وقف إلى جانب هاملتون فترك جيفرسن الحكم وشكى اتحادها بالتصوير سمي
بالحزب الديمقراطي بعد أن كان جمهوريا. غير أن مظاهر الاختلاف بين
الاتجاهين تأكدت لدى الحرب الانفصالية 1861 - 1865 بين دول الشمال
المدافعة عن نظام الاتحاد المركزى وتحرير العبد ودون الجنوب التي تدافع
عن استقلاليتها والابقاء على نظام الرق.

وبذلك ظهر للاتحاد الثانى الجمهوري المعادى لنظام الرق⁽¹⁹²⁾.
ورغم ما أصاب هذين الحزبين من تطور وسيطرتهما على الانتخابات، الا
أن ايديولوجيتهما متقاربة مما دفع بالعنى إلى القول بأحداهما⁽¹⁹³⁾.

ومع ذلك فإن الاختلاف يتدوراضحا في الانتماء إلى فئة اجتماعية
والتصويت، اذ يلاحظ مثلا أن أهمية العمال يصوتون لصالح الحزب
الديمقراطى. أما ذوي الدخل المرتفع يصوت غالبا لصالح الحزب
الجمهورى وهذا معناه وجود اتجاهان أحدهما ديمقراطى والثاني جمهورى
محافظ.

التنظيم الحزبي . يقوم لتنظيم الحزبي مركزيا على وجود ثلاث
أجهزة : اللجنة الوطنية ولجتيين للانتخابات، أحدهما لانتخاب النواب
والثانية لانتخاب الشيوخ، وأمانة وطنية

أما على المستوى المحلي فتوجد لجنة مركزية لكل حزب على مستوى
كل دولة تتمتع باستقلالية كبيرة عن الأجهزة المركزية، مهمتها تحضير
الاشعارات في الولاية سواء تعلق الامر بالهيات المحلية أو الاشعارات الأولية
للهيئات المركزية كما أنها هي التي تتولى تنظيم الجمعيات الاتحادية،
ويوجد في كل ولاية عدد من المكاتب التي تجرى به الانتخابات على رأسها
مسئول يدعى Chairman يقوم بمهمة لتسيير الحزبي على مستوى القاعدة

(192) هناك الحرب اخرى لكنها معقدة مثل الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي.

الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات مثل نيويورك حيث يوجد به حزب الاحرار وحزب الديمقراطيين.

(193) Dawson Op. Cit. T. 1, p. 336.

ويعرف كل أعضاء الحزب، بمساعدة شخص مختص بحرفهم بإعلام الأعضاء عن سبب الحزب ومكنته ورأي الحزب في المواضيع المطروحة على المستوى المحلي أو الاتحادي والذي يدعى Convassing أى الناطق باسم الحزب⁽⁹⁴⁾.
والحقيقة أن التنظيم الحزبي اللامركزي حيث أن العمل السياسي من انخراطات وثوية وتجميع... الخ. وكل التحضيرات تكون على مستوى القاعدة. أما الأهمية المركزية فلا تظهر إلا أثناء الانتخابات الاتحادية.

الجماعات الضاغطة : Lobbyes⁽⁹⁵⁾ هي جماعات ذات مصالح تؤثر على البرلمان والحكام عموم وعنى الرأي العام أو الإعلام وقد صدر بشأنها قانون سنة 1946 يلزمها بالإعلان عن أعضائها وعن المبالغ التي يتقونها ويدفعونها، وهو قانون عاجز عن السيطرة على نشاطات هذه الجماعات التي تتدخل للضغط على النواب ووجهيهم وأغرائهم لاتخاذ موقف معهم أو ضد قانون معين حفاظا على مصالح أعضائها، بل وعنى الرأي العام لصالحه من وسائل توجيه الإعلام قصد خدمة مصالحها.
ومن الأمثلة على هذه التنظيمات جمعية الأطباء ولقدبة الأمريكية وغيرها.

والذي يجب لتذكير هو أن أعضاء الجمعيات البارزين ورؤساء أغنيهم من النواب والشيوخ السابقين، لهم على علم بإجراءات التشريع ولهم علاقة كبيرة مع أعضاء الكونجرس وصداقات، وبالتالي مصالح، مما يسهل تحقيق مطامح لمجموعات التي يمثلونها، وبالتالي يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه الجماعات الضاغطة في اتخاذ القرار السياسي.

2- تكييف النظام السياسي الأمريكي :

بالرغم من اختلاف النظم حول وصف النظام السياسي الأمريكي من أنه رئاسي، أو حكومي Congressional, ou Présidentiel أو حكومة القضاء Gouvernement de Juges. اعتمادهم على المرحلة الاثون التي ميرت النظام

(94) Y. Gachet Op. Cit. pp. 362 - 363

(95) اسمي كلمة Lobbyism الدخول بالفرنسي Couloir وما جرت سببه بالمرحبة الكونجرس وهي الاسم التي تسمى للدخول بالمرحبة للاجتماع

السياسي وسيطرة نافذ من الحكم أكثر من غيره. فاد لرأي هو أن الحكم وفق وجهة نظره مجموعة من التصرفات الايجابية والسلبية وعلى الخصوص السلطة في التصرف الايجابي أو السلي في مجال معين وهو حال السلطة التنفيذية والتشريعية، أما السلطة القضائية فإنها لا تتدخل إلا حين تعرض عليها موضوعات معينة تتعلق بخصوصية أو نزاع بين ذوي الشأن، أي أصحاب الاختصاص، ويقتصر دورها على الوقوف بجانب أحد الطرفين، السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية بناء على أحكام الدستور والقوانين

وإن ذلك حسب وجهة نظرنا لا يعد ممارسة للسلطة التنفيذية أو التشريعية، بل هو ممارسة للسلطة القضائية لأن الاختصاص امتناع عليه لا يؤدي إلى ممارسة من قبل الجهة القضائية، وبما تكفي بتقرير اختصاص صاحبه الشرعي الذي يتولى بعد ذلك ممارسته.

من هنا لا نرى بأن هناك حكمة القضية مثلاً بقبول العض - وإنما هناك حكمة الجمعية حين يكون الرئيس ضعفاً، وحكومة رئاسية حين يكون الرئيس قوياً، والقوة والضعف أسبابهما متعددة، لعل أهمها ضعف شخصية الرئيس. فلا بعض مثلاً وضعه فيمكن للوقت في نفس الحرية مع يؤخذ ولا كارتير مع نيكسون، وضعف مركزه السياسي في الكونجرس كان لا يكون حظه هو الذي يملك الأغلبية في أحد المجلسين.

لذلك ننهي إلى أن النظام الأمريكي هو نظام رئاسي وذلك لعدة أسباب منها :

- أسلوب انتخاب الرئيس والمباشرة مما يجعله مسؤولاً وأكثر لكونجرس.

- تمتع الرئيس بالأغلبية في الكونجرس غالباً إلى جانب سلطاته الدستورية

- سيطرته على مختلف الوسائل التنفيذية.

- دوره في التأثير على وسائل الإعلام.

- سيطرته على المطبوعات التي تعد مفتاح الحكم في عصرنا الحاضر

تضاف إلى ذلك علاقته الوثيقة مع الرأي العام الذي يلعب دوراً
مهمّاً لاهمية في التأثير على النظام السياسي⁽⁸⁶⁾، نظراً لكونه دوصحة بالرئيس
أكثر من كونجريس وهو ما يدعم الصفة الرئسية للنظام

الفصل الثالث

النظام السياسي الفرنسي

عرفت الملكية أزمة خطيرة ذات صيغة مالية في سنة 1787 بسبب
الحروب القديمة في أمريكا، مما استدعى البحث عن مصادر تمويل مالية
أخرى لسد العجز الملاحظ، غير أن الحكومة وصلت اللجوء إلى جمعية
النسلاء التي تضم إلى جانب النسلاء رجال الدين وبعض ممثلي المقاطعات
والسيات بدلاً من استعمال السلطة إلا أن هذه الجمعية رفضت
الاصلاحات التي تقدم بها وزير المالية كالون Calonne فنجأ لملك لويس
16 إلى الترجمات للحصول على موافقة⁽⁸⁷⁾ على مشروع وودته الاصلاحي
ورغم الخلاف الذي كان قائماً بين الطرفين، وهو ما منح لبرلمانات من
استقلال هذا الطلب ونحوه إلى وسيلة للمصعد على الملك، بحيث أنهت
في الأخير إلى رفض طلبه، مما أدى إلى حدوث أزمة حادة بين الوزراء
والبرلمان. الذي خوفاً من لجوء السلطة إلى العنف، أقر إعلاناً يقضي فيه
بأنه رغم الحكم الملكي مطلق فذ الملك ليس أسس من القوانين وعلى
الحصول الأمة التي بموجب برلمانها توافق أو رفض دفع أموال أخرى،
ورداً على ذلك الموقف تدخلت الوزارة وقضت من سلطات الترجمات.

(196) في نسخة لسان 1981 أصبح بأن أعلىة المواطنين (70) إلى 700، وليس من القسم المالم (سبياً
والصدا)

(197) كانت هذه الترجمات جزءاً من محاكم ولها من سياس كبير خاصة في القرن الأخير من حكم نظام القديم
Y. Gauthier Op. Cit. p. 177

الا أن الملك كان مضطراً للحصول على الأموال الضرورية، فاجأ إلى المجلس العامة ⁽¹⁹⁹⁾ Etats Généraux، والتي كانت تضم طبقة الكهنة وطبقة النبلاء والطبقة الثالثة تمثل البورجوازية والفلاحين وهي توالف أغلبية السكان وكانت تدافع عن مصالح الشعب ونصراً لموقف طبقة الكهنة والنبلاء من مطالب الطبقة الثالثة ممثلة أغلبية الشعب، فإن هذه الأخيرة بعد مراعاة السلطات تحولت إلى جمعية وطنية تعهد نوابها ببدء امراتهم إلى أن يصدر أول دستور للمملكة. وبملا تحولت تلك الجمعية الوطنية إلى جمعية وطنية تأسيسية وصعد دستور 3 سبتمبر 1791. وبخل ذلك وضعت إعلان حقوق الإنسان والمواطنة سنة 1789 الذي تضمن نوعين من الأحكام : الأولى خاصة بالحقوق الأساسية للأفراد، والثانية خاصة بالمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم، كمبدأ سيادة الأمة، ومبدأ انفصال بين السلطات.

ولا غربة إذاً بأن هذه الوثيقة تعد أشهر الوثائق لاحتوائها مبادئه كان له الأثر البالغ في نشر حرية وتطبيق الديمقراطية في مختلف أرجاء العالم، رغم أن هناك إعلانات ظهرت قبلها، لأنه لم يكتب لها الدوام والانتشار كإعلانات الحقوق العديدة لانهيضية والإعلان الأمريكي ونيل الشهرة التي نالها هذا الإعلان هو ما دفع بالمؤسس الدستوري الفرنسي إلى إدراجها كمقدمة لدستور 1791 وتمسك الدستوريين الآخرين به. ونقرا لما تحل نظام السياسي الفرنسي من هزات وأزمات سياسية أثرت سراحل على تطور الحكم الديمقراطي في هذا البلد طيلة الفترة الممتدة من 1789 حتى 1958، فانه يستحسن لمعرفة مجمل مراحل اتباع نظام الدورات الذي اتبعه أغلب الفقه الفرنسي في دراسته لهذا النظام، مفردين مبحثاً للدورتين الأولى والثانية، هي أن نخصص مبحثاً آخر للدورة الثالثة، ومبحثاً آخر عن السلطات العامة في ظل دستور 1958.

المبحث الأول

النظام الدستوري الفرنسي منذ الثورة حتى سنة 1958

لقد درج الفقه على تقسيم هذه المرحلة من النظام الدستوري الفرنسي إلى دورتين، الأولى تبدأ من سنة 1789 وتنتهي سنة 1814 والثانية تبدأ من 1814 وتنتهي سنة 1870 على أثر قيام الجمهورية الثالثة ⁽¹⁹⁹⁾.

أولاً : الدورة الأولى 1789 - 1814 :

أ. الملكية المقيدة :

إن هذه الدورة بدأت بتحول مثالي البورجوازية والفلاحين ضمن المجالس العامة Etats Généraux إلى جمعية وطنية ووضع دستور الملكية المقيدة التي تحت محن الملكية المطلقة، وتبدي ذلك بالخصوص في إعلان حقوق الإنسان والمواطنة الذي أقر العديد من الحقوق السياسية والطبيعية وصاىء لنظام الحكم كسيادة الأمة والفصل بين السلطات، وأخيراً صدور دستور الملكية المقيدة في 03 سبتمبر 1791 وأداء الملك ليمين الدستورية على احترامه والتقيده بأحكامه والمحافظة على استمرار بقائه.

وقد تضمن هذا الدستور، بالإضافة إلى صم لإعلان كمقدمة له، أحكاماً جعلت الملكية المطلقة مقيدة، ونقلت السلطة التشريعية من يد الملك إلى جمعية وطنية، وأخيراً اعتماد مبدأ انفصال بين السلطات. وبموجب أحكام الدستور أصبحت الملكية مقيدة ودستورية وأصبح الملك ملكاً لفرنسيين يستمد سلطته من الشعب، ومن ثم لم يعد ملكاً فرنسياً. كما أنه تطبقاً لمبدأي الحرية واللامسؤولية السياسية التي يتمتع بها، فإنه لا يمكن اعتبار أعماله صحيحة إلا إذا وقعها الوزير المستحسن.

الجمعية الوطنية : لقد تولت هذه الجمعية السلطة التشريعية، غير أن تشكيلها لم يكن في حقيقة الأمر شعب، إذ أنها كانت تضم نواباً يمثلون

(199) حررت فرنسا 16 شهر فيد بين 1789 و 1958 في مواجة على السنوات التالية 3 سبتمبر 1791 - 24 جويل 1793 - 22 أوت 1795 - 1799/12/13 - 1804 - 1814/06/04 - 1815/04/22 - 1830/08/14 - 1848 - 1852/11/14 - 1870/05/21 - 1875/02/25 - 1946/10/27 - 1958

الى الحققة البرجوارية متخفين من قبل ذوي الاموال فقط، حيث أنه ميز الدستور بين المواطنين الايجابيين واسميين وهو ما مكّن البرجوارية من إبعاد الشعب والاستيلاء على السلطة على حد قول الأستاذ جيشتي Guchet⁽²⁰⁰⁾. فضلاً عن الانتخاب لا يتم على درجة واحدة وإنما على درجتين، وأن المترشح للجمعية يجب أن يكون مالكا لعقارات مما يخفف عدد المتشحين لاختيار أعضاء الجمعية 5 000 من ثلاث ملايين ونصف من المواطنين الذين بلغوا من 25 سنة⁽²⁰¹⁾، وهو ما جعل هذا النظام يتميز بكونه أحد ببدء الاقتراع المفيد⁽²⁰²⁾.

ـ الفصل بين السلطات . كان العرض من اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات هو كماله الحقوق والحريات من اعتداء الدولة. كما أن الدستور أعتمد لفصل لسلطات بين مؤسسات الدولة، لكنه مع انطك حق التصويباتي بموجب يستطيع تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن الجمعية الوطنية مدة مشين. مما تسبب في حدوث أزمة حادة بين الملك والجمعية، فضلاً عن حقه في تعيين لوزراء من غير النواب تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات. ونتيجة محاولات الملك الرجوع الى حيطرة لحكم لملكي انطق. قامت ثورة 10 أوت 1792، وبها أنهت الملكية المفيدة التي يرأسها الملك لويس 16 ونظام الجمهورية الأولى.

ب - الجمهورية الأولى 1792 - 1799

ظهرت الجمهورية الأولى على أثر تعيين سلطة الملك ودعوة الفرنسيين دول تغيير لانتخاب جميعه تناط بها مهمة وضع دستور جديد. بعد أن أنشأت لجنة تمهيدية مؤقتة مستعانة من النواب لتصرف شؤون الدولة.

وعلى أثر انتخبات الجمعية العامة الجديدة Convention، أعلنت الملكية من قبلها وأعلنت قيام الجمهورية الأولى وذلك في اجتماعها الأول في 21 ستمبر 1792، ثم قامت بمحاكمة الملك لويس السادس عشر ووجته وأعداء مهماء. غير أنها لم تتمكن من وضع دستور للجمهورية بسبب رفض حوش الدول لمتحامة بحودود مرسا. مما دفعها الى تعيين لجنة للانقاد اوطني Comité du Salut Public أبطت بها مهمة تسيير شؤون الدولة والقضاء على أعداء الجمهورية، غير أن هذه المرحلة أتمت بالحكم الاستبدادي الاوهابي برئاسة روبسبير الذي قصى على كل معارضيه ونهم دانتون.

وبعد الثورة الشعبية التي أشعلت يوم 31 ماي سمحت للجمعية العامة السيطرة على الوضع فقامت لجنة الانقاد بمشروع دستور واقت عليه الجمعية في 24 جون 1793، وهو الدستور المسمى بدستور الجبلين Montagnards، إلا أنه أجل تطبيقه بسبب ظروف التي مرت بها البلاد، ومع ذلك فإنه دستور ذو أهمية على حد قول الامتاد هوريلكوه ذلك دلالة قاضمة على الايمان انطق بالمحكومة المحلية⁽²⁰³⁾.

وبعد الاطاحة بحكم روبسبير واعدامه واستعادة الجمعية لجميع السلطات، وضع دستور ثالث في 22 أوت 1795 أو دستور العام الثالث للجمهورية⁽²⁰⁴⁾.

ونميز هذا الدستور بأخذه بمبدأ الفصل الحامد بين السلطات، وتضمين بعض بنوده ضمانات تحول دون عودة الملكية أو انميل نحو التطرف. كما أعتمد نظام المجلسين مجلس الشيوخ ومجلس الخمسمائة لأول مرة بموجب هذا الدستور الذي حافظ - رغم ذلك - على نظام الانتخاب المفيد الذي أعتمده الدستور الأول، وهو ما دفع بإساقه الى تسمية هذا لنظم بالديركتوار أي المديرية الحداية Directorate يساعداه وزراء يتولون تسيير

(203) أنظر: 1. هوريلكوه المرجع السابق ص 251، نظرياً من إعطيات حول هذا الدستور الذي بقي العديد من رجال السياسة يعادون تطبيقه، أنظر نفس المرجع ص 252.

(204) وضع مشروع الدستور السيد بواس ديكلان Brissot d'Anglem وقد بدأت ما يشبه يوم 22 جون وقت الموقفة عليه بمرحلة في 22 جون 1795 أنظر: M. Prudot et J. Bouteau, Op. Cit., P. 339.

(200) لكن يكون السرايين ايجابيا يجب اني حاش شرط أخرى، أن يدفع مريد ما بجنا 8 قلم من المال وهي ما تساوي 1.50 الى 3 فيكات دما. Y. Guchet Op. Cit. p. 187.

M. Prudot et J. Bouteau, Op. Cit., p. 313.

Y. Guchet Op. Cit. p. 187.

(202) أنظر برانشير سمد. نظرياً الدستوري والجمع السياسية ج 1، الايام الموزة 989.

الادارات العامة، على أن يتم تعيينهم عن طريق الانتخاب من قبل مجلس الشيوخ أو مجلس النمامى بناء على قوائم تقدم من قبل مجلس الخمسمائة. كل قائمة تضم 10 مقترحين يختار مجلس الشيوخ مديرا من بين عشرة، أي أن القوائم 5 كل واحدة تضم 10 مقترحين.

والمديرون غير مسؤولين أمام الجمعية، كل ما هناك أنه يمكن محاكمتهم أمام المجلس الأعلى للصداقة Hante Contr de Justice لدى ارتكابهم أثناء أداء وظائفهم جرائم أو جرم⁽²⁵⁶⁾.

وبسبب تولي محولات الملكين والجمهوريين المنظرين للاطاحة بهذه الجمهورية لم يستطع الصمود أمام الحملة الانفلاية التي قدم بها بونابارت في 9 نوفمبر 1799، فانهارت الجمهورية ودمت مكانها الامراطورية الاولى.

ج - الامراطورية الاولى 1799 - 1814 :

لم يكن يهدف القائمون بالانقلاب اولك الامر سوى الى اجراء تعديل في الدستور⁽²⁵⁶⁾. غير أن الاحداث وشخصية نابليون أدت الى قيام نموذج جديد من الحكم معتمد على دستور كان لسيد سير Sieyes دورا كبيرا في وضعه، وهو الذي كان أيضا منظر القيادة الوطنية واعتقل بأن السلطة يجب أن تأتي من فوق وثقة من الاسفل،

« L'autorité doit venir d'en haut et la confiance d'en bas ».

ومعها أن دور لشعب يقتصر على اختيار أشخاص قادرين على تولي المسؤولية، رغم أن روسو تحدث أيضا عن تلك الظرفية في كتابه العقد لبحث نظرية سيادة الشعب⁽²⁵⁷⁾.

وقد صدر ذلك الدستور في 15 ديسمبر 1799، الذي حاول سيز فيه أن يحافظ على الجمهورية التي تكون ستارا للديكتاتورية نابليون لواقعية.

قد أبطلت السلطة التنفيذية بثلاث فاصل بينهم مجلس الشيوخ لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، غير أن ذلك لا يعني القيادة الجماعية للسلطة التنفيذية، فالدستور لا يقضي بذلك، وإنما يقوم أحدهم وهو الفصل الاول بممارسة السلطة التنفيذية وحده كاصدار القوانين وتعيين أو عزل كبار الموظفين. وأحيانا يستشير مساعديه لكنه غير ملزم برأيهم.

أما السلطة التشريعية فقد أسندت الى أربع مجالس هي مجلس الشيوخ، ومجلس الدولة، ومجلس التربيونات، ولجسم التشريعي.

فمجلس الشيوخ يعين أعضاءه من قبل الفاصل الثلاث، وكاد يهتم بانتخاب أعضاء مجلسي التربيونات والجسم التشريعي، إلا أنه كان يهتم أيضا بالرقابة على دستورية القوانين وبالتالي يرقب كل المجالس باعتباره حامي الدستور⁽²⁵⁸⁾.

- أما مجلس الدولة فيشكل من موظفين معينين من قبل الفصل الاول، وهو مجلس للحكومة يتولى المصادرة بالقوانين وتحرير النصوص والدفاع عنها أمام الجسم التشريعي.

- بشأن التربيونات Tribunal فهو يشكل من عدد من النواب الذين يقاضون أجرا سنويا يساوي 15 ألف فرنك ويحدد خمسة 5/1 كل سنة ومدته 5 سنوات، يتولى مهمة مناقشة مشاريع لقوانين لكنه لا يتخذ قرارا بشأنها وإنما يقترح رغبة الموافقة أو الرفض.

- أما الجسم التشريعي Corps législatif، وعدد أعضائه أكثر من عدد أعضاء التربيونات، يجتمع حيلة أربع أشهر خلال السنة، إلا إذا طلبت الحكومة تمديد المدة، ويستمع هذا المجلس الى المتدخلين المحلفين وهم ثلاثة من مجلس الدولة أو التربيونات في صمت وبصوت أيضا نصحت وبالاتهاء من التصويت يصبح القانون كاملا ونهائيا ولا يقبل لا اصد منه من قبل الحكومة. والقول بذلك يعني أن الشريع من اختصاص الجسم التشريعي.

(256) انظر في ذلك الفصل الخامس من القانون على دستور 1802. ملاحظ أن هذا المجلس تحول الى أداة في يد نابليون نفسه حتى في تعديل الدستور 1802 وجعل نابليون نفسه أعلى سلطة في 1804 تحولت الجمهورية الى امبراطورية.

(255) أنظر: ايجوير مروج السابق ص 256.
(256) أنظر: M. Prieur et J. Bouhassier, Op. Cit. p. 253.
(257) أنظر: يالكسندر - مروج السابق، الفصل الخامس - سيادة.

والصلاحيات التي كانت من اختصاص المجلسين الآخرين من مقترحات
القانونية، وهي طريقة مركزه على ثلاث دوائر. الأولى تنشأ عنها قائمة
الكويت حيث يقع الدخول الأول بانتهاء عشرهم الذين يتولى انتخاب
عشرهم فتتكون القائمة لاقليمية. وهم يقومون بتحديد عشرهم لتكوين
القائمة الوطنية. وفي الأخير تنقل مجلس الشيوخ لاختيار أعضاء المجلسين
(البرلمان والجمعية التشريعية).

ولعل تدخل تعديلات قفل من دور ممثل الشعب كتخصيص عدد
أعضاء التبريزات، ثم العائلها نهائيا، قد حوّل الامبراطورية الى امبراطورية
عسكرية كاد لا بد أن تكون دعم ما عرفت من مجزأت على يد الامبراطور
خاصة فيما يتعلق بالتقنين والنظيم الحكومي.

ثانيا : الدورة الثانية 1814 - 1875 .

وهذه الدورة شبيهة بماضيتها بدأت بالملكية الدستورية ثم الجمهورية
وانتهت بالامبراطورية.

أ . الملكية البرلمانية الدستورية : 1814 - 1848 :

يمكن تقسيم هذه المرحلة الى مرحلتين المرحلة المستدة حتى 1830
والمرحلة المستدة حتى 1848.

1 - المرحلة الاولى : انتهت هذه المرحلة على الحثاق الذي

منحه لويس 18 الى الشعب الفرنسي في 14 يونيو 1814⁽²⁰⁰⁾
والقول بالملحة يعني رفض فكرة سيادة الامة، لا أن ذلك لا يعني
انقضاء الحقوق والحريات، بل ان نجد في هذا الدستور بعض الحقوق
والحريات قد أُبقي عليها وابعض الآخر قيد، مثل الانتخاب الذي لا يدرسه
الا من بلغ الثلاثين سنة ويدفع ضريبة قدرها ثلاثمائة فرنك سواء أم
المرشح عبي أن يكون بالغا من لعمر 40 سنة ويدفع ضريبة سوية قدرها
ألف فرنك، بل ان قانون 1820 منح الذين يدفعون ضريبة مرتفعة حق
التصويت مرتين في ذات الاشخاب تطبيقا للمبدأ الاقترع لمقد.

(200) انظر لبيان من 76

الاجهزة الدستورية : تكون الاجهزة الدستورية من :

الملك : صاحب السيادة غير المسؤول مياميا ولا حائلا. يتمتع
بصلاحيات وليس الدولة. فهو الذي يعين ويقي البراءة وكذا موظفي الدولة
مجلس الشيوخ : هيئة تشريعية يتم تعيين بعض أعضائه بعد
انتخابهم من قبل الملك لمدة الحيان، أو عن طريقة التوارث، ويمكن أن
يتحول الى مجلس أعلى قضائي محاكمة مرتكبي جرائم الخيانة العظمى،
أو الجرائم ضد أمن الدولة.

مجلس النواب : هو مجلس منتخب لمدة خمس سنوات قابلة
للتحديد كل سنة اخص، وأصبحت مدة سبع سنوات ابتداء من
سنة 1824. أما رئيسه فتعوى تعيينه الملك من 5 أعضاء مقترحين من قبل
المجلس.

البراءة : لم تكن رصبتهم واضحة غير أن ذلك لم يمنع من سير
العمل في ذلك النظام، والبراءة يمكن أن يكونوا أعضاء في مجلس النواب
أو الشيوخ وهم الحق في الدخول الى المجلسين وعندهم أن يحثوا على الاسطة
المطروحة عليهم كما أنهم مسؤولون حائلا ثم، سياب، تأثرا بالنظام البرلماني
الانجليزي.

وقد امتدت المرحلة المستدة من 1820 الى 1827 بسواد النظام
البرلماني، غير أن عصر شارل العاشر تميز بالخلاف الحاد بين الملك
والبرلماني، حيث حاول الملك استرداد السلطان المطلق وممارسته، مما
تسبب في ثوب ثورة 1830 نتيجة تصرفات الملك المعارضة لرأي الشعب
ومثليه، حيث قام بحل المجلس ثلاث مرات رغم تأكيد الشعب صيادته
للمعارضة الاعلى.

2 - المرحلة الثانية المسماة بعهد ملكية يوليو 1830 .

لم يدخل الملكة الجديدة الا تغييرات ضعيفة على ميثاق 1814،
فالاجهزة الدستورية بقيت كما هي، الملك والوزارة والمجلسين والجمعية
الانتخابية.

ومع ذلك فإن انسلت قد سلطت تأجيل تنفيذ القوانين، كما أن مسؤولية الوزراء توسعت ولم تقتصر على الجريمتين سالفتي الذكر. في حين أن المجلسين وسعا من سلطاتهما واشتركا مع الملك في المبادرة بالقوانين. وأن مجلس النواب هو الذي يعين رئيسه لمدة 5 سنوات.

أما الجسم الانتخابي Corps électoral فقد أدخل عليه تعديل أيضا من حيث سن 25 سنة للناخب و 30 لمرشح و 200 قرنت بدل 300 قرنت. وأعطى حق التصويت مرتين وأقر مبدأ سيادة الشعب.

بموجب هذا الميثاق تدعم النظام البرلماني، وتؤكدت فكرة الاستحقاق، وتضعف الاهتمام بمناقشات البرلمان، فضلا عن أن الملك أصبح مجبرا على اخذ الوزارة من الأغلبية، لكنها لتقبل بمجرد فقدان ثقة البرلمان، وإن كان لها حق حصة

وإذا كانت هذه المرحلة تعد أطول المراحل استقرارا يبرز المسائل الرئيسية للنظام البرلماني، إلا أن هناك بعض التصرفات التي كانت السبب في سقوط هذا النظام. ومن بينها إرشاء المتعين للمعارضة بمنحهم مناصب تدر عليهم أموالا كبيرة. لم يكن النواب يتناصرون تعريض عن مهامهم السياسية. كما أن الحكومة عملت على دفع الإدارة إلى الخروج من حياضها للممارسة الضغوط على الناخبين في الدوائر الانتخابية.

وبغلا عن ذلك فإن هذا النظام تعطلت فيه الرشوة وقلة الإنتاج الفلاحي. ونتيجة لتدخل قوات الأمن في باريس وقتل حوالي 50 مواط من المتظاهرين. قام سكان باريس في الصباح لموالي تحت تأثير الاوضاع الداخلية وتيارات شوية الخارجية فكانت الثورة وأطاح بالملك وقيام الجمهورية الثانية.

ب - الجمهورية الديمقراطية 1848 - 1851 :

بعد نجاح الثورة اشتت جمعية تأسيسية وأسندت السلطة التنفيذية إلى لجنة تنفيذية ثم إلى الجنرال كافياك Carnagac⁽¹¹⁰⁾. وبعد اجتماعاتها أكدت إعلان الجمهورية ووقعت على الدستور يوم 4 نوفمبر 1848، الذي تميز عن غيره من الدساتير في أخذه بنظام الرئاسي وبعد مظاهر لديمقراطية الأمريكية. وببداي ذلك في اعتماد الشكل الجمهوري لحكم بصفة نهائية، وببدا فكرة السلطة الرئية ويطه بالاقترع العام الذي يعد أصمة الرئيسة للنظام الجمهوري ولديمقراطية، وذلك لي يكون إلا بقرار مبدأ سيادة الشعب، ولتحقيق ذلك أقر مبدأ لتمثيل لعام⁽¹¹¹⁾ والفصل بين السلطات المفروضة من قبل الشعب لممثليه⁽¹¹²⁾.

أجهزة الجمهورية : تنحصر أجهزة الحكم في الجسم الانتخابي والجمعية التشريعية، ومجلس الدولة، ورئيس الجمهورية. الجسم الانتخابي : المكون من الذكور فقط هو الذي يتولى انتخاب الجمعية التشريعية لمدة ثلاث سنوات ورئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات.

الجمعية التشريعية : هي الهيئة القوية في النظام تجتمع باستمرار وتتمتع سلطة التشريع وانتخاب أعضاء مجلس الدولة لمشاركة رئيس في بعض القضايا، واعداد القوانين والظم الإدارية ومراقبة الادارة، فهي بذلك جهاز للبحث والمراقبة. غير أنه لا يفهم من ذلك اعتماد ارجاجة المجلسين في تشكيل السلطة التشريعية، وهذه السلطة واحدة مثلما هي لجمهورية غير قابلة للتجزئة.

(110) هو الذي استطاع القضاء بحركة الشعب في مابين 24 و 24 ماي حين ظل جميع السلطات التنفيذية موحدة الصرخي من الجمعية ومبدأ أصبح رئيسا لمجلس President du Conseil حتى 1948/12/20

(111) وهذا يعني أن الدستور لم يأخذ بمبدأ التمثيل الرئاسي

(112) بعد استعراض الفصل بين السلطات إحدى شروط قيام حكومة حرة (ج. لاند، 19)

انظر : M. Prout et J. Boulouis Op. Cit. p. 412

- رئيس الجمهورية : هو الشخص الوحيد الذي يتولى رئاسة السلطة التنفيذية ويعين الوزراء المسؤولين أمام الجمعية الوطنية، وبذلك يكون المستور قد زوج بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني على حد قول الأستاذ هوريو.
الانقلاب : يرى الأستاذ هوريو أن سبب الانقلاب يعود إلى عدة أسباب بن الأمير الرئيس والحزب الوطنية، والسبب المباشر هو قانون 1850 الذي قيد حق الاقتراع العام بشرط الإقامة لمدة ثلاث سنوات، وطلبت الحكومة تعديله دون جدوى فحطت الجمعية وأعلن عن برنامج مبادئ لويس نابليون التي وثق عليها اسمه بأغلبية بسيطة.

عهد الامبراطورية الثانية 1852 - 1875 :

من المبادئ التي أعلنها لويس نابليون هي انتخاب رئيس للسلطة التنفيذية لمدة عشر (10) سنوات وتتبعه الوزراء له. ومجلس دولة مهمته إعداد مشاريع القوانين، وهيئة (جسم Corps) تشريعية متخبة عن طريق الاقتراع العام، ومجلس شيوخ يتولى حماية الدستور والحقوق والحريات العمومية. وهي المبادئ التي طرحها على الشعب للدلاء برأيه حولها.

وبموافقة الشعب عليها وضع الدستور الجديد في 14 جاني 1852. لقي به دستور لعام الثامن للجمهورية، حيث تحولت المجالس إلى قناع يسر للسلطة الفردية نابليون الثالث. فالجمعية لا تستطيع امتنعده الحكومة ولا مناقشة سياستها، وكانت العلاقة بين الطرفين يتولى تنظيمها مستشاروا الدولة لمعينون من قبل الحكومة.

وقد تعبر نوح منذ 1860 باعتناق الطام الليبرالي بظهور جهات على أثر ذلك معارضة للحكم خاصة منها التجار والصناع بسبب تلك السياسة التي قلصت من أرباحهم⁽¹¹³⁾، وكذلك موقف لا مراضور ضد لنسا في مواجعتها لا إيطاليا التي كانت تعمل آنذاك على استعادة وحدتها، وهو ما أدى إلى بروز معارضة لسياسة الامبراطور تأكست وقويت بظهور لطيفة العاملة

(113) مصدر المرموج المحرق : نظام لثيري يوم 24 يونيو 1860
نظر : Y. Guicher Op Cit. p. 209

ورفضها التحالف مع البروجوارية، ومناداة بالحرر بالحقوق والحريات العمومية في انتخابات 1863. وازدادت المعارضة في انتخابات 1867. إلا أن اختيار نابليون للسيد أميل أوليفي E. OLIVIER لتشكيل حكومة ونجاحه في استمالة المعارضة أدى إلى اعتماد التعديل التأسيسي والانتقال من الحكم البردي إلى البرلماني.

وبذلك أصبح الامبراطور يمارس السلطة التنفيذية بمشاركة وزرائه. وتحولت الجمعية ومجلس شيوخ إلى هيئات تلعب دورها كنس. وأصبحت الحكومة تقرر لكنها مسئول أمام الجمعية. أما الامبراطور فهو مسئول أمام الشعب، وهو ما دفع بالبعض إلى وصفه بالتيقصرية الديمقراطية Césarisme démocratique، وإذا كان لنظام قد أخذ شكلا ديمقراطيا بعد 1870، فإن الأحداث التي ترائت لم تتركه يستقر، ذلك أن قيام الحروب الأوروبية وهزيمة سودان Sedan حيث ألغى الحكم نابليون وحس مجلس الدولة والجمعية الوطنية، وانتخاب جمعية أخرى لوضع دستور جديد وعين تير Thiers رئيسا للسلطة التنفيذية، قامع حركة الكومونات، ثم ما كدهون سنة 1873 ريثم للسلطة التنفيذية لمدة سبع سنوات مهدت لظهور الجمهورية الثالثة التي تبدأ به الدورة الثالثة.

ثالث- الدورة الثالثة من 1875 حتى اليوم

لقد عرف النظام الفرنسي خلال هذه المرحلة هذه ثلاث جمهوريات هي : الثالثة الممتدة من 1875 إلى 1940 والرابعة من 1940 إلى 1958 وال خامسة وهي الجمهورية الحالية التي نشأت سنة 1958.

1 : الجمهورية الثالثة : قامت الجمهورية الثالثة على دستور يتكون من ثلاثة قوانين تتضمن في مجملها 34 مادة⁽¹¹⁴⁾، وبموجب هذا الدستور ظهر نظام

(114) يتكون الدستور من قوانين 24 و 25 فبراير بقانون 16 يناير الأولى الخاص بمشاء مجلس الشيوخ والذي ينظم السلطات العامة والثالث يعنى بتنظيم علاقات بين السلطات العامة

برلمان من نوع جديد هو النظام البرلماني الجمهوري الذي يقوم على أجهزة هي البرلمان المكون من مجلسي النواب والشيوخ ورئيس الجمهورية.

أ. البرلمان : يتكون البرلمان من مجلسين هما النواب والشيوخ .
- مجلس النواب : يتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام المباشر .
- مجلس الشيوخ : ينتخب على أساس الاقتراع بالقائمة وعلى درجات، أي بطريقة غير مباشرة.

وللمجلسين سلطات مشتركة ومتساوية، مما يؤكد اعتماد الجمهورية لثلاثة لنائبة المجلسية، وإن كان للنواب الأهمية في المجال المالي، ولشيوخ دور تولى السلطة القضائية بأن يشكل محكمة عابدا لسطر في القضايا التي تمس أمن الدولة وإنجرائم التي يرتكبها رئيس الجمهورية.

ب. رئيس الجمهورية : إن رئيس الجمهورية يتم اختياره بواسطة نواب المجلس المنتخبين في هيئة واحدة، وذلك بالأغلبية المطلقة لمدة سبع سنوات، وهو غير مسئول إلا في حالة خيانة لعظمى.

ويشترى رئيس الجمهورية إصدار القوانين وتنفيذها وصارمة حتى العفو، بل وبه اقتراح مشاريع القوانين. إلى غير ذلك من السلطات التي يتمتع بها لرئيس داخليا وخارجيا من تعيين كبار الموظفين وقبول أوراق اعتماد السفراء وترأسه للقوات المسلحة... غير أن الدستور يشترط لكي تكون تلك التصرفات صحيحة وقانونية ينبغي أن يوافق عليها الوزير المختص.

كما أن لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب بموافقة مجلس لشيوخ، ويرقام به ماكما هو Mac-Mahon لدى سحب أعضاء مجلس لنواب تقتهم من الحكومة التي ألغها المارشال من الأقلية البرلمانية، مرد على ذلك التصرف بحل المجلس في 16 ماي 1877 مما تسبب في حدوث أزمة بين رئيس والنواب والشعب، وتأكد تصرف الرئيس بحصول المعارضة للرئيس على لأكثريه بعد إضطره إلى الاستقالة. ومنذ ذلك الوقت ثبت عرف دستوري يقضي بعدم لعودة الرئيس إلى حل المجلس البسي، رغم أن النص لدستوري يسمح له ذلك، وهو ما ساهم في إضعاف مركز الرئيس وثقوية لبرلمان.

والجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية مساعدتين يسميان بالتوزراء وفقا لدستور وهما مساعدان يتولى تعيينهما وترأسهما كما فعل بوانكاريه قبل أن يعين كليسمورلرئاسة لورد. وأبتداء من 1879 اكتفى رئيس الجمهورية بتعين الوزير الأول الذي يتولى بدوره تشكيل الوزارة التي يوافق عليها لرئيس فيما بعد.

وقد كان الوزراء متضامنين ومسؤولين أمام اسجين جماعيا عن سياسة الحكومة وفرديا عن أعمالهم الشخصية⁽¹⁵⁾.

من هنا يمكن القول بأن النظام البرلماني قد طبع الجمهورية الثالثة الفرنسية بدءا بحق النواب في استجواب ونزج الاستقالة إلى الحكومة أو أحد أعضائها وزج الثقة بها دون أن يحق للرئيس - رغم نص الدستوري - حل مجلس النواب ولا التصرف في أطار لصلاحيات التنفيذية إلا بتوقيع الوزير المختص. وقد زاد في تعميق تطبيق النظام البرلماني عدم مسئولية لرئيس السياسة وانتقالها إلى الوزارة التي أصبحت بعد ذلك مرتبطة بالبرلماني، وهو ما سمح بانتقال السلطة إلى البرلمان وبالتالي تحول نوع الحكم إلى حكومة مجلسية أي حكومة مجلس النواب، واستمر الوضع كذلك إلى أن احتل فرنسا من قبل الألمان في سنة 1940 وأول لجمهورية الثالثة.

2 - الجمهورية الرابعة - 1946 إلى 1958 :

المهيد :

لقد كان لهزيمة فرنسا واحتلال أرضها أثر على نظامها الدستوري. فقد سقطت الجمهورية الثالثة وطرححت مسألة الاستمرار في الحرب ضد الألمان من قبل الوزير الأول رينو Reynaud، في حين رأي المدويشال بيتان Pétain وفد الحرب، وهي وجهة النظر التي تجبعت. فتولى بيتان مقاليد الأمور وأجرى تعديلا مشهورا تولى بحجبه جميع السلطات للحافظ على النظام وتحرير التراب الوطني والتشريع بواسطة الحراسيم ذات القوة القانونية، ولذلك

عتبر التعديل الدستوري لسنة 1940 بمثابة تفويض للسلطة⁽¹⁸⁾، مما سمح له بإصدار أربعة نصوص دستورية مباشرة تولى بموجبها سلطة رئيس الدولة وسلطة حكومية والتشريعية في مجلس لوزراء. وثلاثة أوقف بها جلسات مجلس النواب والتسريح إلى أن يستعينا رئيس الدولة، والرابعة خاصة بكيفية تولى النيابة والرئاسة في حالة شعور لنصب. وهذا يعني أن المؤسسات الدستورية في عصر حكومة فيشي كانت محصورة أصلا في المؤسسة التنفيذية حتى بذلك تسميتها بالحكومة الديكتاتورية، غير أن الألمان وجدوا مصادا لهم موضوعه على رأس الحكومة سنة 1942 وهو السيد لافال Laval وبموجب لقرار الدستوري رقم 11 صبح رئيس الحكومة هو الذي يتولى القيادة لقصة سياسة لافال. ثم أصبح يشارك رئيس الدولة السلطة التشريعية بموجب القرار الدستوري رقم 12 مما قبل من سلطات بيتان Petain.

ومن هناك من لندن حيث يوجد نائب كاتب الدولة لسفاح ديغول في حكومة رابو Reynaud بدأت مصاب بالمقاومة، وبدأ ديغول بنظمتها ثم تنقل إلى شمال أفريقيا أثناء دخولها من قبل الحلفاء، فأُنشئت اللجنة الفرنسية لتحرير الوطني بمساعدة الجنرال جيراو Giraud وعدت بمثابة تنظيم حكومي، وتعدت هذه اللجنة إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الفرنسية في سنة 1944 قبل دخول الحلفاء إلى فرنسا. وبموجب أمر 9 أوت 1944 (بعد التحرير) اعترفت حكومة فيشي غير شرعية، غير أن الشكل القانوني الذي تار هو هل يعني ذلك توليه رئيس الجمهورية لورم Lebrun الذي لم تنته مدة رئاسته سنة 1944 والاستمرار في ظل الجمهورية الثالثة؟

وإن حقيقة أنه نظرا لعدم مؤسسات تلك الجمهورية على مسيرة التطور الذي عرفته فرنسا، وظهور فراغ امتد من 1940 حتى 1944، ورغم اعتبار حكومة فيشي غير شرعية، فإن قادة فرنسا وعلى رأسهم ديغول ارتأوا اللجوء إلى المصدر. مصدر السلطة لاستثائه في الموضوع⁽¹⁹⁾، فقولت حكومة مؤقتة برؤسته يدير شؤون الدولة إلى أن صدر دستور 27 أكتوبر 1946 الذي أنشأ

(18) ملاحظ أن هذا التعديل لم يمد في مدة وحدد منع فيها لجمعية لوزراء جميع السلطات إلى الخارج (1946) الذي أنشأه لافالين هو هل يريد أن يكون المجلس المنتخب الذي يسمي الجمعية ؟ وهذا يعني أن السلطة قد وضعت صغور وعدم عودة مؤسسات الجمهورية الثالثة

الجمهورية الرابعة، والمقدم كمشروع من قبل الحكومة المؤقتة للجمعية التأسيسية التي وافقت عليه. وتولى انتخاب رئيس الحكومة المؤقتة بالأعلى المطلقة لأعضائها وهو يسوره يتولى تشكيل الحكومة وتكون مؤهلة أمام الجمعية⁽¹⁸⁾.

تنظيم السلطات العمومية في ظل دستور 1946 :

جاء هذا الدستور متميزا عن غيره بتضمينه دياجة تتعلق بحقوق الإنسان والمواطن ومبادئ النظام السياسي، وبعض المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت ضرورية آنذاك، وهي الدياجة التي أصبحت ذات قوة دستورية بموجب حكم المجلس الدستوري الصادر في جوية 1971 شأنها شأن أحكام الدستور.

وقد نص الدستور على عدة مؤسسات أهمها البرلمان والحكومة ورئيس الدولة :

1- البرلمان : يتكون البرلمان من مجلسين : الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية.

فالجمعية الوطنية ينتخب أعضاؤها من قبل المواطنين بواسطة الاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات وهي تجتمع باستمرار أما اختصاصاتها فهي تشريعية مما يجعلها أسمى من مجلس الجمهورية، فضلا عن أفرادها بمرحلة الدستور وإمكانية الموافقة النهائية على التعديل بموجب أغلبية ثلثي أعضائها.

أما مجلس الجمهورية : فينتخب أعضاؤه لمدة ست سنوات يجدد نصفه كل ثلاث سنوات. وتتنصر مهمته في تقديم الاستشارة، حيث يدي رأيه في النصوص التي وافقت عليها الجمعية الوطنية، وهذه الأخيرة أن تعدل أو تبقى على النص إلا إذا كان رأي الاعبية المطلقة فانه في هذه الحالة يشترط لعدم أخذ رأي المجلس بعين الاعتبار أن يدال مرة ثانية بالأغلبية المطلقة لتزوب الجمعية الوطنية.

(18) انتخب ديغول رئيسا للحكومة المؤقتة، لاجتماع واستحب في جاني 1946

2 - الحكومة : تشكل الحكومة من رئيس مجلس الوزراء والوزراء وكتاب الدولة. ويعين رئيس مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، على أن يقدم متعزدا أمام الجمعية الوطنية للمحصول على مساندته، ثم يولى تشكيل الحكومة، ويطلب من الجمعية الوطنية موافقة الخطة، غير أن تغييرا حدث بعد ذلك وأصبح يتقدم مع حكومتها ليرفع الثقة.

3 - رئيس الجمهورية : ينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلسي البرلمان لمدة سبع سنوات بالأغلبية المطلقة، وهو غير مسئول سياسيا أو ماليا أو حائبا الا في حالة احياء العفسي، والسبب في ذلك يعود الى كون أعضاء مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء. وتختص اختصاصاته هي السلطة التنظيمية التي منحها له واختص بها رئيس مجلس الوزراء. وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء كما يعين الوزراء بعد حصول الحكومة على ثقة للجمعية الوطنية. كما يتولى اصدار القوانين ومراسيم حل الجمعية الوطنية بعد مراقبة مدى شرعية التصرف، ومن ثمة فان دوره ليس مقرا وما تقريرا.

من هنا يمكن القول بأن مؤسسات الدولة متداخلة مما يسمح بظهور تأثيراتها ويبدو ذلك على الخصوص فيما يلي :

فالبرلمان له أن يطرح لاستقالة برعيها المكثورة والشهوية على أعضاء الحكومة، وطلب معلومات منها بواسطة اللجان المتخصصة، كما كانت الحكومة مسئولة أمام البرلمان اعتمادا على أنها تتجأ دائما للجمعية لطلب نيل الثقة.

أما الحكومة فلها وسائل لتأثير على البرلمان، ومنها حق الحل بعد مرور ثمانية عشر شهرا من انتخاب الجمعية، وبشرط استقالة رئيس مجلس الوزراء طالب الحل، غير أنه بموجب تعديل 1954 ألغى انشراط الأخير.

سلطة الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة :

لقد كان للشدة الجزائرية دور بالغ الأهمية في سقوط الجمهورية الرابعة فقد توالى الحكومات، وليس ما قامه الأستاذ ألفريد هريفي هذا الموضوع بطريقة مبسطة لتدل على دور لحرب التحريرية الجزائرية في انهيار

الجمهورية حيث قال «وربما كانت الجمهورية الرابعة قد تحولت الى اصلاح دنيا لو انها استطاعت انهاء مشكلة استعمار الجزائر»⁽¹⁸⁾ فالدولة فشلت وضعفها والتعب في ذلك حسب ديفون هو نظام الاحزاب مما استدعى ضرورة اصلاح مؤسسات الدولة⁽¹²⁰⁾. فاستفالت حكومة بفيليبس Pflaum يوم 28 ماي. ويوم 29 طلب رئيس الجمهورية من ديغول تشكيل حكومتها وهدد بأنه في حالة رفض منح الثقة له من قبل النواب فانه سيستقيل ويمنح السلطة لرئيس الجمعية الوطنية.

وفي اليوم الاول من شهر جوان حصل ديغول على ثقة أغلبية النواب (329 ضد 224)، وطلب من البرلمان الموافقة على قانون يمنح للحكومة جميع السلطات وتعديل المادة 90 من الدستور المتعلقة بتعديل الدستور، فوافق البرلمان على القانون الاول الذي مكنتها من اللجوء الى الاوامر لمدة ستة أشهر واتخاذ الاجراءات الملزمة قصد لاستقراره. ثم وافق على المشروع الثاني.

وعلى أثر ذلك قدم مشروع الدستور الجديد للجنة الامتثالية الدستورية للدراسة، صدر مرسوم تشكيلها يوم 16 جويلية 1958، وبعد الدراسة قدم للشعب يوم 28 سبتمبر لاستفتاء فيه بموجب أمر 20 أوت 1958 وقال موافقت، ولم يبق الا نشاء المؤسسات التي تضمنتها تلك الوثيقة بعد اصدارها يوم 4 أكتوبر 1958⁽²¹⁾.

وتتميز هذا الدستور بكونه أحد بنظام برلماني عفا في يسيطر فيه الجهاز التنفيذي وأنه كان الحف يقرر بأنه نظام شبه رئاسي للسكان والمؤسسات التي تحتل لرئيس الجمهورية.

(118) ألفريد هريفي المرجع سابق 111

لقد ربط الموضوع بسؤال آخر لكن اليه بما من قبل انه دوسي ويثير مدى ثروته

Chastel, Op Cit., p. 267 (120)

(121) بعد انتخاب جوب الجمعية الوطنية اجتمعت لأول مرة في 9 ديسمبر 1958 في 12 من نفس الشهر شملت جميع رؤساء الجمهورية الخمسة وديتير طاقفة يوم 8 جاني 1959 وفي نفس اليوم شكلت الحكومة، أما مجلس الشيوخ فقد تم انتخابه في يوم 26 أبريل 1959

كما أن دستور زعم جموده اعتمد طريقة بسيطة في تعديله وجرائنه
استثنائين المواد 89 - 85 - 34⁽²¹²⁾.

كما أن دستور أكد عدم دخول أي تعديل على الشكل الجمهوري
لحكم أو إجراء تعديل على الدستور إذا كانت أراضي لجمهورية محتلة.

الباب الثاني

المؤسسات الدستورية للجمهورية العاصمة

أولاً : رئيس الجمهورية :

1 - كبلية اختياره :

لئن كان الرئيس في ظل الجمهورية الرابعة ينتخب من قبل البرلمان
بمجلسيه فاد الدستور الجديد، نظراً للمكانة التي منحت لهذه المؤسسة
(رئاسة الجمهورية) وتراجع المؤسسة الأخرى (البرلمان)، قرر أن انتخابه يتم
مباشرة من قبل الشعب حتى يكون هو رئيس للجمهورية، غير أن هذه الطريقة
لم تكن هي الأولى، بل اتبعت قبلها طريقة في اختيار الرئيس تكون من قبل
نواب المجلسين والمستشارين العامين وأعضاء مجالس البلديات Communes
وذلك خوفاً من أن يتحول الرئيس إلى تابع للبرلمان أو يتحول لنظام إلى
رئاسي.

وكان الغرض من تعديل الدستور واعتناق أسلوب انتخابه من قبل
الشعب مباشرة هو جعل رئيس الجمهورية مجسداً للوحدة الوطنية وممثلاً
للشعب من جهة، ويحتل مكانة متارة في المؤسسات الدستورية من جهة
ثانية؛ وهذا ما أرادته ديفول. وبهذا بذلك يتم انتخاب الرئيس لمدة سبع
سنوات قابلة للتجديد في الدور الأول إذا حصل أحد المرشحين على الأغلبية
المطلقة من الناخبين المعبّرين عن رؤيتهم. وإذا لم يحصل أحد المرشحين
على نسبة المطلوبة تعاد الانتخابات بعد مرور 15 يوماً من الانتخاب الأول
بين المرشحين الذين احتلوا المرتبة الأولى والثانية في المرحلة الانتخابية

(212) وقت عدة تعديلات دستورية منها تعديل 1960 وتعديل 1962 وتعديل 1967 وتعديل 1974 وتعديل

1977 كلها تصب في اتجاه تعديل 1 في بعض المواد الدستورية من 7 إلى 35 سطر. ذلك في المادة

التي ينبغي أن يرفع يجب أن يكون مرتباً ويبلغ من
العمر 23 سنة مستند بجميع الحقوق والحريات، وأن يقدم من قبل 100
ثم 500، بموجب القانون الأساسي 18 جوان 1976، منتخب من 10
مقاطعات وأصبحت 30 مقاصة في سنة 1976 على الأقل، وتقدم لترشيحات
في المجلس الدستوري الذي يتولى تحديد قائمة⁽²²⁴⁾ المرشحين واتصل في
لشركات المتصلة بالانتخابات.

واللاحظ أن لمرشحين بخصصون لقاعدة المساواة فيما يتعلق
بإستعمال وسائل الإعلام التابع للدولة والأماكن المخصصة لنشر والدعاية.

2 - صلاحيات رئيس الجمهورية :

رئيس الجمهورية صلاحيات متعددة بعضها شبيهة بصلاحيات رؤساء
الدول الأخرى، والبعض الآخر يخص به رئيس الجمهورية الفرنسية باعتباره
حكماً بين المؤسسات
أ - الصلاحيات العادية : وهي الصلاحيات التي تنص بمواضيع مختلفة.

- إصدار القوانين خلال خمسة عشر يوماً الموالية لتاريخ الإرسال بعد
الموافقة عليها من قبل البرلمان، وإصدار هو لتصرف الذي يوجهه يعين
الرئيس على وجود قانون وبأمر الهيئات العمومية بحترامه وتقبله وفرص
احترامه⁽²²⁶⁾.

- تعيين الوزير الأول : رئيس الجمهورية هو الذي يتولى تعيين
الوزير الأول وله السلطة التقديرية في ذلك آخذ الظروف المحيطة بين
الاعتبار لكونه عامل استقرار. غير أن هذه السلطة التقديرية لا تعني أي عزل
الوزير الأول بل أن ذلك يجرى من اختصاصه، ولا يمكن من ممارسة

(223) في حالة انتخاب الأول أو الثاني فإن الذي يي يمثل محل المنصب

(224) على الشئ الذي لم يحصل من 75 من الأصوات أن يدفع طلباً من أصل 10000 وذلك.

(225) تاريخ التصرف هو تاريخ الإصدار ويحق للرئيس أن يطلب من البرلمان قراراً لتجاوز مرة ثانية وهذا الأخير
يقضي له أن يرفض ذلك الطلب.

حسب مفهوم الإصدار نظرًا في مبدأ برلماني، فالرئيس في 1990 للبرلمان من 223 وما
يصدر

سلطاته. ومن هنا فإن الوزير الأول يترك منصبه بناء على تقديم استقالة حكومته أو لأسباب أخرى، إلا أن لواقع يحالف ذلك، فلا يقل أن يبقى الوزير الأول في منصبه يؤدي مهامه إذا فقد ثقة رئيس الجمهورية في حالة تمتع هذا الأخير بالأغلبية البرلمانية. أما إذا لم تكن له، فإن الوزير الأول يبقى في منصبه كونه مثل الأغلبية

- تعيين الوزراء : يتولى رئيس الجمهورية تعيين الوزراء باقتراح من الوزير الأول، غير أن ذلك لا يعني أن الرئيس مقيد بالموافقة على قائمة المخصصة لتشكيل الحكومة بل له أن يعرض على أي شخص، لا أنه بعد الموافقة يكون عمل الوزير متفق مع الرئيس ووزير الأول، أو يطلب من هذا الأخير.

- ومن اختصاص رئيس الجمهورية أيضا تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، وله الحق في تخويل هذا الاختصاص، مع الإشارة إلى أن هناك بعض النقائص التي يتم تعيين أصحابها في اجتماع مجلس الوزراء

- أما في مجال الدفاع الوطني فإن الدستور يعرض على أنه قائد للجيش ويرأس المجلس واللجان العليا للدفاع الوطني.

والذي نحب ملاحظته في هذا المجال هو أن المادة 21 من الدستور تقضي بأن الوزير الأول مسئول عن الدوع الوطني مما يحسن منه مشاركة للرئيس في هذا المجال، وإن كانت هذه المشاركة ضئيلة بسبب مكانة الرئيس في النظام وتبعية الوزير الأول له. أما إذا لم يكن الرئيس يتمتع بالأغلبية البرلمانية فإن مكانة الوزير الأول تنعدم وبصبح مشاركا فعلا للرئيس في ممارسة الاختصاصات المحددة في الدستور، ومع ذلك يبقى الرئيس سيد القرار فيما يتعلق بقوة الردع.

- كما أن لرئيس الجمهورية اختصاصات في السجل الدولي، حيث يتولى تمثيل فرنسا في الاجتماعات الهامة مع رؤساء الدول الأعضاء ويزيم المعاهدات والاتفاقيات وقبول تعيين السفراء في باريس.

- ورئيس الجمهورية سلطة ممارسة حق العفو، وهو اختصاص شخصي، وإن كان يشترط لصحته امضاء كل من الوزير الأول ووزير العدل حامل الاختصاص

التنظيم⁽²²⁸⁾. وهو الذي يخضع للبراسيم الموافق عليها في مجلس الوزراء و الأوامر التي يتخذها بناء على تعرض من البرلمان.

ب - اختصاصات المتعلقة بالأزمات : حدد الدستور الفرنسي السلطات التي يمكن أن يمارسها رئيس الجمهورية في حالة حدوث أزمة ينجر عنها تهديد خطير وحال المؤسسات لجمهورية، واستقلال الأمة ووحدة أراضيها، أو تهديد التزاماتها الدولية، بحيث يكون سير السلطات العمومية الدستورية متوقفا⁽²²⁹⁾.

ففي هذه الحالات يمكن رئيس الجمهورية اتخاذ إجراءات التي تعرضها الظروف بعد الموافقة الصريحة للوزير الأول ورئيس الجمعية الوطنية الشيوخ والمجلس الدستوري، ثم يوجه خطابا للأمة يخطر بها في استعمال السلطات الاستثنائية، ويجتمع البرلمان وجوبا، ولا يحق أثناء هذه المدة حل الجمعية الوطنية، كما يشترط أن لا يكون اللجوء إلى استعمال المادة 16 إلا بفرض استباب الأوضاع وصدور الحائل اللازمة لير المؤسسات الدستورية في أقرب الأجل

فالهدف من استعمال المادة 16 هو الحفاظ على السولة واستمراريتها من قبل رئيس الدولة⁽²²⁸⁾، بشرط مراعاة الشروط لشكبة (الاستشارات) والموضوعية، والحقيقة أن شروط ممارسة هذه السلطات تقيد بأن نطاق تطبيقها واسع ذلك أنه يكفي أن يكون هناك تهديد خطير وحال سواء كان داخليا أو خارجيا.

- داخليا للحفاظ على النظام من أي تهديد بواسطة انقلاب أو اضطرابات.

- خارجيا بواسطة اعتداء على الأمة ومؤسساتها وقربانها.

- إن التهديد الخطير والحال هي عبارات غامضة يمكن أن تفتح الباب أمام رئيس الجمهورية على مصراعيه لتأويل أي تصرف - كاضطراب

(228) انظر المادة 87 من الدستور.

(229) انظر المادة 16 من الدستور.

(228) لذلك جاء التضييق الدستوري حول كيفية انتخاب رئيس حتى يكون مثلا للحد من سلطة على صاحب السلطة في أي - مهام والحفاظ على مؤسسات الدولة واستمرار بقائها

مثلاً - على أنه تهديد خطير وحال، إلا أن هناك شرطاً آخر أصيب إلى ذلك وبعد بمثابة قيد على مثل تلك التفسيرات الواسعة ألا وهو تعطل سير المؤسسات وتوقفها وممارسة سلطاتها على مختلف اقليم الدولة⁽²²⁸⁾.

أما بشأن مدى هذه السلطات فإنها مرتبطة بمتطلبات الظروف السائدة، أي أنها ذات علاقة بها وتتماشى معها مما يسمح بتقرير المنجوه إليها؛ فحالة الاعتماد على الوطن أو قيام تمرد عسكري لا يمنح الرئيس استعمال سلطاته لحل نقابة أو جمعية لا صلة لها بالموضوع كما أن الغرض من استعمال هذه السلطات يكون لأعدادة سير لسلطات العمومية الدستورية.

وأخيراً يجب أن لا يُلجأ إلى حل البرلمان الذي يبقى مجتمعاً بقوة القانون، وله إذ رأى بأن الرئيس حرق الدستور باستمراره في ممارسة سلطات الاستثنائية دون مرور لزمان السبب أو الأسباب، فيمكنه أن يحيله على المحكمة العليا Haute Cour، مع أن نشاطات البرلمان لا تتوقف⁽²²⁹⁾. وهذا صحيح إذا كان البرلمان مجتمعاً أثناء دورته العادية أما إذا كان خارج ذلك أي فيما بين الدورات، فإنه لا يستطيع أن يمارس نشاطه العادي لانعقاده في وقت غير عادي وظروف طارئة، وإلا فإتانا نقرر امكانية تقرير مسؤولية الوزارة باعتبارها - غالباً - مقبلة المشاريع، مما يسمح لبرلمان سحب الثقة منها في ظرف تحد البلاد في أمس الحاجة إلى انضمام أكثر من الانشغاف وتوسيع مجال الأزمة

ومن هنا فإن البرلمان يمارس نشاطه - وهو لرأي الغالب - أثناء دوراته العادية ولو أن المادة 16 سارية المفعول؛ في حين تتوقف نشاطاته العادية بانتهاء المدة المحددة دستورياً.

(228) ينظر الشيخ المولع سنة رئيس الجمهورية في تكليف المؤسسات لسورة نظر الرئي الاستشاري المجلس الدستوري حول أزمة الجزائر سنة 1961

(230) هذا ما صرح به ميشال في 25 أوتل 1961 لدى استعماله المادة 16 حيث توجه إلى البرلمان - ليس في عطلة الدولة - بل إلى المنجوه إلى المادة 16 لا يمر من نشاط البرلمان

وبشأن الطبيعة القانونية لتصرفات الرئيس طيلة هذه لجنوته التي السلطات المخولة له بموجب المادة 16، فإن مجلس الدولة⁽²³¹⁾ أقر بأن ما يدخل منها في المحال التنظيمي يعتبر تصرفاً إدارياً يدخل في اختصاصه، أما التصرفات التي تدخل في لمجل التشريعي فإنها تكسب الصفة التشريعية ولا تدخل لمجلس الدولة فيها.

- اختصاص رئيس الجمهورية بوضع حكماً بين المؤسسات -

قبل الحديث عن هذه الاختصاصات يجب أن نبين مفهوم مصطلح الحكم فالمراد بالحكم ليس المفهوم الرياضي حيث يكون بين طرفين يتدخل بينهما بين الحين والآخر لفرض استراعات التي تؤثر بينهما، ولا هو بمثابة الوحيدة وإنما يلتبس من هذا وذلك من مؤسسات الدولة، ويمكن أن يلجأ إلى الشعب لمحل موضوع معين وإبداء الرأي فيه؛ ولديه في ذلك صيغة الاستفتاء، وحل الجمعية التأسيسية، والملجوه إلى المجلس الدستوري واقتراح تعديل الدستور، وحق توجيه الخطاب إلى الأمة أو المؤسسات.

- الاستفتاء التشريعي : وهو الذي يمجبه يطرح رئيس الجمهورية موضوعاً على الشعب لإبداء رأيه فيه، وإن كان يحصص لشروط مسبقة تنش في أن يكون الاقتراح بالاستفتاء وارداً من الحكومة أو البرلمان، ويجب أن يتعلق بمشروع (من الحكومة فقط) قانون لتنظيم السلطات العمومية، أو يتضمن الإذن بالمصادقة على معاهدة لا تتعارض مع الدستور، لكنها تؤثر على سير المؤسسات⁽²³²⁾، وإن يقتصر الاستفتاء على الجانب القانوني للموضوع.

(231) أطر حكم مجلس الدولة في قضية ريان دي سرفانز وآخرين وآخرين Rubin de Servens et autres. Les Grande arrêts de la jurisprudence administrative. 6^e éd. Sirey. Paris. 1974 pp. 17-74, 76, 144, 511, 525

(232) آخر نسخة 11 من الدستور

ومن هنا فإن المعاهدات التي تتعارض مع الدستور لا تعرض للاستفتاء، إلا بعد تصديق الدستور، وكذلك المعاهدات التي تقرر الحكومة إبرامها طالما أنها لم تقم بإحواقة عليها.

ومما سبق يتضح بأن مجال الاستفتاء مقيد ومحدد، ومع ذلك فقد لجأ ديمول إلى استعماله في تعديل الدستور 1962 - 1969، وقد تعرض تصرفه للمنفذ الشديد لتعارضه مع أحكام الدستور، غير أن البعض الآخر (قوة) رأى بأن ذلك يدخل ضمن تنظيم السلطات العمومية.

وما من شئ في أن الرئيس السابق ديمول قد حول هذا الإجراء إلى وسيلة سياسية ذات أهمية لا يستهان بها، خاصة إذا علمنا بأن الوزير الأول هو المقترح أو البرلمان، وعلمنا بأن العلاقة بين الرئيس والوزير تكاملية، مما يسهل على الرئيس اللجوء إلى الشعب بدلا من البرلمان لأخذ رأيه في قانون أو تعديل دستوري يخشى أنه لو طرح على البرلمان لكان معارضا، في حين أن لجوئه إلى الشعب قد يسكه من نيل موافقة لما به من سمعة لديه في يد من وسائل تسكنه الحصول على تلك الموافقة (232).

3. حل الجمعية الوطنية : منح الدستور لرئيس الجمهورية حق حل الجمعية الوطنية دون اشتراط موافقة جهة أخرى، غير أنه من الناحية العملية نجد رئيس الجمهورية يستشير الوزير الأول ورئيسي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ دون أن يكون ملزما بالتقيد برأي أي منهم. إلا أنه تحببا لتحويل هذه السلطة إلى وسيلة لحكم باستحواذ السلطة التنفيذية على مقاليد الأمور لمدة طويلة قيد الدستور بموجب المادة 12 فقرة 2 الرئيس بأن يقوم فيما بين العشرين والأربعين يوما الموالية لحل الجمعية بتنظيم انتخابات جديدة نيابية، وأن تجتمع الجمعية الوطنية الجديدة في أول خميس مول يوم انتخابها بقوة

(232) الاستفتاء الأول كان يوم 8 جاني 1961 بشأن مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري والاستفتاء الثاني كان يوم 8 أبريل 1962 والمجلس بالمواصفة على انتخابات إيمان والاستفتاء الثالث كان يوم 28 أكتوبر 1962 بقصر بصلي ماديون والرابع والرابع كان يوم 27 أبريل 1969 جلس بمصالح المنظمات وتعدى بعض أحكام الدستور الخاصة بمجلس الشيوخ وبعض الشيوخ فغضال دون أن المجلس شخص مسئول يسمى القول إلى السور الأوربية المشتركة

القانون، وهذا تجنباً لإحتمال عرقه اجتماعها إذا عقد الاحتصاص بدورها لانتد إلى الحكومة (233).

4. اللجوء إلى المجلس الدستوري : بموجب المادتين 54 و 61 من الدستور يحق للرئيس الجمهورية اللجوء إلى المجلس الدستوري لإبداء رأيه فيما يتعلق بدستورية أو عدم دستورية المعاهدات والقوانين.

ونظرا لكونه يملك حق تعيين ثلاث أعضاء من بين التسعة، واختيار رئيس المجلس، فإنه يتسنى بضخ داخل المجلس مما يجنبه الشكوك في صراع مع المؤسسات من جهة، ويسمح له بالحفاظ على مكانته كرئيس حكم من جهة أخرى.

تعديل الدستور : منح الدستور للرئيس الحق في اقتراح تعديل الدستور بما يقضي على لازمت التي تحتل فيها مؤسسات لدولة وإحتمال قيامها مستقبلا، مما يضفي عليه صفة التحكيم بين مؤسسات الدولة

5. حق توجيه الخطاب : إن هذا الحق مقرر للرئيس دون اشتراط أمضائه من قبل الوزير الأول مثلما كان الأمر في السابق.

وحق الخطاب هذا يسمح للرئيس بمداخلة مختلف المؤسسات دون أن يكون محل مناقشة، ويحتر من ثمة بمثابة التماس لإعارة المياضع التي يتولها الاعتماد الذي يليق بها.

3 - مدى مسؤولية رئيس الجمهورية :

بالرجوع إلى أحكام الدستور نجد رئيس الجمهورية غير مسؤول مدنيًا وجنائيًا أثناء أداء وظائفه، كما أنه غير مسؤول ماديًا باستثناء الجبنة العظمى. وقد ينمو هذا غريبا لشخص يمارس سلطات واسعة دون أن يكون مسؤولا إلا إذا تعلق الأمر بالحياة المضمرة (234). حيث تشكل محكمة علي

(234) لقد تم حل الجمعية الوطنية ثلاث مرات الأولى في سنة 1962 نتيجة خلاف بين الرئيس ومجلس الجمعية، ثم في سنة 1968 كان القوم منها قضى مدى مساهلة الشعب للرئيس والثالثة كانت في عهد الرئيس الحالي ميزان لدى توليه الرئاسة وتبين حكمه استراتيجي فكان عب والأهمية المتطورة في حكمة أن يظل من الشعب تأكيد كنهه للرئيس (235) المادة 68 من الدستور

من نواب الجمعية ويجلس السيخ الشيخ (الأغلبية المطلقة) على رأسها،
تجتمع ولها سلطة عزل الرئيس والطلق بمقررات جزئية، وهذه الهيئة العليا
هي التي تتولى بمفردها تحديد مدى توافق عناصر لائحة العظمى أولاً، نظراً
لعدم وجود تعريف لها باستثناء بعض المصادر التي من بينها استعمال أحكام
المادة 16 دون توافر لشروط، أو عدم طرح الاستثناء المقدم من قبل هيئتي
البرلمان وفقاً للمادة 89 ويتعلق بتعديل الدستور. ومن ثم يمكن اعتبار الاختلال
المخاطر بالالتزامات الملقاة على مؤسسة الرئاسة بوصفها مسؤول عليها بحياة
عظمى

ولم يحدث أن تعرض أي رئيس في ظل الجمهورية الفرنسية لتهمة
لخيانة العظمى، وإن كان ذلك اقتراح تقدم به رئيس الشيخ⁽²³⁶⁾ لدى لحيوه
ديبول إلى الاستثناء بتعدين لستور، لكن مجلسي البرلمان (نواب والشيخ)
لم يقررا توجيه التهمة بالخيانة العظمى لرئيس

وقد كانت قاعدة عدم مسؤولية الرئيس مقبولة نظراً لاشتراط موافقة
وأعضاء الوزراء أو الوزراء، لكن الأمر في ظل الجمهورية الخامسة
يختص، ذلك أن للرئيس سلطة خاصة يمارسها دون حاجة لأعضاء أو موافقة
لحكومة مثلاً رأياً لدى مرد اختصاصه الواسعة.

والذي لا يمكن تجاهله هو أنه رغم انحصار على عدم مسؤولية الرئيس،
إلا أن الممارسة الفعلية حققت طريقة جديدة لتقرير مسؤولية الرئيس
السياسية أمام الجسم الاتحادي بواسطة حل الجمعية الوطنية والاستثناء

بالسبب للحل، في حالة خلاف بين رئيس الجمهورية والبرلمان،
فإن لجوء الرئيس إلى الحل معناه اختبار تحكيم الشعب بين الطرفين حول
لتراع القائم بين الرئيس والأغلبية، ويتحدد موقف الرئيس من حيث
استمراره أو توفقه عن أداء مهامه حسب نتيجة الانتخابات، فإذا فازت الفئة
المؤيدة لمشروعه استمر في أداء وظائفه، وإذا اتخذ الشعب موقفاً مع الجهة
المعارضة لرئيس باعادة انتخابها وحصولها على الأغلبية بذلك يعني رفض

الناجين لمباشرة الرئيس وما على هذا الأخير إلا أن يترك المنصب الذي يوجد
فيه⁽²³⁷⁾

فما بالنسبة للاستثناء فإنه بالرجوع إلى المادة 11 من الدستور لا نجد
نتيجة تترتب على قول أو رفض المشروع من قبل الشعب، غير أن التوقيع
والمطلق قد يدفع الرئيس إلى الاستقالة نظراً لمعارضة الشعب لمشروع منحه
أولية مهمة فطره على الشعب، وكأنه يطالب اتخاذ موقف يتماشى ورأيه
(إيجاباً أو سلباً) وفشله في الحصول على تأييد الشعب معناه رفض مبادئه
فلا يكون أمامه إلا الاستقالة وهو ما حدث سنة 1969 حيث استقال ديبول
بسبب معارضة الشعب له.

وإذا كانت تلك هي سلطات رئيس الجمهورية فإن الذي يجب
ملاحظته هو أن للرئيس مساعدين في قصر الإليزي، حيث نجدهم يشهد على
عدد قليل من بين الموظفين الكثيرين داخل القصر على رأسهم الأمين العام
للرئاسة⁽²³⁸⁾ الذي يعرف ويطلع على كل شيء، فهو الوسيلة الإعلامية الرئيسية
للرئيس، كما أنه هو الذي ينظم مواعيده ولقاءاته وجماعته المصغرة.

ومجانب الأمين العام عدداً قليلاً من المكلفين بمهام يعتبرون من
المساعدين المباشرين للرئيس وهم يختلفون عن المكلفين بمهام فنية
ومساعدين للأمين العام.

لآيا : الحكومة :

رغم مظاهر النظام البرلماني المتعددة في الدستور الفرنسي إلا أنه وفي
مبدأ اردواجية الوظيفة لأعضاء الحكومة بأن يكونوا كذلك أعضاء في البرلمان،
أو أي تمثيل وطني أو مهني أو تولى وظائف عمومية أو ممارسة نشاط مهني،
وهذا يعني أنه يجب على أعضاء الحكومة أن يكتبوا بممارسة الوظيفة
الحكومية دون غيرها مما سبق ذكره⁽²³⁹⁾، والسبب في ذلك يعود إلى المهام
المعدلة المساطة بهم والتي تتطلب تخصيص كل وقتهم وجهدهم لها من جهة

(237) ساعده من هذا الفصل سنة 1877 حيث لم يجد ذلك مذهب من 41

(238) - عدد من بين 20 و 45 شخصاً من عهد ديبول حتى ميريل.

(239) آخر المادة 23 من الدستور.

من جهة ثانية، ومنع ذلك بعض أعضاء الحكومة أن يكون منتخباً على المستوى المحلي.

الحكومة بذلك تشكل جهازاً موحداً ومتصفاً حتى لا تكون كياناً سياسياً وقانونياً متضاماً، وهي تضم إلى جانب الوزير الأول غالباً وزراء دولة ووزراء مفوضين لدى جهات أو بمهام معينة للوزراء وكذلك كذلك لدولة، وإن كانت تلك التشكيلة تتباين من مرحلة إلى أخرى وهي منظمة بموجب مرسوم. ولذلك فهي جهاز موحّد لكونه المنصوص عليها صلاحيات خاصة مستقلة، وهي متضامنة لكونها مسؤولة أمام الجمعية الوطنية.

- **الوزير الأول :** إن الوزير الأول في نظام الفرنسي وفقاً للمادة 21 من الدستور يتولى قيادة العمل الحكومي، وهو مسؤول عن الدفاع، ويتولى ضمان تنفيذ القوانين مع مراعاة أحكام المادة 18؛ كما يمارس السلطة التنظيمية ويتولى بالتعيين للوظائف المدنية والعسكرية ويساعد رئيس الجمهورية في رئاسة المجلس ولجان المحددة في المادة 15 وفي رئاسة أحد اجتماعات مجلس الوزراء بتفويض صريح ولجندون أعمال محددة⁽²⁴⁰⁾.
وفقاً للمادة 21 فإن الوزير الأول بالتالي يقوم بما يلي على وجه الخصوص :

- توجيه التعليمات للوزراء وتنسيق أعمالهم سواء تعلق الأمر بأعداد مشاريع أو برامج أو تنفيذها أو تنسيق النشاطات المختلفة لإنجاز العمل الحكومي بما يتماشى مع توجيهات رئيس الجمهورية.
- رئاسة الدفاع على أن تكون نشاطاته متكاملة مع رئيس الجمهورية الذي يرأس القوات المسلحة وفي سبيل القيادة الكاملة والجماعية للدفاع فإن المهمة تتولاها مجالس ولجان للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية، وبذلك فإنه رغم النص على أن الوزير الأول هو مسؤول الدفاع؛ إلا أنه يشارك فقط في اتخاذ القرارات نظراً لوجود مسؤولين آخرين معه في هذا المجال.

(240) نظر المادة 21 من الدستور ولا أحد أن المادة 13 تكتفي من صلاحيات رئيس الجمهورية بما ينشئ سلطة تنظيمية وتعيين مجلسي المدنيين والعسكريين.

وفي ظل هذا الدستور هي مراسم تنظيمية بتحديد رئيس الجمهورية خارج اجتماع مجلس الوزراء وخارج هذا الاختصاص فإن الوزير الأول هو الذي يمارس السلطة التنظيمية، وكل إجراء تنظيمي أو فردي يشترط فيه أن يكون موثقاً من قبل الوزير المنتهص.

وفى الشأن بالنسبة لتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، فإن التعيينات التي تتم داخل مجلس الوزراء يقوم بها رئيس الجمهورية وما عداها يتولاها الوزير الأول.

أما فيما يخص بمساعدة رئيس الجمهورية، فيظهر ذلك في رئاسة اللجان الدفاعية التي يرأسها رئيس الجمهورية، ولا سبب معينة فإن الوزير الأول يتولى رئاستها بل قد يصل إلى رئاسة مجلس الوزراء أو تعدد على الرئيس لقيام بذلك؛ وبشرط أن يكون هناك تفويض صريح من جهة وجدول أعمال محدد من جهة ثانية.

وفي سبيل لقيام بهذه المهام فإن الدستور وضع تحت تصرفه وسائل لقيام بذلك ومنها :

- **اللجان الحكومية :** التي تضم عدداً قليلاً من الوزراء لمساعدة ووضع السياسة الحكومية قبل التنفيذ، وهي على نوعين دائمة ومؤقتة منظمة بموجب مراسيم، ومنها اللجنة الوزارية الخاصة بالتعاون الاقتصادي الأوروبي.
- **ديوان الوزير الأول :** ويضم أقرب مساعديه المباشرين، وهناك الأمانة العامة للحكومة التي تتولى المهام الإدارية دون السياسة.
- **اللجان المتخصصة :** كالأمانة العامة للدفاع الوطني والأمانة العامة للجنة الوزارية للتعاون الاقتصادي الأوروبي وغيره من الأجهزة التي هي أجهزة وسائل في يد الوزير الأول تساعد على أداء مهامه المختصة.

مدى استقلالية وعية الحكومة لرئيس الجمهورية :

بعد هذا العرض المختصر لاختصاصات الوزير الاول المعاصرة تنطرق الى اختصاصات الحكومة باعتبارها جهازا متصفا بمدى استقلاليتها من رئيس الجمهورية

بالرجوع الى الفترة الاولى من السادة 20 من الدستور نخلص الى أن للحكومة اختصاصات مستقلة عن اختصاصات رئيس الجمهورية والوزير الاول. فهي تنص على أن الحكومة تحدد وتنفذ سياسة الأمة. وهذا يعني أن الرئيس والوزير الاول لا يتولى أي مهمة هذا الاختصاص، ذلك لا يعقد للحكومة وهو القرن النظري والمنطقي. إذ لا يقض أن يتولى رئيس الجمهورية باعتباره رئيس مجلس الوزراء والوزير الاول باعتباره رئيس الحكومة فرض هذه السياسة على الوزراء الذين هم أعضاء في الجهاز، ولأن ذلك يعود الى الأشخاص (الرئيس والوزير الاول) ما هما الا عضوين، ومن ثم لا يحق للمصور ولو كان هو الذي يرأس الجهاز أن يفرض رأيه على الأعضاء الآخرين، وبالتالي فإن الامر يعود الى أعضاء الجهاز ككل بفصل الدراسة والتداول يتخذ لقرار النهائي

قلت هذا هو التحليل الذي يتماشى مع النص وهو الصحيح نظريا، لكن الناحية العملية وبسبب العمارات المستمرة وعلاقة التبعية التي نجدها بين رئيس الجمهورية والوزير الاول والوزراء ودور الاوب في المحطات المختلفة التي سبقت الإشارة اليها، وعلى الخصوص تعيين أعضاء الحكومة وقبول استقالتهم في حالة وجود خلاف بينهما، فضلا عن نسبة استقرار القاعدة للقاضية بأن تكون الحكومة من الأغلبية المرتبطة بالرئيس من حيث الانتماء أو التحالف. عاليا، فإن الرئيس يصبح هو صاحب السلطة العملية في تحديد سياسة الأمة بمساعدة الوزير الاول والحكومة، ومن ثم فإن هذه الاحيرة من الناحية الواقعية لا تشكل كيانا سياسيا بحد ذاته ما تشكل وسيلة في

يد رئيس الجمهورية بصين بها تنفيذ سياسة الأمة الموضوعة من قبله. أما إذا كان الرئيس لا يملك الأغلبية فالفاصل بينهما هو ذلك هو الدستور⁽²⁴¹⁾ ثالثا/البرلمان : اعتنق النظام الفرنسي في مجال تكوين البرلمان نظاما مزدوجا المتجسسين هما الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ اللذين يتكون منهما برلمان فرنسا، الا أنهما يختلفان عن بعضهما في مجال التشكيل والاختصاص.

1) تشكيل وتنظيم المجلس وسيرهما : أ- التشكيل :

1-1- الجمعية الوطنية : تتشكل الجمعية الوطنية من سوابق متخين لمدة أربع سنوات من قبل الشعب. وباعتبار قابلا للانتخاب كل مواطن فرنسي بلغ الثالثة ولعشرين من عمره ويتمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية، كما يعزى فائرا كل من حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات، ويشترط أن يمثل على الأقل ربع المسجلين والاهل القانوني يشترط دونه ثانية بموز فيها من يحصل على الأغلبية البسيطة من بين استرشحين الذين تحصلوا في الدورة الاولى على 12,5٪ على الأقل من الأصوات⁽²⁴²⁾

2-2- مجلس الشيوخ : ينتخب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة الاقتراع العام غير المباشر. بموجب قانون 16 جويلية 1976، فقد اعتمد مبدأ التمثيل حسب عدد السكان، وبذلك ارتفع عدد أعضاء مجلس الشيوخ من 295 في سنة 1977 الى 316 في سنة 1982، ويتم انتخابهم من قبل رؤب المقاطعة وللمستشارين المدنيين ومفوضي المجالس البلدية لعدة تسع سنوات يجدد ثلث منهم كل ثلاث سنوات.

(241) بعد بحث أن يفقد رئيس الأغلبية البرلمانية صفة الوزارة الاولى ولا يكون على الرئيس، وهو الحكم في حوسات ومدر احترام الدستور لا تعين أحد زعماء الكتلة الشكيلة للأغلبية. بين لم يساو. وصفا يفقد الرئيس تأثيره على الوزارة. وقد أنه هو الذي يهيئ الوزير الاول ويؤقر من الوزراء. نكوبا لا تنس الى حزب أو الكتلة التي تنس اليه، والثاني يصبح الوزير الاول هو المندوبين لمشي للاختصاصات المسخرة للحكومة في الدستور، وهو ما حدث خلال الفترة 1986 من مارس 1986 إلى 1988 حين استغلت اوزاوي ليس بسبب فقدان الاغلبية البرلمانية

(242) أنظر قانون 17 جويلية 1976 المعدل في 1986. استعمل القانون 1958 قد كانت النسبة المطلوبة هي 5٪ ثم في 1966 أصبحت 10٪ من المنتخبين المحررين هو يستطيع الترشح أن يقدم نفسه كغيره الثاني والاعتماد على سبلي أساسي ما وراء التمارين يندرج على أساس الأغلبية في دورة واحدة

وما تصدر للإشارة إليه هو أن هذا المجلس تمثل فيه الأديان أكثر من العدد، حيث أن المستشارين للبلديات التي يقل سكانها على 1500 ساكن يعيشون ما يساوي 41% من السندويين، مع هذه البلديات لا تمثل سوى 23% من السكان، في حين أن عدد التي يتعدى سكانها 30000 وتشكل 35% من السكان ليس بها 17% من السندويين، وهذا ما دفع بلاستاد ديفرشي إلى تسمية هذا المجلس بمجلس الملاحين.

ب - تنظيم المجلسين : تنظيم المجلسين في فرنسا على أجهزة رئيسية هي الرئيس والمكتب والنجان واجتماع الرؤساء.

1 - 1 الرئيس : لكل مجلس رئيس تشارك به مهمة الإشراف على سير العمل البرلماني.

رئيس الجمعية الوطنية المنتخب من النواب فقد بعض الصلاحيات التي كان يتمتع بها أثناء الجمهورية الثالثة، حيث كان يتولى رئاسة المجلس ورئاسة الجمهورية في حالة الشغور، مع ذلك فإنه لا زال يتمتع بمركز هام في البرلمان، فقراره في النجوة إلى المجلس لدمتوي ويستشار قبل النجوة إلى استعمال المادة 16 من قبل رئيس لجمهورية.

وتظهر أهميته بالخصوص في إدارة الأعمال البرلمانية، إذ يتولى ترتيب النواب الذين طلبوا الكلمة، كما يمكنه أن يطلب الإحصار أو الاستمرار في التوضيح رغم مرور الوقت المحدد للمتكلم، بل به يمكن أن ينهي إحاطة إذا ما تطرق نائبان للموضوع المطروح بصفة متعارضة، غير أن هذه الممارسات نجدها تختلف من رئيس لآخر من حيث الدقة والتفصيل بالنص إيجاباً أو سلباً. أما رئيس مجلس الشيوخ فإنه يتولى في ظل الدستور الحالي رئاسة الجمهورية في حالة شغل منصب رئاسة الجمهورية، كما يتولى المهمة العادية المتمثلة في إدارة أشغال المجلس البرلمانية.

2 - 2 المكتب : يتكون المكتب من الرئيس (الجمعية أو الشيوخ) ونوابه وأمنائه ومكلفين بالشؤون المالية والإدارية وعددهم 22 عضواً في الجمعية و 16 في مجلس الشيوخ.

ويتولى مكتب الجمعية بعد انتخابه، مع مراعاة تمثيل الأحزاب مهمة، الإشراف على عملية المناقشة وتنظيم مصالح الجمعية وتسيير كيديات تنفيذ أحكام النظام الداخلي.

وفصلاً عن ذلك فإن نواب الرئيس يتولون مهام فردية كرئاسة بعض الجلسات في حالة غياب الرئيس، أما الأمناء فيقومون عمية التصويت.

3 - 3 اللجان : إن إنشاء اللجان يعود إلى تعدد مهام البرلمان من جهة وتعدد المواضيع المطروحة عليه لدراستها والتداول بشأنها، ونظراً لطبيعتها، فإنه أصبح لزوماً على مختلف البرلمانات، نهياً لسي أعمالها وفاعليتها. إنشاء لجان برلمانية متخصصة في مجال أو مجالات معينة تشارك بها مهمة دراسة التشريع التي تدخل في اختصاصها وتقديم تقرير بشأنها أمام النواب قبل مناقشتها في الجلسات العامة.

غير أن هذه اللجان تختلف من حيث مدتها وطبيعتها: فهناك اللجان الدائمة التي تتولى المهام الدائمة، كما أن هناك لجان مؤقتة متخصصة تنشأ بموجب مبادرة من الحكومة أو لجمعية وطنية تشارك بها دراسة بصوص ذات أبعاد مختلفة تدخل في اختصاص عدة لجان أو مواضيع ذات أهمية خاصة لها تأثير على الرأي العام.

كما أن هناك لجان أخرى تدعى بلجان التحقيق والمراقبة، حيث تتولى الأولى البحث عن المعلومات المتعلقة بموضوع معين ومحدد وتطرحها على الجمعية، أما الثانية فتتولى بحث التسيير الإداري والمالي أو الفني للمرافق العمومية أو المؤسسات الوطنية وتعتبر الجمعية بنتائج بحوثها⁽²⁴³⁾ خلال ستة أشهر من الموافقة على تشكيلها.

وهذه اللجان تنشأ بناءً داخل اللجنة الدائمة المختصة لاقتراح لائحة أنشائها، فيصدر تقرير عنها يلزم من جدول أعمال مناقشتها، ثم يطرح في آخر الأمر على انواب في الجمعية التي يهمها الأمر للمناقشة بشأن إنشاء اللجنة أو عدم أنشائها.

(243) آخر المادة 6 فقرة 2، 3 من أمر 17 - 11 - 1958 والتعديل الخامس بالصفة المضافة لتدعيم غرضها وذلك في 19 جويلية 1977

وبإدراكه بالاشارة أن الموافقة على إنشاء لجناد من هذا القبيل تعرضها
صعوبتها تكمل نعمة الاعلية بالحكومة، حيث يجد الاعلية تعارض انشائها
حتى ولو أدرجت ضمن حلول الاعمال، مما يؤدي الى التسليم بأن هذه
اللجان لا تنشأ وتقوم بمهمتها الا اذ رغبت في ذلك الحكومة والاعلية مع
نتيجة انتمائها الى حزب تجمع واحد.

ج - اجتماع الرؤساء : يتولى هذا الجهاز تحديد جدول أعمال البرلمان
مع الحكومة، ويوجد اجتماع الرؤساء في كل مجلس وغرضه في الجمعية
الوطنية رئيس الجمعية ورؤساء اللجان وقرّر اللجنة الدلية بمشاركة أعضاء
الحكومة. (244)

ج - سير البرلمان : إن البرلمان يسير وفق نصوص الدستور والنظام
الداخلي له ولكل مجلس دوراته الخاصة، غير أنه لا يجوز أن يجتمع أحدهما
خارج اطار الدورة، وإن كانت اللجان تجتمع في أي وقت. ههذين المجلسين
دورات :

ه - هادية : تبدأ الاولى من 2 أكتوبر وتلوم لتتبع يوما. أما الثانية فتبدأ
في 2 أبريل وتلوم (90) يوما، ويتولى رئيس المجلس أو جمعية كل فيما
يخصه انهاء الدورة التي وصلت الى حدها أو انتهت جدول أعمالها.

ه - استثنائية : وتكون أم بناء على طلب من الوزير الاول، أو أغلبية
نواب الجمعية. على أن يخصص الاجتماع لدراسة جدول أعمال محدد هو
سبب الدعوة دون غيره

ه - وجوبا في حالة استعمال المادة 16، أو الإنتخابات الموالية للحل،
أو لاستماع الى خطاب رئيس الجمهورية.

وبشأن عمية سير البرلمان داخليا فانها تتم في اطار النظام الداخلي
أيضا، حيث تكون المناقشات عامة ويضمن الدستور ذلك بحضور المواطنين
وكذلك بث المناقشات الهامة في التلفزيون، وفي الأخير نشر المناقشات
كأداة وبس جزيا في الحريدة الرسمية، على أنه تجدر اسلاخفة بأن البرلمان

(244) آخر - بأن مبادرة هذا موضوع جدول الأعمال

لا يكتمل بإبلاغ طريقة واحدة وأما هناك أنصوص الضرورية أما أنه
يكون في المناقشات العامة.

وفيما يتعلق بجدول الاعمال فإن البرلمان الفرنسي تعرضه في هذا
المجال صعوبات : ذلك أن المادة 48 من الدستور تقيد في تحديد جدول
الاعمال بمسح للحكومة اعتماد مدأ حق الاووية ومسطرة ترتيب المواضيع التي
تطرح للمناقشة سواء كانت مشاريع مقدمة من قبها أو اقتراحات من النواب،
مما يؤدي الى تقييد المجلس في اختيار المواضيع وطرحها للمناقشة، رغم
أنه قرر لها جلسة لمناقشة لاسئلة لمقعة من قبل نواب البرلمان واجابات
أعضاء الحكومة. غير أن جدول الاعمال ينقسم الى قسمين : الاول وهو
المتضمن للمواضيع ذات الاولوية، والثاني تكسيبي، وهو الذي يعرض على
المجلس أو الجمعية للقبول أو لرفض بمجمله. وهذا معناه رجاء المواضيع
المدرجة في جدول الاعمال التكسيبي الى حين الانتهاء من جدول الاعمال
الاساسي، مع ما يجزم عن ذلك من قيود على حرية البرلمان في تسطير
برنامج عمله. (245)

2 - القانون الاساسي للتائب : لا شك أن لائب يقوم بدور هام في
سير المؤسسات الدستورية وفقا للسويع المقرر دستوريا وتنظيميا، كما أنه
يساهم بقسط كبير في تحقيق المدرسة الديمقراطية بواسطة التعبير عن رأي
باتحبه أو الامة ومواجهة كل ما من شأنه أن يحول النظام الى نظام ديكتاتوري،
الا أن ذلك يتحقق بشكل واضح إلا اذ وجدت نصوص تضمن
استقلالته - ولو نسبيا - عن الحكومة من جهة وتمكنه من جهة أخرى من
تخصيص الوقت الكافي لاداء تلك المهمة بناية، وهو ما تكفل به الدساتير
والقوانين الداخلية وغيرها من تحديد الشروط الواجب توافرها في المترشح
وضرورة تخصيص وقته لمهمة المنوطة به وتوفير الصعانات اللازمة لادائها.

فالتائب الفرنسي يخضع لنظام قانوني خاص به يضم القواعد التي
ينبغي احترامها من قبل التائب وغيره.

(245) للمزيد من المعلومات حول موضوع جدول الاعمال انظر : بوالشعر سعيد - النظام السياسي الجزائري - حرج
الطريق 345 351

فهو لا يستطيع أن يكون مثلاً للشعب وفهم بوظيفة أخرى كالمجمع بين النيات في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، غير أنه يمكن أن يكون مستشار عاماً أو مستشاراً في البلدة. كما أنه لا يجوز أن يكون عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبشأن وظيفة عمومية أو خاصة باستثناء أستاذ التعليم العالي وبعض الوظائف الأخرى.

وحسب يتمكن البرلمان من أداء مهمته دون عرقلة أو خوف، فإن القوانين منحة الحصانة البية حتى لا يتعرض للمتابعة أثناء أدائه لوظيفته بسبب رأي أو قول أيضاً حتى بعد انتهاء مدة النيابة. كما أنه لا يمكن مناعة أو القبض على البرلماني في المجلد الجنائي دون ترخيص من الجهة التي ينتمي إليها (مجلس أو جمعية)، وهذا يعني أن الحصانة لا تمتد إلى المحادثات التي تترتب عنها غرامات مالية، غير أن هذه الحصانة تنقضي بعد الدورة، وإن كان يتطلب لقبض عليه المحصور على ترخيص من مكتب الجمعية أو المجلس.

كما أنه يتمتع بحق الحصول على تعريض يحسب على أساس ما يقاضاه المحققون المصغرون خارج السلم

3 - اختصاصات البرلمان :

البرلمان الفرنسي اختصاصات واسعة وفعالية في كثير من المجالات خاصة منها في المجال التشريعي والسائي.

أ) **الاختصاص التشريعي** : جاء نص المادة 34 من الدستور لفرنسي محدداً على سبيل الحصر للاختصاصات التشريعية، وهذا ما أكدته المادة 37 بقولها أن ما يخرج من نطاق المادة 34 يدخل في مجال التنظيم الذي يمارسه رئيس الجمهورية أو الوزير الأول، ولعل ما يتميز به دستور سنة 1958 من غيره هو هذا التحديد الذي عد اعتداء على سيادة البرلمان في القيام بأي تصرف آخر. وبالتالي اصفه الصفة التشريعية عليه، وهي لبدة التي ظهرت في أفكار روسالتي تعرف انقباض بصورته نظر لكونه لمصر عن ارادة مشتركة من جهة، وهي ارادة الشعب، وإن هذا الأخير لا يمكن التصير عن ارادته إلا حول مواضيع من جهة ثانية، وهذا ما أكدته دستور 1791 واعتمده

دستور السنة الثامنة التي اعتبر، انطلاقاً من المعيار الملكي دون الاهتمام بالموضوع، بأن كل عمل يوافق عليه وفقاً للإجراءات التشريعية مهما كان موضوعه ومضمونه هو القانون.

ورغم غموض مستوى الجمهورية الثالثة والرابعة حول مدى الاعتداد بمضمون القانون، فإن ذلك لا يعني تقييد اختصاص البرلمان رغم أنه كان في بعض الحالات يسمح للحكومة بتعديل بعض النصوص التشريعية بواسطة تنظيم بناء على تفويض منه.

وعليه فإن البرلمان يختص وفقاً للمادة 34 بالتشريع المتعلق بالقواعد الخاصة بالحقوق المدنية والسياسة وضماناتها والجنسية ونظام الأسرة والميراث وتحديث الجرائم والجنح والمقوبات والإجراءات الجنائية وتأسيس لأنظمة القضائية ومجال تخصيص الضرائب وطبيعتها والفردية

كما يختص بوضع القواعد المتعلقة بنظم الانتخاب البرلمانية والهيئات المحلية وإنشاء المؤسسات العمومية والخصائص الأساسية للموظفين المدنيين والعسكريين للدولة. ويتولى أيضاً وضع القواعد المتعلقة بتأميم المؤسسات وتحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وبالنسبة للتشريع المتعلق بالمادى فقط، فإن البرلمان يختص بوضع المادى الخاصة بالتنظيم العام للقطاع الوطني وحرية إدارة الهيئات المحلية واختصاصاتها ومصادرها المالية. كما يتولى وضع المبادئ المتعلقة بالتعليم وتنظيم الملكية والحقوق والالتزامات المدنية والتجارية وحتى العمل والنقابة والأمن الاجتماعي. فضلاً عن ذلك فإن البرلمان يتولى مناقشة لميزانية والمصادقة عليها ومن القواعد المبرمجة التي تحدد أهداف التدخل الاقتصادي والاجتماعي لدولة.

ولاعتماد قانون، يقتضي اتباع إجراءات معينة تكون عادية، وأحياناً خاصة تتعلق بنص دستوري أو أساسي أو مالي، يمكن تلخيصها فيما يلي . -

1 - 1 الإجراءات العادية : - المبادرة - بالرجوع إلى الدستور نجد

المادة 39 منه تفصي بأن المبادرة تكون إما للوزير الأول أو أعضاء البرلمان. ففي الحالة الأولى يسمى المقترح مشروع قانون يصادق عليه في مجلس الوزراء بعد رأي مجلس الدولة، ويقترح أمام مكتب إحدى الهيئات

المشكلتين للبرلمان، ومن ثم فإن إجراء دراستها يمكن أن يكون من قبل مجلس الشيوخ أولاً أو الجمعية الوطنية، غير أن للحكومة حق سحب قبل الموافقة النهائية عليه في محله.

أما في الحالة الثانية فإن المقترح يسمى اقتراح قانون إذا قدم من نواب أحد المجلسين دون تحديد للعدد، على أن يحضر للدراسة مكتب المجلس حول ما إذا كان الاقتراح يدخل أو يخرج من نطاق لمدة 40 من الدستور التي تقضي بعدم قبول أو اقتراح يؤدي إلى : أما تخفيض مصادر المالية العمومية أو إنشائها أو مضاعفة الأعباء العامة. وإذا تدرى لمكتب مخالفة الاقتراح للمدة (40) فتره يرفض ومن ثمة لا يحق تقديم نفس الاقتراح إلا بعد مرونسة. ويحق للمكتب من الحكومة سحب اقتراحه قبل الموافقة عليه في القراءة الأولى (البعض يصرح بذلك بثلاثة الأولى)

بعد هذا الإجراء تأتي المرحلة الثانية، وهي تناوله من قبل اللجنة المختصة بالدراسة باعتبارها مرحلة ضرورية على إثرها يعد تقريراً عنها بالموضوع يعرض على الجمعية الوطنية⁽²⁴⁶⁾ للقبول أو الرفض. ويرأه أثناء هذه المرحلة يمكن للحكومة واللوبي تقديم مشاريع أو اقتراحات لتعديل ما هو قيد الدراسة، ويستند هذا الحق إلى اللجان البرلمانية التي يطرح عليها الموضوع لا بد من الرأي لبحث النص من حيث المضمون.

وأثناء هذه المرحلة يمكن للحكومة طلب رفض الاقتراحات والتعديلات المقترحة من غيرها (النواب والمجلس) اعتماداً على النص⁽²⁴⁷⁾ للمستوى، ولرئيس الجمعية أن يقبل الاعتراض بعد استشارة لمكتب، أو يلجأ إلى المجلس الدستوري.

المناقشة العامة : تبدأ بتدبير الحكومة مشروعها (إذا كان مشروع وليس اقتراحاً) وتقرر اللجنة المختصة، ثم تفتح مناقشات مع المجلسين على أن تكون الأولوية لمقترحي قانون. يحل للموضوع إلى اللجنة المختصة

(246) يكون نظرياً، المطروح المقدم أولاً للجمعية الوطنية أو حول النص المرفوع من قبل مجلس الشيوخ

عرض أولاً على هذا الأخير

(247) فقرات المواد 37، 38، 40، 41

إذا رغب النواب في ذلك، ويجب مناقشته إلى أن يتم التصويت عليها. وأما أن يستمر النقاش مادة معقدة مع التعديل أن وجد والتصويت على كل مادة أو تعديلها، ثم يأتي التصويت على المشروع أو الاقتراح بالأكس.

والى جانب ذلك يمكن أن تتبع الإجراءات المحددة في دراسة مشروع، كطلب التصويت دون مناقشة على نص من قبل الحكومة أو للجنة المختصة. والحوار إلى المناقشة المحدودة حيث لا يتدخل إلا الحكومة أو الرئيس والمقرر أو مقترحي التعديل كما يمكن أن يطلب التصويت المفضل على النص وما قلعت أو قبلته الحكومة من مشاريع أو اقتراحات تعديل.

والملاحظ أن النص يقتض أن يوافق عليه المخطط، وبالتشاور يقتض على الحلاق الذي يمكن أن يحدث بينهما بشأن مادة أو مواد منها، وقد منح الدستور للحكومة امكانية فض الخلاف باتش، لجنة مشتركة منسوبة الأعضاء بين المجلسين طبقاً للمادة 45 فقرة 2 تناه بها مهمة وضع نص يفرض للحكومة صرح الموضوع للمداولة الثانية أمام المجلسين، ثم تعرضه على الجمعية الوطنية للقبول (مدة 44 فقرة 4) وإذا لم ترض الحكومة بأي من الاقتراحين (عرض الموضوع على المجلسين للموافقة أولاً، أو عرضه على المجلسين للمداولة ثم أتب من قبل الجمعية الوطنية)، فإنه بعد 15 يوما يعاد فتح الموضوع ودراسته، فعادة إلى عملية استشاريين المجلسين إلى أن يتم الاتفاق بينهما حول النص النهائي.

2.2 الإجراءات غير العادية : هذه الإجراءات تنظر بالنسبة لمصير معينة كالقوانين الأساسية وأعمالية.

فيانسة لقوانين أساسية Lois organiques لا تعرض الاقتراحات أو المشاريع لمناقشة أو التصويت من قبل اللجنة التي قدمت لها إلا بعد مرور 15 يوما. وتنع في ذلك أحام المادة 45 بشأن التشاور بين المجلسين. وعند استمرار الخلاف بينهما فإن النص لا يعمل إلا إذا حار

على الأغلبية المطلقة لنواب الجمعية الوطنية. كما يشترط علم أحد أعضائها
بإعلان المجلس الدستوري انصافاً أحكامها مع أحكام الدستور⁽²⁴⁸⁾.
أم بالنسبة لقوانين المالية فإنها تقدم أمام الجمعية الوطنية أولاً، ون
شروط التصويت الخاصة بها منظمة بموجب لام رقم 59 - 02 الصادر في
2 جانفي 1959 والمعدل بالقانون الأساسي في 22 جوان 1971.
ومن المعلوم أنه إذا لم توافق الجمعية الوطنية بعد القراءة الأولى خلال
أربعين يوماً، يبدأ الحسب من تاريخ تقديم المشروع، فإن الحكومة تلجأ
إلى مجلس الشيوخ الذي يبت في الموضوع خلال خمسة عشر يوماً
وفي حالة عدم اتخاذ موقف من قبل البرلمان خلال سبعين يوماً وفقاً
لمادة 45 من الدستور فإن الحكومة تبدأ في تنفيذ المشروع بموجب أمر
3 - 3 أبعاد البرلمان باللجوء إلى الشعب أو لتفويض الحكومة : إذا
كان البرلمان هو المختص في المجال التشريعي وفقاً لمادة 34 من الدستور،
فإنه يمكن اعتماد على المادة 11 أو 38 أن يقوم بتلك المهمة الشعب أو
الحكومة.

ـ التشريع عن طريق الاستفتاء الشعبي : يلجأ إلى تشريع عن
طريق الاستفتاء بناء على مبادرة رئيس الجمهورية باقتراح من الحكومة وذلك
حيث يكون البرلمان منعقداً وبمعم يستثنى الاستفتاء دون أن يكون له حق
مناقشته أو التصويت عليه، كما يمكن أن يكون ذلك بناء على مبادرة من
المجلسين بلائحة موحدة مصفاة على الأقل من عشر 10 / 1 لنوب وغير
مرفقة بأي شرط أو تحفظ، ثم فرع من قبل رئيس المجلس الذي وافق بهائ
على النص إلى رئيس الجمهورية لنشره في الجريدة الرسمية، وإنه إن يقدر
بكل حرية مدى إمكانية طرح الموضوع لاستفتاء الشعب فيه.

ـ التشريع بواسطة الحكومة بناء على تفويض : تقررت هذه الطريقة
في التشريع بموجب المادة 38 التي منحت للحكومة من أجل تنفيذ وثائقها
إمكانية طلب ترخيص من البرلمان بالتشريع عن طريق أوامر محددة محددة

(248) (المجلس الوطني) إلى أن المشروع إما كان يحظى بالأغلبية، فإن الحكومة هي التي بعد تاريخ ستة الجلسات
الخاصة به، وإن لم يكن ذلك فإن مسألة تحديد مدى الحرية الرقابة، وبموجب ذلك تدخل الحكومة في أعمال
البرلمان من حيث تنفيذها وتحديد مدة اجتماعات البرلمان في هذه الحالة

في موضوع مجلس في مجلس الشيوخ، والبرلمان في المجلس الوطني
بعد أخذ رأي مجلس الدولة وتصبح نافذة بمجرد صدورها في الجريدة
الرسمية، على أن يقدم مشروع قانون للمصادقة عليها أمام البرلمان قبل انتهاء
مدة التوضيح حتى تصبح قانوناً من الناحية الشكلية والموضوعية لا تعدل إلا
بقانون ولا أصبحت لائحة.

وبقراءة هذه المادة يتبين لنا أن هناك شروط معينة مفيدة للحكومة
وتبقى على الاختصاص لصاحبه وهذه الشروط هي التفويض لمدة محددة
وجود برنامج حكومي يبرر الطلب⁽²⁴⁹⁾ وضرورة المصادقة على الأوامر.

ب - الإحصاء الرقابي : مما لا شك فيه أن البرلمانات تمنع
باختصاصات واسعة في مجال الرقابة، ونظراً لطبيعتها السياسية واتساع نطاقها
وإمساك ممارستها، فإنه يمكن القول بأنه تحتل لمكانة الأولى أمام تشريع
إذا ما توفرت شروط ممارستها وضمانات ذلك.

ومن المعلوم أنه لقيام بالمراقبة ينبغي توافر المعلومات وضمانات
ممارسة تلك الرقابة وجاها.

1.1 وسائل الإعلام : للبرلمان وسائل عديدة لاستيفاء
المعلومات، فهو باعتباره موطناً يستفي المعلومات العامة، كما أنه بدونه
ثانياً يحصل على معلومات أخرى بوسائل مختلفة ومنها ما يلي :

ـ الغرائص المقدمة من قبل المواطنين إلى رئيس أحد المجلسين
(البرلمان) أو مرسلة من قبل نائب إلى اللجنة المختصة التي تتولى التفتيش
أما بترتيبها أو إرسالها إلى لجنة أخرى أو إلى الوزير المختص الذي عليه أن
يجيب خلال ثلاثة أشهر ولا عرض الموضوع على الجمعية.

ـ الأسئلة المقدمة من قبل النواب بقصد الاستعلام حول موضوع
معين، حيث يودع النص لدى رئيس أحد المجلسين الذي يرسله بدوره إلى
الحكومة ويشر في الجريدة الرسمية. وهذه الأسئلة على نوعين اشبهية التي
خصص لها يوم في الأسبوع، وهي يدورهم تنقسم إلى أسئلة شفوية دون

(249) انظر مادة 86 فقرة 2 البندية بكيفية دراستها والتصويت عليها والمادة 46 المتعلقة بالإجراءات الخاصة
بها فضلاً عن المادة 48.

ملتصق رقبة مقدمة من البرلمان، ويمكن للحكومة ان تطالب منح الثقة إما بموجب برنامج أو يبدأ لسياساتها العامة، وإما يطلب التصويت على نص.
- والملاحظ ان اقتراح ملتصق الرقبة المنظم بموجب المادة 49 من الدستور يكون بناء على ما سبقت الإشارة اليه. ومن شروطها ان ترد من عشر النواب على الأقل في مجلس واحد، صاغ النظام الدخلى للبرلمان امكانية اللجوء إلى ذلك بواسطة لاستجواب⁽²⁵³⁾.

3. 3 مدى نجاعة الرقابة البرلمانية لا عمال الحكومة : ان نجاعة الرقابة البرلمانية في فرنسا مرتبطة بمدى التزام القائمين على الحكم بمبدأ الرقابة والعمل به، ذلك ان الحكومة التي تتمتع بالأغلبية البرلمانية تستطيع ان تقرر على اعضاء حزبها في البرلمان نظاما رقابيا يولاء تاما، مما يبعد الحكومة عن الوقوع في أي حرج بسبب ضعف البرلمان وارتباطه بالحكومة فيصبح تاما ومن ثمة يعرف مفهوم الرقابة والمسؤولية السياسية للحكومة من مستواه نظرا لصعوبة اللجوء إلى استعمالهما من قبل الاغلبية وعدم نجاح المعارضة لو حاولت ذلك، وأن كانت طرق تحصيل المعارضات ومنها الاستنـة لا تزال تلعب دورها انشبي.

ومع ذلك يمكن انقول خلافا للنظام البريطاني بأن المسؤولية السياسية للحكومة وبالتالي سحب الثقة يمكن قيامها في النظام الفرنسي بسبب تعدد الاحزاب وبالتالي صعوبة احرار حزب واحد على الاغلبية دائما، مما يستلعي ائتلاف مع حزب آخر لتشكيل الاغلبية. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان رئيس الجمهورية يعتمد على حزبه، في حين ان الحكومة يمكن ان تعتمد على نفس الحزب إذا كانت له الاغلبية أو على حزبين بسبب ائتلاف بينهما عن طريق برنامج مشترك، وهذا يعني أن الحكومة، خلافا لرئيس الجمهورية، تكون معرضة للاستحباب إذا ما حدث انشقاق بين الائتلاف وانضمام أحدهما إلى المعارضة.

وليس هذا ما دفع البعض من الفقهاء إلى اعتبار هذا النظام بأنه نظام برلماني عطلاني⁽²⁵⁴⁾، في حين اعتبره البعض الاخر نظاما شبه رئاسي لمدة أسباب منها وجود رئيس يتمتع سلطات واسعة إلى جانب حكومة غالب ما تكون تابعة له ولها الاغلبية البرلمانية مما يطلب الطابع الرئاسي على النظام الفرنسي أكثر من الطابع البرلماني⁽²⁵⁵⁾. أما حيث تكيد الحكومة تتمتع بالأغلبية حلافا للرئيس فان موقف هذا لا حير يصير ضعيفا لكونه ينشئ إلى الاقلية لمعارضة في البرلمان ولو أنه يحتل مركزا هاما في نصوص الدستور واحتمالا لدى مركزه مع ما يترتب. الا أن تصرفاته تكون مطبوعة دائما بالتأييد حفاظا على مركزه مع ما يترتب على ذلك من تراجع مؤسسة رئاسة لجمهورية أمام الحكومة وهذا ما حدث من سنة 1986 إلى سنة 1988 أين استعاد اليسار الاغلبية البرلمانية.

(254) أنظر المادة 153 من نظام الداعي الجمعية الوطنية.

(255) من بين علماء الائتلاف Miklós Csizsánszky معطين في ذلك على المبدأ القاضي بضرورة مسؤولية الرئيس.

(256) آخر المادة 35 من الدستور.

سنة 1815. وقد ارتفع عدد المقاطعات إلى 29 ثم 22 وعلى المقاطعات التي صيغت اليها مقاطعة أخرى بموجب استفتاء 1874 (23 جوان). وبموجب التحالف واعتناق الحياد الدائم والحيثاق لأعظم وضع النظام المستوي لسويسرا سنة 1815.

وطلة لذلك التحالف أثر مبدأ التمثيل الخارجي الموحد، أما المسائل الداخلية فبقيت خاصة بالمقاطعات التي تعمل على تقديم الأمن والدفاع، ويوجد على رأس هذا الاتحاد مؤتمر التحالف الذي يعبر أعضاؤه من رؤى حكوماتهم وإن كانت المسائل الخارجية من اختصاصه.

النموذج الاتحادي لـ : 12 سبتمبر 1848

تقد استوحى واضعوا دستور أحكامه من دستور الولايات المتحدة الأمريكية. وسلك النظام الاتحادي محل التحالف بين المقاطعات، ومن ثم أصبحت دولة الاتحادية تتمتع بسلطات وهيئات كجمعية فيدرالية والمحكمة الفيدرالية، تسمح على المقاطعات، غير أن هذه الأخيرة بقيت تتمتع باستقلال ذاتي كبير فيما يتعلق بنظامها وتسيير شؤونها. واستمر النظام الاتحادي المركزي قائما، لا أن دستور 1848 قد ألغى وحل محله دستور 29 ماي 1874 الذي وطد العلاقة بين المقاطعات الاثنين والعشرين (م 1 و 2 من الدستور) وأفرادها، بحيث قر حرية تنقل الأفراد في المقاطعات ووفر لهم حماية قضائية، وكذلك منح لسلطة المركزية صلاحيات أوسع في مجال الاقتصاد بالقرار حقه في التدخل لحماية الإنتاج الوطني وإشادته مع الحرج بل وحتى في الداخل، واستمر الانجذاب نحو تدعيم السلطة المركزية على حساب المقاطعات في تعديلات الواردة على الدستور. وهذا ما أكدته المادة 2 القاضية بأن المقاطعات مستقلة ذات سيادة طالما لم تحدّد بالمستوى الفيدرالي وتدرس كل الحقوق غير المفوضة للسلطة اتقيدالية

المبحث الثاني

الهيئات المركزية

توجد في الاتحاد المركزي ثلاث هيئات هي الجمعية الفيدرالية وللمجلس الفيدرالي والمحكمة الفيدرالية.

الفصل الرابع النظام السياسي السويسري

المبحث الأول

نشأة الاتحاد السويسري⁽²²⁸⁾

لنظام السويسري هو نظام فيدرالي يعود تاريخه إلى القرن 13 (1291)، حيث تم إبرام المعاهدة الدائمة بين مقاطعات ايمري Uri وآنترولدن Unterwalden وشولتر Schwitz

واعتبرت تلك المعاهدة بمثابة البداية الأولى للاتحاد، حيث أصبح عدد المقاطعات 8 ثم 13 واستقر في نهاية القرن 18 إذ بحلول الجيش الفرنسية لسويسرا سنة 1798 وضع دستور لها أثر وحدة المقاطعات في دولة موحدة غير قابلة للتجزئة. وهرأول دستور لسويسرا (12 أبريل 1798)، إلا أنه اتحاد لم يدم لا مدة الاحتلال رغم شعور السويسريين لتقديمين بضرورة الوحدة، وبذلك كان من السهل لاطاحة بالنظام سنة 1800 (قيام حكومة مؤقتة أوكست مهمة وضع دستور جديد إلى هيئة تأسيسية، غير أن محاولة تطبيق الدستور فشلت، فترسب ناپليون بين الفرقاء ووضع دستور اتحادي بناء على إعلان الوساطة سمي بدستور المائميرون Malmanson والذي استمر تطبيقه حتى

(228) انظر *Appena historique dans la constitution de la confédération suisse du 29 mai*

أ. الجمعية الفيدرالية : تشكل من مجلسين وفقاً للمادة 71، أحدهما يمثل الشعب وهو المجلس الوطني Conseil National ومدة الولاية أربع (4) سنوات، والثاني هو مجلس الدول Conseil d'Etat ودوليات المتحدة بنسبة نائين عن كل مقاطعة ونائياً واحد لنصف المقاطعة يتم اختيارهم وفق القوانين الجاري بها العمل في المقاطعات من انتخاب مباشر إلى انتخاب بواسطة البرلمان الاقليمي⁽²²⁷⁾.

والجمعية اختصاصات متعددة منها التشريعية ولادارية والفصالية. وإن كانا مجتمعان منفصلين لا انهما متساويين من حيث الاختصاص فهما يتولين مهام انتخاب رئيس المجلس الفيدرالي والقائد اعوام للبحش.

ب. المجلس الفيدرالي : هو الهيئة التنفيذية فيدرالية ويتكون وفقاً للمواد 95 إلى 104 من سبعة أعضاء ليسوا أعضاء في الجمعية المركزية يتم انتخابهم من قس أعضاء الجمعية لفيدرالية لمدة أربع سنوات فتكون ولا يتهم بالتالي مساوية لمدة بواحد الجمعية المركزية.

ولهذا المجلس رئيس ينتخبه أعضاؤه من بينهم لمدة سنة غير قابلة للتجديد الا بعد مرور سنة من انتهاء ولايته. ويسمى برئيس الاتحاد وإن كان لا يتمتع بسلطات منفصلة باستثناء تمثيل الاتحاد في الخارج ورئاسة المجلس مما يحق مبدأ القيادة أو الحكومة الجماعية وصلاحيات المجلس لفيدرالي هي صلاحيات تنفيذية حيث يتولى أعضاؤه مسؤولية تسيير لوزارات.

ج. المحكمة الفيدرالية : تتألف المحكمة الفيدرالية حسب المواد 106 و 107 و 113 و 114 من عدة محائس أهمها المجلس الفيدرالي للإدارة والعدالة على المستوى الفيدرالي، وأعضاء المحكمة منتخبين من قبل الجمعية الفيدرالية لمدة ست سنوات قابلة للتجديد.

وتتولى هذه المحكمة البث في المنازعات التي يحتمل أن تقع بين المقاطعات أو بين المقاطعة ودولة لاتحاد. كما أبطت به مهمة رقابة على دستورية القوانين الصادرة من المقاطعات دون دولة الاتحاد، فضلاً عن

(227) أنظر من مراجع السابق ج 1 ص : 444
أنظر أيضاً مواد من 71 إلى 83 من الدستور الفيدرالي المسندة لكيفية تشكيل بعض وزير اعلمها

اعتبارها محكمة استئناف
لمحكمة الفيدرالية حلب

المبحث الثالث

طبيعة النظام السياسي السويسري

يتميز النظام السويسري بأنه نظم حكمية الجمعية. ذلك أن الجمعية الفيدرالية هي الهيئة السامية على المستوى الفيدرالي، فالحكومة (المجلس الفيدرالي) متخبة من قبلها، ولها أن توجه لها الأوامر وإعطاء قراراتها، وهي ملزمة بتقديم تقارير لجمعية عن نشاطها. وهذه الأخيرة مناقشتها وتوجيه لجنة واستجواباً. إن ولها أن تأمر المجلس الفيدرالي بتعدين أو تغيير سياسته؛ وبسبب هذه التبعية أثر سداً عدم حرر عزل أعضاء المجلس قبل انتهاء مدتهم المقررة قانوناً.

وإذا كان المجلس الفيدرالي تابعاً - نظرياً - ولا يجوز له قانون حل الجمعية أو دعوته للاستقالة ولا أن يستقيل، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن حل الخلاف بين الهيئتين إذا وجهت الجمعية أو امرها بالحكومة بتعديل سياستها في موضوع معين ونشئت الحكومة برأيها؟ الحق أنه لا يوجد حل دمج وسريع لأن الجمعية لا تستطيع أن تزل الحكومة وهذه لا حيرة لا يجوز لها أن تحل البرلمان، ومن ثمة فإن الحل الوحيد هو التخليص من الاعتمادات المالية ومن القوانين التي قيد الحكومة.

والذي لا جدال فيه أن مثل هذه الخلافات نادرة، ود الجمعية لها دورات قصيرة ومن ثمة يصعب عليها تسيير الشؤون التنفيذية، مما يترك للمحل أمام الحكومة تتولى مختلف المهام، خاصة وأنها متخبة من قبل الجمعية، وبفضلها عما سبق فإن المجلس الفيدرالي يسيطر على السلطة التنفيذية وحتى المبادرة بمشاريع القوانين وحتى أعضائه في اعادة ترشيحهم لمدد غير محددة، ونتيجة لمعرفته الادارية من نظره في مجال السيطرة على السلطات التي تعد احدى اسائل لرئيسية للقبض على السلطة، فإن هذا المجلس تمكن واقعية من فرض وجوده بحيث أصبح ينتج نوع من الاستقلالية

الواقعية؛ مما جعل البعض يسميه بالحكم المديرى لا بالحكم المجلسي⁽²⁴⁸⁾، وهو رأي صحيح سيبا فقط لكونه نسي أن يضيف لوصف بأنه حكم يفلت عليه الطامع المديرى الواقعى أو أنه حكم في غالب الاحيان مديرى واقعى ومجلسى نظرياً، ذلك أن الجمعية الوطنية مشكله من نواب يتكون لأحزاب أو نهم ميل معينة بما يسمح تكوين مجموعات متجانسة تشكل بعضها منها أغلبية وإذا لم تتوفر هذه لأغلبية بمجرد انتخاب تلك الجمعية نتيجة انتخابها للحزب - أو تجمع معين، وهذا معناه أن اختيار المجلس المديرى لى يسكون بيد المجموعة صاحبة الأغلبية أو لائتلاف الأمر الذي يسمح باختيار أعضائه من تلك الأغلبية، بل إن الاختيار لا يكون على أشخاص بسطاء في الحزب وإنما على زعماء وهو ما يجعل مهم بمجرد انتخابهم بدرسون للصلة لتعبئة إلى جانب السلطة السياسية وبالتالي تكون الأغلبية نابعة سياسياً وعملية للحكومة.

الخاتمة

إن ممارسة السلطة لا تتحقق هذه تلمادى الديمقراطية إلا إذا كانت هناك نصوص تبين اختصاصات كل هيئة ووسائل احترامها وتبين حقوق وحريات الأفراد وصناديق مدرستها، ذلك أن ملاحظة على الأنظمة السياسية المحاصرة هو ذلك التفاوت بين ما تنص عليه النصوص والممارسات الواقعية بسبب تضارب المصالح وتعارض الاتجاهات في ظل بطيمات محكمة تعتمد على وسائل عديدة على رأسها وسائل الإعلام التي توظفها السلطة الحاكمة لخدمة برامجها وأحياناً فرضها، إلى جانب وسائل الإكراه الأخرى المتنوعة المستعملة لضرب كل محاولة تستهدف الحد من النظام بمفهومه الواقع. ومن هنا تتحقق مفردات المنشئة في أن المواثيق والدساتير والقوانين والمؤسسات لا تعتبر سوى وسائل أو أطر يستعملها الاتحاد لتحقيق غرض معينة، وإن فاعليتها تبقى مرتبطة بمدى إيمان وأصعياها والشعب بها والصناديق المقررة لتطبيقها لأن ذلك لا يمدن ولتقيد بها هو الذي يكفل استمرار بقائها واستمرارها.

وعليه من صياغة ووضع المواثيق والنصوص، ورغم أنها تعبر عن إرادة الشعب أو أغليته؛ لا تكون لها قيمة قانونية وتاريخية إلا إذا تم تطبيقها واحترامها من قبل ممارسي السلطة إذا أريد لها أن تحرم من قبل الشعب والتثبت أيضاً أنه لفهم نظام سياسي ما وتكييفه وفقاً للممارسة الواقعية انطلاقاً من النصوص القانونية، يعني اعتماد أسلوب الدراسة شاملة لمختلف

أهم النصوص :

النسائير الجزائرية. 1963 - 1976 - 1989.

- Aperçu historique dans la constitution de la confédération arabe du 29 mai 1874 - 1977.

Constitution de la République Française de 1958 et autres textes relatifs aux pouvoirs publics.

المراجع بالعربية .

- 1 - ابن خلدون : المقدمة. طبعة بولاق، وطبعة دار الفكر
- 2 - ابراهيم علي صادق : القانون الدولي العام. مشاة العارف، الاسكندرية ط 7، 1971.
- 3 - احمد بدر : صوت الشعب : دور الراي العام في السياسة العامة ، وكالة المطبوعات. الكويت، 1973.
- 4 - ادمون رباط . الوسيط في القانون الدستوري العام. الجزء الثاني. دار الطم للملايين. بيروت. 1971.
- 5 - بوشعير سعيد . القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. الجزء الاول. م وك - د م ح الجزائر 1989
- 6 - بوشعير سعيد : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. الجزء الثاني. م وك - د م ح الجزائر 1988
- 7 - بوشعير سعيد : علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية في النظام القانوني الجزائري. رسالة دكتوراة. الجزائر 1985
- 8 - بوشعير سعيد : تاديب الموظف العمومي. بحث مقدم ليل دبلن الدراسات العليا. جامعة الجزائر. 1976.
- 9 - ابياتي منير حميد : الدولة القانونية والنظام لسياسي الاسلامي. رسالة دكتوراة. بغداد. 1979.
- 10 - جان مير : الجماعات الصاعدة. ترجمة بهيج شعان مكتبة الفكر العلمي.

عناصر النظام وعندها جزء منه وتؤثر فيه. وبالتالي في القرار السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. بن يمكن ان نذهب إلى المشددة بأعطاه أهمية لعناصر الاجنبية (الدوية سواء الدول او لمظمات) عن طريق دراسة مدى علاقة نظام سياسي معين وتعاونه أو ربطه أو تجاسه مع الانظمة الأخرى ومواقفه منها ومدى تأثيره بها وتأثيره فيها، ذلك أن الدولة الحديثة - رغم مبادئها - تراعى دائما مدى فصل افرادها وغيرهم لتصرفاتها، أو على الأقل لا تقوم بتصرف يثير قلق غيرهم، خصوصا الدول التي تسير في نهجها أو التي لها مصالح حيوية - بها وهذا معناه أن لقائهم على النظام السياسي يعني أن يصيروا الاهتمام لمختلف الاتجاهات لربطها مع بعضها. وتجنب القيام بالتصرفات التي من شأنها تحقيق منفعة لجهة والحق ضرر بأخرى. ذلك أن النظام السياسي في عصرنا يحاصر مطالب بالاهتمام باشتغالات الافراد والجماعات.

وعليه فإن إهمال الحيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية وتغلب بالنصوص الأدبية لتكيف أو تصنيف نظام سياسي معين لا يخلو من عيوب ويؤدي إلى نتائج خطيرة

- 27 - قزاد لسطار : النظام السياسية والقانون الدستوري. دار النهضة العربية. بيروت 1975.
- 28 - كمال ابو المجد : الرقابة على دستورية القوانين. (رسالة دكتوراه). بيروت 1960.
- 29 - كلود دلماس : تاريخ الحضارة الاوروبية ترجمة توفيق وهبه، عرسات بيروت. 1982.
- 30 - البتا (محمد عاصف) : النظام السياسية. دار الفكر العربي القاهرة. 1980.
- 31 - الافدى (أحمد حمند) : النظم الحكومية المقارنة. وكالة المطبوعات الكويت 1972.
- 32 - محمد كامل بيته : النظام السياسية (النول والحكومات). دار النهضة العربية. 1969.
- 33 - نوري لطيف مرره : القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق مطبعة علاء يزيرية. ط. 2. العراق. 1979.
- 34 - هريو أندري : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. الجزء الأول 1977.
- 35 - هريو أندري : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية الجزء الثاني. 1977.

أهم المقالات المحمد عليها

- 1 عبدالمجيد مريان : الشورى في جماعات ما بعد الانظمة السلطانية . مقال ألقى في الندوة البرلمانية العربية الثانية. الجزائر. 1981.
- 2 عبد المجيد حاجيات : مبدأ الشورى في نظام الحكم بالمعرب العربي خلال العصر الوسيط. مقال ألقى في الندوة البرلمانية العربية الثانية بالجزائر. 1981.

- 11 - جان وليم لا بيرر : السلطة السياسية. ترجمة إلياس. حنا. منشورات عريبات. بيروت ط. 2. 1977.
- 12 - حالماخوري خليل لجر : الفلسفة العربية. دار المعارف. بيروت. 1958.
- 13 - حمزة عبدالمصنف : الاعلام والدعاية. طعة 1968.
- 14 - خليل محسن : النظام لسياسة والقانون الدستوري. ط 2 منشأة المعارف. الاسكندرية. 1971.
- 15 - دمرحه ميريس : مدخل الى علم السياسة بيروت. دار معشق ودار الجيل بيروت.
- 16 - ديفرجيه ميريس : الاحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد. ترجم عن الطبعة السادسة. 1969.
- 17 - رباط ادمون : الوسيط في القانون الدستوري العام دار العلم للملايين الجزء الثاني. بيروت. 1971.
- 18 - السيد صبري : مبادئ القانون الدستوري. 1970.
- 19 - لطماوى سيمان محمد : ثورة 23 يوليو 1952 بين ثورات العالم. الطبعة الاولى. دار الفكر العربي. 1965.
- 20 - طبعة بحرف : القانون الدستوري مكتبة القاهرة الحديثة 1969.
- 21 - طبعة الحرف : نظرية السولة والاس العامة للتنظيم السياسي. الكتاب الاول، مكتبة القاهرة الحديثة 1960.
- 22 - عبد الحميد متوي، سعد عصفور، وحلي محسن : قانون الدستوري والنظام السياسية. منشأة المعارف الاسكندرية.
- 23 - طبعة الحرف : ثورة 23 يوليو وادى. النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة. مكتبة القاهرة الحديثة. 1968.
- 24 - عبد الفتاح مايرداير : مبادئ القانون الدستوري. مكتبة وهبة.
- 25 - عبد المعصى محمد. محمد على ومحمد أبوريان على السياسة بين النظرية والتطبيق. دار الجامعات العربية 1974.
- 26 - عمر بوحوش : تطور النظريات والانظمة السياسية. ش. د. ت. الجزائر. 1977.

- 1 - Barthelmy, J. *La crise de la démocratie contemporaine*. Sirey, Paris, 1931.
- 2 - Benoit, F.P. *La démocratie libérale*. P.U.F. Paris, 1978.
- 3 - Burdeau, G. *Traité de sciences politiques, L'Etat*, T. 2. L.G.D.J. Paris 1977.
- 4 - Burdeau, G. *Traité de sciences politiques* T. 3. L.G.D.J. Paris 1967.
- 5 - Burdeau, G. *Traité de sciences politiques* T. 6. L.G.D.J. Paris 1971.
- 6 - Burdeau, G. *Traité de la démocratie*. Ed. Seuil, Paris, 1970.
- 7 - Burdeau, G. *Droit Constitutionnel et Institutions Politiques*, T 3. Paris, 1969.
- 8 - Carré-Demalberg *Contribution à la théorie générale de L'Etat*. T. 2. Sirey, Paris, 1922.
- 9 - Cheikh S. *Révolution Algérienne, Projet et Nation*. these. Sc. Po. Grenoble, 1976.
- 10 - Collard, J.C. *Les Régimes Parlementaires Contemporains*. P.F.N.S.P. Paris, 1978.
- 11 - Cot J.P. et Mourier J.P. *Pour une sociologie politique*. Seuil, Paris, 1974.
- 12 - Dabin, J. *L'Etat ou la Politique, essai de définition*. Sirey, Paris, 1955.
- 13 - Demu, S. *Man ta' tawag, Théorie Critique de l'Etat*. D.E.S, Sc. Po. Alger, 1976.
- 14 - Diallo A.M. *La vérité du ministre*. Calmann-Lévy, Paris, 1985.
- 15 - Cadart, J. *Institutions Politiques et Droit Constitutionnel*. L.G.D.J. Paris, T 1, 1975.
- 16 - Duguit L. *Traité de Droit Constitutionnel* T 1. *Théorie générale de l'Etat* Fournols, Paris, 1911.
- 17 - Duverger, M. *Institutions Politiques et Droit Constitutionnel*. P.U.F. Paris, T 1, 1973.
- 18 - Duverger M. *Institutions Politiques et Droit Constitutionnel*. T 2. P.U.F. Paris, 1975.
- 19 - Duverger M. *Breviaire de la Cohabitation*. P.U.F. Paris, 1986.
- 20 - Duverger M. *Echec au Roi*. A. Michel, Paris, 1978.
- 21 - Carrière d'Encausse H. *Le Pouvoir Confiné*. Flammarion, Paris, 1980.
- 22 - Fabre M.H. *Principes républicains de droit constitutionnel*. LGDJ, Paris, 1977.
- 23 - Ghazali N.E. *Les systèmes politiques comparés*. Cours polycopiés. Institut de droit Alger, 1980-1981.
- 24 - Guchet, Y. *Eléments de droit constitutionnel*. Albatros, Paris, 1982.
- 25 - Hermassat H. *Etat et Société au Maghreb, Etude comparée*. Anthropos, Paris, 1975.

- 3 - Camau M. *Caractère et rôle du Constitutionnalisme des Etats Maghrébins*. in A.A.N. Ed, C.N.R.S Paris 1977
- 4 - Djurdjevic J. *Le problème de l'opinion dans les démocraties socialistes*. Nice France
- 5 - Waterbury J. *La légitimation du pouvoir au Maghreb* in A.A.N. Ed C.N.R.S Paris 1977

أهم المجلات المعتبرة فيها :

- المجلة الجزائرية لعلوم القانون والسياسة.

RA.S.J.P.E والاقتصادية. الجزائر

5	مقدمة
9	القسم الأول : طرق ممارسة السلطة
10	الباب الأول : المؤسسات المركزية في الدولة
11	الفصل الأول : المؤسسة التنفيذية
11	المبحث الأول : السلطة التنفيذية في النظام غير البرلماني
	- الاختصاصات في الحالات العادية
	- في النظام الملكي
	- في النظام غير الملكي
	- النظام الرئاسي
	- النظام شبه رئاسي
	- النظام النكلي
	- النظام الديكتاتوري
	- في الحالات غير العادية
	- مشاركة البرلمان في التشريع
	- حق حل البرلمان
	- الاعتراض على القوانين
16	المبحث الثاني : المسطة التنفيذية في النظام البرلماني
	- الرئيس
	- الوزارة
19	الفصل الثاني : البرلمان ورقابة أعمال الحكومة
19	المبحث الأول : تنظيم البرلمان
	أ - المجالس الثابتة اليمامية
	ب - المجالس الاقتصادية الدنية
23	المبحث الثاني : اختصاصات المؤسسة التشريعية
	- اوقضية تشريعية
	- اوقضية الرقابة

26	Kelsen. H. <i>Théorie pure de droit</i> . Neuchâtel. 1962.
27	Lahumière P et Demichel. A. <i>Les régimes Parlementaires Européens</i> . P.U.F. Paris. 1966.
28	Lapierre. J.W. <i>L'analyse du Système Politique</i> . P.U.F. Paris. 1973.
29	Lavroff. D.G. <i>Le Système Politique Français</i> . Dalloz. Paris. 1975.
30	Lefebvre. H. <i>De l'Etat. L'Etat dans le monde moderne</i> . U.G.E. T.1. Paris. 1976.
31	Lefebvre. H. <i>Théorie marxiste de l'Etat de Hegel à Mao</i> . U.G.E. T.2. Paris 1976.
32	Luchaire. F. <i>Le Conseil Constitutionnel</i> . Ed. Economica. Paris. 1977.
33	Lukic. R. <i>Théorie de l'Etat du droit</i> . Dalloz. Paris. 1974.
34	Martelli. R. <i>Comprendre la nation</i> . Ed. Sociales. Paris. 1979.
35	Masclet. J.C. <i>Le député sous la V^e République</i> . L.G.D.J. Paris. 1979.
36	Micelle. M. <i>L'Etat du droit</i> . Maspéro. Paris. 1980.
37	Polain. C. <i>Le Totalitarisme</i> . P.U.F. Paris. 1982.
38	Poulantzas. A. <i>L'Etat, le Pouvoir, le Socialisme</i> . P.U.F. Paris. 1978.
39	Poulantzas. N. <i>La crise de l'Etat</i> . P.U.F. Paris. 1976.
40	Prelot. M. et Boulouis. J. <i>Institutions Politiques et Droit Constitutionnel</i> . Dalloz. 6 ^e ed. Paris. 1972.
41	Prelot. M. <i>Institutions Politiques et Droit Constitutionnel</i> . Dalloz. 7 ^e ed. Paris. 1978.
42	Prelot. M. et Boulouis. J. <i>Institutions Politiques et Droit Constitutionnel</i> . Dalloz. 3 ^e ed. Paris. 1963.
43	Schwarzenberg R.G. <i>Sociologie Politique</i> . Monchrestien, Paris. 1974.
44	Seurin J.L. <i>Le Constitutionnalisme aujourd'hui</i> . Economica. 1984.
45	Stoyanovitch. K. <i>La pensée marxiste et le droit</i> . P.U.F. Paris. 1974.
46	Straus. S.L. <i>Anthropologie Structurale</i> . Plon. Paris. 1958.
47	Tabrizi Ben Salah. <i>La République Algérienne</i> . L.G.D.J. Paris. 1979.
48	Touchar. J. <i>Histoire des Institutions Politiques</i> . T. 2. P.U.F. Paris 1970.
49	Toumanov. I.V. <i>Pensée juridique bourgeoise contemporaine</i> . Moscou. 1974.
50	Trun Van Minh. <i>Théorie générale de l'Etat-Nation, Recherche sur la Nation juridique de l'Etat-Nation</i> . Les cours de droit. Paris. 1979-1980.
51	Virally. L'idée juridique L.G.D.J. Paris. 1960.
52	WEBER. M. <i>Le savant et la politique</i> . Plon. Paris. 1959.

المبحث الأول : تطور التاريخي لأسلوب الديمقراطية في القديم	49
- الديمقراطية في اليونان وروما	
- الديمقراطية في الإسلام	
1 - خضوع الدولة للقانون	
2 - رقابة تطبيق الشريعة	
3 - سيادة الأمة ولغا لأحكام لشريعة	
المبحث الثاني : تطور النموذج الديمقراطي خلال نهضة الصناعة	57
- عوامل ظهور نموذج الديمقراطية الحديث	
- الصراع بين المجالس المنتخبة وملك	
- الرقابة المالية	
- الرقابة السياسية	
- موقف الطبقة الأرستقراطية من الصراع بين الملك واجورجوازية	
- القيم الجديدة وأثره على النظام السياسي	
- ثورة الأمريكية	
- الثورة الفرنسية	
الفصل الثالث : تطور نموذج الديمقراطية في العصر الحديث	67
المبحث الأول : الديمقراطية العينة أو الديمقراطية القائمة على تنظيم نفسي	
في الأنظمة الليبرالية	67
- نظام الاقتصادي في ظل الديمقراطية لغنية	
- انتظام السياسي في ظل الديمقراطية الفية	
المبحث الثاني : الديمقراطية الاجتماعية	70
المبحث الثالث : الديمقراطية الماركسية	71
المبحث الرابع : لديمقراطيات الشعبية	75
المبحث الخامس : مدى تأثير واختلاف لأنظمة الكية والديكتاتورية على الديمقراطية الليبرالية	77
الفصل الرابع : صور الديمقراطية السياسية	79
المبحث الأول : الديمقراطية المباشرة	79
- لوظيفة الحامية	
- لوظيفة شه قصائية	
- لتقسيم الداحي	
المبحث الثالث : مدى استقلال البرلمان عن الحكومة	26
أولا : من حيث انواب	
ثانيا : من حيث التسيير	
ثالثا : من حيث الاختصاص	
الفصل الثالث : المؤسسة القضائية	31
المبحث الأول : كيفية اختيار القضاة	32
- نظام المهة	
- نظام الانتخاب أو الإختيار بقرعة	
المبحث الثاني : الاختصاص	34
المبحث الثالث : مكانة لمؤسسة قضائية في النظام لساسي	35
الباب الثاني : أشكال الحكومات	37
الفصل الأول : تقسيم الحكومات	39
المبحث الأول : الحكومات من حيث حضورها	39
1 - الحكومة لإستبدادية	
2 - الحكمة افاقوية	
أ - الحكومة افاقوية سطفتة	
ب - الحكومة افاقولية المقبلة	
المبحث الثاني : لحكومات من حيث الرئيس الأعلى للدولة	41
1 - الحكومة الملكية	
- الحكومة بجمهورية	
المبحث الثالث : الحكومات من حيث مصدر السيادة	43
1 - الحكومة المردية	
2 - الحكومة الأرستقراطية أو الأقلية	
3 - الحكومة الديمقراطية أو حكومة الشعب	

المبحث الأول : تطور التاريخي لأسلوب الديمقراطية في القديم	49
- الديمقراطية في اليونان وروما	
- الديمقراطية في الإسلام	
1 - خضوع الدولة للقانون	
2 - رقابة تطبيق الشريعة	
3 - سيادة الأمة ولغا لأحكام لشريعة	
المبحث الثاني : تطور النموذج الديمقراطي خلال نهضة الصناعة	57
- عوامل ظهور نموذج الديمقراطية الحديث	
- الصراع بين المجالس المنتخبة وملك	
- الرقابة المالية	
- الرقابة السياسية	
- موقف الطبقة الأرستقراطية من الصراع بين الملك واجورجوازية	
- القيم الجديدة وأثره على النظام السياسي	
- ثورة الأمريكية	
- الثورة الفرنسية	
الفصل الثالث : تطور نموذج الديمقراطية في العصر الحديث	67
المبحث الأول : الديمقراطية العينة أو الديمقراطية القائمة على تنظيم نفسي	
في الأنظمة الليبرالية	67
- نظام الاقتصادي في ظل الديمقراطية لغنية	
- انتظام السياسي في ظل الديمقراطية الفية	
المبحث الثاني : الديمقراطية الاجتماعية	70
المبحث الثالث : الديمقراطية الماركسية	71
المبحث الرابع : لديمقراطيات الشعبية	75
المبحث الخامس : مدى تأثير واختلاف لأنظمة الكية والديكتاتورية على الديمقراطية الليبرالية	77
الفصل الرابع : صور الديمقراطية السياسية	79
المبحث الأول : الديمقراطية المباشرة	79

أولاً : الاقتراع المقيد والاقتراع العام

أ - الاقتراع المقيد

ب - الاقتراع العام

ثانياً : الانتخاب والطابع الديمقراطي للأنظمة السياسية.

ثالثاً : الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

رابعاً : الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

خامساً : الانتخاب العلني والانتخاب السري

الفصل الثاني - أساليب تحديد النتائج الانتخابية 112.....

المبحث الأول : نظام الأغلبية 112.....

1 - الأغلبية المطلقة

2 - الأغلبية البسيطة

المبحث الثاني : نظام التمثيل النسبي 114.....

- نظام الباتني الأكبر أو الأدنى

- نظام المعدل الأدنى

- نظام Hondt البلجيكي

- تقييم النظامين

الفصل الثالث - الأحزاب والجماعات الضاغطة وتأثيرها على

الانتخابات 120.....

المبحث الأول : نشأة الأحزاب السياسية وتعريفها 121.....

1 - الأحزاب المحافظة

2 - الأحزاب الاشتراكية

- نوعا الأحزاب الاشتراكية

المبحث الثاني : دور الأحزاب السياسية في التمثيل السياسي 126...

1 - دور الأحزاب السياسية تجاه الناخبين

- دور الأحزاب تجاه النواب (الممثلين)

- الأحزاب السياسية بين المؤيدين والمعارضين

- الرأي المعارض

- مميزات الأخذ بالنظام النيابي

1 - نظرية النيابة

2 - نظرية العضر

- أركان النظام النيابي

أولاً : وجود برلمان منتخب من قبل الشعب

ثانياً : المعارضة الفعلية للاختصاصات المحددة في الدستور

ثالثاً : تأييد النيابة

رابعاً : إستقلالية النواب في البرلمان تجاه الشعب نياً

1 - نظرية الوكالة الإلزامية

2 - نظرية الوكالة انعدام تدرجهم

3 - نظرية الانتخاب مجرد اختيار

- تقييم النظريات الثلاث

المبحث الثالث : الديمقراطية شبه المباشرة 91.....

أولاً : الاعتراض الشعبي على القوانين

ثانياً : الاقتراح الشعبي للقوانين أو المبادرة الشعبية للقوانين

- الاستفتاء الشعبي

- صور الاستفتاء الشعبي

- مدى إلزامية الاستفتاء

- التمييز بين الاستفتاء الشعبي الشخصي أو السياسي

- إقالة المنتخبين (النواب).

- العمل الشعبي

- عزل رئيس الجمهورية

- تقييم أساليب الديمقراطية شبه المباشرة

الباب الثالث - مميزات الديمقراطية 100.....

الفصل الأول - التمثيل الشعبي 101.....

المبحث الأول : تطور التمثيل الشعبي 101.....

المبحث الثاني : مضمون الانتخاب 102.....

المبحث الثالث : الوسائل الأخرى	130
المبحث الرابع : الجماعات الضاغطة (مفهومها وأنواعها ومميزاتها)	131
المطلب الأول : مفهوم الجماعات الضاغطة وأنواعها	
المطلب الثاني : مميزات الجماعات الضاغطة	
- نموذج من تداخلات الجماعات الضاغطة في المجال السياسي	
- توجيه الرئيس الأمريكي من قبل اللوبي بعد اختياره	
المبحث الخامس : مدى تماشي نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب مع طريقتي الأغلبية والتشكيل	141
القسم الثاني : أسس الأنظمة البابية الليبرالية	143
الباب الأول : أسس الأنظمة السياسية الحزبية	145
الفصل الأول : الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الحرة الديمقراطية	146
المبحث الأول : الأساس الاقتصادي	146
المبحث الثاني : الأساس الاجتماعي	150
الفصل الثاني : الأساس الأيديولوجي للمجتمعات الحرة الديمقراطية	155
المبحث الأول : الاقتصاد الحر والليبرالية البابية	155
1 - الاقتصاد الحر	
2 - الليبرالية البابية	
المبحث الثاني : الطبع الفردي للنظام الحر	157
1 - المشاركة في ممارسة السلطة	
2 - الحريات العامة ضمانا ضد المصلحة	
3 - المساواة	
المبحث الثالث : مدى تأثير الأيديولوجية الليبرالية بالأيديولوجيات الأخرى	159
1 - العلاقة بين الأيديولوجيتين المحافظتين والحرة	
- الصراع	
- التحالف	

2 - العلاقة بين الأيديولوجية الليبرالية والاشتراكية	
- التعاون	
- الصراع	
- التقارب	
الفصل الثالث : أساس التنظيم السياسي في الديمقراطية الحرة الحزبية	163
المبحث الأول : ماهية الفصل بين السلطات	164
- عند أفلاطون	
- أرسطون	
- لوك	
- عند مونتسكيو	
- عند روسو	
المبحث الثاني : مشاكل تطبيق المبدأ	168
1 - المشكل الاصطلاحي	
2 - المشكلة ذات الطابع التحليلي	
3 - مكانة المبدأ في القانون الوضعي	
- الفصل المطلق	
- الفصل المرن	
- أبعاد نوعي الفصل بين السلطات على طبيعة الأنظمة السياسية	
المبحث الثالث : الانتقادات الموجهة للمبدأ	172
الفصل الرابع : تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية	175
المبحث الأول : النظام البرلماني أو نظام التعاون بين السلطات	175
1 - الملكية المقيدة	
2 - الازدواجية البرلمانية	
3 - الديمقراطية البرلمانية	
- مميزات النظام البرلماني : المعيار الحديث	
- هل المعايير القانونية كافية لتمييز الأنظمة البرلمانية	
المبحث الثاني : نظام الدمج أو المخطط بين السلطات	189

- 1 - امتداد سلطة قضاء الحكومة
- 2 - امتداد سلطة لصاح البرلمان
- 3 - نظام اجتماعي فعلي

المبحث الثالث: نظام الفصل بين السلطات..... 192

- 1 - النظام الرئاسي يقوم على فردية السلطة التنفيذية
- 2 - توزيع الاختصاصات على أساس الفصل بين السلطات

المبحث الرابع: النظام شبه الرئاسي..... 195

- 1 - الرئيس يتمتع بالأغلبية البرلمانية
- 2 - الرئيس لا يتمتع بالأغلبية البرلمانية

الباب الثاني: أنظمة الحكم في الدول البرلمانية..... 197

الفصل الأول: النظام الإنجليزي..... 198

المبحث الأول: تطور النظام السياسي البريطاني..... 198

- 1 - الملكية المقيدة
- 2 - النخبة البرلمانية
- 3 - البرلمانية الديمقراطية

المبحث الثاني: المبادئ الدستورية..... 202

أولاً: البرلمان

أ - مجلس اللوردات: تسكنية اختصاصاته

ب - مجلس العموم: تسكنية وسير العمل في سلطاته واختصاصاته

ثانياً - السلطة التنفيذية:

أ - الملك: تولي العرش، اختصاصاته

ب - الوزارة:

- تكليف

- توزيع الأول

المبحث الثالث: تكيف النظام البرلماني..... 209

الفصل الثاني: نظام سياسي لولايات المتحدة الأمريكية..... 211

المبحث الأول: الرئيس..... 213

- كيفية انتخابه
- مدة الرئاسة

- سلطاته
- مسؤوليته
- الأجهزة المساعدة له

المبحث الثاني: الكونغرس أو السلطة التشريعية..... 225

تسكيل الكونغرس - مجلس النواب مجلس الشيوخ
توزيع الكونغرس
سلطات الكونغرس

المبحث الثالث: مدى الأخذ بنظام الفصل بين السلطات..... 230

المبحث الرابع: السلطة القضائية..... 231

- إنشاء المحكمة، سلطاتها

المبحث الخامس: الدول الأعضاء..... 235

المبحث السادس: الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية..... 236

- الأحزاب السياسية وجماعات الضغط
- تكيف النظام السياسي الأمريكي

الفصل الثالث: النظام السياسي الفرنسي..... 241

المبحث الأول: النظام الدستوري الفرنسي من الثورة إلى سنة 1958

حتى سنة 1958..... 243

المبحث الثاني: المؤسسات الدستورية من سنة 1958 إلى سنة 1960..... 260

الفصل الرابع: النظام السياسي السوفياتي..... 288

المبحث الأول: نشأة الاتحاد السوفياتي..... 288

المبحث الثاني: الهيئات المركزية..... 289

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي السوفياتي..... 291

الخاتمة..... 293

المراجع..... 295

الفهرس..... 301

البحر طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
السنة الثمانيّة - بن عشرين
الجزائر